

الباحثه ماما بالمشويك

م

د. ر. ف. الوكيل

م

د. محمد عبد الله

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه

...٧٥٠

خروج المرأة وما يتعلق به من أحكام شرعية

[دراسة فقهية مقارنة]

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالبة

عائشة محمد خضر الزهراني

إشراف الدكتور

الشافعي عبدالرحمن السيد

الجزء الثاني

عام ١٤١٦هـ



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٠٤٨

الفصل الثالث

في الخروج المباح

وفيه المباحث التالية

- المبحث الأول : الخروج لحضور صلاة الجماعة وصلاة الجنائز
- المبحث الثاني: الخروج للدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- المبحث الثالث: الخروج للاعتكاف.
- المبحث الرابع : الخروج لتحصيل العلم غير الضروري.
- المبحث الخامس: الخروج للعلم الذي يناسب تكوينها.
- المبحث السادس: الخروج للجهاد إذا لم يتعين.
- المبحث السابع: الخروج لقضاء الحوائج الخاصة والأغراض المنزلية.
- المبحث الثامن: الخروج للاشتراك في الجمعيات الدينية والاجتماعية وما في مستواها
- المبحث التاسع: الخروج للنزهة والترويح.
- المبحث العاشر: الخروج لتلقي العلاج.



المبحث الأول الخروج لحضور صلاة الجماعة وصلاة الجنائز

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول:

خروج النساء لحضور صلاة الجماعة:

اتفق العلماء في الجملة على أنه لا يجب على النساء الخروج للمساجد لحضور الصلاة جماعة مع الرجال (١).

ولكن يباح لهن حضور الجماعة (٢) بشروط.

غير أنهم اختلفوا في التفاصيل، أجملها على النحو التالي:

أ / التفصيل في المذهب الحنفي:

ذهبوا إلى التفريق بين النساء وبين الأوقات فاقترضوا في الترخيص بالخروج للعجائز ليخرجن فقط في الفجر والمغرب والعشاء والعيدين، واختلفوا في الظهر والعصر والجمعة على النحو التالي:

- ١- أبو حنيفة لم يرخص لهن فيها.
- ٢- أما صاحباً أبي حنيفة - محمد بن الحسن وأبو يوسف - فرخصا لهن فيها (٣).

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/١٥٥١؛ حاشية الدسوقي ١/٣٣٠؛ مواهب الجليل ١/١١٧؛ المجموع

٤/١٨٨-١٩٧؛ وما بعدها، شرح منتهى الإرادات ١/٢٤٤-٢٤٥؛ الإنصاف ٢/٢١٢؛ المحلى

٣/١١٢.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) بدائع الصنائع ١/٢٧٥.

دليل أبي حنيفة:

استدل بأن وقت الظهر والعصر وقت انتشار الفساد في المحال والطرقات، فربما تقع من صدقت رغبته في النساء في الفتنة بسببهن أو يقعن هن في الفتنة تبعاً لرغبتهن في الرجال وإن كبرن، فأما الفجر والمغرب والعشاء، فالهواء مظلم، والظلمة تحول بينهن وبين نظر الرجال، ولا يكون الفساق في الطرقات في هذه الأوقات فلا يؤدي للفتنة (١).

دليل صاحبي أبي حنيفة:

إن المنع لخوف الفتنة بسبب خروجهن وذلك لا يتحقق في العجائز لهذا يباح لهن الخروج في الصلوات جميعها (٢).

ب/ التفصيل في المذهب المالكي:

المرأة المتجالة لا خلاف في جواز خروجها للمسجد لأي صلاة فرض ونافلة، كالعيدين أو الاستسقاء وما إلى ذلك (٣) وكره مالك لها التردد إلى المسجد (٤).

أما الشابة فيباح لها الخروج للمساجد في النهار (٥) واشتروطوا في الشابة ألا تكون مخشية الفتنة (٦).

وقال بعضهم: تمنع الشابة الجميلة المشهورة (٧).

انظر: ١) إبدائع الصنائع: ٢٧٥/١.

٢) انظر: م. س (بصرف)

٣) التاج والإكليل ١١٦/٢.

٤) مواهب الجليل ١١٧/٢.

٥) التاج والإكليل ١١٦/٢.

٦) مواهب الجليل ١١٧/٢.

ج / التفصيل في المذهب الشافعي:

إذا كانت شابة أو كبيرة تشتت كره لها الحضور وإن كانت عجوزاً لا تشتت لم يكره (١).

د / التفصيل في المذهب الحنبلي:

إذا كانت المرأة حسناء يكره حضورها الجماعة مع الرجال خشية الافتتان بها أما إذا كانت غير حسناء كعجوز لا حسن لها فإنه يباح لها حضور الجماعة وكذا مجالس الوعظ ونحوها (٢).

هـ / التفصيل في المذهب الظاهري:

قال ابن حزم: أما النساء فلا خلاف في أن شهودهن الجماعة ليس فرضاً (٣) ثم بعد ذلك نجده كما سيأتي - يرجح القول بأفضلية صلاة المرأة في المسجد على صلاتها في بيتها.
الأدلة على إباحة خروج النساء للمساجد:

- ١- عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله) (٤).
- ٢- قوله ﷺ «إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها» (٥).

(١) المذهب مع المجموع ١٩٧/٤.

(٢) شرح منتهى الإرادات ١٤٥/١.

(٣) المحلى ١٢٢/٣.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦١/٤ كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد.

(٥) متفق عليه واللفظ لمسلم بشرح النووي، ١٦١/٤، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد.



٢١٤٨

٣- عن عائشة رضي الله عنها قالت: [إن رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن] (١) ما يعرفن من الغسل [٢]. (٣).

٤- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: [قال رسول الله ﷺ: لا تمنعوا النساء من الخروج إلى المساجد بالليل فقال ابن لعبد الله ابن عمر: لا ندعهن يخرجن فيتخذنه دغلا] (٤). قال: فزبره (٥) ابن عمر وقال: أقول قال رسول الله ﷺ وتقول لا ندعهن [٦].

وجه الاستدلال بالأحاديث السابقة:

الأحاديث السابقة ظاهرة في الدلالة على أن المرأة لا تمنع من المسجد وأن النساء كن يحضرن المسجد للصلاة في عهده ﷺ ولم يمنعن بل أقرهن ولكن بشروط استنبطها العلماء من الأحاديث الواردة في هذا الشأن.

(١) متلفعات بمروطهن: تلفعت المرأة بمروطها: أي تلحفت به وتغطت، واللفاع: الثوب، يتغطى به، والمروط: الأكسية، جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الجزري: ٢٢٤/٥.

(٢) الغسل: ظلام آخر الليل، المصباح المنير ٦١٧/٢.

(٣) صحيح البخاري، بفتح الباري ٣٤٩/٢، كتاب الآذان باب انتظار الناس قيام الإمام العالم.

(٤) دغلا: الدغل الفساد والخداع والريبة، قال ابن حجر في فتح الباري: ٣٤٨/٢: وكأنه قال ذلك لما رأى فساد بعض النساء في ذلك الوقت، وحملته على ذلك الغيرة وإنما أنكر عليه ابن عمر لتصريحه بمخالفة الحديث وإلا فلو قال مثلاً: إن الزمان قد تغير وإن بعضهن ربما ظهر منها قصد المسجد وإضمار غيره لكان يظهر أن لا ينكر عليه.

(٥) فزبره: أي نهره، قال النووي في شرحه على صحيح مسلم ١٦٢/٤: وفيه تعزيز المعارض على السنة والمعارض لها برأيه.

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦١/٤-١٦٢: كتاب الصلاة باب خروج النساء إلى المساجد.

المطلب الثاني:

شروط الفقهاء لخروج النساء للمساجد

الشرط الأول: الإذن:

فلا تخرج المرأة إلا بإذن وليها زوجاً كان أو أباً أو غيره من الأولياء لقوله ﷺ: [إذا استأذنت امرأة أحدكم فلا يمنعها] (١) فإن أذن لها خرجت وإلا لم تخرج.

وفي المقابل فقد حث الشرع الولي على الإذن للمرأة وعدم منعها (٢):
والأدلة الواردة في ذلك كثيرة، والروايات عديدة، ومنها:

١- عن بلال بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: [قال رسول الله ﷺ لا تمنعوا النساء حُظُوظَهُنَّ من المساجد إذا استأذنوكم] (٣) فقال بلال: والله لَنَمْنَعَهُنَّ، فقال له عبد الله: أقول قال رسول الله ﷺ وتقول إنك

(١) صحيح البخاري بفتح الباري برقم ٨٧٣، ٣٥١/٢، كتاب الأذان، باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد، قال ابن حجر: ومقتضى الترجمة أن جواز الخروج يحتاج إلى إذن الزوج... فتح الباري ٣٥١/٢.

(٢) وقد ذكر النووي في المجموع ١٩٩/٤: أنه يستحب للزوج أن يأذن للزوجة في هذه الحالة إذا كانت عجوزاً لا تشتت وأمن المفسدة عليها وعلى غيرها. وفي التاج والإكليل ١١٦/٢ عن بعض المالكية: أن المرأة الشابة إذا استأذنت زوجها للخروج للمسجد ولم يقض لها عليه بالخروج كان له أن يؤدبها ويمسكها وفي مواهب الجليل ١١٧/٢، ويرجع الحال إلى شأن المرأة فإن عرف الرجل منها الديانة والصلاح فلا بأس أن يأذن لها في ذلك، أو عرف منها المنكر ولم يتحقق له أنها تريد المسجد حتى يتحقق توجه الخطاب إليه فله في ذلك مقال.

(٣) [استأذنوكم] قال النووي في شرح مسلم ١٦٢/٤-١٦٣، "هكذا وقع في أكثر الأصول استأذنوكم وفي بعضها استأذنكم وهذا ظاهر والأول صحيح أيضاً وعمِلن معاملة الذكور لطلبهن الخروج إلى مجلس الذكور، والله أعلم، اهـ.

لتمنعهن(١).

٢- قال ﷺ «إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها»(٢).
وجه الاستدلال:

يدل هذان الحديثان وما في معناهما على أنه يجوز خروج المرأة للمسجد بشرط إذن الزوج أو الولي وأنه يسن للزوج أن يأذن لها والإذن المذكور لغير الوجوب لأنه لو كان واجباً لا يبقى معنى للاستئذان لأن ذلك إنما هو متحقق إذا كان المستأذن مجيزاً في الإجابة أو الرد(٣).

مسألة: ماذا لو منع الزوج أو الولي المرأة من الخروج إلى المسجد:

إن خالفت المرأة شروط الخروج للمساجد فإنه يجب منعها خوفاً من الفتنة(٤).

أما إذا لم يكن في خروجها ما يدعو للفتنة فيكره منعها وإن منعها لم يحرم عليه، والنهي عن منعهن من المساجد نهى تنزيه لأن حق الزوج في ملازمة المسكن واجب فلا تتركه للفضيلة(٥).

أ/ وإن الولي إذا كان زوجاً أو سيدياً فينهى عن منعهن من الخروج فإذا توفرت بقية شروط خروجها للمسجد(٦)، فإن النهي محمول على كراهة

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٢/٤-١٦٣؛ كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦١/٤، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد.

(٣) نيل الأوطار ١٦٠/٣.

(٤) مواهب الجليل ١١٧/٢.

(٥) انظر: المجموع ١٩٩/٤.

(٦) وذكر النووي في شرحه على مسلم ١٦١/٤ هذه الشروط فقال: (.. أن لا تكون متطيبة ولا متزينة

ولا ذات خلخل يسمع صوتها ولا ثياب فاخرة ولا مختلطة بالرجال ولا شابة ونحوها مما يفتتن

بها وأن لا يكون في الطريق ما يخاف به مفسدة ونحوها..)

التنزيه - كما سبق - وإن كان الولي غير الزوج أو السيد وتوفرت بقية الشروط فإنه يحرم المنع على قول بعض العلماء من الشافعية (١) بينما يرى البعض الآخر (بعض الحنابلة) (٢) أن للأب أو الولي المحرم كالأخ أو العم منع موليته من الخروج إن خشي بخروجها فتنة أو ضرراً استحباباً للحصانة.

الشرط الثاني: عدم التطيب: يشترط في خروج المرأة للمسجد وكذا عند أي خروج من البيت، أن تكون غير متطيبة فإن تطيبت كره خروجها إلى المساجد كراهة تحريم (٣)، وذلك لما يلي:

- ١- عن بسر بن سعيد أن زينب الثقفية كانت تحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال: إذا شهدت إحداكن العشاء فلا تطيب تلك الليلة (٤).
- ٢- عن زينب امرأة عبد الله قالت: قال لنا رسول الله ﷺ إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً (٥).

(١) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٦٢/٤، فقد قال النووي بعد ذكر شروط خروج النساء إلى المساجد: (.. وهذا النهي عن منعهن من الخروج محمول على كراهة التنزيه، إذا كانت المرأة ذات زوج أو سيد ووجدت الشروط المذكورة فإن لم يكن لها زوج ولا سيد حرم المنع إذا وجدت الشروط... اهـ).

(٢) شرح منتهى الإرادات ٢٥٣/١.

(٣) انظر المجموع ١٩٩/٤؛ مواهب الجليل ١١٧/٢؛ شرح منتهى الإرادات ٢٥٣/١.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٣/٤؛ كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد، قال النووي: معناه إذا أرادت شهودها أما من شهدتها ثم دارت إلى بيتها فلا تمنع من التطيب بعد ذلك، وكذا قوله ﷺ إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً، معناه: إذا أرادت شهوده، شرح النووي على صحيح مسلم ١٦٢/٤.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٣/٤، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد.

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة (١).

الشرط الثالث: يشترط لخروج المرأة إلى المسجد - وكذا عند أي خروج من البيت - ألا تكون متزينة ولا ذات خلاخل يسمع صوتها ولا ثياب فاخرة ولا مختلطة بالرجال (٢) - وكذا عند كل خروج -.

وذلك حتى لا تكون بزینتها فتنة أو مدعاة للفتنة، وقد كان رسول الله ﷺ واصحابه يحرصون على عدم اختلاط النساء بالرجال ومزاحمتهم، فعن الزهري عن هند بنت الحارث، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا سلم قام النساء حين يقضي تسليمه ويمكث هو في مقامه يسيراً قبل أن يقوم، قال: نرى - والله أعلم - أن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن أحد من الرجال (٣).

ولحديث عائشة رضي الله عنها حيث قالت: لو أن رسول الله ﷺ رأى ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني اسرائيل..» الحديث (٤).

وجه الاستدلال: قال النووي في قولها (ما أحدث النساء) يعني من الزينة والطيب وحسن الثياب (٥).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٣/٤، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد.

(٢) انظر المجموع ١٩٩/٤؛ مواهب الجليل ١١٧/٢؛ شرح منتهى الإرادات ٣٠٣/١.

(٣) صحيح البخاري بفتح الباري، كتاب الأذان باب صلاة النساء خلف الرجال رقم ٨٧٠، ٣٥١-٣٥٠/٢، كتاب الأذان، باب صلاة النساء خلف الرجال.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٣/٤-١٦٤، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد.

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم ١٦٤/٤.

الشرط الرابع:

من الأفضل أن تكون المرأة عجوزاً غير حسناء لا إرب للرجال فيها (١) جاء في مواهب الجليل (٢) «ولعل هذا هو المعهود من عمل الصحابة فلا يعرف أن أبكارهن ومن ضاهاهن يخرجن إلى المسجد، ولو خرج جميع النساء لملاّن المسجد وعادلن الرجال في ذلك ومثل ذلك كان يتصل به العمل في العادة».

قال في العناية شرح الهداية: الفتوى عند الحنفية اليوم : كراهة حضورهن الصلاة كلها لظهور الفساد في هذا الزمان.
ثم قال: وقد يقال: إن هذه الفتوى التي اعتمدها المتأخرون مخالفة لمذهب الإمام فإنهم نقلوا أن الشابة تمنع مطلقاً وأما العجوز فلها حضور الجماعة عند الإمام، إلا في الظهر والعصر والجمعة.. وعند المتأخرين: مطلقاً، فالإفتاء يمنع العجائز في الكل مخالف للكل، فالاعتماد على مذهب الإمام. (٣).

الشرط الخامس:

أن لا يكون في الطريق ما يخاف به مفسدة ونحوها (٤).

الشرط السادس:

أن لا يكون في خروجها مدعاة للخلوة المحرمة شرعاً كأن تخرج

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/١٧٥؛ حاشية الدسوقي ١/٣٣٦؛ مواهب الجليل ٢/١١٦-١١٧؛ نهاية

المحتاج ٢/١٣٦؛ مغني المحتاج ١/٢٣٠؛ المجموع ٤/١٩٩؛ الإنصاف ٢/٢١٢؛

(٢) ١١٧/٢.

(٣) انظر فتح القدير ١/٢٥٩؛ البحر الرائق ١/٣٨٠؛ الدر المختار للحصكفي ١/٥٦.

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي ٤/١٦٢، مواهب الجليل ٢/١١٧.

للصلاة بصحبة السائق وحدها دون مانع للخلوة.

إن كان خروجها للمسجد يحتاج لشد الرجال كالسفر للمسجد الحرام أو المسجد النبوي، أو المسجد الأقصى، فيشترط لها صحبة المحرم (١).
الشرط السابع:

اشترط الإمام أبو حنيفة وبعض المالكية (٢) الخروج ليلاً فحتى العجوز عند الحنفية لا تخرج بإطلاق، للأمن من الفتنة، فلا بأس للعجوز أن تخرج في الفجر والمغرب والعشاء (٣)، لأن الفساق ينتشرون عادة في الظهر والعصر، فربما يقع من صدقت رغبته في النساء في الفتنة بسببهن أو يقعن هن في الفتنة لبقاء رغبتهن في الرجال وإن كبرن، أما في الفجر والعشاء فنائمون، وفي المغرب بالطعام مشغولون، وأيضاً الجو يكون مظلماً والظلمة تحول بينهن وبين نظر الرجال (٤).

واستدل الحنفية على ذلك بما يلي:

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: إذا استأذنكم

(١) انظر: أحكام الخلوة ص: ٢٦٢؛ من البحث، والخروج بصحبة السائق ص: ٦٦٨ من البحث.

(٢) انظر: فتح القدير ٢٥٩/٢؛ مواهب الجليل ١١٧/٢.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٢٧٥/١؛ شرح فتح القدير ٢٥٩/١.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٢٧٥/١، وانظر الأدلة على ذلك صفحة ... عند قول الحنفية، قلت: ولعل

الليل كان مظنة الأمن في أيام أبي حنيفة رحمه الله، أما الآن وقد استوى الليل والنهار فإن ما ينبغي أن يكون ضابطاً للخروج وعدمه هو مظنة الأمن وعدم الخوف في كل مكان بحسبه، فمثلاً الحرمان الشريفان الحركة فيهما تكاد تكون دائمة ومستمرة لكثرة روادهما خصوصاً الحرم المكي، بخلاف غيرهما من المساجد التي لا يكون الليل فيها مأموناً، غير أنه ينبغي للمرأة الاحتراز من الخروج في المواسم لغير ضرورة، خصوصاً في الحرمين الشريفين لكثرة روادهما ما لم تكن حاجة أو معتمرة، والله أعلم.

نساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن» (١).

٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد» (٢).

وجه الاستدلال:

قال ابن حجر: «وكان اختصاص الليل بذلك لكونه أستر، ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمنت المفسدة منهن وعليهن» (٣) كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

الشرط الثامن:

أن لا يكون في حضورها للمساجد إيذاء للمسلمين والمسلمات وإشغالهم عن الذكر والعبادة والصلاة بالكلام والحركات واصطحاب الأطفال الذين لا يمكن ضبطهم (٤) مما يزعج المصلين والذاكرين الله، كما أن في ذلك سبباً لعدم الحفاظ على المساجد.

وذلك لما روى عنه ﷺ «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراركم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم وإقامة حدودكم وسل سيوفكم» (٥).

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٣٤٧/٢؛ برقم ٨٦٥، كتاب الأذان، باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغسل.

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري ٣٨٢/٢؛ برقم ٨٩٩، باب ١٣، كتاب الجمعة.

(٣) فتح الباري ٣٤٧/٢.

(٤) انظر: مواهب الجليل ١١٥/٢؛ التاج والإكليل ١١٥/٢.

(٥) انظر: سنن ابن ماجه ٢٥٣/١؛ ابواب المساجد والجماعات، ومن بنى لله مسجداً باب ما يكره في

المساجد، وهذا الحديث ضعيف، انظر ضعيف الجامع الصغير وزياداته للألباني ص: ٣٩٠،

وانظر: حاشية السندي على سنن ابن ماجه ٢٥٤/١.

فإذا كان الصبي يعبث ولا يكف إذا نهى فلا يجوز إحضاره
ويشترط في جواز إحضاره أحد أمرين:
الأول: إما عدم عبثه.
الثاني: أو كونه يكف إذا نهى.
لأن المقصود تنزيه المساجد عن لعب الصبيان (١).

(١) انظر مواهب الجليل نقلاً عن بعض المالكية ١١٥/٢.

المطلب الثالث

أيهما أفضل للمرأة الصلاة في بيتها أم في المسجد مع الجماعة

بعد أن انتهينا في المطلب السابق إلى القول بإباحة خروج المرأة للصلاة في المسجد بشروط، يجدر بنا أن نبين آراء العلماء في أفضلية صلاتها أ تكون في المسجد أفضل أم في البيت؟ فالعلماء مختلفون على قولين:

القول الأول:

ذهب الجمهور (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) (١) إلى أن صلاتها في بيتها أفضل من خروجها للصلاة جماعة من المسلمين.

القول الثاني:

ذهب الظاهرية (٢) إلى أن صلاتها في المسجد أفضل من صلاتها في البيت.

الأدلة:

أولا: أدلة الجمهور:

استدل الجمهور على أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد مع الجماعة بما يلي:

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: [قال رسول الله ﷺ: لا تمنعوا

(١) انظر المبسوط ٤١/٢؛ مواهب الجليل ١١٧/٢؛ مغني المحتاج ٢٣٠/١؛ المجموع ١٨٩/٤؛

شرح منتهى الإرادات ٢٠٣/١.

(٢) انظر المحلى ١١٢/٣ ، ١١٥ ، ١١٧ .

نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن [١].

قال البهوتي: وظاهره حتى مسجد النبي ﷺ (٢).

٢- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: [قال رسول الله ﷺ

صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها، وصلاتها في

مَخْدَعِهَا أفضل من صلاتها في بيتها] (٣).

ثانياً: أدلة الظاهرية:

استدلوا بما يلي:

١- قوله ﷺ: «إن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين

درجة» (٤).

وجه الاستدلال:

قالوا إن هذا الحديث عام لا يجوز أن يخص منه النساء (٥).

٢- استدلوا بالأحاديث الصحيحة التي ورد فيها النهي عن منع

النساء من المسجد إذا طلبن الإذن لذلك (٦).

٣- استدل ابن حزم (٧) بالآثار الواردة في حضور النساء صلاة

(١) سنن أبي داود ١/١٥٥، برقم ٥٦٧، كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى

المسجد، وهو حديث صحيح، انظر صحيح الجامع الصغير للألباني ٢/١٢٤٢.

(٢) شرح منتهى الإرادات ١/٢٥٣.

(٣) رواه أبو داود بإسناد حسن ١/١٥٦، كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء للمساجد

برقم ٥٧٠.

(٤) متفق عليه، واللفظ للبخاري في صحيحه مع الفتح ٢/١٣١، كتاب الأذان، باب فضل صلاة

الجماعة.

(٥) المحلى ٣/١١٢.

(٦) انظر الأحاديث ص ٥١٢ من البحث

(٧) المحلى ٣/١١٣.

الجماعة مع رسول الله ﷺ المتواترة في غاية الصحة.. كحديث عائشة رضي الله عنها، أنه كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس (١).

٤- وقوله ﷺ «إني لأقوم إلى الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه» (٢).

٥- وكذلك ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ «لو تركنا هذا الباب للنساء» (٣).

٦- وكذلك حديث صلاة العيدين وما ورد من أمر النساء بالخروج إليها (٤).

وجه الاستدلال بما سبق:

قال ابن حزم: «فما كان عليه الصلاة والسلام ليدعهن يتكلفن الخروج في الليل والغسل يحملن صغارهن ويفرد لهن باباً يأمر بخروج الأبكار وغير الأبكار ومن لا جلاباب لها تستعير جلاباباً إلى المصلى فيتركنهن يتكلفن من ذلك ما يحط أجورهن ويكون الفضل لهن في تركه..» إلى أن قال: «وهذا ليس بنصح، فكيف برسول الله ﷺ الذي أخبر الله تعالى عنه (٥) ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (٦).»

(١) سبق تخريجه، انظر ص: ٥١١ من البحث

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري ٣/٣٤٩، كتاب الأذان باب انتظار الناس مقام الإمام العالم.

(٣) انظر ص ٢٥٧ وما بعدها من البحث.

(٤) انظر الأحاديث ص: ٤٣٧ وما بعدها من البحث.

(٥) المحلى ٣/١١٤.

(٦) سورة التوبة، الآية: ١٢٨.

الراجع:

والراجع - والله أعلم - هو ما ذهب إليه الجمهور من أفضلية صلاة المرأة في بيتها على صلاتها في المسجد لما استدلوا به من أحاديث سبق ذكرها، ولأن ما استدل به ابن حزم لا يقوى على مخالفة النصوص التي استدل بها الجمهور.. ثم إن تركه عليه الصلاة والسلام لهن يصلين في المساجد ليس دليلاً على أفضلية ذلك وإنما هو دليل على الإباحة، ثم إن قول الجمهور يتناسب مع مقاصد الشريعة التي تدعو للستر والأمن من الفتن، خصوصاً في زماننا هذا الذي كثر فيه الفساد والتبرج وتوفرت الإمكانيات للنساء للخروج للمساجد خصوصاً الحرمين الشريفين، فالمواصلات الحديثة ساعدت على كثرة ترددهن على الحرمين الشريفين مع كثرة المترددين عليه من الرجال خصوصاً في المواسم، حيث لم يعد ذلك قاصراً على العباد والمخلصين مما أدى إلى الفوضى والمزاحمة التي أدت إلى إضعاف الخشوع والطمأنينة في الصلوات والذكر والله أعلم.

المطلب الرابع

خروج المرأة لصلاة الجمعة

حكم صلاة الجمعة للمرأة:

اتفق العلماء على عدم وجوب صلاة الجمعة على النساء (١)،
واستدلوا على ذلك بما يلي:

أولاً: من السنة:

عن طارق بن شهاب عن النبي ﷺ قال: «الجمعة حق واجب على كل
مسلم في جماعة إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض» (٢).
ثانياً: من المعقول:

أ/ أن المرأة منهيّة شرعاً عن الخروج إلى محافل الرجال لما فيه من
الفتنة (٣).

ب/ أن المرأة مشغولة بخدمة الزوج فعذرت رفعاً للرجل والمشقة (٤).
ومع ذلك فإذا خرجت المرأة لأداء صلاة الجمعة في المسجد أجزأها

(١) انظر: المبسوط للسرخسي ٢/٢٢؛ بدائع الصنائع ١/٢٥٨؛ التاج والإكليل ٢/١٧٢؛ حاشية

الدسوقي ١/٣٧٩؛ مغني المحتاج ١/٢٧٦؛ حاشيتان ١/٢٦٨؛ شرح منتهى الإرادات ١/٢٩١.

(٢) رواه أبو داود ١/٢٨٠؛ كتاب الصلاة، باب الجمعة للمملوك والمرأة، قال أبو داود: طارق بن
شهاب قد رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً.

(٣) المبسوط ٢/٢٢.

(٤) بدائع الصنائع ١/٢٥٨.

ذلك عن فريضة الظهر - باتفاق العلماء - (١) لأنها إذا أجزأت عن
الكاملين الذين لا عذر لهم فأصحاب العذر بطريق الأولى، وإنما سقطت عنهم
رفقاً بهم (٢).

ولأن سقوط فرض السعي^{- لصلاة الجمعة -} عنهن لا لمعنى في الصلاة بل للحرج
والضرر، فإذا تحملن التحقن في الأداء بغيرهن (٣).

حكم خروج المرأة لصلاة الجمعة:

لما كانت صلاة الجمعة غير واجبة على المرأة وإنما إذا حضرته
صحت منها وأجزأتها عن فرض الوقت (٤)، كان خروج المرأة لصلاة
الجمعة من المباحات، ولكن بشروط (وهي نفس شروط خروج النساء إلى
المساجد) (٥).

(١) انظر: بدائع الصنائع ٢٥٨/١؛ التاج والإكليل ١٧٢/٢؛ الشرح الكبير ٣٧٩/٢؛ مغني المحتاج

(٢) ٢٧٦/١؛ حاشيتان ٢٦٨/١؛ شرح منتهى الإرادات ٢٩٤/١.

(٣) مغني المحتاج ٢٧٦/١.

(٤) المبسوط ٢٣/٢ (بتصرف).

(٥) انظر: كتاب أحكام النساء لابن الجوزي ص: ٢٠٥، والمراد أنها إذا حضرته صحت منها
وأجزأتها عن صلاة الظهر.

(٥) انظر شروط خروج النساء للمساجد ص: ٥١٢ وما بعدها.

المطلب الخامس

حكم خروج المرأة للصلاة على الجنازة

الجنازة بالكسر واحدة [الجنائز] والعامّة تفتح، وهي مشتقة من مادة جنز، يقال: جَنَزْتُ الشيءَ أَجْنِزُهُ، والجنازة بالفتح والكسر أفصح، معناه الميت على السرير، فإذا لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش، وقيل: الجنازة بالكسر الميت نفسه، وبالفتح السرير، وقيل عكس هذا بالكسر السرير وبالفتح الميت نفسه (١).

حكم صلاة الجنازة:

اختلف العلماء في حكمها على النحو التالي:

○ فالجمهور قالوا: هي فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين (٢) وهي من خصائص هذه الأمة (٣).

○ وذهب الظاهرية إلى القول بأنها فرض عين (٤). واستدلوا بما روي عنه ﷺ عندما أتى برجل من الأنصار ليصلي عليه فقال ﷺ: "صلوا على

(١) انظر المصباح المنير ١/١٥٣؛ مختار الصحاح، مادة (جنز) ص: ١١٣.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ١/٣١٠؛ وشرح فتح القدير ٢/١٠٣-١٠٦؛ ومقدمات ابن رشد على المدونة ١/١٦٩؛ مواهب الجليل ٢/٢٠٨؛ نهاية المحتاج ٢/٤٤١؛ شرح منتهى الإرادات ٢/٣٣٦، غير أن المالكية لهم فيها أقوال حيث ذكر الحطاب أنه يفهم من كلام مالك أن فيها ثلاثة أقوال: الأول أنها فرض كفاية، الثاني: أنها سنة، الثالث: أنها مستحبة، وأن الظاهر من كلام مالك ترجيح القول بالسنة وأن سنيتها دون سنينة صلاة العيد وغيرها من السنن والمؤكدات، انظر: مواهب الجليل ٢/٢٠٨.

(٣) نهاية المحتاج للرملي ٢/٤٤١.

(٤) المحلى ٣/٣٣٦.

صاحبكم فإن عليه ديناً^(١). فهذا أمر بالصلاة عليه عموماً^(٢).

والصحيح هو ما ذهب إليه الجمهور، ولما كانت دعوى الجمهور ذات

شقين: الأول: الفرضية، والثاني: كونها على الكفاية.

فإنهم استدلوا على كل شق بأدلة:

أ - استدلوا على الشق الأول - فرضيتها - بما يلي:

○ قوله تعالى: ﴿وصل عليهم﴾^(٣).. والأمر هنا للوجوب^(٤).

○ واستدلوا بمواظبته ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم والأمة من لدن

رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا^(٥).

○ كذلك استدلوا بأن الاجماع منعقد على فرضيتها^(٦).

ب - وأما الشق الثاني: كونها على الكفاية فقد استدلوا عليه بما يلي:

○ قوله ﷺ «صلوا على صاحبكم»^(٧).

فهذا دليل على أنها فرض كفاية إذ لو كانت فرض عين لم يتركه عليه

الصلاة والسلام^(٨).

(١) سنن أبي داود ٦٨/٣، كتاب الجهاد، باب في تعظيم الغلول.

(٢) المحلى ٣٣٦/٣.

(٣) سورة التوبة: ١٠٣.

(٤) العناية مع الهداية ١١٦/٢.

(٥) بدائع الصنائع ٣١١/١.

(٦) انظر م. س، العناية للبابرتي مع شرح فتح القدير ١١٧/٢.

(٧) سنن أبي داود ٦٨/٣، كتاب الجهاد، باب في تعظيم الغلول.

(٨) فتح القدير ١١٧/٢.

○ ونقل صاحب شرح فتح القدير الإجماع على الافتراض وكونه على الكفاية(١).

○ ولأن ما هو فرض وهو قضاء حق الميت فإنه يحصل بالبعض ولا يمكن إيجابها على كل واحد من آحاد الناس فصار بمنزلة الجهاد ولكن لا يسع الاجتماع على تركها كالجهاد(٢).

حكم أداء المرأة الصلاة على الجنازة:

اتفق العلماء على أنه يباح للمرأة أن تصلي على الجنائز(٣).
وصلاتهن مع الرجال أو بعدهم تقع نفلاً لأن الفرض لا يتوجه عليهن(٤)
بينما لو عدم الرجال أصبحت فرضاً عليهن إذا قام بها بعضهن سقطت عن الأخريات للضرورة(٥).

وذلك لما يلي:

١- لما روى أن عائشة رضي الله عنها أمرت أن يمر عليها بسعد ابن أبي وقاص في المسجد حين مات لتدعوه(٦).

وجه الاستدلال:

قال الباجي في قوله (لتدعوه) يحتمل أنها تريد أن تصلي عليه(٧).

(١) م. س.

(٢) بدائع الصنائع ٣١١/١.

(٣) انظر بدائع الصنائع ٣١٤/١؛ المدونة ١٦٩/١؛ شرح المحلى على منهاج الطالبين مع حاشيتين ٣٣٤/١؛ نهاية المحتاج ٤٨٤/٢؛ شرح منتهى الإرادات ٣٣٧/١.

(٤) حاشية أبي الضياء: ٤٨٤/٢.

(٥) حاشية أبي الضياء ٤٨٤/٢؛ نهاية المحتاج ٤٨٤/٢.

(٦) موطأ مالك بشرح الباجي، (المنتقى) ١٧/٢.

(٧) المنتقى ١٨/٢.

٢- قد أدى النساء الصلاة على النبي ﷺ فقد ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «... ثم دخل الناس على النبي ﷺ أرسالا يصلون عليه، حتى إذا فرغوا أدخلوا النساء، حتى إذا فرغوا أدخلوا الصبيان، ولم يؤم الناس على رسول الله ﷺ أحد...» (١).

كيفية صلاة النساء على الجنازة:

اختلف العلماء في كيفية صلاة النساء على الجنازة، هل يصلين جماعة أم منفردات؟.

وكان خلافهم على ثلاثة أقوال:

○ القول الأول:

وهو قول الحنفية، والمعتمد عند الشافعية، والحنابلة. في رواية، نص عليها أحمد (٢) ذهبوا إلى أنهن يصلين على الجنازة جماعة إمامتهن وسطهن.

(١) سنن ابن ماجه ١/٤٩٦-٤٩٧، كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ١/٣١٤؛ مغني المحتاج ١/٣٤٥؛ حاشية قليوبي ١/٣٣٤؛ نهاية المحتاج

٢/٤٨٤؛ الإنصاف ٢/٥٣٩.

القول الثاني:

وهو وجه للشافعية ورواية للحنابلة(١)، قالوا: يصلين مفردات لا جماعة.

القول الثالث:

وهو للمالكية(٢) وفيه ثلاثة آراء:

الأول: يصلي النساء مفردات تؤمهن واحدة.

الثاني: يصلين مفردات ويجوز ترتيبهن واحدة بعد الأخرى.

الثالث: يجوز كلا الأمرين الصلاة منفردات دفعة واحدة أو ترتيبهن.

هل يسقط الفرض بصلاة النساء على الجنازة؟

الحكم في هذه المسألة يختلف فيما إذا وجد الرجال وفيما إذا لم يوجد رجال يصلون على الجنازة.

أ- ففي حالة وجود الرجال: اختلف الفقهاء على قولين:

القول الأول:

وهو للحنفية ووجه للشافعية، والصحيح من مذهب الحنابلة(٣)، قالوا: يسقط وجوبها بصلاة المرأة وإن وجد رجل أو صبي مميز، وذلك لصحة صلاتهن وجماعتهم في سائر الصلوات(٤).

القول الثاني:

وهو الصحيح عند الشافعية، ورواية للحنابلة(٥). قالوا: لا يسقط

(١) انظر: مغني المحتاج ٣٤٥/١؛ الإنصاف ٥٣٩/٢.

(٢) انظر: حاشية الدسوقي ٤٢٨/١.

(٣) انظر: الفتاوى الهندية للشيخ نظام ١٦٢/١؛ نهاية المحتاج ٤٨٤/٢؛ مغني المحتاج ٣٤٥/١؛

شرح منتهى الإرادات ٣٣٧/١؛ الإنصاف للمرداوي ٥١٥/٢.

(٤) مغني المحتاج ٣٤٥/١.

(٥) انظر: نهاية المحتاج ٤٨٤/٢؛ مغني المحتاج ٣٤٥/١؛ الإنصاف ٥١٥/٢.

فرض صلاة الجناة بالنساء وهناك رجل أو صبي مميز وذلك لما يلي:

١- لأن الرجل أو الصبي المميز أكمل منهن ودعائه أقرب إلى الإجابة (١).

٢- ولأن في القول بعدم صلاة الرجال والاكتفاء بصلاة النساء فقط استهانة بالميت (٢).

الراجع:

والراجع - والله أعلم - هو القول بسقوط فرضية صلاة الجناة على الميت بصلاة النساء لأنهن من أهل التكليف ولأن في هذا القول تكريماً للميت وعدم استهانة به، أما قول الآخرين أن الرجل والصبي المميز أكمل منهن ودعائه أقرب إلى الإجابة ففيه نظر، لأنه لا أثر للاختلاف بالأثوثة والذكورة في الإجابة والقرب بالدعاء إلى الله تعالى، فكم من امرأة صالحة أقرب إجابة من رجال كثيرين، لأن الله تعالى في القرآن الكريم جعل الناس سواسية في التوجه والدعاء والعمل الصالح لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ...﴾ (٣) ولقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (٤) ..

ب - أما في حالة عدم وجود الرجال: فالعلماء متفقون على أن صلاة

(١) انظر مغني المحتاج ٣٤٥/١؛ ونهاية المحتاج ٤٨٤/٢.

(٢) انظر نهاية المحتاج ٤٨٤/٢.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٨٦ ..

(٤) سورة النحل، آية: ٩٧.

الجنّازة تسقط فرضيتها بصلاة النساء على الجنّازة (١) وذلك للضرورة ولتكريم الميت وعدم الاستهانة به.. بل إذا لم يكن هناك رجل أو صبي مميز فإنها تجب عليهن (٢).

حكم خروج النساء لصلاة الجنّائز:

إذا كان النساء في المسجد ووافق حضورهن صلاة جنّازة فإنه يباح لهن الصلاة على الجنّازة ولكن الأفضل ألا يقصدن أن يحدثن خروجاً خاصاً من أجل حضور الصلاة على جنّازة ما دام هناك من الرجال من يؤدي الصلاة على الجنّازة، وإن خرجن فجائز، إذا التزمّن بشروط خروج النساء للمساجد، والله أعلم.

(١). انظر: الفتاوى الهندية ١/١٦٢؛ الشرح الكبير ٢/٤٢٨؛ نهاية المحتاج ٢/٤٨٥؛ الإنصاف ٢/٥٣١.

(٢) نهاية المحتاج ٢/٤٨٤.

المبحث الثاني

الخروج للدعوة إلى الله

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (١).

لدى بنات جنسها

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو ما يسمى بالحسبة، إذ أن الحسبة هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله (٢).

والدعوة إلى الله هي الدعوة إلى توحيد الله والإقرار بالشهادتين وتنفيذ منهج الله في الأرض قولاً وعملاً، كما جاء في القرآن الكريم، والسنة المطهرة، سنة رسول الله ﷺ ليكون الدين كله لله، فهي إذن دعوة غير المسلمين إلى الإسلام ودعوة المسلمين إلى تنفيذ الإسلام، والعمل على إقامة شرعه ومنهجه في الأرض، وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليفوز الناس بسعادة العاجل والآجل (٣).

حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الله:

الدعوة إلى الله واجبة على مجموع الأمة أي أنها فرض كفاية (٤) وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(١) في بحثي سأجعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [الحسبة] يرادف الدعوة إلى الله - وإن كان هناك فرق بينهما عند المتخصصين في الدعوة - وذلك لأن المرأة في أمرها بالمعروف ونهيها عن المنكر أقرب إلى الدعوة إلى الله من الحسبة المعروفة التي تظهر واضحة في حالة المحتسب الموظف، وهذا غير موجود عند النساء في الغالب.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ٢٩٩.

(٣) الدعوة إلى الله ، د. توفيق الواعي ص ١٩.

(٤) انظر: الحسبة في الإسلام، ابن تيمية، تحقيق محمد زهري النجار ١١٦.

يقول ابن تيمية: «... وهذا الواجب واجب على مجموع الأمة وهو الذي يسميه العلماء فرض كفاية، إذا قام به طائفة منهم سقط عن الباقيين، فالأمة كلها مخاطبة بفعل ذلك ولكن إذا قامت به طائفة سقط عن الباقيين» (١) وهذا بشرط المقدرة على ذلك.

يقول ابن تيمية: «... وكل واحد من الأمة يجب عليه أن يقوم من الدعوة بما يقدر عليه إذا لم يقدّم به غيره فما قام به غيره سقط عنه، وما عجز لم يطالب به وأما ما لم يقدّم به غيره وهو قادر عليه أن يقوم به ولهذا يجب على هذا أن يقوم بما لا يجب على هذا» (٢).

غير أن المحتسب بحكم الولاية فإن فرضه متعين عليه (٣).
والأدلة على مشروعية الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة منها على سبيل المثال:

١- قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (٤) ..

٢- وقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (٥).

٣- وقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٦).

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٦٥/١٥.

(٢) م. س ١٦٦/١٥.

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ٢٩٩.

(٤) سورة آل عمران: ١١٠.

(٥) سورة التوبة: ٧١.

(٦) سورة آل عمران: ١٠٤.

هذه الآية تدل على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية لأن (من) في قوله تعالى (منكم) للتبويض فيكون الأمر وجوبها على بعض الأمة لا على جميعها (١).

٤- وقوله ﷺ [كلا والله، لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يدي الظالم ولتأطرنه (٢) على الحق أطراً ولتقصرنه (٣) على الحق قصراً أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض، ثم ليلعنكم كما لعنهم] (٤).

٥- وقوله ﷺ من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان (٥).
و (من) من ألفاظ العموم يشمل الرجال والنساء، إذن تغيير المنكر مطالب به الرجال والنساء.

حكم الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالنسبة للمرأة:

الدعوة إلى الله واجبة على الكفاية، والقاعدة في واجبات المرأة كالقاعدة في حقوقها، فهي كالرجل إلا فيما يختلفان فيه، مما هو مناط

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ١٢٣/٦.

(٢) [لتأطرنه] الأطر: العطف، أي لتعطفونه، وتردونه إلى الحق الذي خالفه، انظر: جامع الأصول لابن الأثير ٣٢٩/١.

(٣) [لتقصرنه] القصر: الحبس، يقال: قصرت نفسي على الشيء، أي: حبستها عليه، انظر جامع الأصول لابن الأثير: ٣٢٩/١.

(٤) سنن أبي داود ١٢٢/٤-١٢٣، رقم الحديث ٤٣٣٦، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي.

(٥) متفق عليه، واللفظ للبخاري بفتح الباري كتاب الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل ٤٩٦/٦؛ رقم ٣٤٦١.

التكليف، وأساس هذه القاعدة أنها إنسان، ولها أهلية وجوب، أي صلاحية اكتساب الحقوق وتحمل الواجبات (١).

وقد اتفق أهل اللغة على أن الذكور والإناث إذا اجتمعوا غلب الذكور على الإناث كقوله سبحانه ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ (٢).
علماً أن المخاطب آدم وحواء عليهما السلام والشيطان الرجيم (٣).

وفي هذا يقول ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين (٤): «قد استقر في عرف الشارع أن الأحكام المذكورة بصيغة المذكرين إذا أطلقت ولم تقترن بالموثث فإنها تتناول الرجال والنساء لأنه يغلب المذكر عند الاجتماع كقوله سبحانه ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ (٥) وقوله: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ (٦).

ولذلك نجد أن الخطابات في القرآن التي تخاطب المؤمنين وتلكفهم بالتكليفات الشرعية يدخل فيها النساء إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ (٧) يشمل الرجال والنساء وقد يذكر القرآن الكريم النساء مع الرجال فيما يخاطبهم به، من تكليفات أو فيما يمدحهم عليه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ

(١) أصول الدعوة، د. عبدالكريم زيدان ص ١٢٦.

(٢) سورة البقرة: ٣٦.

(٣) انظر: العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى البغدادي ٣٥٣/٢.

(٤) ٩٢/١.

(٥) سورة النساء، الآية: ١١.

(٦) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٧) سورة النساء، الآية: ١٢٣.

وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ
وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ
وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ
كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا (١).

إذا فالمرأة كالرجل يجب عليها الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر، ولكن في حدود إمكاناتها ومجالاتها التي سيرد
ذكرها، غير أن المرأة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر من باب فرض
الكفاية لأنها ليس في حكم المحتسب بحكم الولاية (٢).

ولهذا فإنها حينما تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر فإنها تفعل ذلك
فيما يقابلها ولا تبحث عن المنكرات الظاهرة لتصل إلى إنكارها، ولا
تبحث عما ترك من المعروف لتأمر بإقامته (٣).

ولهذا فهي لا تخرج لهذا الغرض وإنما تأمر وتنهى في بيتها وعند
من تخرج إليهم وأثناء خروجها يتحدد خروجها لهذا الغرض، فالأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر قد يجب عليها ولكن لا يجب عليها الخروج لأجل
ذلك، وإنما هو من المباح.

وللمرأة إبداء النصح بالكيفية الملائمة لتطبيقها مثل الكتابة
والتأليف وعقد الاجتماعات للنساء وتعليمهن وإشاعة الأخلاق الفاضلة
بينهن، وحثهن على القيام بواجبهن ونحو ذلك، ونهيهن عن المنكرات، قال

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٣٥..

(٢) لأن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سواء في هذه البلاد أو ما يشابهها في غيرها
من البلاد مقتصرة في التوظيف على الرجال لذلك فهو غير متعين في حقهن.

(٣) انظر الأحكام السلطانية للماوردي ٢٩٩.

تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (١). (٢).

أهمية وجود داعيات من النساء:

والنساء في حاجة إلى وجود داعيات من النساء أنفسهن وذلك لما يلي:

- ١- إن الإسلام قد وضع ضمانات خُلقية للمرأة تتمثل في وجوب حشمتها وعفافها وحجابها عن الرجال الأجانب، كما حرم الاختلاط بين الجنسين مما يدعو إلى ضرورة وجود داعيات في الوسط النسائي، لأن الرجل لا يستطيع الدخول في مجتمع النساء ليرى بأمر عينيه الأخطاء التي ترتكب، فعلى هذا فإن المرأة المسلمة مسؤولة أمام الله عز وجل عن ذلك (٣).
- ٢- صعوبة قيام الدعوة من الرجال بالوفاء بكل ما تحتاجه الدعوة بين النساء (٤).
- ٣- وجود أعذار شرعية خاصة بالنساء لا يطلع عليها غيرهن فهن أقدر على الإيضاح فيما بينهن (٥).
- ٤- وجود بعض المسائل الفقهية التي تستحيي المرأة من سؤال الرجال فيها كما أن الرجال يستحيون من الإفصاح عنها (٦).

(١) سورة التوبة: ٧١.

(٢) أصول الدعوة، د. عبد الكريم زيدان ص ١٢٦.

(٣) المرأة المسلمة المعاصرة: إعدادها ومسؤوليتها في الدعوة، د. أحمد البابطين ص ١٢٤-١٢٥.

(٤) م. س ١٢٥.

(٥) م. س.

(٦) م. س.

مجالات المرأة في الدعوة إلى الله:

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

المجال الأول:

ويكون من خلال الاحتكاك بمن حولها في بيتها واسرتها، ولزوجها وأبنائها، وبناتها، ووالديها، وأخواتها، وإخوانها، وأقاربها، سواء في بيتها عند زيارتهم لها أو زيارتها لهم، وكذا جاراتها، وكذلك في الدعوة من خلال الدراسة والعمل، تدعو بنات جنسها سواء كانت مدرسة أو إدارية أو طبية ونحو ذلك، من الوظائف المباحة، فهنا تكون الدعوة واجبة.

المجال الثاني:

الدعوة إلى الله بالخروج للقاء المحاضرات في أماكن تجمع النساء كالمدارس والجامعات والكليات والمستشفيات والحفلات والمشاركة في الأنشطة الثقافية، وهذا النوع من الخروج وإن لم يكن من باب المسائل المطروقة إلا أنه لم ينكره أحد من العلماء في العصر الحديث، بل حث العلماء على توعية النساء ودعوتهن لبنات جنسهن في أماكن تجمعاتهن، ولهذا قلت بعد التوكل على الله:

إن خروج المرأة للقاء المحاضرات لا يجب عليها بحال لأن النساء يمكن توعيتهن بغير ذلك خصوصاً في العصر الحديث، نظراً لكثرة النساء المتعلمات والقدرة على حصول الوعي ووصول الدعوة ومن خلال أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، ولأن المرأة إما أن تكون ربة بيت يجب على زوجها وأبنائها دعوتها أو أن تكون طالبة تجد غايتها من خلال المعلمات أو موظفة من خلال صديقاتها، فإن التقت المرأة بمن

يحتاج إلى الدعوة إلى الله والنصح وجب عليها تقديم ذلك ولكن لا يجب عليها الخروج لأجل هذا، فيكون خروجهن لذلك مباحاً لا واجباً مع مراعاة الضوابط العامة للخروج، والله أعلم.

أماكن التقاء الداعية بالنساء:

إن النقلة الحضارية في الحياة المعاصرة للعالم الإسلامي وأقليته سهلت التقاء النساء ببعضهن في أماكن وأوقات متعددة بل متكررة على مدار الأيام والأسابيع والشهور من خلال المؤسسات التالية(١):

١- المؤسسات التعليمية في رياض الأطفال والمدارس والمعاهد والجامعات بين المدرسات والطالبات، حيث يتم اللقاء يومياً لإعطاء العلم وتلقيه على مدار ثمانية أشهر في كل عام تقريباً.

٢- المؤسسات الصحية كالمستشفيات والمستوصفات والعيادات الخاصة والعامة، حيث يتم اللقاء بين الطبيبات وهيئة التمريض النسوي وبين المريضات.

٣- المؤسسات الاجتماعية النسوية كالرعاية الاجتماعية للمعاقين والأرامل والمطلقات والسجينات وتقديم المعونات المادية للأسر الفقيرة، ومثال ذلك ما تقوم به الجمعيات الخيرية النسائية.

٤- المؤسسات الخاصة مثل مزاولة الأعمال التجارية والصناعية النسائية.

هذا بالإضافة إلى ما كانت تتمتع به المرأة المسلمة من فرص اللقاء بأختها في المساجد وأماكن المحاضرات والدروس والندوات

(١) ذكرها د. أحمد أبابطين، المرأة المسلمة المعاصرة: إعدادها ومسؤوليتها في الدعوة، ص:

ومواسم الحج، والزيارات بين الأقارب والجيران، واجتماع المناسبات في الحفلات الصغيرة والكبيرة، وحفلات الزواج وغيرها. وعلى ذلك فمجال الدعوة في الوسط النسائي في العصر الحاضر أوسع وأسهل مما كان عليه في السابق، وبذلك تكون المسؤولية الدعوية أكبر وآمال الاستفادة والنجاح كذلك، فعلى قدر المعطيات تكون المطالب في بذل الجهد المستطاع (١)، و﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (٢).

شروط ممارسة المرأة للدعوة إلى الله والأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر:

- سبق أن عرفنا أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب إلا على القادر وقدرة المرأة قد تتحقق في ظل الاعتبار التالية:
- ١- أن تكون من أهل العلم بما تدعو إليه وتأمر به وتنهى عنه (٣).
 - ٢- أن تكون قادرة على ممارسة الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عملياً بأن تكون ذات بيان وتأثير في المدعوات ولديها وقت وجهد يمكنها من القيام بذلك (٤).
 - ٣- أن تمارس الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين النساء فقط فليس لها أن تحضر مجالس الرجال لدعوتهم وأمرهم ونهيهم إلا للضرورة القصوى جداً التي تقدر بقدرها (٥).

(١) انظر: م. س ص ٣٣٧.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٣) انظر: المرأة المسلمة، وفقه الدعوة إلى الله، د. علي عبدالحليم محمود، ص ١٨٩.

(٤) م. س

(٥) م. س

٤- أن تتصف بصفات الداعية وشروطه وفقه الدعوة والقدرة والصبر والاحتساب.

٥- إذا احتيج الأمر للخروج فيجب عليها مراعاة الضوابط العامة للخروج كالإذن وعدم الخلوة والاختلاط وإن احتاج الأمر للسفر فعليها باصطحاب المحرم..

٦- أن لا يترتب على خروجها ارتكاب محرم بمعصية للزوج أو الوالدين أو أحدهما فإن ترتب على الخروج شيء من ذلك فيحرم خروجها.

المبحث الثالث الخروج للاعتكاف

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاعتكاف وحكمه ومشروعيته:

الاعتكاف لغة :

على وزن افتعال، والاعتكاف مشتق من مادة عكف، وله عدة معانٍ وهي: الملازمة والمواظبة والحبس والمنع، والوقف..
وسمي الاعتكاف المعروف شرعاً اعتكافاً لما فيه من حبس ومنع النفس عن التصرفات العادية وملازمة المسجد والمواظبة على البقاء فيه ومنع النفس عما يبطل الاعتكاف (١).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ (٢).

وقوله تعالى: ﴿فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ (٣).

وقوله تعالى: ﴿وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾ (٤).

الاعتكاف شرعاً:

عرفه الفقهاء بعدة تعريفات تدور حول معنى واحد، هو اللبث في المسجد من شخص مخصوص بصفة مخصوصة (٥).

(١) انظر المصباح المنير ٥٨٠/٢، مختار الصحاح ٤٤٩.

(٢) سورة البقرة: ١٨٧.

(٣) سورة الأعراف: ١٣٨.

(٤) سورة الفتح: ٢٥.

(٥) وقد عرفه بعض الحنفية بقولهم: (هو المقام في مكان مخصوص وهو المسجد بأوصاف مخصوصة من النية والصوم وغيرها، الاختيار ١٣٦/١، وعرفه بعض المالكية بقوله: (هو =

مشروعية الاعتكاف:

اتفق الفقهاء على أن الاعتكاف مشروع، وأنه قربة (١).

فهو من أشرف الأعمال إذا كان عن إخلاص (٢).

وهو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع.

○ أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ (٣).

قال السرخسي: فالإضافة إلى المساجد المختصة بالقرب وترك الوطء

المباح لأجله دليل على أنه قربة (٤).

○ أما السنة فمنها ما يلي:

١- قصة نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما [أن النبي ﷺ كان يعتكف

في العشر الأواخر من رمضان] (٥).

٢- عن عائشة رضي الله عنهما [أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر

= عمل مخصوص في موضع مخصوص وفي زمان مخصوص بشروط مخصوصة وتترك مخصوصة)، بداية المجتهد ٣١٢/١؛ وعرفه بعض الشافعية بقوله: (هو اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية)، المذهب للشيرازي مع المجموع للنووي ٤٧٤/٦؛ مغني المحتاج ٤٤٩/١، وعرفه بعض الحنابلة بقولهم: (هو لزوم مسلم لا غسل عليه عاقل ولو مميزاً مسجداً ولو ساعة لطاعة على صفة مخصوصة)، منتهى الإرادات متن دقائق أولي النهى للفتوح ٤٦٣/١؛ وعرفه الظاهرية بقولهم: هو الإقامة في المسجد بنية التقرب إلى الله عز وجل ساعة فما فوقها ليلاً أو نهاراً، المحلى لابن حزم ٤١١/٣.

(١) انظر الإقصاص ٢٥٥/١.

(٢) المبسوط ١١٥/٣.

(٣) سورة البقرة: ١٨٧.

(٤) المبسوط ١١٥/٣.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ٦٦/٨؛ كتاب الاعتكاف.

الأواخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل ثم اعتكف أزواجه من بعده (١).

٣- والاعتكاف مشروع أيضاً بالاجماع (٢).

حكمه:

قال ابن المنذر: «أجمع أهل العلم على أن الاعتكاف سنة لا يجب على الناس فرضاً إلا أن يوجب المرء على نفسه الاعتكاف نذراً فيجب عليه» (٣).

والأولى أن يقال: إن الاعتكاف يعتريه أحكام أربعة من الحكم الشرعي، واجب، سنة مؤكدة، مستحب، محرم.

١- فيكون واجباً: إذا كان منذوراً سواء كان النذر ناجزاً أو معلقاً وذلك لقوله ﷺ «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه» (٤).. ولما روي عن عمر رضي الله عنه قال: يا رسول الله: إني نذرت أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال النبي ﷺ أوف (٥).

٢- ويكون سنة مؤكدة: في العشر الأواخر من رمضان، لفعله ﷺ ومداومته عليه فقد روى عن عائشة رضي الله عنها في الصحيحين وغيرهما أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٦٨/٨، كتاب الاعتكاف.

(٢) انظر: مغني المحتاج ٤٤٩/١.

(٣) المغني ١٨٦/٣؛ ولكن روى عن مالك أنه كره الدخول فيه مخافة أن لا يوفي شروطه، بداية

المجتهد: ٢١٣/١.

(٤) رواه البخاري بفتح الباري ٥٨٥/١١، كتاب الايمان والنذور، باب النذر فيما لا يملك وفي

معصية.

(٥) متفق عليه، واللفظ للبخاري بفتح الباري كتاب الاعتكاف باب الاعتكاف ليلاً ٢٧٤/٤.

توفاه الله تعالى، ثم اعتكف أزواجه من بعده(١).

قال الكمال بن الهمام: «فهذه المواظبة المقرونة بعدم الترك مرة لما اقترنت بعدم الإنكار على من لم يفعله من الصحابة، كانت دليل السنية، وإلا كانت دليل الوجوب...»(٢).

وقال الزهري: «عجباً من الناس كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله ﷺ يفعل الشيء ويتركه وما ترك الاعتكاف حتى قبض»(٣).

٣- وفيما عدا الحالتين السابقتين فإن الاعتكاف يعتبر مستحباً.

٤- وقد يكون محرماً إذا كان المعتكف امرأة اعتكفت بغير إذن زوجها(٤).

حكمه بالنسبة للمرأة:

والحقيقة أن الفقهاء لما ذكروا حكم الاعتكاف- هذا فيما اطلعت عليه - ذكروه عامة ولم يخصصوا الحكم في حق المرأة أو الرجل، غير أن الشافعية خصصوا المرأة فقالوا: ان الاعتكاف يصح من المرأة وإن كره، وكل امرأة كره خروجها الى الجماعة كذوات الهيئة يكره خروجها للاعتكاف، ومن لم يكره خروجها للجماعة لم يكره خروجها للاعتكاف(٥)، وحرّم بغير إذن الزوج(٦).

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٢٧١/٤؛ كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف في العشر الأواخر والاعتكاف في المساجد كلها.

(٢) شرح فتح القدير ٣٨٩/٢.

(٣) المبسوط ١١٤/٣-١١٥.

(٤) انظر حكم الاعتكاف بالنسبة للمرأة في نفس الصفحة.

(٥) انظر: نهاية المحتاج للرملي ٢٢٤/٢؛ المجموع ٤٧٦-٤٧٧، بتصرف.

(٦) م. س.

توفاه الله تعالى، ثم اعتكف أزواجه من بعده(١).

قال الكمال بن الهمام: «فهذه المواظبة المقرونة بعدم الترك مرة لما
الاعتكاف بعدم الإنكار على من لم يفعله من الصحابة، كانت دليل السنية، وإلا
كانت دليل الوجوب..»(٢).

وقال الزهري: «عجباً من الناس كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله ﷺ
يفعل الشيء ويتركه وما ترك الاعتكاف حتى قبض»(٣).

٣- وفيما عدا الحالتين السابقتين فإن الاعتكاف يعتبر مستحباً.

٤- وقد يكون محرمًا إذا كان المعتكف امرأة اعتكفت بغير إذن زوجها(٤).
حكمه بالنسبة للمرأة:

والحقيقة أن الفقهاء لما ذكروا حكم الاعتكاف- هذا فيما اطلعت
عليه - ذكروه عامة ولم يخصصوا الحكم في حق المرأة أو الرجل، غير
أن الشافعية خصصوا المرأة فقالوا: ان الاعتكاف يصح من المرأة
وإن كره، وكل امرأة كره خروجها الى الجماعة كذوات الهيئة يكره
خروجها للاعتكاف، ومن لم يكره خروجها للجماعة لم يكره خروجها
للاعتكاف(٥)، وحرّم بغير إذن الزوج(٦).

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٢٧١/٤؛ كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف في العشر الأواخر
والاعتكاف في المساجد كلها.

(٢) شرح فتح القدير ٣٨٩/٢.

(٣) المبسوط ١١٤-١١٥.

(٤) انظر حكم الاعتكاف بالنسبة للمرأة في نفس الصفحة.

(٥) انظر: نهاية المحتاج للرملي ٢٢٤/٢؛ المجموع ٤٧٦-٤٧٧، بتصرف.

(٦) م. س.

المطلب الثاني

مكان الاعتكاف

أولاً: مكان الاعتكاف بالنسبة للرجل:

اتفق عامة الفقهاء على أن المسجد شرط لصحة الاعتكاف، فلا يكون الاعتكاف إلا في مسجد (١) لقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ (٢)، إلا ما ذهب إليه ابن لبابة من أنه يصح في غير مسجد، وأن مباشرة النساء إنما حرمت على المعتكف إذا اعتكف في المسجد (٣).

وما نقل عن الشعبي أنه قال: لا بأس أن يعتكف الرجل في مسجد بيته (٤).

سبب الاختلاف في اشتراط المسجد أو ترك اشتراطه:

هو الاحتمال الذي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ (٥) بين أن يكون له دليل خطاب (٦) أم لا يكون له، فمن قال له دليل خطاب قال: لا اعتكاف إلا في مسجد، وإن من شرط الاعتكاف ترك

(١) انظر: المبسوط ١١٥/٣؛ الهداية شرح البداية مع فتح القدير ٣٩٠/٢؛ أسهل المدارك

٤٣٥/١؛ مقدمات ابن رشد ١٩٦/١؛ بداية المجتهد ٣١٣/١؛ مغني المحتاج ٤٥١/١،

المجموع ٤٨٠/٦؛ المغني ١٨٩/٣.

(٢) سورة البقرة: ١٨٧.

(٣) نسبه اليه القرطبي وابن رشد، انظر: بداية المجتهد ٣١٣/١؛ مقدمات ابن رشد على المدونة

١٩٧/١.

(٤) المحلى ٤٣٠/٣.

(٥) سورة البقرة: ١٨٧.

(٦) دليل الخطاب يعني مفهوم المخالفة.

المباشرة، ومن قال ليس له دليل خطاب قال المفهوم فيه أن الاعتكاف جائز في غير المسجد وأنه لا يمنع المباشرة لأن قائلاً لو قال: لا تعط فلاناً شيئاً إذا كان داخلًا في الدار لكان مفهوم دليل الخطاب يوجب أن تعطيه إذا كان خارج الدار، ولكن هذا قول شاذ(١).

صفة المسجد الذي يعتكف فيه:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أربعة اقوال على النحو

التالي:

١- مذهب الحنفية والحنابلة وأحد قولي مالك:

قالوا: لا اعتكاف إلا في مسجد تقام فيه الجماعة(٢)، لقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾(٣) وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعروة بن الزبير أنهما قالاً: لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة(٤) وبهذا القول قال جمع من الصحابة والتابعين.

ولأن المعتكف ينتظر الصلاة فيختص بمكان تؤدي فيه الجماعة، فكلما كان المسجد أعظم فالاعتكاف فيه أفضل(٥).
ولأن الجماعة واجبة على الرجل واعتكافه في مسجد لا تقام فيه

(١) بداية المجتهد ٣١٣/١.

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي ١١٥/٣؛ المختار لابن مودود ١٣٧/١؛ شرح فتح القدير لابن الهمام ٣٩٥/٢؛ كشف القناع للبهوتي ٣٥١/٢.

(٣) سورة البقرة: ١٨٧.

(٤) مصنف عبد الرزاق ٣٤٦/٤، ٣٤٧، رقم ٨٠٠٩، ٨٠١٠، كتاب الاعتكاف، باب لا جوار إلا في مسجد جماعة، وقد روي هذا المعنى عن علي بألفاظ أخرى في مصنف ابن أبي شيبة ٣٣٧/٢، كتاب الصيام باب من قال لا اعتكاف إلا في مسجد يجمع فيه.

(٥) المختار ١٣٧/١.

الجماعة يفضي إما لترك الجماعة الواجبة أو خروجه إليها فيتكرر ذلك منه كثيراً مع إمكان التحرز منه، وذلك مناف للاعتكاف، إذ هو لزوم المَعْتَكَف والإقامة على طاعة الله فيه(١).

واستثنى الحنابلة فيما لو كان المَعْتَكَف ممن لا تلزمه الصلاة جماعة كالمرأة والعبد والصبي والمعدور فإن له الاعتكاف في كل مسجد لعموم الآية ولعدم وجوب الجماعة في هذه الحالة(٢).

٢- أما مذهب الشافعية والظاهرية والمشهور عن مالك، هو القول بجواز الاعتكاف في كل مسجد(٣)، وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾(٤).

وجه الدلالة: إن الآية محمولة في عمومها على كل مسجد له إمام ومؤذن ولم تخصص بمساجد الجمع أو الجماعات أو المساجد الثلاثة(٥).

(١) المغني ١٨٩/٣.

(٢) انظر: كشف القناع ٣٥١/٢.

(٣) انظر: الشرح الكبير للدردير ٥٤٢/١؛ مقدمات ابن رشد ١٩٦/١؛ بداية المجتهد للقرطبي ٣١٣/١؛ الجامع لأحكام القرآن ٣٧٣/٢؛ نهاية المحتاج للرملي ٢١٦/٣؛ منهاج الطالبين للنووي وشرحه مغني المحتاج ٤٥٠/١؛ المجموع شرح المذهب للنووي ٤٨٠/٦-٤٨٣، المحلى لابن حزم ٤٢٨/٣؛ غير أن المالكية استثنوا ما إذا كان المَعْتَكَف من أهل الجمع وكان اعتكافه يوافق جمعة فلائنه يتعين عليه حضورها فيخرج فيبطل اعتكافه، ولو نوى الرجوع لذا يتعين عليه أن يكون اعتكافه بالمسجد الجامع، (انظر مراجعهم السابقة)، ومع ذلك فإن الشافعية قالوا: إن الجامع أولى خروجاً من الخلاف، ولكثرة الجماعة فيه والاستغناء عن الخروج للجمعة، (انظر: مراجعهم السابقة).

(٤) سورة البقرة: ١٨٧.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٣٣٣/٢.

٣- رواية ابن عبد الحكم عن مالك (١)، وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وعروة والحكم وحماد والزهري... ذهبوا إلى أنه لا يكون الاعتكاف إلا في المسجد الجامع أي الذي تقام فيه الجمعة، ويمكن أن يستدل له بما روي عن عائشة رضي الله عنها، قالت: السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع (٢).

٤- روى عن سعيد بن المسيب وحذيفة بن اليمان (٣). أن الاعتكاف خاص بالمساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال واستدلوا بالحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ والمسجد الأقصى» (٤).

الترجيح:

إذا استعرضنا الأحوال السابقة نجد أننا لو أخذنا برأي القائلين بجوازه في كل مسجد دون اشتراط الجماعة للزم من ذلك ترك الجماعة وهذا لا يصح على الراجح.. ولو أخذنا برأي القائلين بأنه لا يكون إلا في المسجد الجامع لكان فيه تضيق على من يريد الاعتكاف في أيام لا توافق جمعة وفي نفس

(١) مقدمات ابن رشد ١٩٧/١؛ بداية المجتهد ٣١٣/١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣٣٣/٢.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٣٣/٢، وقد نقل صاحب المبسوط ١١٥/٣ عن سعيد ابن المسيب الاختصار على مسجد في مكة والمدينة ونقل عنه صاحب المجموع ٤٨٣/٦ الاقتصار على مسجد النبي ﷺ وقال النووي: ما أظن أن هذا يصح عنه.

(٤) متفق عليه واللفظ للبخاري في صحيحه مع فتح الباري ٦٣/٣، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة.

الوقت يبعد عن المسجد الجامع.

ولو أخذنا بالقول القائل بأنه خاص بالمساجد الثلاثة لكان فيه تضيق أكثر من السابق على الناس والشريعة الإسلامية مبنية على التخفيفات ، قال تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ حَرَجٍ﴾ (١)، فيحرم من الاعتكاف كثير من الناس ولأن تخصيص هذه المساجد بشد الرحال لا يفيد تخصيصها بالاعتكاف.

أما لو قلنا بقول القائلين باشتراط الجماعة في مسجد الاعتكاف فإنه هو الراجح والله أعلم - حتى لا تفوته الجماعة وإذا وافق اعتكافه جمعة، فإنه يخرج إليها لأن خروج المعتكف لحاجة وضرورة مباح بالإجماع والجمعة واجبة فيتعين الخروج إليها خصوصاً وأنها لا تتطلب كثرة الخروج.

مكان اعتكاف المرأة:

اختلف الفقهاء في مكان اعتكاف المرأة هل يشترط أن يكون في المسجد أو لا؟

سبب الاختلاف:

وقد أورده ابن رشد في بداية المجتهد حيث قال: [أما سبب اختلافهم في اعتكاف المرأة فمعارضة القياس للأثر، وذلك أنه ثبت أن حفصة وعائشة وزينب أزواج النبي ﷺ استأذن رسول الله ﷺ الاعتكاف في المسجد، فأذن لهن حين ضربن أخبيتهن فيه، فكان هذا الأثر دليلاً على جواز اعتكاف المرأة في المسجد، وأما القياس

(١) سورة المائدة: ٦.

المعارض لهذا فهو قياس الاعتكاف على الصلاة وذلك أنه لما كانت صلاة المرأة في بيتها أفضل منها في المسجد على ما جاء الخبر، وجب أن يكون الاعتكاف في بيتها أفضل.

قالوا: وإنما يجوز للمرأة أن تعتكف في المسجد مع زوجها فقط على نحو ما جاء في الأثر من اعتكاف أزواجه عليه الصلاة والسلام معه كما تسافر معه ولا تسافر مفردة، وكأنه نحو من الجمع بين القياس والأثر (١).

مذاهب العلماء في مكان اعتكاف المرأة:

وقد ذهب العلماء في هذه المسألة إلى فريقين:

١- الجمهور وهم المالكية والحنابلة والظاهرية (٢) والجديد عند الشافعية (٣).

ذهبوا إلى أنه لا يجوز للمرأة أن تعتكف في مسجد دارها، وهو

(١) بداية المجتهد ٣١٤/١.

(٢) انظر مدونة مالك رواية سحنون عن ابن القاسم ٢٠٠/١؛ الشرح الكبير للدردير ٥٤٢/١؛ مقدمات ابن رشد ١٩٧/١؛ الفواكه الدواني ٣٢٩/١؛ أسهل المدارك ٤٣٧/١؛ شرح منتهى الإرادات ٤٦٥/١؛ المغني ١٩٠/٣؛ المحلى ٤٢٨/٣.

(٣) انظر: نهاية المحتاج للرملي ٢١٧/٣-٢١٨؛ ومنهاج الطالبين للنووي وشرحه مغني المحتاج ٤٥١/١؛ المجموع شرح المذهب ١٤٨٠/٦؛ وقد قال صاحب المجموع: هذا هو المذهب، وبه قطع المصنف و الجمهور من العراقيين، وحكى الخراساني وبعض العراقيين فيه قولين أصحهما وهو الجديد هذا والثاني وهو القديم يصح اعتكاف المرأة في بيتها وقد أنكر القاضي أبو الطيب في تعليقه وجماعة هذا القول وقالوا: لا يصح في مسجد بيتها قولاً واحداً وغلطوا من نقل فيه قولين وحكى جماعات من الخراسانيين إننا إذا قلنا بالقديم أنه يصح اعتكافها في مسجد بيتها ففي صحة اعتكاف الرجل في مسجد بيته وجهان، أصحهما لا يصح.. اهـ.

الموضع الذي اتخذته وأعدته المرأة للصلاة فيه، بل إن أرادت الاعتكاف فلا بد لها من الخروج للمسجد مع مراعاة شروطه.

٢- أما الحنفية والشافعي في القديم والثوري^(١)، قالوا إنه يجوز للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها، غير أن الحنفية قالوا بجواز اعتكافها في المسجد لوجود شرائطه^(٢)، ولكن مع الكراهة، لما روي أن صلاتها في بيتها أفضل من الصلاة في المسجد، فيكون اعتكافها في مسجد بيتها أفضل واعتكافها في مسجد حيها أفضل من الجامع^(٣).. بينما يقول الشافعية بصحة اعتكافها في بيتها ومع ذلك فالمسجد أفضل لها خروجاً من الخلاف^(٤).

الأدلة:

أولاً: أدلة الجمهور:

استدل الجمهور القائلون بعدم جواز اعتكاف المرأة في بيتها واشتراط المسجد في حقها بالكتاب والسنة والأثر والقياس والمعقول..

(١) انظر الهداية للمرغيناني بشرح فتح القدير ٣٩٤/٢؛ المختار ١٣٧/١؛ المبسوط ١١٩/٣؛ مغني المحتاج ٤٥١/١؛ المجموع ٤٨١/٦؛ نهاية المحتاج ٣١٨/٣؛ المغني ١٩٠/٣.

(٢) وقد جزم صاحب المبسوط وهو حنفي بأنها لا تعتكف الا في مسجد بيتها بينما نقل رواية الحسن عن أبي حنيفة جوازه في مسجد الجماعة وإن كان في مسجد البيت أفضل.. انظر المبسوط ١١٩/٣.

(٣) انظر شرح فتح القدير ٣٩٤/٢؛ الاختيار ١٣٧/١.

(٤) انظر مغني المحتاج ٤٥١/١؛ نهاية المحتاج ٣١٨/٣؛ ونقل ابن حجر عن الشافعي أنه أطلق كراهته لها في المسجد الذي لا تصلي فيه الجماعة، فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢٧٥/٤.

أولاً من القرآن الكريم:

استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ (١).

وجه الاستدلال:

نص سبحانه وتعالى على تحريم المباشرة حين الاعتكاف بالمساجد ولما كانت المباشرة محرمة في الاعتكاف مطلقاً سواء كان بمسجد أو غيره، دل ذلك على تخصيص الاعتكاف بالمساجد في الآية (٢).

والآية عامة في الرجال والنساء إذن فالمسجد شرط لصحة اعتكاف المرأة فلا يصح اعتكافها في بيتها.

ثانياً : من السنة:

عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يعتكف في العشر الأواخر من رمضان، فكنت أضرب له خباء فيصلي الصبح ثم يدخله فاستأذنت حفصة عائشة أن تضرب خباء فأذنت لها فضربت خباء. فلما رأتة زينب بنت جحش ضربت خباء آخر فلما أصبح النبي ﷺ رأى الأخبية فقال: ما هذا؟ فأخبر، فقال النبي ﷺ آلبر ترون بهن (٣) فترك الاعتكاف ذلك الشهر ثم اعتكف عشرأ من شوال (٤).

(١) سورة البقرة: ١٨٧.

(٢) انظر فتح الباري ٢٧٢/٤، (بتصرف)، وانظر أحكام القرآن للجصاص ٢٤٢/١؛ (بتصرف).

(٣) ترون: بضم أوله ، اي تظنون.

(٤) صحيح البخاري بفتح الباري ٢٧٥/٤؛ كتاب الاعتكاف باب اعتكاف النساء.

وجه الاستدلال:

الدلالة واضحة وصريحة إذ أن اعتكاف زوجات النبي ﷺ كان في المسجد لم ينكر عليهن الاعتكاف لكونه بالمسجد وإنما أنكر من يتنافس من النساء ويكثرن في المسجد وربما اعتقدن وجوبه.. ولو كان اعتكاف المرأة بمسجد بيتها يصح لأمرهن به في البيت ولكنه لم يفعل بل قطع اعتكافه واعتكافهن خوفاً عليهن من فساد نيتهن فدل على أن اعتكافهن إنما هو في المسجد..

قال ابن حجر: «وفيه أن المسجد شرط للاعتكاف لأن النساء شرع لهن الاحتجاب في البيوت فلو لم يكن المسجد شرطاً ما وقع ما ذكر من الإذن والمنع ولاكتفى لهن بالاعتكاف في مساجد بيوتهن(١).

ثالثاً: الأثر:

روى حرب بإسناد جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن امرأة جعلت عليها أن تعتكف في مسجد بيتها فقال: بدعة، وأبغض الأعمال إلى الله البدع، فلا اعتكاف إلا في مسجد تقام فيه الصلاة أي من شأنه أن تقام فيه(٢).

رابعاً: من القياس:

فقد قاسوا الاعتكاف على الطواف بجامع أن كلا منهما قربة يشترط فيها المسجد في حق الرجل فيشترط المسجد في حق المرأة أيضاً، يقول ابن قدامة: «لأن الاعتكاف قربة فيشترط لها المسجد في حق

(١) فتح الباري ٢٧٧/٤.

(٢) كشف القناع ٣٥١/٢-٣٥٢، وقول الصحابي حجة على قول الجمهور انظر روضة

الناظر ص ٩٩.

الرجل فيشترط في حق المرأة كالطواف»(١).

خامساً: المعقول:

- ١- لا تعتكف المرأة في مسجد بيتها لأنه لا يعتبر مسجداً لا حقيقة ولا حكماً بدليل جواز بيعه ومكث الجنب فيه وعدم وجوب صونه عن نجاسة وإنما سمي مسجداً مجازاً(٢).
- ٢- لا تعتكف المرأة في مسجد بيتها إذ أنه لو جاز ذلك لفعلته أمهات المؤمنين ولو مرة تبييناً للجواز ولكنهن لم يفعلن، إذاً لم يجز اعتكافها في مسجد بيتها(٣).

ثانياً: أدلة أبي حنيفة والقديم للشافعي:

استدل القائلون بجواز اعتكاف المرأة في بيتها بالسنة والأثر والمعقول:

أولاً من السنة:

- ١- عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت: [كان النبي ﷺ يعتكف في العشر الأواخر من رمضان فكانت أضرب له خباء فيصلي الصبح ثم يدخله فاستأذنت حفصة عائشة أن تضرب خباء فأذنت لها فضربت خباء فلما رآته زينب بنت جحش ضربت خباء آخر فلما أصبح النبي ﷺ رأى الأخبية فقال: «ما هذا»؟ فأخبر فقال النبي ﷺ البر ترون بهن، فترك

(١) المغني ١٩١/٣.

(٢) انظر مغني المحتاج ٤٥١/١؛ نهاية المحتاج للرملي ٢١٨/٣؛ الإنصاف للمرداوي ٣٦٤/٣؛ شرح

منتهى الارادات ٤٦٥/١.

(٣) كشف القناع ٣٥٢/٢.

الاعتكاف ذلك الشهر، ثم اعتكف عشرًا من شوال (١).

وجه الاستدلال:

يستدل بالحديث من وجهين:

١- قال السرخسي (٢): «فإذا كره لهن الاعتكاف في المسجد مع أنهن

كن يخرجن إلى الجماعة في ذلك الوقت فلأن يمنعن في زماننا أولى».

٢- في الحديث «البر ترون بهن»، يدل على أنه ليس لهن الاعتكاف في

المسجد ومفهومه أنه ليس ببر لهن (٣). وفي هذا دلالة على أنه قد

كره ﷺ اعتكاف النساء في المساجد (٤).

٢- قوله ﷺ «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وبيوتهن خير لهن» (٥).

وجه الاستدلال:

أخبر رسول الله ﷺ أن بيتها خير لها ولم يفرق بين حالها في

الاعتكاف وفي الصلاة ولما جاز للمرأة الاعتكاف باتفاق الفقهاء، وجب

أن يكون ذلك في بيتها لقوله عليه الصلاة والسلام (وبيوتهن خير لهن) ولو

كان يباح لها الاعتكاف في المسجد لكان اعتكافها في المسجد

(١) صحيح البخاري - بفتح الباري - ٢٧٥/٤، كتاب الاعتكاف، باب اعتكاف النساء.

(٢) المبسوط ١١٩/٣.

(٣) نقله ابن حجر عن إبراهيم بن علي، فتح الباري ٢٧٧/٤؛ وقد رد عليه فقال: «ما قاله ليس

بواضح..» وقد قال ابن حجر: في الاستدلال بالحديث للشافعي في القديم «أنه دال على كراهة

الاعتكاف للمرأة إلا في مسجد بيتها لأنها تتعرض لكثرة من يراها، وقال ابن عبد البر: لولا أن

ابن عيينة زاد في الحديث أنهن استأذن النبي ﷺ في الاعتكاف لقطعت بان اعتكاف المرأة

في مسجد الجماعة غير جائز»، فتح الباري ٢٧٥/٤.

(٤) انظر أحكام القرآن للجصاص ٢٤٤/١

(٥) سبق تخريجه. انظر ص. ٥٢١ من البحث.

أفضل ولم يكن بيوتهن خيراً لهن لأن الاعتكاف شرطه أن يكون في المساجد لمن يباح له الاعتكاف فيه (١).

ثانياً : من الأثر:

ونقل ابن حزم عنهم استدلالهم بقول عائشة رضي الله عنها: [لو أن رسول الله ﷺ رأى ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل.. الحديث] (٢).

والدلالة واضحة في منع النساء من المساجد سواء للصلاة أو الاعتكاف فيها..

ثالثاً: من المعقول:

أ - القياس: قاسوا الاعتكاف على الصلاة بجامع أن كلا منهما عبادة، فإذا عرف أن مكان اعتكاف الرجل في موضع صلاته وهو المسجد وأن للمرأة أن تصلي بالمسجد بشروطه ولكن صلاتها في بيتها أفضل لقوله ﷺ صلاة المرأة في بيتها... الحديث (٣).

فإن قياس اعتكاف المرأة على صلاتها يعني أن للمرأة أن تعتكف في المسجد بشروطه ولكن اعتكافها في بيتها أفضل (٤) والله أعلم.

ب - من المعقول أيضاً: استدلوا على أفضليته في مسجدتها رغم جوازه في مسجد الجماعة بأن مسجد الجماعة يدخله كل واحد وهي طول النهار

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢٤٣/١.

(٢) سبق تخريجه. انظر ص ٥١٥.

(٣) سبق تخريجه. انظر ص ٥٢١.

(٤) انظر المبسوط للسرخسي ١١٩/٣؛ الاختيار ١٣٧/١ وشرح العناية على الهداية للبابرتي بهامش فتح القدير ٣٩٤/٢ مغني المحتاج ٤٥١/١ نهاية المحتاج ٢١٨/٣.

لا تقدر أن تكون مستترة ويخاف عليها الفتنة من الفساق فالمنع لهذا وهو ليس لمعنى راجع إلى عين الاعتكاف فلا يمنع جواز الاعتكاف.

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة الجمهور:

١- بالنسبة لاستدلال الجمهور بحديث عائشة رضي الله عنها الذي استدلوا به على أن مكان اعتكاف المرأة في المسجد لأن رسول الله ﷺ أذن لزوجاته بالاعتكاف فقالوا:

ان الاستدلال بالحديث مردود من وجوه:

أ/ لأن النص لم ينص على الإذن وإن وجدت روايات أخرى فيها النص على الإذن فإنها إذا استوفيت فيحمل العام منها على الخاص.

ب/ ثم لو سلمنا أنه أذن لهن ﷺ فإن الإذن يحتمل أن يكون خاصاً بزوجاته ﷺ أو لأنه كان معتكفاً معهن ﷺ (١).

وقد ذكر هذا الرد ابن رشد نقلاً عن الحنفية فقال: وقالوا لا صحة لمن أجاز ذلك في إذن رسول الله ﷺ لمن أذن لها من أزواجه أن يعتكفن معه لأنه يحتمل أن يكون اتسع ذلك لهن بخلاف غيرهن لكونه معهن بحق الزوجية أو لحرمتهم على جميع المسلمين سواء ما وقد تسافر المرأة مع زوجها مع ذي محارمها الأسفار البعيدة وليس لهن أن يفعلن ذلك مع سواهم (٢).

الرد:

ويمكن الرد على هذا بأنه لا يصح القول بأن إذن النبي ﷺ لنسائه

(١) انظر: مقدمات ابن رشد ١٩٧/١؛ المطب ٤٣١/٣ بتصرف.

(٢) مقدمات ابن رشد ١٩٧/١.

بالاعتكاف في المسجد خاص بهن رضي الله عنهن بخلاف غيرهن
فالتخصيص بلا مخصص لا يصح.

أما اعتبارهم التخصيص لكونه ﷺ معهن بحق الزوجية فلا يصح
لأن كثيراً من النساء قد تعتكفن أيضاً مع أزواجهن فلا يختص بذلك
زوجاته ﷺ.

أما اعتبارهم التخصيص لحرمتهم على جميع المسلمين سواء فلا
يعتبر، إذ أنهم رغم حرمتهم على جميع المسلمين فهن مأمورات
بالحجاب.

أما القول بأن اعتبار الإذن إنما كان لوجود محرمهن ولا يصح
بزواله كما في السفر فإنه قياس مع الفارق فلا يصح لأن في السفر
أموراً يخشى منها على المرأة لا توجد في الاعتكاف.

٢- رد الحنفية للدليل العقلي القائل بأن مسجد بيتها لا يعتبر مسجداً لا
حقيقة ولا حكماً، فقالوا:

صحيح إن الاعتكاف قربةٌ خُصت بالمسجد، لكن مسجد بيتها يعتبر
مسجداً له حكم المسجد في حقها وفي حق الاعتكاف لأن له حكم المسجد
في حقها في حق الصلاة لحاجتها إلى إحراز فضل الجماعة فأعطي له
حكم مسجد الجماعة في حقها حتى كانت صلاتها في بيتها أفضل من
صلاتها في مسجد دارها، وصلاتها في مسجد دارها أفضل من صلاتها
في مسجد حيها، وإذا كان له حكم المسجد في حقها من حيث الصلاة
فكذلك في حق الاعتكاف لأن كل واحد منهما في اختصاصه بالمسجد

سواء وليس لها أن تعتكف في بيتها في غير مسجد وهو الموضع المعد للصلاة لأنه ليس لغير ذلك الموضع من بيتها حكم المسجد فلا يجوز اعتكافها فيه (١).

ثانياً: مناقشة أدلة الحنفية ومن معهم:

١- رد إجمالي: وقد أورد ابن حزم هذا الرد حيث قال: وأما قول إبراهيم وأبي حنيفة فخطأ لأن مسجد البيت لا يطلق عليه إسم مسجد ولا خلاف في جواز بيعه، وفي أن يجعل كنيساً، وقد صح أن أزواج النبي ﷺ اعتكفن في المسجد وهم يعظمون خلاف الصحاب (٢) ولا مخالف لهن من الصحابة (٣).

٢- الرد على الاستدلال بحديث عائشة وترك الرسول ﷺ للاعتكاف بسببهن:

لقد روي هذا الحديث من طريق آخر، طريق سفيان بن عيينة، وفيه لفظ الإذن، حيث اخبرت بأن الرسول ﷺ أذن لهن ولذا اعتبر ابن قدامة حديث عائشة حجة لهم وليس عليهم، إذ أن أزواجه استأذنه في الاعتكاف في المسجد فأذن لهن ولو لم يكن موضعاً لاعتكافهن لما أذن فيه، ولو كان الاعتكاف في غيره أفضل لدلن عليه، ونبهن عليه، قال ابن قدامة ما نصه: ”وإنما كره اعتكافهن في تلك الحال حيث كثرت أبنيتهن لما رأى منافستهن فكرهه منهن خشية عليهن من فساد نيتهن، وسوء المقصد به، ولذلك قال: (ألبر تردن؟) (٤) منكرًا لذلك أي لم تفعلن ذلك تبرراً ولذلك ترك الاعتكاف لظنه أنهن يتنافسن في الكون معه، ولو كان للمعنى الذي ذكره لأمرهن بالاعتكاف في

(١) انظر: بدائع الصنائع ١١٣/٢.

(٢) أي أن الحنفية حينما يجدون من الصحابة من يخالف فعل الصحابي فإنهم يعتبرون المخالف فلا يحتجون بفعل الصحابي أما إذا لم يوجد المخالف فيعتبرون فعل الصحابي وهنا لم يوجد مخالف لفعل زوجات النبي ﷺ حينما اعتكفن في المسجد، إذًا فلماذا لا يعتبر فعلهن رضوان الله عليهن...؟

(٣) المحلى ٤٣١/٣.

(٤) هكذا في المغني، والصحيح هو أنه قال: ألبر ترون بهن. انظر: ص: ٥٥٤.

بيوتهن، ولم يأذن لهن في المسجد، وأما الصلاة فلا يصح اعتبار الاعتكاف بها، فإن صلاة الرجل في بيته أفضل ولا يصح اعتكافه فيه^(١).
وقد نقل النووي^(٢)، بيان سبب إنكاره ﷺ وقوله: "البر ترون"، فقال: "أو لغيرته عليهن فكره ملازمتهم المسجد مع أنه يجمع الناس ويحضره الأعراب والمنافقون وهن محتاجات إلى الخروج والدخول لما يعرض لهن فيبتذلن بذلك، أو لأنه ﷺ رآهن عنده في المسجد وهو في المسجد فصار كأنه في منزله بحضوره مع أزواجه وذهب المهم من مقصد الاعتكاف وهو التخلي عن الأزواج، ومتعلقات الدنيا وشبه ذلك، أو لأنهن ضيقن المسجد بأبنيتهن^(٣)".
رد الحنفية على هذا الاعتراض:

قال الحنفية: إن هذا الحديث وإن كان فيه لفظ الإذن إلا أنه ليس فيه أنه أذن لهن في الاعتكاف في المسجد، ويحتمل أن يكون الإذن انصرف إلى اعتكافهن في بيوتهن، ويدل عليه أنه لما رأى أبنيتهن في المسجد ترك الاعتكاف حتى تركن أيضاً وهذا يدل على أن الإذن لم يكن إذناً لهن في الاعتكاف في المسجد، وأيضاً فلو صح أنه صدر الإذن منه ﷺ ابتداء فإن كراهته اعتكافهن دالة على نسخه الإذن وكان الآخر من أمره أولى مما تقدم^(٣).

وقد يقال: لا يجوز أن يكون ذلك نسخاً للإذن لأن النسخ عندكم لا يجوز قبل التمكن من الفعل^(٤).

(١) المغني ٣/١٩١.

(٢) نقله عن القاضي عياض، شرح النووي على صحيح مسلم ٨/٨٩.

(٣) انظر أحكام القرآن للجصاص ١/٢٤٤.

(٤) م. س.

فالجواب:

أنهن قد مَكَّنَّ من الفعل لأدنى الاعتكاف لأنه من حين طلوع الفجر من ذلك اليوم إلى أن صلى النبي ﷺ وأنكر فعلهن ذلك فقد حصل التمكين من الاعتكاف فلذلك جاز ورود النسخ بعده (١).

٣- الرد على الاستدلال بالأثر الوارد عن عائشة رضي الله عنها:

قال ابن حزم: «لا يحل ترك ما لم يتركه النبي ﷺ ولا المنع مما لم يمنع منه عليه الصلاة والسلام، لظن أنه لو عاش لتركه ومنع منه، وهذا إحداث شريعة في الدين، وأم المؤمنين القائلة هذا لم تر قط منع النساء من المساجد، فظهر فساد قولهم وبالله تعالى التوفيق» (٢).

٤- الرد على القياس على الصلاة:

إن قياس الاعتكاف على الصلاة لا يصح لأنه قياس مع الفارق، وذلك:

أ- لأن الصلاة غير مختصة بموضع بخلاف الاعتكاف (٣).
ب- ولأن صلاة الرجل النافلة في بيته أفضل، ومع ذلك لم يصح اعتكافه فيه باتفاق العلماء، فإذا أن يجعل القياس مطرداً وعليه فيكون اعتكاف الرجل في بيته أفضل وهذا لم نقل به نحن ولا أنتم، وإما لا قياس وبهذا سقط استدلالهم بالقياس.

هـ- أما استدلالهم على أفضلية مسجد بيتها لأن مسجد الجماعة يدخل فيه كل أحد ولتعذر الاستتار وخوف الفتنة والفسقة... إلخ..

أقول والله أعلم:

(١) م. س.

(٢) المحلى لابن حزم ٤٣٢/٣.

(٣) انظر نهاية المحتاج ٢١٨/٣، مغني المحتاج ٤٥/١.

إن ما ذكرتموه هو من الأمور التي يقصد الشارع حماية المرأة منها، ولذلك قال العلماء باستحباب اتخاذ المعتكفة ما تستتر به في المسجد، والاعتكاف أصلاً سنة وليس بواجب، أما حماية المرأة نفسها فهي واجبة عليها لذلك فإذا لم يتيسر للمرأة مكان تستتر به ولم تأمن على نفسها فإنه يجب عليها أن تحمي نفسها فلا تذهب للإعتكاف فإذا كان الحج وهو واجب على كل مسلم في العمر مرة - لا يجب على المرأة إذا لم يتوفر لها المحرم عند بعض العلماء أو الرفقة المأمونة عند الآخرين، فالاعتكاف من باب أولى، ومع ذلك نسأل الله ألا يحرم المرأة أجرها على نيتها بالاعتكاف وإن لم تعتكف لعدم توفر المكان الساتر ونحوه، والله أعلم.

الترجيح:

بعد عرض الأدلة والمناقشات يتضح لنا رجحان قول الجمهور القائلين بأن اعتكاف المرأة لا يصح إلا بالمسجد، لأن النص ورد بأن الاعتكاف إنما يكون بالمساجد، ولأن زوجات النبي ﷺ حينما اعتكفن إنما كان في المسجد، ولو جاز للنساء الاعتكاف بمساجد البيوت لفعلته أمهات المؤمنين ولو مرة ولكنهن لم يفعلن ذلك فدل على أنه يشترط حتى للنساء أن يكون الاعتكاف بالمسجد، فإن تيسر لها بشروطه كان لها ذلك، وإن لم يتيسر فلا اعتكاف، وتسأل الله الأجر، والله أعلم.

المطلب الثالث

فروع فيما يترتب على اعتكاف المرأة من أحكام

أ - على رأي القائلين بأن الأفضل لها اعتكافها في بيتها قالوا:

١- إذا جاز لها أن تعتكف في البيت فإن هذا لا يجوز لها الاعتكاف في غير مسجد البيت وهو الموضع المهيأ للصلاة لأنه ليس لغير ذلك الموضع من بيتها حكم المسجد فلا يجوز اعتكافها فيه (١).

٢- إذا اعتكفت المرأة في مسجد بيتها فإنه يشترط في حقها ما يشترط في حق الرجل في المسجد فإن تلك البقعة من بيتها تعتبر كمسجد الجماعة في حق الرجل فلا يجوز لها أن تخرج من بيتها ولا من مسجد بيتها إلى نفس البيت إلا لحاجة، فإذا حاضت خرجت ولا يلزمها به الاستقبال إذا كان اعتكافها شهراً أو أكثر ولكنها تصل قضاء الحيض لحين طهرها (٢).

ب - على رأي القائلين بأنه لا يصح اعتكافها إلا بمسجد:

١- لقد اتفقوا على أن للمرأة أن تعتكف في كل مسجد حتى الحنابلة الذين اشترطوا في الرجل أن يكون المسجد مما تقام فيه الجماعة فالمذهب عندهم والذي عليه جماهيرهم عدم اشتراط إقامة الجماعة في المسجد لعدم وجوبها على المرأة ولكن هناك من الحنابلة من قال لا بد

(١) بدائع الصنائع ١١٣/٢.

(٢) انظر المبسوط ١١٩/٣؛ فتح القدير ٣٩٤/٢؛ المختار: ١٣٧/١.

- أن يكون في مسجد تقام فيه الجماعة(١).
- ٢- ويستحب للمعتكفة أن تستتر بشيء، لأن أزواج النبي ﷺ حينما أردن الاعتكاف في عهده ﷺ أمرن بأبنيتهن فضربت في المسجد، ولأن المسجد يحضره الرجال وخير لهم وللنساء أن لا يرونهن ولا يرينهم(٢).
- ٣- ويستحب لها إذا ضربت خباء جعلته في مكان لا يصلي فيه الرجال، فلا تقطع صفوفهم وتضيق عليهم(٣).
- ٤- هذا وقد اتفق الفريقان على جواز خروج المعتكف رجلاً كان أو امرأة إلى ما لا بد منه، كحاجة الإنسان والغسل من الواجب والنفير، ولخوف الفتنة، ولقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، ولأجل الحيض والنفاس(٤).
- ٥- وكذا اتفق الفريقان على اشتراط إذن الزوج في جواز اعتكاف المرأة(٥) فإذا لم يأذن الزوج فإنه يحرم مع صحة الاعتكاف. وكذا ينبغي التأكيد على المرأة بمراعاة ضوابط الخروج من حيث الالتزام بالحجاب الشرعي وعدم الخلوة وعدم الاختلاط والمحرم إذا أرادت الاعتكاف بمسجد يحتاج إلى سفر.
- ٦- هذا ويجوز للمرأة أن تخرج لزوجها في اعتكافه لما روى عن علي بن حسين وكان النبي ﷺ في المسجد وعنده أزواجه فرحن فقال

(١) انظر الإنصاف للمرداوي ٣/٣٦٤؛ المغني ٣/١٩٠؛ شرح منتهى الإرادات ١/٤٦٥.

(٢) المغني ٣/١٩١.

(٣) المغني ٣/١٩١.

(٤) الإقصاص عن معاني الصحاح لابن هبيرة ١/٢٥٩.

(٥) انظر التفصيل في المطلب الرابع: اشتراط الإذن في اعتكاف المرأة ص ٥٦٨ من البحث نفسه.

لصفية بنت حيي: «لا تعجلي حتى انصرف معك، وكان بيتها في دار أسامة، فخرج النبي ﷺ معها فلقيه رجلان من الأنصار فنظرا إلى النبي ﷺ ثم أجازا، فقال لهما النبي ﷺ «تعاليا، إنها صفية بنت حيي، فقالا: سبحان الله يا رسول الله، قال: «إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم، وإنني خشيت أن يلقي في أنفسكما شيئا» (١).

(١) انظر صحيح البخاري بفتح الباري ٤/٢٨١-٢٨٢. كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه.

المطلب الرابع اشتراط الإذن في اعتكاف المرأة

اتفق الفقهاء على أنه ليس للزوجة أن تعتكف إلا بإذن زوجها (١)،
واستدلوا على ذلك بالقياس والمعقول.

أ / القياس:

قاسوا الاعتكاف على صوم التطوع بجامع أن في كل منهما تفويتاً لحق
الزوج في الاستمتاع، وهنا القياس أولى فقد روى عن رسول الله ﷺ أنه
قال: «لا تصم المرأة وبعلمها شاهد إلا بإذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا
بإذنه.. الحديث» (٢).

قال البهوتي: وضرر الاعتكاف أعظم (٣).

ب / المعقول:

١- ولأن منفعتها ملك للزوج، واعتكافها يفوت المنفعة ويمنع من استيفائها
وليس الاعتكاف بواجب عليها بالشرع فكان له المنع منه ولم يجز إلا بإذن
مالك الانتفاع وهو الزوج.

○ ماذا لو اعتكفت بدون إذنه؟

إذا اعتكفت المرأة بدون إذن زوجها فإنه يصح اعتكافها —ع

(١) انظر: بدائع الصنائع ١٠٨/٢، شرح فتح القدير ٣٩٤/٢؛ الشرح الكبير للدردير ٥٤٥/١؛ نهاية

المحتاج للرملي ٢٢٤/٣؛ المجموع ٤٧٦/٦؛ كشف القناع ٣٤٩/٢؛ المغني ٢٠٤/٣؛ الإنصاف

٣٧٤/٣.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١١٥/٧، كتاب الزكاة، باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت

من بيت زوجها.

(٣) كشف القناع ٣٤٩/٢.

التحريم (١) وإذا اعتكفت بغير إذنه جاز له إخراجها وتحليلها من اعتكافها بلا خلاف (٢).. لأن اعتكافها بغير إذنه فيه تفويت لحق الغير بغير إذنه فكان لصاحب الحق المنع منه كرب الحق، والمالك مع غاصبه (٣). وللزوج الحق في إتيانها ما دام لم يأذن لها بالاعتكاف بخلاف ما إذا أذن لها (٤).

وإن لم يطلبها من الاعتكاف صح وأجزأ عنها (٥).

○ حكم ما لو أذن الزوج ثم رجع في الإذن؟

أما إذا أذن الزوج في الاعتكاف المتطوع به (٦) ثم أراد إخراجها من بعد شروعها فيه، فهنا ثلاثة أقوال:

القول الأول:

ذهب الشافعية والحنابلة إلى القول بأن الاعتكاف إن كان تطوعاً فإن للزوج منعها منه مطلقاً سواء كان قبل الشروع وبعد الشروع فيه ولو كان بإذنه (٧).

(١) نهاية المحتاج ٣/٢٢٤؛ المذهب وشرحه المجموع ٦/٤٧٦.

(٢) انظر المجموع ٦/٤٧٧؛ شرح منتهى الإرادات ١/٤٦٤؛ كشف القناع ٢/٣٤٩.

(٣) انظر كشف القناع ٢/٣٤٩؛ شرح منتهى الإرادات ١/٤٦٤.

(٤) انظر شرح فتح القدير ٢/٣٩٤.

(٥) كشف ٢/٣٤٩.

(٦) أما إذا كان الاعتكاف واجباً بالنذر فقد سبق بيانه في موضعه. انظر ص ٣١٨ من البحث.

(٧) انظر نهاية المحتاج ٣/٢٢٤؛ المذهب ٦/٤٧٦؛ وشرحه المجموع ٦/٤٧٧؛ شرح منتهى

الإرادات ١/٤٦٤؛ المغني ٣/٢٠٥؛ كشف القناع ٢/٣٥٠.

واستدلوا بما يلي:

١- من السنة: عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يعتكف في العشر الآخر من رمضان فكنت أضرب له خباء فيصلي الصبح ثم يدخله فاستأذنت حفصة عائشة أن تضرب خباء فأذنت لها فضربت خباء فلما رآته زينب بنت جحش ضربت خباء آخر فلما أصبح النبي ﷺ رأى الأخبية فقال: ما هذا، فأخبر، فقال النبي ﷺ ألبر ترهن بهن فترك الاعتكاف في ذلك الشهر ثم اعتكف عشراً من شوال (١).

وجه الدلالة:

استدلوا بفعله ﷺ وذلك لأن النبي ﷺ أذن لعائشة وحفصة وزينب في الاعتكاف ثم منعهن منه بعد أن دخل فيه، فدل ذلك على جواز منع الزوج زوجته من الاعتكاف المأذون فيه بعد الشروع فيه (٢).

٢- من المعقول:

القياس على العارية (٣) سبق أن عرفنا أن للزوج أن يمنع امرأته من الاعتكاف ابتداءً، فالأنسب يجوز له أن يمنعها فيه بعد الشروع فيه قياساً على العارية (٤) فكما أن للمعير أن يرجع في العارية بعد إعارتها فكذلك للزوج أن يرجع في الإذن بعد الشروع في الاعتكاف بجامع أن كلا من الزوج والمعير أذن فيما يملك ثم رجع.

ج / لأن حق الزوج واجب بينما اعتكاف المرأة تطوع لا يلزم بالدخول و الشروع فيه، فإذا تعارض واجب ومندوب قدم الواجب، فجاز إخراجها منه (٥).

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٤/٢٧٥؛ كتاب الاعتكاف، باب اعتكاف النساء.

(٢) انظر: شرح منتهى الإرادات ١/٤٦٤؛ كشف القناع ٢/٣٤٩-٣٥٠.

(٣) العارية: بتشديد الياء وهي تملك منفعة بلا بدل (التعريفات للرجزاني ص: ١٤٦).

(٤) انظر: كشف القناع ٢/٣٥٠؛ والمغني ٣/٢٠٥ بتصرف.

(٥) انظر: المذهب ٦/٤٧٦؛ وشرحه المجموع ٦/٤٧٧؛ كشف القناع ٢/٣٥٠.

القول الثاني:

ذهب الحنفية إلى أنه ليس للزوج أن يرجع ويمنع الزوجة من إتمام اعتكافها بعد الشروع فيه (١).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- القياس على الإحرام: فإن المرأة إذا أحرمت بإذن زوجها لم يكن له أن يحللها من إحرامها، فكذا إذا اعتكفت بإذن زوجها فلا يملك أن يحللها من اعتكافها (٢) بجامع أن كلا منهما عبادة دخلتها بإذن الزوج.

وقد رد هذا القياس:

بأنه قياس مع الفارق إذ أن الاعتكاف يخالف الحج لأن الحج يلزم ويجب بالشروع فيه، ويجب المضي فيه، بخلاف الاعتكاف، فإنه لا يجب المضي فيه على ما فيه من خلاف (٣).

٢- ولأن الزوج حينما أذن لها بالاعتكاف فقد ملكها منافع الاستمتاع بها في زمان الاعتكاف وهي من أهل الملك فلا يملك الرجوع عن ذلك والنهي عنه (٤).

القول الثالث:

ذهب المالكية (٥) إلى التفصيل فقالوا:

(١) انظر شرح فتح القدير ٣/٣٩٤؛ المبسوط ٣/١٢٥؛ بدائع الصنائع ٢/١٠٩.

(٢) المبسوط ٣/١٢٥.

(٣) المغني ٣/٢٠٥؛ شرح منتهى الإرادات ١/٤٦٤؛ كشف القناع ٢/٣٥٠.

(٤) بدائع الصنائع ٢/١٠٩، المبسوط ٣/١٢٥.

(٥) انظر المدونة ١/٢٠٠؛ حاشية الدسوقي ١/٥٤٥؛ بتصرف، ولم أطلع على أدلتهم في هذه المسألة ولكن قد يستدل لهم على الشق الأول بأدلة الحنابلة والشافعية، أما الشق الثاني فيستدل لهم بأدلة الحنفية، والله أعلم.

أ / إن لم تدخل في الاعتكاف كان له منعها من الدخول فيه.

ب / أما إن دخلت في الاعتكاف فليس له منعها من الاعتكاف.

الترجيح:

والراجح هو قول الفريق الأول القائلين بأن للزوج أن يمنع امرأته من الاعتكاف المتطوع به بعد الإذن، وذلك لأن دليل الفريق الثاني وهو القياس كان مع الفارق ولأن في تفويت حق الزوج تفويتاً لحقه في ملك الاستمتاع بالزوجة، وهذا قد يؤدي إلى محذور شرعي أو شرح اجتماعي في العلاقة بين الزوجين، ولأن أدلة الفريق الأول موافقة لفعله ﷺ ولأنه تطوع بينما طاعة الزوجة لزوجها ومراعاة حقوقه واجبة، والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع

الخروج لتحصيل العلم غير الضروري المباح (١).

يباح للمرأة الخروج لتلقي العلوم غير الواجبة كالتاريخ وسيرة الأبطال المسلمين والآداب واللغة والعلوم والرياضيات... إلخ، وكل علم زيادة على العلم الضروري فهو علم مباح، بل يستحب لها أن تتلقى العلوم المتصلة بحياتها والتي تساعد على رعاية شؤون زوجها وبيتها وأولادها (٢) كي تكون بحق صانعة الأمة مساهمة في مسيرة المجتمع المتطور الذي يدير عجلات المصانع ويرفع رأسه معترساً بالدين القويم والفضيلة.. (٣) مقتدياً بسيرة سلفه الصالح.

ولها أن تحصل على أرقى المؤهلات في مثل المجالات التالية (٤):

- ١- مجال الدراسات الطبية لسد احتياج الأخت المسلمة حتى لا تضطرها إلى أن تتكشف على الأطباء من الرجال.
- ٢- مجال الخدمات الطبية كالأشعة والتحاليل، والدراسة الخاصة بالتمريض بحيث لا تحتاج المرأة المسلمة إلى الرجل.

(١) التعليم غير المباح كتعلم التمثيل والغناء والعزف والسحر ونحو ذلك، والتعليم في المدارس المختلطة وغير ذلك، فإن الخروج إليه محرم.

(٢) لذلك فإن بعض البلاد أنشأت مدارس لتعليم الفنون النسوية ومن الخير التفكير فيها وأن يضاف لمناهج البنات قسط أكبر من أصول التربية المنزلية مما يساعدها على نجاحها في حياتها، انظر: المرأة بين الفقه والقانون، السباعي ص ١٦٦..

(٣) انظر ماذا عن المرأة، د. عتر، ص ٣٤، (بتصرف).

(٤) انظر المرأة المسلمة وفقه الدعوة إلى الله، د. علي عبدالحليم محمود، ص ٣٤٤، (بتصرف وإيجاز).

٣- مجال الدراسات الخاصة بالعلاج الطبيعي ونحوه.

٤- مجال الدراسات الخاصة بإعداد المعلمات لمختلف مراحل التعليم والداعيات والفتيات في الدين بحيث لا تتلقى البنت تعلمها إلا من أنثى مثلهما.

يقول د. علي عبد الحليم محمود: «وما دمنا نقول - كما ترى شريعة الإسلام - برفض اختلاط البنين والبنات في مختلف مراحل التعليم، وبالإصرار على ألا تدرس للبنات إلا امرأة مثلهما، فإن هذا يوجب على المرأة المسلمة أن تتعلم في كل مجال من مجالات المعرفة الإنسانية، وأن تتعمق في البحث ما استطاعت وأن تحصل فيه على أرقى المؤهلات، وكيف لا وهي ستتولى التدريس في الجامعة الخاصة بالبنات(١).

طبعاً قبل التوسع في هذه العلوم والمؤهلات ينبغي الإكثار من دروس الدين المختلفة من القرآن الكريم والسنة المطهرة والتوحيد والفقه(٢).

مسألة:

حكم تعلم المرأة القراءة والكتابة:

إن القراءة والكتابة وسيلة العلم والمعرفة، لذلك فقد أجازت السنة للمرأة أن تتعلم الكتابة، وقد ورد في السنة ما يدل على هذا الجواز، ومن ذلك:

١- عن الشفاء بنت عبد الله العدوية أنها قالت: دخل علي رسول

(١) م. س ، ص ٣٤٥-٣٤٦.

(٢) انظر المرأة المسلمة، وهبي غار جي ص ١٩٤.

الله ﷺ وأنا عند حفصة، فقال لي: «ألا تعلمين هذه رقبة النملة كما علمتها الكتابة» (١). ففي الحديث دليل على جواز تعلم النساء الكتابة (٢) وأن ذلك غير مكروه (٣).

٢- عن عائشة بنت طلحة رضي الله عنها قالت: «قلت لعائشة وأنا في حجرها - وكان الناس يأتونها من كل مصر، فكان الشيوخ ينتابوني لمكاني منها وكان الشباب يتآخوني فيهدون إلي، ويكتبون إلي من الأمصار فأقول لعائشة: يا خالة هذا كتاب فلان وهديته، فتقول لي عائشة: أي بنية، فأجيبه وأثيبه، فإن لم يكن عندك ثواب أعطيتك، فقالت: فتعطيني» (٤).

وقد يشكل على البعض ورود بعض الأحاديث الضعيفة الواردة في النهي عن تعلم النساء الكتابة وأن يقتصر في تعليمهن على المغزل وسورة النور، منها:

١- ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «قال رسول الله ﷺ لا تعلموا نساءكم الكتابة ولا تسكنوهن الغرف العلالية» (٥). وقد رد هذا الحديث بأنه حديث لا يصح (٦).

(١) سنن أبي داود ١١/٤، برقم ٣٨٨٧، كتاب الطب، باب ما جاء في الرقي، وقد صححه الألباني، صحيح الجامع الصغير ٥١٧/١.

(٢) انظر: المنتقى في أخبار المصطفى لابن تيمية ٩٠٨/٢، نيل الأوطار ١٠٣/٩.

(٣) انظر: معالم السنن للخطابي ٢١٥/٤.

(٤) رواه البخاري في الأدب المفرد، باب الكتابة إلى النساء وجوابهن ص ٤٠٩، وقد صحح سننه الألباني، انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٩٥/١.

(٥) كتاب الموضوعات، لأبي الفرج بن الجوزي ٢٦٨/٢.

(٦) كتاب الموضوعات لابن الجوزي ٢٦٨/٢. وقول ابن الجوزي عن هذا الحديث إنه لا يصح لأن في سننه جعفر بن نصر وقد نقل عن ابن حبان قوله: جعفر بن نصر كان يحدث عن الثقات بما لم يحدثوا به.

٢- عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ «لا تسكنوهن
الغرف ولا تعلموهن الكتابة وعلموهن المغزل وسورة النور» (١).
وقد رد هذا الحديث أيضاً بأنه لا يصح (٢).
وينبغي القول أنه ينبغي لها أن تراعي ضوابط الخروج العامة
وشروط تعليم المرأة على أيدي الرجال فيما تحتاج إلى تعلمه من
الرجال كالطب ونحوه..

شروط خروج المرأة للتعليم:

- ١- إذن الولي، هذا في التعليم المباح، أما العلم الضروري فقد سبق
تفصيله (٣)..
- ٢- عدم الخلوة مع السائق إذا كان غير ذي محرم.
- ٣- إن كانت الدراسة تحتاج السفر فيشترط المحرم عند الانتقال من
بلدها للبلد الذي تتلقى فيه العلم مع تهيئة سبل الإقامة الآمنة كإعداد
السكن الخاص بهن بحيث تشرف عليه إدارة من النساء المعرفات لدى
الجهات العلمية التي يتبعن لها.
- ٤- مراعاة الحجاب الشرعي الكامل عند الخروج وعدم الإخلال به.
- ٥- عدم إظهار الزينة وعدم التزين، والتعطر والتبرج عند الخروج.
- ٦- أن يكون العلم مباحاً فيحرم عليها الخروج لتعلم المحرمات

(١) الموضوعات لابن الجوزي ٢/٢٦٩.

(٢) م. س ٢/٢٦٩، وذلك لوجود محمد بن إبراهيم الشامي في سند الحديث، وقد قال عنه ابن حجر: منكر الحديث، انظر تهذيب التهذيب ٩/١٤، ونقل ابن الجوزي عن ابن حبان قوله في محمد بن إبراهيم أنه: كذاب حيث كان يضع الحديث على الشاميين، وروى أحاديث لا أصول لها من كلام رسول الله ﷺ لا يحل الاحتجاج به، انظر: الموضوعات لابن الجوزي ٢/٢٦٩.

(٣) انظر ص ٣٥٠ من البحث.

كالموسيقى والتمثيل والسحر... إلخ وكل أمر يؤدي إلى المحرم.

٧- عدم الاختلاط (١)، فيدرس البنات منفصلات عن الأولاد (٢)، وأن يقوم بتعليمهن نسوة ولا بأس بتلقي العلم عن أساتذة من الرجال بشرط أن يكون ذلك من وراء حجاب (٣) إلا إذا اضطرت إلى التعلم المباشر من الرجل كتعلم المرأة الطب فإنها تتلقى العلم مباشرة ولكن عليها أن تراعي الحجاب الشرعي وعدم الخلوة، وهذا لا يمنع من التمكن من العلم إذ التجربة الموجودة والمشاهدة في كليات الطب والمستشفيات في المملكة العربية السعودية تدل على إمكانية ذلك لمن أرادت أن تجمع بين الدين والدنيا.

(١) انظر حكم الاختلاط ص ٢٥٦ من البحث.

(٢) وقد يرى البعض ممن يجهلون صعوبة تحقيق ذلك في التعليم العالي خاصة فيرد عليهم بما قاله د. علي عبدالحليم في كتابه المرأة المسلمة وفقه الدعوة إلى ص ٣٤٥، حيث قال: وعلى الذين يمارون في الحق بعدما تبين أن ينظروا إلى التجارب التعليمية التالية التي فصلت بين البنين والبنات: ○ تجربة الأزهر معاهده وكلياته وإن كان ينقصها حتى الآن أن تكون هيئة التدريس للبنين من الرجال والبنات من النساء ولا عذر لهم في أن يدرس الرجل للمرأة أو المرأة للرجل. ○ تجربة المملكة العربية السعودية في الفصل الكامل في التعليم بمختلف مراحله بين البنين والبنات حتى في الإدارة إذ لتعليم البنات رئاسة خاصة لها سلطات الوزراء... اهـ.

(٣) كأن يكون التدريس عن طريق الشبكات التلفزيونية كما يعمل به في جامعات وكليات المملكة العربية السعودية، وهي البلد الإسلامي الوحيد الذي يهتم بهذه الأمور، نسأل الله الثبات للمسؤولين والقائمين على ذلك وأن يثيبهم على إتاحة الفرصة للفتيات المسلمات للتعليم والرقى في الدرجات العلمية دون أن تخسر المسلمة دينها أو أن تكسب إثماً.

المبحث الخامس

خروج المرأة للعمل الذي يناسب تكوينها

تمهيد:

خلق الله تعالى الإنسان وسخر له بقية المخلوقات لخدمته، ولكن الاستفادة من هذه المخلوقات لا تتحقق إلا ببذل الجهد والسعي حتى يستطيع الإنسان العيش، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (١).

فالعمل وسيلة للبقاء، ولكن حينما أمر الله بالعمل لم يكن على إطلاقه، إنما جعله مقيداً بالعمل المشروع، يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ (٢).

وإذا كان عمل الرجل الطبيعي خارج البيت فإن عمل المرأة الطبيعي داخل البيت وهو المكان الطبيعي لها، يقول تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (٣).

وذلك من خلال ممارستها لوظائف أنوثتها من تدبير منزلي ورعاية للوالدين والأخوة، إن كانت أيماً - ورعاية الزوج والأطفال إن كانت متزوجة، ولهذا أعفيت من كل الواجبات التي تقتضي الخروج —

(١) سورة الملك: ١٥.

(٢) البقرة: ١٦٨.

(٣) الأحزاب: ٣٣.

منزلها كالجمع والجماعات والجهاد ونحو ذلك (١).
وقد جعل نفقتها وإعالتها على وليها زوجاً كان أو أباً أو أخاً ونحوهم
من الرجال الذين تلزمهم إعالتها وما هذا إلا لتفريغها لمسؤوليتها
الأصلية، حتى إنه إذا لم يكن للمرأة عائل من الرجال أو كان لها معيل
ولكنه مريض أو عاجز أو محتاج، فإن نفقتها واجبة على بيت المال (٢).

حكم عمل المرأة في الإسلام:

ولا ينبغي أن نفهم مما سبق أن المرأة لا تعمل خارج بيتها (٣) فهي
إذا لم يقيم بيت المال بواجبه نحوها فإن الإسلام لا يمنع من خروجها
للعمل (٤).. بشروطه.

فقد كان في صدر الإسلام قلة من النساء يعملن حسبما يناسبهن ولم
يكن عملهن بصورته الحالية، حيث لم يكن كالعمل النظامي الرتيب (٥)، بل
كانت تعمل إما داخل منزلها كالغزل والخياطة ونحو ذلك، وهذا يتطلب
خروجها لبيع ما خاطت أو غزلت - أحياناً - أو خارج منزلها كالزراعة
والبيع والشراء، ومزاولة التجارة والتطبيب وكان منهن من تعمل
ماشطة تقوم بتمشيط وتزيين العروس لزوجها، كل هذا مع مراعاة

(١) انظر المرأة المسلمة وفقه الدعوة إلى الله د. علي عبدالحليم محمود ص ٣٥٠، بتصرف، ماذا

عن المرأة د. نور الدين عتر، ص ١٣٥-١٣٦، بتصرف؛ الباب الأول من نفس البحث.

(٢) انظر: المرأة بين الفقه والقانون، د. السباعي، والتمهيد من هذا البحث، المرأة المسلمة

وفقه الدعوة إلى الله، د. علي عبدالحليم محمود، ص ٣٥٠-٣٥١، بتصرف.

(٣) المرأة المسلمة وفقه الدعوة إلى الله.. ص ٣٥٠.

(٤) انظر: م. س ٥٣١، د. السباعي، المرأة بين الفقه والقانون.

(٥) أي العمل التابع لجهات رسمية حكومية أو أهلية وتتقاضى عليه نهاية كل شهر أجراً معيناً

وهو ما يسمى (بالمعاش أو الراتب).

الآداب والأحكام الشرعية عند الخروج.

الأدلة على جواز عمل المرأة:

ويستدل على جواز عمل المرأة بأدلة من الكتاب والسنة:

○ أما الكتاب: فمنه:

١- قوله تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ (١).

وجه الدلالة:

قال ابن عباس: المراد بذلك الميراث والاكتساب (٢) فالآية تقرر

حق الاكتساب للمرأة بمراعاة شروطه التي سيرد ذكرها إن شاء الله.

٢- قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ (٣).

وجه الدلالة:

هذه الآية تحكي قصة موسى عليه السلام حينما وصل الى ماء مدين الذي يسقون منه وقد وجد عليه جماعة كثيرة من الناس يسقون مواشيهم، ورأى من دونهم في موضع آخر امرأتين تحبسان أغنامهما عن الماء حتى يفرغ الناس ويخلوا بينهما وبين الماء فسألتهما لماذا لا تسقيان غنمكما مع الناس فأجابتا أن عادتنا التاني حتى يصدر الناس عن الماء وينصرفوا منه، حذراً من مخالطتهم او عجزاً عن السقي معهم، ذلك

(١) سورة النساء: ٣٢.

(٢) فتح القدير للشوكاني ١/ ٤٦٠.

(٣) القصص: ٢٣.

لأن أباهما كبير السن لا يقدر أن يسقي ماشيته فلذلك احتاجتا وهما امرأتان ضعيفتان أن تسقيا الغنم لعدم وجود رجل يقوم لهما بذلك... إلخ (١). وهذه الآية وإن كانت تدل على أن الواقعة حدثت في شرع من قبلنا إلا أنه لم يرد في شرعنا ما ينافيه.

ونستطيع أن نستنبط منها:

أ - جواز خروج المرأة للعمل إذا احتاجت لذلك عند عدم أو عجز الرجل المعيل.

ب - إذا خرجت للعمل محتاجة فعليها ألا تختلط بالرجال، إذاً فالآية دلت على جواز الخروج للعمل عند الحاجة بشروطه، والله أعلم.

○ أما السنة فممنها:

١- ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت: [خرجت سودة بنت زمعة ليلاً فراها عمر فعرفها فقال: إنك والله يا سودة ما تخفين علينا، فرجعت إلى النبي ﷺ فذكرت ذلك له وهو في حجرتي يتعشى وإن في يده كعراً فأُنزل عليه فرفع عنه وهو يقول: «قد أذن الله لَكُنَّ أن تخرجن لحوائجكن» (٢).

فالحديث واضح في جواز خروج المرأة لحاجتها.

فإذا كانت المرأة تخرج للعمل لحاجة ضرورية شخصية أو اجتماعية فهو جائز.

٢- قال جابر رضي الله عنه، عن خالته التي كانت معتدة، طَلَّعت خالتي

(١) انظر: فتح القدير للشوكاني ١٦٥/٤-١٦٦ (بتمصرف)

(٢) صحيح البخاري ومعه فتح الباري ٣٣٧/٩، كتاب النكاح، باب خروج النساء لحوائجهن.

فأرادت أن تَجِدَّ نخلها (١)، فزجرها رجل أن تخرج فأتت النبي ﷺ فقال: «بلى فَجُدِّي نخلك فإن عسى أن تَصَدَّقِي، أو تفعلِي معروفاً» (٢).

فهذا الحديث دليل على جواز خروج المعتدة البائن للحاجة (٣)، وغير المعتدة تخرج للحاجة من باب أولى، فدل ذلك على جواز خروج المرأة للعمل للحاجة بشروطه.

٣- حديث أم عطية الأنصارية رضي الله عنها قالت: غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أخلفهم في رحالهم واطع لهم الطعام وأداوي الجرحى، وأقوم على المرضى (٤)، وعليه فإن المرأة الطيبية إذا خرجت لعلاج المرضى فهذا جائز بشروطه طبعاً.

٤- عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: تزوجني الزبير وما له من الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء غير ناضح (٥) وغير فرسه، فكنت أعلف فرسه وأستقي الماء وأخرز غربه (٦)، وأعجن ولم أكن أحسن الخبز، وكان يخبز لي جارات من الأنصار، وكن نسوة صدق، وكنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعه رسول الله ﷺ على رأسي

(١) تجد نخلها: أي تصرم نخلها، وَجَدَّ النخل يَجِدُّه جَدًّا: أي صرمه، والجداد: صرامُ النخل وهو قطع ثمرها، (انظر لسان العرب ١١٣/٣).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٨/١٠، كتاب الطلاق، باب جواز خروج المعتدة البائن المتوفى عنها زوجها لحاجتها.

(٣) شرح النووي ١٠٨/١٠.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٤/١٢، كتاب الجهاد والسير، باب النساء الغازيات والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب.

(٥) الناضح: الجمل الذي يُسْقَى عليه الماء، فتح الباري ٣٢٣/٩.

(٦) غربه: الدلو، فتح الباري ٣٢٣/٩.

وهي مني على ثلثي فرسخ، فجئت يوماً والنوى على رأسي فلقيت رسول الله ﷺ ومعه نفر من الأنصار، فدعاني ثم قال: أخ أخ (١) يحملني خلفه فاستحييت أن أسير مع الرجال وذكرت الزبير وغيرته، وكان أغير الناس، فعرف رسول الله ﷺ أنني قد استحييت فمضى، فجئت الزبير فقلت: لقيني رسول الله ﷺ وعلى رأسي النوى ومعه نفر من أصحابه، فأناخ لأركب فاستحييت منه وعرفت غيرتك، فقال: والله لحملك النوى كان أشد علي من ركوبك معه، قالت: حتى أرسل إلي أبو بكر بعد ذلك بخادم يكفيني سياسة الفرس فكأنما اعتقني (٢).

والحديث يفهم منه جواز مساعدة المرأة زوجها بالعمل ولو خارج المنزل حيث لم ينكر الرسول ﷺ على أسماء قيامها بهذه الأعمال رغم أنها خارج المنزل.

وقد لاحظنا كيف أنها مع ذلك محافظة على عدم الاختلاط والحياء والأدب حتى مع أفضل خلق الله، رسول الله ﷺ.

وكذلك يفهم منه أن المرأة كانت لا تعمل العمل الذي يجلب لها المشقة إلا إذا اضطرت لذلك، وعند وجود من يقوم به ويسد مكانها فإنها لا تخرج.

قال ابن حجر: «قال المهلب: وفيه غيرة الرجل عند ابتذال أهله فيما يشق من الخدمة وأنفة نفسه من ذلك لا سيما إذا كانت ذات

(١) أخ أخ : كلمة تقال للبعير لمن أراد ان ينيخه، فتح الباري ٣٢٣/٩.

(٢) صحيح البخاري ومعه فتح الباري ٣١٩/٩-٣٢٠، كتاب النكاح، باب الغيرة.

حسب». اهـ. (١).

هـ- وقد روى أن زينب بنت جحش رضي الله عنها كانت تعمل بدباغة الجلد وخرزه ثم تبيعه وتتصدق به في سبيل الله (٢).

بعض النصوص التي وردت عن العلماء التي تجيز عمل المرأة:

ورد في نصوص العلماء ما يفيد جواز عمل المرأة سواء كان داخل المنزل أو خارجه، وسأذكر من كل مذهب من المذاهب الفقهية المعتبرة بعض النصوص التي وردت في مصادرها:

١- من كتب الحنفية:

جاء في فتح القدير قوله: «فإن كانت قابلة أو غسالة أو كان لها حق على آخر أو لآخر عليها حق تخرج بالإذن وبغير الإذن...» (٣)، فدللت هذه العبارة على أن للمرأة أن تخرج للعمل بشروطه.

قال ابن عابدين «قال خير الدين الرملي: لو استغنت الأنثى بنحو خياطة وغزل يجب أن تكون نفقتها في كسبها كما هو ظاهر ولا نقول تجب على الأب...» (٤).

ثم يقول: «ولا ينافيه قولهم بخلاف الأنثى، لأن الممنوع إجارها ولا

(١) فتح الباري ٣٢٤/٩.

(٢) انظر الإصابة في تمييز الصحابة ٣١٣/٤-٣١٤، رقم ٤٧٠.

(٣) شرح فتح القدير ٣٩٨/٤، وانظر حاشية الشلبي على تبیین الحقائق ٥٠٨/٣.

(٤) حاشية ابن عابدين رد المحتار على الدر المختار، ٦٧١/٢.. وذكر ذلك عند كلامهم عن وجوب النفقة على الأبناء وهم صغار قبل أن يبلغوا حد الكسب، فإذا بلغوا حد الكسب فإن للأب أن يؤجر الذكر أو يدفعه في حرفة ليكتسب وينفق عليه من كسبه بخلاف الأنثى فليس للأب أن يؤجرها بل نفقتها واجبة عليه، إذ يمنع إجارها للخدمة ونحوها مما فيه تسليمها للمستأجر لما فيه من خلوه بها.. انظر حاشية ابن عابدين ٦٧٠/٢-٦٧١.

يلزم منه عدم إلزامها بحرفة تتعلمها. اهـ، أي الممنوع إيجارها للخدمة ونحوها مما فيه تسليمها للمستأجر بدليل قولهم لأن المستأجر يخلو بها وهذا لا يجوز في الشرع وعليه فله دفعها لامرأة تعلمها حرفة كتطريز وخياطة مثلاً^(١).

وبهذا يتبين لنا أنهم يجيزون العمل والتعلم للعمل ولكن بشرط ألا يكون من المهن التي تؤدي لممنوع شرعاً كالخلوة.

وقد نقل^{عن أبي حنيفة رحمه الله في "رحمة الأمة"}(٢) عند كلامه في مسألة إعسار الزوج بالنفقة والكسوة هل يثبت للزوجة الفسخ أم لا؟ فقال:

«قال أبو حنيفة: لا يثبت لها الفسخ ولكن يرفع يده عنها لتكتسب».

٢- المالكية:

جاء في نصوصهم ما يفيد جواز عمل المرأة لمساعدة زوجها برغبتها مثل ما جاء في حاشية الدسوقي قوله: «إن المرأة لا يلزمها أن تنسج ولا أن تغزل ولا أن تخط للناس بأجرة وتدفعها لزوجها ينفقها لأن هذه الأشياء ليست من أنواع الخدمة وإنما هي من أنواع التكتسب وليس عليها أن تتكسب له إلا أن تتطوع بذلك، وظاهره ولو كانت عادة نساء بلدها جارية بالنسيج والغزل»^(٣).

وجاء في موضع آخر قوله: «لا يجوز إجارة الحائض أو الجنب أو الكافر بخدمة المسجد لأنه يترتب على استيفاء المنفعة المعقود عليها

(١) حاشية ابن عابدين ٦٧١/٢.

(٢) رحمة الأمة ٢٥٦.

(٣) حاشية الدسوقي ٥١١/٢.

الحظر»(١) ..

فيفهم من ذلك أن غير الحائض يجوز استئجارها وفي هذا عمل للمرأة خارج منزلها وقد كانت هناك امرأة في عهده ﷺ تقوم بهذه المهمة في مسجده ﷺ (٢).

ولكن ليس كل نصوصهم تحمل على جواز الخروج للعمل بل قد يجيزون العمل في المنزل دون إجازة الخروج أحياناً مثل ما نقله الحطاب في مواهب الجليل (٣): وليس له منع زوجته من التجارة وله منعها من الخروج.. اهـ، قال الحطاب: «قال أبو الحسن: يعني الخروج للتجارة وما أشبه ذلك» (٤).

٣- الشافعية:

قال الشربيني في الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (٥): لأن ما استحق قبل النكاح لا حق للزوج في إبطاله كما لو أجرت نفسها ثم تزوجت فلم تسقط نفقتها.

(١) م. س ٢١/٤.

(٢) ويبدو والله أعلم أنها كانت عجوزاً تعمل ابتغاء الأجر والثواب، وهذا النص يفيد أن مبدأ العمل خارج المنزل لا مانع منه بشروطه وإن كنا في هذا الزمان لسنا بحاجة لعمل المرأة في المساجد لوجود ما يغني عنها في ذلك.

(٣) ١٨٦/٤.

(٤) ثم بين الحطاب أن الرجل وإن كان له منعها من الخروج إلا أنه لا يمنعها من التجارة وإن ترتب عليه دخول الرجال ليشهدوا عليها بغير إذنه ولو كان غائباً بشرط وجود محرم أو رجال صالحين إن لم يوجد الزوج ولا المحرم، انظر مواهب الجليل ١٨٦/٤.

(٥) ١٤٧/٢ (بتصرف).

٤- الحنابلة:

جاء في كشف القناع للبهوتي ما نصه: «ولو أجرت نفسها لعمل في نمتها صح العقد، لأن نمتها قابلة لذلك» (١) وقال: «فإن أجرت نفسها أو أمرها وليها لصغرهما مثلاً ثم تزوجت صح العقد...» (٢).

أقوال العلماء والكتاب في العصر الحديث:

عرفنا مما سبق أن العلماء يجيزون للمرأة العمل داخل بيتها للتكسب بإذن زوجها، ولكن لا يجب عليها ذلك وإنما هي متطوعة، ويجيزون العمل خارج المنزل إذا أعسر زوجها أو وليها أو اضطرت لعدم المعيل ونحو ذلك.

ولما كان العمل في العصر الحديث يختلف عما سبق، فإني أذكر بعض عبارات العلماء والكتاب الحديثين في هذا الموضوع لتحديد إطاره وبيان حكمه.

وبالنظر في نصوصهم نجد أنهم اتفقوا على أن خروج المرأة للعمل مقيد بالضرورة والحاجة، فإن كانت مضطرة أو محتاجة، سواء كانت حاجة شخصية أو اجتماعية، فإنه يباح لها الخروج للعمل بشروطه، مع التأكيد على أن وظيفتها الأساسية هي العمل بشؤون بيتها وقيامها بواجبها كأم أو زوجة، أو ابنة، لقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (٣)، إلا إذا عدم المعيل من الرجال ولم يقدّم بيت المال بواجبه، والضرورة تقدر بقدرها.

(١) كشف القناع للبهوتي ومثله الإقناع للحجاوي ١٩٦/٥.

(٢) م. س.

(٣) سورة الأحزاب: ٣٣.

وهم وإن لم يصرحوا بعدم جواز خروجها في غير الضرورة ولكن فهم من كلام بعضهم بأنه مقيد بالضرورة وأنه يكره الخروج لغير الضرورة(١).

ومن عباراتهم:

١- يقول الشيخ أبو بكر الجزائري(٢) «إن عمل المرأة الفقيرة بترملها أو بيتم أطفالها ولا غنى لها من مال أو أب أو أخ، فعملها بعيدة عن الرجال لتكتسب لنفسها وقيامها حق من حقوقها فمن نازعها فيه فقد ظلمها».

٢- يقول الشيخ حسن البنا رحمه الله تعالى: «وإذا كان من الضرورات الاجتماعية ما يلجئ المرأة إلى مزاولة عمل آخر غير هذه المهمة الطبيعية لها، فإن من واجبها حينئذ أن تراعي هذه الشرائط التي وضعها الإسلام لإبعاد فتنة المرأة عن الرجل وفتنة الرجل عن المرأة، ومن واجبها أن يكون عملها هذا بقدر ضرورتها لا أن يكون هذا نظاماً عاماً، من حق كل امرأة أن تعمل على أساسه، والكلام في هذه الناحية أكثر من أن يحاط به، ولا سيما في هذا العصر «الميكانيكي»، الذي أصبحت فيه مشكلة البطالة وتَعَطُّل الرجال من أعقد مشاكل المجتمعات

(١) انظر: المرأة بين الفقه والقانون، د. السباعي: ٣٣، فصل الخطاب في المرأة والحجاب، الجزائري: ٢٠، الإسلام والمرأة المعاصرة، البيه الخولي: ١٢٢؛ في ظلال القرآن لسيد قطب ٢٨٦٩/٥؛ المرأة المسلمة، وهي غاوي: ١٨١؛ عقبات الزواج وطرق معالجتها على ضوء الإسلام، عبدالله ناصح علوان: ١١٨؛ المرأة المسلمة رسالة حسن البنا: ٢٣؛ ماذا عن المرأة، د. نور الدين عتر: ٢٣؛ المرأة في وجه التحديات، أنور الجندي: ٤٥.

(٢) فصل الخطاب في المرأة والحجاب: ٢٠.

البشرية في كل شعب وفي كل دولة»(١).

٣- يقول د. محمد سعيد رمضان البوطي: بعد أن بين أن عمل المرأة لطلب الرزق لنفسها أو لأسرتها يأخذ حكم عمل الرجل وإذا نهى الإسلام عن عمل المرأة فإنما هو في حالة وجود بعض المحاذير(٢)، فيقول: «والمسألة في ذلك محكومة بالقاعدة الأصولية المعروفة مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وما يترتب عليه محرم فهو محرم»(٣).

ويوضح ذلك فيقول: «...إن عمل المرأة مهما كان مباحاً في ذاته فإنه يغدو محرماً إذا كان من شأنه أن يخلق اضطراباً في ميزان المسؤوليات الاجتماعية الموزعة بين الرجل والمرأة...»(٤).

ثم يقول في خاتمة الحديث عن هذا الموضوع: «إن الضمانة الكبرى لبقاء الأمور على نهجها السوي، هي أن لا تنزل المرأة إلى ميدان العمل من أجل الرزق، إلا في أضيق الظروف والحالات الضرورية، لأن عمل المرأة عندما تشترك مع الرجل وتنافس في تربية المال وجمعه إنما تضيق من سبيل ذلك على الرجل بلا شك، فتضطرب بذلك الصلة بين التزاماته المادية ومجالاته الكسبية، بسبب ضيق هذه الثانية وبقاء الأولى على ما هي عليه، فتتولد من ذلك مشكلة بل معضلة سرعان ما يبدو لأرباب النظر السطحي أن لا حل لها سوى جعل المرأة شريكة مع الرجل في غرم النفقات كما أصبحت شريكة له في غنيمة الكسب!.

(١) رسالة حسن البنا، المرأة المسلمة: ٢٣.

(٢) انظر إلى كل فتاة تؤمن بالله د. البوطي: ٥٢.

(٣) م. س : ٥٣.

(٤) م. س: ٦١.

إذاً فإن اشتراك المرأة مع الرجل في الكسب المطلق أي دون تقييد مجالات الضرورة هو أهم الدوافع إلى اشتراكها معه في نفقات الزواج، وهو بالتالي أهم الدوافع إلى أن يتحول الأمر عن سبيله الطبيعي، فتصبح المرأة وبالتدريج هي الباحثة عن الزوج، والمبادرة إلى طلبه، وعندئذ فقط ستفقد...» (١).

٤- رأى الدكتور علي عبد الحليم محمود (من علماء الأزهر):

يرى أن عمل المرأة المسلمة الأصل فيه والأفضل لها هو عملها في البيت ولكن ليس معنى هذا عدم جواز عملها خارج البيت وإنما قد تحتاج إليه إذا لم يكن لها من أوليائها من يعولها، أو كانوا في ضيق من العيش، أو تكون أرملة محتاجة لم تجد ما يكفيها من نفقة الأقرباء فلها أن تعمل بشروطه، وقد تحتاج إليه بسبب ظروف أخرى كثيرة لذلك (٢)، فإنها وحدها القادرة على تحديد مدى احتياجها للعمل محكمة في ذلك إلى دينها وخلقها..

وكل هذه الاحتياجات إنما تظهر إذا لم تكن هناك دولة إسلامية تفرض لها عطاء يسد حاجتها، ويوفر لها كرامتها وكريم عيشها، فإن وجدت هذه الدولة فلا عمل للمرأة ولا احتياج إليه.

أما أن تعمل المرأة وقد كفيت هذه الاحتياجات وتخرج من أجل هذا من بيتها الذي أمرت أن تستقر فيه، جرياً وراء أهداف صغيرة كتحسين الدخل والحصول على بعض الكماليات، فذلك مالا يجوز لها، إذا كانت تخاف الله وترجو رحمته، وسواء في ذلك البنت أو المتزوجة أو

(١) م. س ٦٠-٦١.

(٢) انظر المرأة المسلمة وفقه الدعوة إلى الله، د. علي عبد الحليم محمود، ص ٣٥٠.

الأرملة(١).

ثم يرى أن عملها بلا ضرورة وإنما لتحقيق أهداف صغيرة سيؤدي إلى:
أ / الإخلال بالأولويات الواجبة عليها.

ب / الوقوع في الجري وراء الكماليات والتكالب على متاع الحياة وعلى حساب ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (٢) وسوف تتحول لمنهومة مال لا تشبع مهما استكثرت(٣).

هـ - يقول وهبي سليمان غاوجي: «إذا دعت الضرورة والحاجة للخروج من البيت لتعمل فإنما هي ضرورة، والضرورة تقدر بقدرها، فتخرج مراعية الشروط...»(٤).

٦- د. مصطفى السباعي: ولا ينافي أحد في أن المرأة إذا لم تجد من يعولها من زوج أو أقرباء ولم يقيم بيت المال بواجبه نحوها أنه يجوز لها أن تعمل لكسب قوتها»(٥).

٧- البهي الخولي:

مما كتبه الشيخ البهي الخولي نجد أنه يفرق بين عمل المرأة في البيت والعمل خارجه، وفي العمل في الخارج يفرق بين العمل الرتيب والعمل غير الرتيب..

وتكلم في المسألة كلاماً رقيقاً، مسهباً، مفصلاً، محيطاً بها، مُبَيِّناً لامساً

(١) م. س ٣٥١.

(٢) الأحزاب: ٣٣.

(٣) انظر: المرأة المسلمة وفقه الدعوة إلى الله، ص: ٣٥٠.

(٤) المرأة المسلمة، وهبي غاوجي: ١٨١.

(٥) المرأة بين الفقه والقانون للسباعي: ١٧٠.

للأضرار المترتبة على تركها البيت بشكل منتظم مُبَيَّنًا الآثار السلبية التي تنعكس على العلاقة الزوجية والاستقرار الأسري نتيجة لخروجها للعمل الرتيب، فنجد أنه يرى أن قضية المرأة تعالج بأمرين:

الأول: أن العمل في ذاته مشروع على ألا يستغرق وقتها وفكرها ووجدانها فيخرجها عن خصائصها ومقتضيات مهمتها الفطرية.

الثاني: إن البيت هو المكان الطبيعي لتحقيق المقاصد العليا الروحية والاجتماعية التي أرادها الله بخلق الأنثى، وأنه لا يجوز لها الخروج منه إلا لمصلحة.. ثم يرى أن لها أن تزاوِل العمل فكرياً كان أو بدنياً في البيت أو خارجه بأجر وبغير أجر على أن تلتزم في ملبسها وزينتها وسلوكها وعدم الخلوة(١).

غير أنه يفرق بين العمل غير الرتيب في البيت أو خارجه وبين العمل الرتيب خارج البيت، فيقول: أما إذا اتخذ العمل صفة الدوام للتكسب بالخارج من حرفة أو وظيفة تشدها إليها بمشاغل والتزامات ومسؤوليات أساسية كالذي نعهده من حال المرأة العاملة اليوم، فهو غير جائز لأنه يخرج عن نطاق الأمرين السابقين - كون البيت هو المكان الطبيعي لتحقيق مهماتها الأساسية ... وألا يستغرق العمل وقتها، وفكرها ووجدانها. أو لأنه يتضمن مضار الخروج عنها(٢).. وهذه المضار تأتي على النحو التالي:

١- تخرج من بيتها كل يوم مما يجعل حاجتها إلى البيت الاستراحة من عناء اليوم استعداداً للنشاط لعمل اليوم التالي، وهذا إبطال لموجب

(١) انظر: الإسلام والمرأة المعاصرة، البهي الخولي: ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) م. س ص ٢٤٧.

إضافة البيت في قوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (٢).. فهي إضافة إسكان لا تملك، ولا استمرار لزوم المرأة البيت (٣) إذاً في خروجها على هذا النحو تعطيل لنصوص كتاب الله، وإبطال لما أراد الله بها تعالى من مقاصد روحية واجتماعية لا تتحقق إلا باستقرارها في البيت (٤).

٢- إن بعملها الرتيب اليومي وبكره واندماجها فيه يصطبغ فكرها بصبغة وطبيعة مشاغله وملابساته، وهذا المزاج من الفكر والوجدان الذي يغشى نفسها ويخالط فكرها وإحساسها لا جرم يكون له طابعه في تصوراتها وتصرفاتها، فلا يقال: إنها بذلك مندمجة في سنن فطرتها وشواغل وظيفتها الأولى، وذلك غير جائز..

وهذا المزاج المكتسب يشوش مزاجها الجامع لخصائص أنوثتها وقوانينها ولهذا أثر في علاقتها بزوجها الذي سيفقد السكن لديها بكل أنواعه، بل إنها بمساهمتها في النفقة ستشعر أنها كاسب مثله على السواء، وبالتالي تفقده القوامة ونبع إحساسها وإقرارها به، وقد سبقنا الغرب لتجربة عمل المرأة وأصبح يواجه آثاره إذ أن تعويل المرأة على نفسها في كسب قوتها قد أشعرها بالاستقلال أو بانسلاخ ولاية الأولياء عنها.. فإذا أدى عمل المرأة إلى ذلك فهل يمكن أن يقال إنه جائز شرعاً؟ (٥).

(١) الطهراق: ١٠

(٢) الأحزاب: ٣٤

(٣) انظر الإسلام والمرأة المعاصرة، للخولي، ص: ٢٤٧.

(٤) (٥) انظر البهي الخولي، الإسلام والمرأة المعاصرة: ٢٤٧ (بتصرف).

شروط خروج المرأة للعمل:

يباح للمرأة الخروج للعمل بشروط هي:

الشرط الأول:

أن يكون الدافع لخروجها مباحاً لا محرماً: لأن وسيلة المحرم محرمة، وكذا وسيلة الواجب واجبة (١).

أ / والدوافع المباحة مثل:

١- الضرورة والحاجة:

فقد تعمل المرأة دفعاً للحاجة المادية كأن تخرج للعمل ولإعالة نفسها عند عدم المعيل من الرجال، أو تعمل رغم وجود الرجل ولكن تخرج رغبة في مساعدته إما لعجزه أو قلة دخله وعدم تمكنه من توفير الدخل المناسب (٢).

وهذا الدافع يبيح العمل للمرأة باتفاق بين العلماء في العصر القديم والحديث، كما سبق.

ومما جاء في ذلك: «تخرج لاكتساب النفقة إذا أعسر بها الزوج بكسب أو سؤال» (٣).

٢- قد يكون الدافع رغم عدم الحاجة الشخصية، هو بناء المجتمع

(١) انظر تبصرة الحكام لابن فرحون، ٣٦٥/٢.

(٢) انظر عمل المرأة وموقف الإسلام منه، عبد الرب نواب الدين ص ٦٩.

(٣) انظر الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: ٩٥/٢-٤٧، للشرييني.

وخدمته فهنا الحاجة الاجتماعية(١)، فهنا يباح للمرأة الخروج للعمل سداً
لحاجة المجتمع، خصوصاً في الوظائف التي لا يمكن شغلها إلا بالنساء
فلو تركت لأدى ذلك إلى شغل الرجال لها وهذا يؤدي إلى الحرام كما
سيأتي، أو أن يشغلها نساء غير مسلمات قد يؤثرن على المجتمع
الإسلامي والنشء بأفكارهن وعقائدهن أو نساء مسلمات فاسقات
متأثرات بالغرب والعلمانيات فهنا إذا أرادت الخروج بهذه الدوافع
فخروجها مباح.

٣- ملء وقت الفراغ والتسلية(٢) قد تحتاج المرأة لشغل وقت فراغها
كأن تكون فتاة لا زوج لها فهنا تعمل لشغل وقتها بما يفيدها ويفيد
مجتمعها وهذا خير من البقاء بلا عمل والاستسلام لوساوس الشيطان
خصوصاً في هذا الزمان الذي كثر فيه الخدم في المنازل وانتشار
الأقرباء في أرجاء الأرض وقلة تزاورهم فقد يتزوج الأخوة والأخوات
ويشتغلون بحياتهم الأسرية فتبقى الفتاة وحيدة فتجد فراغاً كبيراً قد
يؤدي إلى الضرر إن لم تعمل بالمباح.

أو قد تكون المرأة مطلقة أو أرملة فتجد فراغاً وحزناً فتعمل
لتشغل وقتها بالمباح وليكن فيه تسلية نفسها مع استغلال المواهب فيما
يعود بالخير العميم(٣).

(١) انظر: عمل المرأة ، عبدالباق نواب الدين، ص ٦٩، المرأة المسلمة وفقه الدعوة إلى الله، د.
علي ص ٣٧٠.

(٢) عمل المرأة، د. نواب الدين: ٦٩.

(٣) عمل المرأة، د. نواب الدين، ص ٦٩.

ب - أما الدوافع غير المشروعة مثل:

١- أن تعمل المرأة رغبة في الاستقلال المادي عن الرجل تقليداً للغرب (١) وهي تريد أن تكون في غنى عن الرجل وبالتالي تتمرد على القوامة فيكون عملها نوعاً من الترف وإنكار قوامة الرجل التي جعلها الله له (٢).

٢- الرغبة في تحقيق المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة تقليداً للغرب (٣).

٣- الرغبة في إثبات الشخصية اتباعاً للمرأة الغربية التي خرجت تعمل تحت ظروف قاهرة (٤).

(١) م. س ، الحجاب لأبي الأعلى المودودي : ١٩ .

(٢) انظر قل للمؤمنات، أ. صالح جمال: ٣٢ .

(٣) عمل المرأة، نواب الدين : ٦٩ ، الحجاب، لأبي الأعلى المودودي: ١٨ .

(٤) عمل المرأة، نواب الدين: ٦٩ .

الشرط الثاني:

أن يكون عملها متناسباً مع تكوينها كأنتى وفطرتها وطبيعتها (١) وألا يكون فيه تسلط على الرجال (٢)، وهذا يدعونا إلى الإشارة لمجالات العمل المناسبة لها:

مجالات عمل المرأة:

أ- أعمال خاصة بالمرأة:

هناك أعمال تحتاج أن يقوم بها النساء مثل : عمل الطبيبة لمعالجة النساء سواء كان التخصص في أمراض النساء والولادة أو أي تخصص آخر إذا التزمت بعلاج النساء فقط كالأمراض الباطنية والجلدية والتناسلية والجراحة للنساء، ونحو ذلك... ويلحق بذلك الممرضة لرعاية شؤون المريضات من النساء فقط (٣).

وكذلك إدارة المستشفيات إذا كانت مخصصة للنساء فقط أو تكون غسالة للموتى من النساء أو تكون المرأة معلمة في مدارس البنات

(١) المرأة المسلمة وفقه الدعوة إلى الله، د. علي محمود ص ٣٤٩.

(٢) عمل المرأة، نواب الدين، ص ١١٤.

(٣) للطبيبة والممرضة للضرورة المبيحة للمحظورات أن تتولى علاج ورعاية الرجل المريض ولكن في عصرنا هذا كثر الأطباء والممرضون من الرجال بل إن تولى المرأة ذلك لعلاج الرجال فيه تضيق على الأطباء والممرضين من الرجال وقطع لمصادر الرزق لهم، أما قول القائل كيف كان النساء يخرجن مع الرسول ﷺ يعالجن ويداوين الجرحى، فتقول: إن هذا للضرورة إذ لم يكن في ذلك العصر عدد كبير من الأطباء الرجال، بل إن الرجل منهم كان يتفرغ للجهاد لأن الجهاد مقدم على التطبيب لأن المسلمين كانوا قلة وهم بحاجة للرجال في القتال أكثر من الطب الذي قد تؤديه المرأة للضرورة... والله أعلم.

ويلحق بهذا الإداريات والموجهات والمستخدمات في الجهاز التعليمي
المتعلق بتعليم البنات غير المختلط.

ومنه مجالات العمل الخاصة بالمرأة كأخصائية اجتماعية في
المدارس والسجون النسائية والمستشفيات في الأقسام النسائية فقط،
وكذا العمل بحضانة الأطفال في رياض الأطفال وأي وظيفة بالمصالح
النسائية البحتة التي لا يمكن أن يؤديها الرجال فهي تدخل في هذا
القسم.

بل إن من هذا القسم بعض الأعمال التي تكون فرض كفاية كالطبيبة
والمعلمة في مدارس البنات إذا قام بها بعض النساء سقط عن
الأخريات وإن لم يقم بهذا العمل النساء فلولي الأمر أن يجبر الطبيبة
والمعلمة لأداء العمل لسد حاجة المجتمع (١) وسدّاً للذرائع إذ أن تخلي
النساء عن العمل في هذه الوظائف يؤدي إلى شغلها بالرجال مما يؤدي
إلى الخلوة والاختلاط والتبرج المحرم وهذه الأمور محرمة وما أدى
إلى المحرم فهو حرام.

ب - أعمال يمكن أن يؤديها الرجال والنساء على السواء:

مثل أن تعمل المرأة بالزراعة والتجارة والخياطة أو في المصانع
النسائية سواء كانت للغزل والنسيج أو صناعة السجاد اليدوي
والصناعات التقليدية أو مصانع تعبئة وحفظ المواد الغذائية أو
التغليف ونحو ذلك.. وكذا العمل بالوظائف الإدارية التي يمكن أن
يمارسها الرجال ويستغنى فيها عن النساء.

(١) ماذا عن المرأة د. نور الدين عتر، ص ١٣٧

وهذه الأعمال إذا كانت في أماكن خاصة بالنساء غير مختلطة بالرجال يباح للمرأة ممارستها(١).

ج - أعمال خاصة بالرجال:

ومن الأعمال ما هو خاص بالرجال لا يزاولها إلا هم لعدم مناسبتها للمرأة إما لشدتها وقوتها أو لحقارتها أو لأن ممارستها تؤدي إلى الاختلاط مثل ممارسة أعمال السباكة والخرائط والميكانيكا والبناء والهندسة ونظافة الشوارع والسكرتارية في مكاتب الرجال والمؤسسات المختلفة، والعمل بالطيران سواء في قيادة الطائرة أو مضيقة بالطيران، أو بائعة في المحلات التجارية العامة غير النسائية(٢)، وكذا العمل في المناجم، والمحاجر، والحفر، والصناعات الثقيلة.

وهنا يحرم على المرأة الخروج للعمل بهذه الأعمال لما فيه من التشبه بالرجال وهي منهيّة عنه، بل إن مجرد الدعوة إلى الخروج إلى

(١) وإن كنت أرى أنه لا ينبغي أن يفتح المجال في ذلك للنساء وذلك لفتح المجال للشباب بالعمل لأنهم يفتحون بيوتاً ويرعون أسراً وإن كان لا بد فيقل من هذه المجالات للنساء، ويقتصر العمل للنساء المحتاجات مادياً المضطرات جداً اللاتي لم يبلغن قسطاً من العلم ومحتاجات للمادة لإعالة أنفسهن أو من يعلن كالأرملة تعول أيتامها والبنات تعول أباهن العاجز ونحو ذلك.

(٢) لأن هناك ظاهرة جيدة هي افتتاح أسواق نسائية مغلقة يديرها نساء بائعات والمشتريات من النساء فقط، ولا يدخلها غيرهن، وعلى بوابة كل سوق منها رقابة وحراسة تضمن عدم دخول الرجال، وهي ظاهرة صحية يحسن الإكثار منها وتشجيعها صيانة للمرأة المسلمة كما أنها مجال جديد لتوفير فرص جديدة لعمل المرأة المسلمة وخاصة في عصرنا الحاضر الذي يكثر فيه الاختلاط وكثيراً ما تتعرض المرأة المسلمة للنظرات المحرمة وفي فتح هذا المجال درء لكثير من المفاسد التي عمت البلوى بها في المجتمعات المعاصرة، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح، والله أعلم..

ميادين العمل المختلط محرم.

يقول الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير: «يمنع تقرير النساء في الوظائف التي لا تتأتى شرعاً إلا من الرجال كالإمامة والخطابة والأذان فتقريرهن فيها باطل لأن شرط صحة التقرير أن يكون المقرر أهلاً لما قرر فيه» (١).

بل إن مجرد الدعوة إلى نزول المرأة إلى ميادين العمل المختلط محرمة. وفي هذا يقول فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن باز: «الدعوة إلى نزول المرأة إلى الميادين التي تخص الرجال أمر خطير على المجتمع الإسلامي، ومن أعظم آثاره الاختلاط الذي يعتبر من أعظم وسائل الزنا الذي يفتك بالمجتمع ويهدم قيمه وأخلاقه...» (٢).

ثم يقول: «...وأمر الله سبحانه وتعالى المرأة بقرارها في بيتها ونهياها عن التبرج معناه: النهي عن الاختلاط وهو اجتماع الرجال بالنساء الأجنيات في مكان واحد بحكم العمل أو البيع أو الشراء أو النزهة أو السفر ونحو ذلك.. لأن إقحام المرأة في هذا الميدان يؤدي إلى الوقوع في المنهي عنه وفي ذلك مخالفة لأمر الله وتضييع لحقوق الله المطلوب شرعاً من المسلمة أن تقوم بها...» (٣).

وكذلك يندرج تحت هذا القسم الأعمال التي يكون فيها تسلط المرأة على الرجل كأعمال الولاية العامة مثل الوزارة والإمارة

(١) حاشية الدسوقي ٢١/٤.

(٢) الرسائل والفتاوى النسائية، الشيخ عبدالعزيز بن باز، ومنها رسالة في خطر مشاركة المرأة للرجل في ميدان عمله، ص: ١٨.

(٣) م. س. ١٩-٢٠.

والرئاسة والقضاء والعمل بالسلك العسكري والأمني أياً كان إلا أن تعمل بسجون النساء فقط، لدفع الاختلاط والخلوة بالسجينات وذلك لما رواه أبو بكرة رضي الله عنه: «لقد نفعتني الله بكلمة أيام الجمل، لما بلغ النبي ﷺ أن فارساً ملكوا ابنة كسرى قال: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» (١).

في الحديث أن المرأة لا تلي الإمارة ولا القضاء (٢).
قال ابن العربي: «وهذا نص في أن المرأة لا تكون خليفة ولا خلاف فيه» (٣).

وإنما الخلاف في تولي المرأة القضاء إذ أن الجمهور على عدم جواز ذلك (٤) لنقصها، ولأن كلامها ربما كان فتنة، وبعض النساء تكون صورتها فتنة (٥).

بينما نجد أن الحنفية قالوا لا ينبغي أن تولي القضاء وإن صح منها في غير الحدود والقصاص (٦)، وهذا يعني أنها تقضي فيما يجوز أن تشهد فيه، وليس بأن تكون قاضية على الإطلاق، ولا بأن يكتب لها منشور [بأن فلانة مقدمة على الحكم، إلا في الدماء، والنكاح]، وإنما ذلك كسبيل التحكيم أو الاستتابة في القضية الواحدة، بدليل قوله ﷺ «لن

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري، كتاب المغازي، باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر ١٢٠٠٦/٨، برقم ٤٤٢٥، ورواه أيضاً في كتاب الفتن.

(٢) فتح الباري ١٢٨/٨، نقله عن الخطابي.

(٣) أحكام القرآن، لابن العربي ١٤٥٧/٣.

(٤) انظر: تبصرة الحكام لابن فرحون ٢٦/١.

(٥) انظر: م. س.

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٣٨٥.

يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»، وهذا هو الظن بأبي حنيفة (١).

وقال ابن العربي: «وقد روى أن عمر قدم امرأة على حسبة السوق، ولم يصح، فلا تلتفتوا إليه، فإنما هو من دسائس المبتدعة في الأحاديث» (٢).

ثم نقل عن الفقيه القاضي أبي بكر قوله: «إن المرأة لا يتأتى منها أن تبرز إلى المجالس، ولا تخالط الرجال، ولا تفاوضهم مفاوضة النظر للنظير، لأنها إن كانت فتاة حرم النظر إليها، وكلامها، وإن كانت متجالة برزه لم يجمعها والرجال مجلس تزحم فيه معهم، وتكون منظره لهم، ولم يفلح قط من تصور هذا ولا من اعتقده» (٣).

ومما يؤسف له حقاً أن المرأة في عالمنا الإسلامي الحاضر أصبحت تتوق لمحاكاة المرأة الغربية، التي سبقتها لهذه المناصب، بل تجادل وتطالب بها، وإن وصلت إلى مرادها تفخر، بل البلاد التي تفسح المجال لها تفخر بذلك، وتعتبر أنه رقي وما علموا أن هذا هو الانحدار والسقوط نسأل الله السلامة..

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١٤٥٧/٣.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي: ١٤٥٧/٣، ولو صح ما روى عن عمر لحمل ذلك على أن عملها هذا فيما يخص النساء، والله أعلم، فقد جاء في نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، للعلامة عبدالحى الكتاني ٢٨٥/١، «... وفي التيسير في أحكام التسعير للقاضي أبي العباس أحمد بن سعيد: وشرط المحتسب أن يكون ذكراً إذ الداعي للذكورة أسباب لا تحصى وأمور لا تستقصى، ولا يرد ما ذكر ابن هارون أن عمر ولى الحسبة في سوق من الأسواق امرأة تسمى أم الشفاء، وهي أم سليمان بن أبي حتمه الأنصارية لأن الحكم للغالب والنادر لا حكم له وتلك القضية من الدور بمكان ولعله في أمر خاص يتعلق بأمر النسوة.. أهـ.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ١٤٥٨/٣.

ثم إن خروج المرأة لهذه الأعمال كما هو محرم عليها أيضاً فإنه يحرم على ولي أمرها أن يأذن لها لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ (١)، ولقوله ﷺ «ألا كلكم راع..» (٢) حتى إنه يحرم على ولي الأمر الحاكم أن يسمح بذلك في بلاده، والله أعلم.

الشرط الثالث: إذن الولي:

سواء كان هذا الولي زوجاً أو أباً أو من ينوب عنه كالأخ والعم ونحو ذلك (٣)، بل إن للزوج منعها من العمل داخل البيت، إذا أدى إلى ضرر فكيف بالعمل خارج المنزل حيث يقول ابن عابدين:

«والذي لا ينبغي تحريره أن يكون له منعها عن كل عمل يؤدي إلى تنقيص حقه أو ضرره أو إلى خروجها من بيته، أما العمل الذي لا ضرر له فيه فلا وجه لمنعها عنه خصوصاً في حال غيبته عن بيته، فإن ترك المرأة بلا عمل في بيتها يؤدي إلى وساوس النفس والشيطان والاشتغال بما لا يعني مع الأجانب والجيران (٤).

حتى إن كان عملها داخل البيت فإنه قد يستدعي خروجها للمطالبة بالأجرة أو بيعه (٥).

ثم يقول بعبارة مطلقة: إن له أن يمنعها من الأعمال كلها المقتضية

(١) سورة التحريم: ٦.

(٢) سبق تخريجه، انظر ص: ١١٨ من البحث.

(٣) راجع النصوص في حكم خروج المرأة للعمل.

(٤) رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) ٦٦٥/٢.

(٥) انظر: م. س.

للكسب لأنها مستغنية لوجوب كفايتها عليه(١).

وحيثما أجازوا خروجها عند عملها كقابلة أو مغسلة للموتى جعلوه مقيداً بإذن الزوج(٢) لتقدم حقه على فرض الكفاية(٣).

ومع اتفاق العلماء على اشتراط الإذن عند خروجها للعمل وعدم جواز الخروج بدون إذنه، فإنه يستثنى من ذلك حالتان يجوز للمرأة الخروج للكسب بدون إذن زوجها وهما:

الحالة الأولى: إذا تزوجت المرأة وهي تعمل وكان زوجها يعلم بذلك قبل الدخول بها فهنا صورتان:

○ الصورة الأولى: إن كان لم يدفع لها المعجل من مهرها فلها الخروج بلا إذنه.

○ الصورة الثانية: إذا كان دفع لها المهر المعجل ولكن كانت مرتبطة بعقد العمل وهو يعلم ذلك حينما تزوجها ولم يشترط أو يطلب ترك عملها فإنه يجوز لها الخروج بلا إذنه ولا يمنعها ولا يفسخ العقد ولكن يستحب لها أن تستأذن تأدياً وحفاظاً على حسن العشرة، أما إذا انتهى العقد ولم يعد لها حق عند أحد وليس لأحد ع ليها حق فلا تخرج إلا بإذنه ما دام قد دفع لها المعجل(٤).

(١) م. س.

(٢) م. س.

(٣) الدر المختار للحصكفي مع حاشية ابن عابدين ٦٦٥/٢.

(٤) انظر عبارات الفقهاء ص: ٦٠٥ من البحث.

عبارة الحنفية في هذا الشأن:

ورد في الدر المختار ومثنته: [... ولها "السفر والخروج من بيت زوجها للحاجة" ولها "زيارة أهلها بلا إذن ما لم تقبضه" - أي المعجل - فلا تخرج ولا لحق لها أو عليها أو لزيارة أبويها كل جمعة مرة أو المحارم كل سنة...، أو لكونها قابلة أو غاسلة [أي تغسل الموتى]، لا فيما عدا ذلك وإن كان أذن كانا عاصيين والمعتمد جواز الحمام بلا تزين...] (١).

وقال ابن عابدين: إذا كان تزوجه بها مع علم بحالها رضي بإسقاط حقه (٢).

عبارة الشافعية:

قال الشربيني: لأن ما استحق قبل النكاح لا حق للزوج في إبطاله كما لو أجرت نفسها ثم تزوجت فلم تسقط نفقتها (٣).

عبارة الحنابلة:

"... فإن أجرت نفسها ثم تزوجت صح العقد ولم يملك الزوج فسخ الإجارة ولا يمنعها من الرضاعة حتى تنقضي المدة أشبه ما لو اشترى أمة مستأجرة أو داراً مستعارة..." (٤).

الحالة الثانية:

إذا أعسر زوجها بالنفقة فهل لها الخروج للكسب بلا إذن؟

(١) الدر المختار ومثنته ٣٥٩/٢ - ٣٦٠.

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ٣٦٠/٢.

(٣) انظر الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للشربيني ١٤٧/٢ (بتصرف).

(٤) الإقناع؛ كشف القناع ٢٤٣/٣.

○ ذهب الحنفية وبعض الشافعية إلى جواز خروجها بدون إذنه للتكسب ما دام عاجزاً عن النفقة (١).

قال الشريبي من الشافعية: إن هناك أربع صور يجوز للمرأة أن تخرج فيها بلا إذن الزوج، منها: ما إذا أعسر الزوج بالنفقة، سواء رضيت بإعساره أم لا (٢)، وهذا سواء كان الخروج للعمل أم لغيره من الخروج المباح (٣).

وقد سئل ابن حجر الهيتمي الشافعي: هل للمرأة أن تخرج للتكسب من بيت زوجها؟ فأجاب بأن لها الخروج بغير إذنه للضرورة لأمر منها: للتكسب بالنفقة إذا لم يكفها الزوج (٤).

الشرط الرابع: أن تأمن الفتنة عند خروجها (٥):

بحيث لا تفتتن ولا تتعرض للأذى من الآخرين ولا تفتن غيرها، قال ﷺ «ما تركت بعدي فتنة هي أضر على الرجال من النساء» (٦)، فإن كان في خروجها فتنة لها أو بها فإن—ه يحرم عليها الخروج درءاً للمفسدة

(١) هذا مبني على مسألة حكم فسخ النكاح عند إعسار الزوج من النفقة، فقد ذهب المالكية والحنابلة والشافعية في قول إلى أن لها الفسخ بينما يرى الحنفية والشافعية في قول إنه ليس لها ذلك وإنما يخلى عنها يده للتكسب، انظر الاختيار لتعليل المختار لابن مودود ٦/٤؛ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة للدمشقي ٢٥٦؛ مغني المحتاج ٤٣٧/٣؛ زاد المعاد (طبعة محققة) ٥١٢/٥-٥١٣.

(٢) انظر: مغني المحتاج ٤٣٧/٣.

(٣) انظر: الباب الأول من البحث.

(٤) انظر: فتاوى ابن حجر الهيتمي ٢٥٠/٤ بتصرف.

(٥) انظر: الإنصاف للمرداوي ٤٣/١؛ عمل المرأة عبدالب نواب ١١٤-١١٧، راجع الباب الأول.

(٦) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي، واللفظ للبخاري، صحيح البخاري مع فتح الباري ١٣٧/٩، كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة.

ولأن ما أدى إلى الحرام فهو حرام.

الشرط الخامس: مراعاة الحجاب الشرعي وعدم التبرج (١):

وكذلك عدم إظهار الزينة وعدم التعطر عند الخروج أو لبس ما لا يليق من الملابس الملفتة للأنظار أو القصيرة أو الضيقة أو المفتوحة وغير ذلك.. فإذا لم تلتزم بذلك فإن خروجها محرم لأنه يؤدي إلى محرم - التبرج والسفور - (٢).

الشرط السادس: سلامة العمل من الاختلاط والخلوة بالأجانب (٣):

وذلك لحرمة الاختلاط والخلوة بالأجنبي كما سبق في الباب الأول، حتى ولو كان عملها سالماً من ذلك ولكن في زهابها إليه قد يحدث الاختلاط أو الخلوة بالسائق وهذا لا يصح (٤).

الشرط السابع: مراعاة بقية الضوابط العامة لخروج المرأة:

والتي سبق بيانها في الباب الأول كالمحرم عند السفر للعمل خارج منطقة السكن، أو خارج بلادها، وهذا يغفل عنه كثير من النساء.

(١) راجع الباب الأول ، انظر ماذا عن المرأة، نور الدين عتر ص ١٣٩.

(٢) انظر : إلى كل فتاة تؤمن بالله: د. البوطي ٤٦-٤٧.

(٣) انظر: ماذا عن المرأة د. عتر ص ١٣٨، وقد يقول قائل إن الشرط الثاني يكفي لأن المرأة إذا عملت مثلاً مدرسة في مدرسة للبنات غير مختلطة فلن يكون هناك اختلاط أو خلوة، قلت: ومع هذا ينبغي التأكيد على هذا الشرط لأنه بلغني أنه وللأسف في بعض البلاد الإسلامية يكون التعليم فيها بالفصل بين البنات والبنين ولكن أعضاء هيئة التدريس مختلطون بل أحياناً حتى المدرسات يكن نساء ولكن قد يكون الموجه رجلاً.

(٤) راجع حكم الخروج بصحبة السائق ص ٦٦٩

الشرط الثامن: خلو العمل من المحرمات:

فإذا عملت المرأة في عمل وكان فيه محرم فلا يجوز خروجها لهذا العمل، على سبيل المثال: عمل المرأة في المصارف الربوية يحرم عليها الخروج إليه لأن عملها محرم لحرمة الربا، وقد لعن صلى الله عليه وسلم آكله وموكله وكاتبه، وكذلك عملها مزينة للنساء إذا كانت تقوم بوصل الشعر والتسريح على الشكل المحرم، كأسنمة البخت، أو النمص، فهذا العمل محرم.

الشرط الثامن: ألا يكون عملها يستلزم قطع أو تضيق سبل الاكتساب على الرجال (١):

فالمرأة إذا نافست الرجال على الوظائف التي يمكن أن يشغلوها فإنها ستؤدي إلى ازدياد نسبة البطالة لدى الشباب الذين يعولون أسراً أو في مقتبل العمر، ولا يجدون عملاً، ويتوقفون عن الزواج لعدم توفر مصدر للدخل يعينه على تأسيس الأسرة الجديدة (٢) وخاصة أن نسبة النساء غالباً أكثر من الرجال، وهي دائماً في ازدياد مما يعني أن تضيق مجالات العمل للرجال دائماً في ازدياد والله أعلم.

الشرط التاسع: أن لا يستغرق العمل وقتها (٣):

بحيث لا يكون عملها على حساب الأولويات الواجبة عليها إذ أن رعاية المرأة لزوجها وأبنائها أولى بالاهتمام لذا ينبغي عليها أن ترفع شؤون بيتها ولا تهمل فيه وأن لا تنسى أن الأصل هو بقاؤها في البيت

(١) إلى كل فتاة تؤمن بالله، د. البوطي ٤٦.

(٢) انظر : ماذا عن المرأة د. عتر، ص ١٣٢، (بتصرف).

(٣) عمل المرأة، عبدالرب نواب: ١١٤.

فإن خرجت لسبب من الأسباب فخرجها هذا طاريء ثم تعود لمنزلها لا أن تتغيب عنه كثيراً، فعلى المرأة أن تنظم ذلك ولا تقحم نفسها فيما يتعارض مع ذلك كأن تكون طبيبة مثلاً، فعليها أن تقتصر على دوام صباحي أو مسائي، أما أن تجمع بينهما وهي ذات زوج وأولاد ففيه إخلال بالسكن وجهد يؤثر على عطاياها وواجباتها..

وكثرة الضغوط في العمل ستؤدي إلى سرعة استجابتها للمشاكل مع من حولها وكثرتها في الحياة الزوجية.

كذلك قد يؤدي الانصراف عن الوظيفة الأولى للأنتى وهي الإنجاب. وهي مع الحرص على عدم استغراق العمل لوقتها لا بد من أن تعاني من ازدواجية الأدوار - العمل داخل المنزل أو الإشراف عليه، وعلى تربية الأولاد ومتطلبات الزوج حتى وأن وجدت الخادمة مع العمل خارج المنزل وكل منهما يتطلب منها الإتقان وعدم الإخلال.

حتى إن الفقهاء منعوا المرأة من العمل الذي سيؤدي إلى ضرر بالمرأة أو انشغالها حتى وإن كان داخل بيتها إلا أن يأذن الزوج

الشرط العاشر: ألا يكون العمل سبباً لعدم الزواج أو تأخيرها:

شرع الله الزواج وأمر به رسوله ﷺ القائل:

١- «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فليصم فإنه له وجاء» (١).

- شرح الزري -

(١) متفق عليه، واللفظ لمسلم ١٧٢/٩، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه، ووجد مؤنة واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم، ومعنى (الباءة): مهموزاً ممدوداً: الجماع، وأصله الموضع الذي يأوي إليه الإنسان، وهو المباءة أيضاً، ومعنى (وجاء): نوع من الخصاء وهو أن ترض عروق الأنثيين، والمراد أن يقطع شهوة الجماع، انظر: جامع الأصول =

٢- ويقول ﷺ « أربع من سنن المرسلين: الحياء، والتعطر، والسواك،
والنكاح(١).

والأمر فيما سبق عام للرجال والنساء.

وللزواج حكم شرعية عظيمة، منها ما يلي(٢):

١- المحافظة على النوع الإنساني، حيث يقول تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ (٣).
ويقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ (٤).

٢- المحافظة على الأنساب.

٣- سلامة المجتمع من الانحلال الخلقي.

٤- تعاون الزوجين على تكوين الأسرة وتربية الأولاد.

٥- سلامة المجتمع من الأمراض الناتجة عن انتشار الفاحشة والزنا.

٦- السكن الروحي والنفسي: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ (٥).

٧- تأجيح عاطفة الأمومة والأبوة:

وإن ما نلاحظه أن بعض الفتيات يعزفن عن الزواج أو يعزفن

= لابن الجزري ١١/٤٢٧-٤٢٨.

(١) أخرجه الترمذي برقم ١٠٨٠، ٣/٣٩١، كتاب النكاح، باب ما جاء في التزويج والحث عليه، وقال عنه الترمذي: حديث حسن غريب.

(٢) انظر: عقبات الزواج وطرق معالجتها على ضوء الإسلام، عبدالله بن ناصح علوان، ص ١١-١٧.

(٣) النحل : ٧٢.

(٤) النساء: ١.

(٥) الروم : ٢١.

أباؤهن عن تزويجهن رغبة في الاستفادة من المادة وهذا لا يجوز، والبعض يؤخر الزواج تأخيراً كثيراً مما يقلل من فرصة اختيار الخاطب المناسب للفتاة مما يوقعها فيمن لا يخاف الله، بحيث ترضى بعد أن يفوتها الأوان بأي خاطب دون مراعاة لشروط الزوج الصالح(١).

والشريعة الإسلامية لا ضرر فيها ولا ضرار، وتقصد دفع المفسد وجلب المصالح، فمهما كان في العمل مصلحة إلا أنه هنا سيؤدي إلى مفسدة ودفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة.

الخلاصة:

١- أن عمل المرأة مشروع سواء أكان داخل المنزل أم خارجه بالشروط المتقدمة.

٢- اتفق الفقهاء على جواز عمل المرأة داخل بيتها وإن كانت ذات زوج فيشترط إذن. وإن عملها للتكسب لا يجب عليها لأن نفقتها واجبة لها على وليها.

٣- أما حكم عمل المرأة خارج بيتها كما هو في العصر الحديث، فهو كما يلي:

• اتفق الجمهور على أن للمرأة الخروج للعمل، وقيدوا ذلك بالضرورة والحاجة سواء كانت الضرورة شخصية أم اجتماعية، فإن وجدت الضرورة أو الحاجة كان عملها بشروطه المذكورة مباحاً وإن لم يكن هناك حاجة ولا ضرورة فيفهم من عباراتهم أنه يكره لها الخروج.

(١) وهذا يعد سلبية من سلبيات عمل المرأة ناهيك عن ازدواجية الأدوار وقلة الإنجاب وكثرة الاستقدام سواء للخاديمات أو السائقين وغير ذلك من السلبيات التي تكلم فيها علماء الاجتماع والمختصون في ذلك.

٤- يمكن ربط قضية عمل المرأة بالقواعد التالية:

أ/ من واجب المرأة أن يكون عملها هذا بقدر ضرورتها لا أن يكون نظاماً عاماً من حق كل امرأة أن تعمل على أساسه.

ب/ إن المسألة في ذلك محكومة بالقاعدة الأصولية المعروفة ما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب، وما يترتب عليه محرم فهو محرم.

ج/ إن عمل المرأة مهما كان مباحاً في حد ذاته فإنه يغدو محرماً إذا كان من شأنه أن يخلق اضطراباً في ميزان المسؤوليات الاجتماعية الموزعة بين الرجل والمرأة.

د/ إن عمل المرأة منوط بنصوص الشريعة وأهدافها ومقاصدها العامة التي تقوم على تحقيق المصالح ودرء المفاسد والضرورة تقدر بقدرها، مما يساير أحوال المجتمع المسلم وظروفه، ولا يتضارب مع القواعد الكلية المجمع عليها.

○ غير أن الشيخ البهي الخولي فرق بين عمل المرأة غير الرتيب في المنزل وخارجه وبين عملها الرتيب خارج البيت، فإن العمل غير الرتيب مباح للضرورة بشروطه، أما الرتيب فإنه إذا اتخذ صفة الدوام للتكسب بالخارج كحرفة أو وظيفة تشغلها وترتبط بها وبالتزامات ومسؤوليات أساسية فهو غير جائز، ما لم تكن هناك ضرورة أو حاجة ملحة.

هـ- قد تكون بعض الوظائف فرض كفاية كالتطبيب والتدريس للنساء فإذا قام بعضهن بها سقط عن الأخريات ولولي الأمر أن يجبر بعضهن للقيام بها لأن تخليتها يؤدي إلى شغلها من قبل الرجال وهذا يؤدي للخلوة والاختلاط المحرمين.

٦- وحيث أبيح عمل المرأة خارج المنزل فإنه يباح بشروط سبق ذكرها بالتفصيل، والله أعلم(١).

(١) ينبغي لولاة أمور المسلمين في بلاد الاسلام أن يعيدوا النظر في نظام الخدمة فيما يخص المرأة وأن لا تتساوى في هذا مع الرجل حتى وإن أدى ذلك إلى عدم المساواة من الناحية المادية، المهم أن تراعى خصائص ومسؤوليات المرأة فيوضع نظام بما يوافقها ولا يعارض مسؤولياتها بما فيه انظمة شرعية وضعها البشر وهم الذين يغيرونها بما فيه الصالح العام وبرغبة جميع أفراد المجتمع.

المبحث السادس

الخروج للجهاد إذا لم يتمين

ما الحكم فيما لو خرجت المرأة للجهاد - ولم يتمين -؟ وما أنواع المشاركة؟

سبق وأن عرفنا أن الجهاد لا يجب على المرأة (١) ولكن ليس فيما استدل به على عدم وجوب الجهاد على المرأة ما يدل على حرمة خروجها للجهاد أو منع خروجها تطوعاً.

ولذلك فقد اتفق الفقهاء على أنه يباح للنساء الغزو (٢) .. فيباح لهن الخروج للغزو متطوعات لسقي الماء ومداواة الجرحى ومناولة السهام ولكن لذلك قيوداً سيرد ذكرها فيما بعد، وإنما جاز لها التطوع بالجهاد لخروج النساء مع رسول الله ﷺ وهذا مشهور في الآثار (٣) ولم يمنعهن ﷺ فدل على إباحته، ومن هذه الآثار:

١- عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «كان رسول الله ﷺ يغزو بأمر

(١) انظر حكم الجهاد في حق المرأة ص: ٣٩٢.

(٢) انظر: بداية المجتهد ٣٩١/١؛ نيل الأوطار ٦٤/٨؛ سبل السلام ٢٤٢/٤؛ فتح الباري ٧٦/٦؛ وفي كثير من تراجم البخاري يصرح بخروج النساء إلى الجهاد، مثل ٦٣ باب غزو المرأة في البحر ٦٤ باب حمل الرجل امرأته في الغزو دون بعض نسائه، ٦٥ باب غزو النساء وقتالهن مع الرجال، ٦٦ باب حمل النساء القرب إلى الناس في الغزو، ٦٧ باب مداواة النساء الجرحى في الغزو، ٦٨ باب رد النساء الجرحى والقتلى.

(٣) المبسوط ١٦/١٠.

سليم ونسوة من الأنصار ليسقين الماء ويداوين الجرحى» (١).

وجه الاستدلال:

هذا الحديث فيه دلالة على جواز الخروج بهن في الغزو لنوع من
الرفق والخدمة (٢).

٢- عن أم عطية رضي الله عنها قالت: «غزوت مع رسول الله ﷺ سبع
غزوات أخلفهم في رحالهم فأصنع لهم الطعام وأداوي الجرحى وأقوم
على المرضى» (٣).

٣- روى أيضاً أن بعض العجائز كانت تخرج مع خالد بن الوليد رضي
الله عنه للطبخ والخبز وسقي الماء وهذا دليل على أنه لا بأس بخروج
العجائز مع الجيش لهذه الأعمال (٤).

٤- عن الربيع بنت معوذ قالت: [كنا نغزو مع النبي ﷺ فنسقي القوم
ونخدمهم ونرد الجرحى والقتلى إلى المدينة] (٥).

٥- قال ثعلبة بن أبي مالك: «إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قسم
مروطاً بين نساء من نساء المدينة فبقي مرط جيد فقال بعض من عنده: يا
أمير المؤمنين أعط هذا ابنة رسول الله ﷺ التي عندك يريدون أم

(١) أخرجه الترمذي وأبو داود، واللفظ من سنن أبي داود برقم ٢٥٣١، ١٨/٣، كتاب الجهاد،
باب في النساء يغزون.

(٢) معالم السنن للخطابي ٢/٢٤٦.

(٣) صحيح مسلم، بشرح النووي ١٢/١٩٤، كتاب الجهاد، باب النساء الغازيات والنهي عن قتل
صبيان أهل الحرب.

(٤) المبسوط ١٠/١٦.

(٥) صحيح البخاري مع فتح الباري ٦/٨٠ برقم ٢٨٨٣، كتاب الجهاد باب رد النساء الجرحى
والقتلى.

كلثوم بنت علي، فقال عمر: أم سليط أحق. وأم سليط من نساء الأنصار ممن بايع رسول الله ﷺ، قال عمر: فإنها كانت تزفر لنا القرب يوم أحد، قال أبو عبد الله: تزفر: تخط (١).

٦- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: [لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي ﷺ قال: لقد رأيت عائشة بنت أبي بكر وأم سليم وإنهما لمشمرتان أرى خدام سوقهن (٢) تنقزان (٣) القرب وقال غيره: تنقلان القرب، على متونهما ثم تفرغانه في أفواه القوم، ثم ترجعان فتملانها ثم تجيئان فتفرغانه في أفواه القوم (٤)].

شروط خروج المرأة للجهاد:

وقد قيد بعض العلماء خروج المرأة للجهاد إن أردن ذلك بقيود عدة منها:

١- أن يكون المسلمون عسكرياً عظيماً يؤمن عليه لأن الغالب هو السلامة والغالب كالمحقق، وقد كره جمهورهم إخراجهن فيما ليس كذلك لأن فيه

(١) صحيح البخاري بفتح الباري برقم ٢٨٨١، وترجم له البخاري بعنوان: باب حمل النساء القرب إلى الناس في الغزو، قال ابن حجر: أي جواز ذلك، فتح الباري ٧٩/٦.

(٢) والمراد بخدم سوقهن: الخلاخيل، قال ابن حجر في فتح الباري: ٧٨/٦: وهذه كانت قبل الحجاب، ويحتمل أنها كانت من غير قصد للنظر.

(٣) تنقزان: بضم القاف ومعناه تسرعان المشي كالهرولة وقيل تثنيان وهذا كناية عن سرعة السير، انظر: فتح الباري ٧٨/٦.

(٤) صحيح البخاري بفتح الباري ٧٨/٦، برقم ٢٨٨٠، كتاب الجهاد، باب غزو النساء وقتالهن مع الرجال.

تعريضهن للضياع والفضيحة(١).

٢- قيد بعض العلماء الإباحة بالعجائز وأن يكون خروجها للطبخ والسقيا والمداواة والمناولة دون المشاركة في القتال كما سبق من نصوص من السنة فقد روى أن نسوة خرجن مع رسول الله ﷺ فأمر بردهن، وقد كان ردهن لأحد احتمالين: ذكرهما الخطابي في معالم السنن، فقال: يشبه أن يكون رده إياهن لأحد معنيين إما أن يكون في حال ليس بالمستظهر بالقوة والغلبة على العدو فخاف عليهن فردهن، أو يكون الخارجات معه من حداثة السن والجمال بالموضع الذي يخاف فتنتهن(٢).

والعجائز يخرجن في العسكر العظيم لإقامة عمل يليق بهن كالطبخ والسقي والمداواة فأما الشواب فمقامهن في البيوت دفعاً للفتنة ولا يباشرن القتال لأنه يستدل به على ضعف المسلمين إلا عند ضرورة، ولا يستحب إخراجهن للمباضعة والخدمة، فإن كانوا لا بد مخرجين فبالاماء دون الحرائر(٣).

٣- ويشترط أيضاً لخروج النساء للجهاد غير المتعين اشتراط إذن الزوج أو الولي.

٤- ويشترط أيضاً البعد عن دواعي الفتن والاختلاط مع الجنود من

(١) الهداية للمرغيناني ٤٥٠/٥؛ شرح فتح القدير ٤٥٠/٥؛ وانظر الشرح الكبير ١٧٦/٢؛ المدونة الكبرى ٣٧٠/١.

(٢) معالم السنن للخطابي ٢٤٦/٢.

(٣) الهداية للمرغيناني ٤٥٠/٥-٤٥١.

غير داع أو حاجة في غير ساعات القتال أو المداواة (١).

حكم مشاركتهن في القتال:

مما سبق يتضح لنا أنه يجوز لهن المشاركة بالسقي والمداواة والمناولة، والطبخ، الخ.. ولكن لا يقصد بالخروج القتال والمشاركة فيه لأن مشاركتهن في القتال قد يستدل به على ضعف المسلمين (٢)، ولكن إذا هجم العدو على بلاد المسلمين أو احتاج المسلمون لمشاركة النساء وكان هناك ضرورة لمباشرتهن القتال فلا مانع (٣).

ولأن الجهاد عند الضرورة يصير فرض عين على الجميع (٤).

كذلك يباح لها مباشرة القتال في حالة الدفاع عن النفس لما روي أن أم سليم رضي الله عنها اتخذت خنجراً يوم حنين فقال لها رسول الله ﷺ ما هذا الخنجر؟ قالت: اتخذته إن دنا مني أحد من المشركين بقرت به بطنه، فجعل رسول الله ﷺ يضحك (٥).

(١) وبهذا يتضح لنا عدم جواز ما يحصل في العصر الحديث من فتح باب العسكرية للنساء اللواتي يصاحبن الجنود ويجلسن معهم من غير داع بل بدون احتشام، فالمرأة المجاهدة في صدر الإسلام لم تكن تجاهد وتتكشف وإن انكشف منها شيء في ساعات القتال فهذا لضرورة، وارتداء الجنديات للبدل العسكرية كما نشاهد في عصرنا لا يجوز لمخالفته لما تدعو إليه الشريعة من الستر والاحتشام، والله أعلم.

(٢) انظر: الهداية ٤٥١/٥ (بتصرف).

(٣) انظر م. س. بتصرف.

(٤) انظر العناية للبابرتي ٤٥٠/٥ (بتصرف).

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/١٨٧-١٨٨، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة النساء مع الرجال.

المبحث السابع

الخروج لقضاء الحوائج الخاصة والأغراض المنزلية

إذا التزمت المرأة بضوابط الخروج فإنه يباح لها الخروج لقضاء حوائجها الخاصة وأغراضها الشخصية أو المنزلية، خصوصاً فيما لا تتمكن فيه من الاعتماد على غيرها، وإذا لم يوجد من يكفيها الخروج لذلك..

وقد نص بعض العلماء على ذلك، ومن ذلك:

- ١- جاء في التاج والإكليل: (والذي لابن يونس: قيل لمالك من وطئ جاريتة هل يرسلها إلى السوق في حوائجها؟ قال: لا بأس بذلك والحرية أيضاً قد تخرج في حوائجها فقد كانت أسماء تقود فرس الزبير في الطريق وهي حامل). (١).
- ٢- وجاء في مواهب الجليل نقلاً عن مختصر أحكام النظر: «ولا يمنع من الخروج والمشي في حوائجهن ولو كن معتدات وإلى المسجد، يمنع من التبرج والتكشف والتطيب للخروج والتزين بل يخرجن وهن منتقبات ولا يخفقن في المشي في الطرقات بل يلصقن بالجدران» (٢).
- ٣- وجاء في كشف القناع ومتمنه الإقناع: أنه يحرم على الزوجة الخروج بلا إذن زوجها فإن فعلت فلا نفقة لها وهذا فيما إذا كان الزوج قائماً بحوائجها التي لا بد لها منها، أما إن لم يقدّم بحوائجها فلا بد لها

(١) التاج والإكليل ١١٦/٢.

(٢) مواهب الجليل ٤٠٥/٣، نقلاً عن مختصر أحكام النظر.

من الخروج للضرورة ولا تسقط نفقتها بذلك(١).

ويستدل على ذلك بما روته عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «خرجت سودة بنت زمعة ليلاً فرآها عمر فعرفها فقال: إنك والله يا سودة ما تخفين علينا، فرجعت إلى النبي ﷺ فذكرت ذلك له، وهو في حجرتي يتعشى وإن في يده لعرقاً فأنزل عليه فرفع عنه وهو يقول: قد أذن الله لكن أن تخرجن لحوائجكن»(٢).

وجه الاستدلال:

إن الحديث وإن كان بمناسبة خروج النساء إلى قضاء الحاجة إلا أن قوله ﷺ حوائجكن، لفظ عام يشمل كل حاجة، ولا مانع من حمله على العموم خصوصاً وأن الواقع يدل على ذلك، والضرورة تقتضي ذلك، وقد قال ابن بطال: «فقه هذا الحديث أنه يجوز للنساء التصرف بما لهن الحاجة إليه من مصالحهن...»(٣).

(١) انظر كشف القناع ومتمنه الإقناع ١٩٧/٥ (بتصرف).

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري ٣٣٧/٩ رقم ٥٢٣٧، كتاب النكاح باب خروج النساء لحوائجهن.

(٣) نقله عنه ابن حجر فتح الباري ٢٥٠/١.

المبحث الثامن

الخروج للاشتراك في الجمعيات الدينية والاجتماعية، وما في معناها (١).

من المجالات المباحة لخروج المرأة - إذا أرادت - الخروج للاشتراك في الجمعيات الدينية والاجتماعية والثقافية ونحوها سواء للاستفادة من أنشطة تلك الجمعيات أو العمل فيها والقيام بأنشطتها وذلك لما يلي:

١- لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (٢).

٢- لما روي عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا

(١) المقصود أعم من ذلك فيدخل فيها كل ما فيه مجال للنشاط سواء كان دينياً أم خيرياً أو اجتماعياً أو ثقافياً تعليمياً ونحو ذلك كالجمعيات الخيرية وجماعات تحفيظ القرآن الكريم والمشاركة في أنشطتها وحفلاتها والإعداد لها والإشراف عليها، والتجهيز لها وحضور الأنشطة كالطبق الخيري والندوات والدورات التعليمية والتثقيفية سواء أكانت لاكتساب لغة أو مهنة شريفة مباحة ونحو ذلك، وقد تكلم (د. أبابطين) عن الميادين الاجتماعية كأحد ميادين الدعوة ومفهوم الخدمة الاجتماعية واهدافها انظر: المرأة المسلمة المعاصرة، د. أبا بطين ص: ٤٤٧-٤٥٨، وذكر أيضاً وسائل الدعوة وإن منها مكاتب الدعوة النسائية والجماعات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم والمستشفيات والسجون ومراكز الرعاية الاجتماعية، وكل ذلك بالطبع مشروط بالشروط التي سبق ذكرها، انظر المرأة المسلمة المعاصرة د. أبابطين، ص: ٤٩٩-٥١٨.

(٢) سورة المائدة/ ٢.

قَدْ اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فَعَلَيْكَ بِالْجَمَاعَةِ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذَّنْبُ الْقَاصِيَةَ» (١)
والعمل في الجمعيات يجعل العمل الجاري بشكل جماعي خيراً من
العمل الفردي.

٣- إن العمل في هذه المجالات بشروطه يعتبر مجالاً من مجالات الدعوة.
٤- إن العمل في هذه المجالات بصدق وإخلاص والتزام ديني خير
وسيلة لمجابهة الأنشطة المعادية للإسلام والمسلمين المتمثلة في
التنصير والعلمانية والشيوعية.

٥- إن الزمن الذي نعيشه يتطلب أن نخدم المجتمع ونتعامل معه بلغة
العصر، فإن وسائل الدعوة مرنة قابلة للإضافة والزيادة بما يناسب
الزمان والمكان بشرط موافقة الشريعة الإسلامية والناس تجذبهم
الأنشطة الحديثة فلماذا لا نقدم الثقافة الإسلامية والخدمة الاجتماعية
بنفس الأسلوب العصري بشروطه؟.

٦- إن العمل في هذه المجالات وسيلة للخير فهي إما أن يكون فيها
إضافة ثقافية أو خدمة اجتماعية أو تعليم قرآن أو مهارات مفيدة أو
توعية أو جمع تبرعات ونحو ذلك.

٧- إن حضور هذه الأنشطة للاستفادة منها يفيد المرأة الحاضرة نفسها
ويفيد نجاح هذه الأنشطة.

٨- إن عزوف المرأة المسلمة المُحَافِظَة عن العمل في هذه المجالات
والأنشطة يتيح الفرصة أمام غيرهن من غير المسلمات أو المسلمات

(١) ويعني بالجماعة: الصلاة في الجماعة، سنن أبي داود برقم ٥٤٧، كتاب الصلاة، باب في
التشديد في ترك الجماعة ١/١٥٠، وهو حديث حسن، انظر صحيح الجامع الصغير للألباني

العلمانيات أو المتأثرات بالغزو الفكري فيسيطرن على هذه المجالات وتكون الطامة الكبرى وخراب المجتمع وانحراف أفراده.

شروط العمل في هذه المجالات:

- ١- مراعاة الضوابط العامة فلا تؤدي هذه الأنشطة إلى الاختلاط أو الخلوة بالرجال أو هتك الحجاب الشرعي.
 - ٢- أن لا تكون هذه المراكز والجمعيات مشبوهة كأن يكون المشرفون والمشرقات عليها علمانيين أو شيوعيين أو نحو ذلك. وأن يكون النساء اللاتي يشاركن من مجموعة صالحة بحيث يثبتن بأنهن قادرات بإذن الله على إزالة المنكر ومجابهة تلك الفئة وإصلاح الأوضاع.
 - ٣- أن تكون كل الأنشطة في حدود المباح لا محرم فيها لأن وسيلة المباح مباحة ووسيلة المحرم محرمة.
 - ٤- ألا يتعارض العمل في هذه المجالات مع واجبات المرأة الأساسية ومهمتها الأصلية كأم أو زوجة ونحو ذلك، وألا يؤدي عملها إلى الإهمال في هذه الأولويات.
 - ٥- أن تخلص النية لله تعالى لا لأجل المظاهر الاجتماعية والبروز والشهرة والله أعلم.
-

المبحث التاسع الخروج للنزهة والترويح

الترويح في الإسلام:

الإسلام فيما افترض على الناس من عبادات يرعى حقيقة أن لكل إنسان طاقة يستطيع أن يؤدي في نطاقها ما يكلف به من أعمال، وإذا تواصلت جهود الإنسان نفذت طاقته وأدركه الملل والتعب، فيفقد السيطرة على أعصابه ويقل تفكيره وتكثر أخطاؤه، حتى يصل إلى حد يصبح معه العمل لا جدوى منه بل الانقطاع أفضل.

والإسلام يرعى هذه الحقيقة، فيأبى على المسلم أن يأخذ الحماض فيكلف نفسه فوق وسعها، فيتعب حتى ينقطع، قال تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (١).

قال أنس رضي الله عنه، دخل رسول الله ﷺ وحبل ممدود بين الساريتين، فقال: ما هذا الحبل؟ قالوا: هذا حبل لزينب، فإذا فترت تعلقت، فقال النبي ﷺ: لا، حلوه، ليصل أحدكم نشاطه، فإذا فتر

(١) سورة البقرة: ٢٨٦.

فليقعد»(١).

والترويح في الإسلام يعتبر من حقوق النفس والبدن، جاء في الحديث: «إن لجسدك عليك حقاً»(٢).

وهكذا يتضح لنا موقف الإسلام من الترويح وهو موقف الإباحة طالما كان هذا الترويح ملتزماً بقواعد الإسلام وحدود الشريعة(٣).

حكم خروج النساء للتنزه والترويح:

وبناء على ما سبق، فإنه يباح للنساء أن يخرجن للتنزه والترويح بشروطه وضوابطه اللاحقة، وخير دليل على ذلك:

١- ما جاء عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت مع النبي ﷺ في سفر قالت: فسابقته فسبقته على رجلي، فلما حملت اللحم سابقتها فسبقني، فقال: هذه بتلك السبقة»(٤).

وجه الاستدلال:

إن في هذه القصة دليلاً على إباحة خروج النساء للتنزه والمسابقة والترفيه مع محارمهن إذ أن سباقهما لا يمكن أن يكون داخل الحجرات، وإنما حصل في مكان فسيح خارج البيوت(٥).

٢- إننا في عصر كثرت فيه ظاهرة التنزه بين أفراد المجتمع، وكثرت وسائل الترويح وكثر تقابل النساء والفتيات من خلال المدارس

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٣/٣٦، كتاب التهجد، باب ما يكره من التشديد في العبادة.

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ٤/٢١٨، كتاب الصوم، باب حق الجسم في الصوم.

(٣) انظر: البدائل الإسلامية لمجالات الترويح المعاصرة، يحيى بسيوني مصطفى ص ٢٣٤-٢٣٥.

(٤) رواه أحمد وأبو داود واللفظ لأبي داود ٣/٢٩-٣٠، كتاب الجهاد، باب في السبق على الرجل.

(٥) ومهما كان الغرض من سفره ﷺ إلا أنه لم يقتصر فيه على غرضه وإنما سابقه فدل على إباحة الترفيه.

كالطالبات والموظفات وغير ذلك، من جهات العمل، فالفتاة أصبحت تتعرض لضغوط العمل والدراسة وتسمع من غيرها من الفتيات عن المتنزهات ونحو ذلك ومنعها من الخروج نهائياً قد يؤدي إلى المخالفة والانحراف، خصوصاً وإن أمامها الفرص لذلك بخروجها للعمل والدراسة، فالأولى أن ينظم ولي الأمر هذه العملية وبإشراف ورقابة ذاتية وفي حدود الشرع.

من أقوال الفقهاء في هذه المسألة:

لم أجد فيما اطلعت عليه من تكلم في هذه المسألة سوى ابن الحاج الذي منع خروج النساء إلى الدور التي على البركة، وما في معناها لاحتوائها على المفسد والتبرج والاختلاط والتكشف، وكذلك الخروج للدور التي على البساتين (١).

واستثنى من ذلك قائلاً: «إلا أن يكون البستان لا يدخله أحد إلا بإذنه فهو أخف لأنه إذا أذن بالدخول إلى البستان تحرز مما يتوقعها مغلق الطاقات والأبواب والأسطح» ، إلى أن قال عن العالم «ويباح له أن يخرج أهله إلى البستان بشرطين وهما: أن يكون البستان لا يكشف عليه أحد، وأن لا يدخله مع أهله غير ذي محرم (٢).

ضوابط الخروج للتنزه والترويح:

١- مراعاة الضوابط العامة كالإذن والحفاظ على الحجاب الشرعي، ومراعاة حق الطريق وعدم التبرج والاختلاط والخلوة ووجود المحرم.

(١) انظر المدخل لابن الحاج ٢٧٠/١-٢٧١.

(٢) م. س. ٢٧١/١.

وينبغي ملاحظة أن اشتراط المحرم هنا ليس مقصوراً على مسافة القصر لأن أماكن التنزه عرضة للمشاكل والأخطار إذا لم يكن بصحبة المرأة محرم.

٢- أن لا يكون المكان المراد الذهاب إليه يحتوي على محرم كالخمر والاختلاط والتبرج والمعارف ودور السينما والمسارح والشواطئ التي يوجد بها اختلاط وتكشف.

٣- أن لا يؤدي هذا الخروج إلى ترك الفرائض كالصلوات أو ارتكاب المحظورات، والله أعلم.

ملاحظات:

لأهمية هذه المسألة ينبغي لولاة الأمر في البلاد الإسلامية أن ينظروا بعين الاعتبار لأماكن التنزه والترفيه وإيجاد البديل الإسلامي (١)، لوسائل الترفيه غير الإسلامية ووضع الضوابط والرقابة في الأماكن والمتنزهات العامة بما يتمشى مع الروح الإسلامية.

لذلك ينبغي أن تكون البدائل الإسلامية لمجالات الترويح المعاصرة مشاركة للمجتمع الإسلامي فيما يلي (٢):

- ١- إحياء المعاني الربانية من الإيمان.
- ٢- تربية الأمة على معاني التقوى لله والإخلاص له.

(١) البديل الإسلامي هو أن يكون الإسلام هو الموجه والقائد لمجال الترويح وأن يتجه الترويح في هذا الإطار مع ما تتجه إليه الحياة كلها إلى الوجهة الإسلامية، وأن تصبح المجالات كلها حيث التأسيس والغرض والإطار مشكلاً، البدائل الإسلامية لمجالات الترويح المعاصرة، يحيى بسيوني، ص ٢٢.

(٢) البدائل الإسلامية لمجالات الترويح المعاصرة، ص: ٢٢.

- ٣- تثبيت القيم الأخلاقية الأصيلة.
- ٤- الاعتزاز برسالة الإسلام كعقيدة وشرعية وحضارة ونظم حياة.
- ٥- المحافظة على شعائر الإسلام وتقاليده.
- ٦- الالتزام بالرأي العام الفاضل.
- ٧- إبراز القدوة الحسنة من التاريخ ومن الحاضر.
- ٨- مقاومة البدع والخرافات.

القواعد العامة لخصائص منهج الترويح (١):

- أولاً: الالتزام بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- ثانياً: الالتزام بحدود ومقتضيات الحلال والحرام والمكروه والمستحب.
- ثالثاً: الالتزام بتكوين الإنسان الصالح والتمشي في ذلك مع الرأي العام الفاضل من منع لإشاعة الفحش و البذاءة وجلب للمصالح.

(١) البدائل الإسلامية لمجالات الترويح المعاصرة، ص: ٢٢.

المبحث العاشر الخروج لتلقي العلاج

حكم التداوي:

التداوي مباح (١)، وقد كان من هديه ﷺ فعل التداوي في نفسه والأمر به، لمن أصابه مرض من أهله وأصحابه (٢).

ويستدل على إباحة التداوي بما يلي:

١- قال أسامة رضي الله عنه: «قالت الأعراب: يا رسول الله ألا نتداوى؟ قال: نعم، يا عباد الله تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء - أو قال: دواء - إلا داء واحداً، قالوا يا رسول الله: وما هو؟ قال: الهرم» (٣).

٢- عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ إن الله أنزل الداء والدواء، وجعل لكل داء دواء، فتداووا ولا تداووا بحرام» (٤).

(١) انظر: شرح معاني الآثار للطحاوي ٣٢٢/٤؛ المنتقى للباجي ٢٦١/٧؛ شرح صحيح مسلم للنووي ١٩١/١٤؛ الآداب الشرعية والمنح المرعية ٣٤٨/٢، ولكن بعد أن اتفق العلماء على إباحة التداوي اختلفوا في أيهما أفضل: تركه، أو فعله، ومنهم من قال إن تركه أفضل، وقيل: بل فعله أفضل، وقيل: يستوي فعله وتركه، الآداب الشرعية والمنح المرعية ٣٤٨/٢-٣٤٩.

(٢) زاد المعاد - الطبعة المحققة ١٠/٤.

(٣) رواه ابن ماجه وأبو داود والترمذي واللفظ له، ٣٣٥-٣٣٦، برقم ٢٠٣٨، كتاب الطب، باب ما جاء في الدواء والحث عليه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) أخرجه أبو داود ٧/٤، برقم ٣٨٧٤، كتاب الطب، باب في الأدوية المكروهة، قال محقق جامع الأصول عبد القادر الأرناؤوط: ٥١٢/٧: وهو حديث حسن بشواهده.

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء»(١).

٤- عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ أنه قال: لكل داء دواء، فإذا أُصِيبَ دواءُ الداءِ برأ بإذن الله عز وجل(٢).

قال النووي: «وفي هذا الحديث إشارة إلى استحباب الدواء وهو مذهب أصحابنا وجمهور السلف وعامة الخلف، قال القاضي: في هذه الأحاديث جمل من علوم الدين والدنيا وصحة علم الطب وجواز التطبيق في الجملة واستحبابه بالأمور المذكورة، في هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم، وفيها رد على من أنكر التداوي من غلاة الصوفية، وقال: كل شيء بقضاء وقدر، فلا حاجة إلى التداوي، وحجة العلماء هذه الأحاديث ويعتقدون أن الله تعالى هو الفاعل وأن التداوي هو أيضاً من قدر الله، وهذا كالأمر بالدعاء والأمر بقتال الكفار وبالتحصن ومجانبة الالتقاء باليد إلى التهلكة مع أن الأجل لا يتغير والمقادير لا تتأخر ولا تتقدم عن أوقاتها، ولا بد من وقوع المقدرات، والله أعلم»(٣).

وفي هذه الأحاديث كلها إثبات الأسباب وإن ذلك لا ينافي التوكل على الله لمن اعتقد أنها بإذن الله وبتقديره وأنها لا تنفع بذواتها بل بما قدره الله تعالى فيها...

والتداوي لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفع الجوع والعطش بالأكل

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ١٣٤/١٠، رقم ٥٦٧٨، كتاب الطب، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٩١/١٤، كتاب السلام، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ١٩١/١٤.

والشرب، وكذلك تجنب المهلكات والدعاء بالعافية ودفع المضار وغير ذلك (١).

حكم خروج المرأة للعلاج:

يباح للمرأة الخروج لتلقي العلاج وينبغي لها أن تراعي ما يلي:

- ١- الحفاظ على الضوابط العامة كالحجاب الشرعي.
- ٢- إذا كان العلاج يحتاج لسفر فلا تسافر إلا بمحرم.
- ٣- أن تطلب العلاج عند طبيبة امرأة ولا تلجأ لطبيب رجل إلا للضرورة (٢)، بحيث تكون حالتها لا يستطيع النظر فيها إلا رجل كأن تحتاج لمتخصص في حالتها ولم تجد أخصائية من النساء. ولكن ينبغي لها أن لا تلجأ لذلك إلا بعد أن تجتهد في البحث والاستقصاء عن الطبيبة المرأة.
- ٤- إذا اضطرت إلى العلاج عند طبيب رجل فيجب عليها عدم الخلوة بالطبيب.
- ٥- إذا اضطرت للعلاج عند طبيب رجل فلا تتكشف وإنما تظهر فقط الجزء المراد فحصه عند وقت الفحص فقط وليس كما يفعل كثير من

(١) انظر: نيل الأوطار ٩/٩٠؛ فتح الباري ١٠/١٣٥.

(٢) أخذ حكم مداواة الرجل للمرأة بالقياس على جواز مداواة المرأة للرجل فإن مداواة الأجانب عند الضرورة جائزة وتقدر الضرورة بقدرها فيما يتعلق بالنظر والجس باليد وغير ذلك، انظر فتح الباري ١٠/١٣٦، وقد أخذ جواز معالجة المرأة الأجنبية للرجل الأجنبي للضرورة من حديث الربيع بنت معوذ حيث قالت: كنا مع النبي ﷺ نسقي ونداوي الجرحى ونرد القتلى إلى المدينة، صحيح البخاري بفتح الباري ٦/٨٠، رقم ٢٨٨٢، كتاب الجهاد، باب مداواة النساء للجرحى في الغزو.

النساء بمجرد دخولهن لعيادة الطبيب يرفعن الحجاب بحجة أنه طبيب وتستمر الواحدة منهن في محادثة الطبيب بلا حجاب، وقد ترتدي بعضهن ثياباً غير ساترة ذات ألوان وزينة، مما تظهر مالا حاجة لظهوره والضرورة تقدر بقدرها.

- ٦- أن تعتقد عند خروجها للعلاج أن الأمر كله بيد الله وأنه هو الشافي والمعافي وإنما هي آخذة بالأسباب مع توكلها على الله.
- ٧- أن تنوي بعلاجها تقوية البدن لأداء واجباتها نحو ربها وأفراد أسرتها لتنال مع ذلك الأجر والثواب.
-

الفصل الرابع

في الخروج المنهي عنه

وفيه المباحث التالية

- المبحث الأول: الخروج لاتباع الجنائز.
- المبحث الثاني: الخروج لزيارة القبور.
- المبحث الثالث: الخروج في صحبة الخاطب قبل عقد النكاح.
- المبحث الرابع: الخروج بصحبة السائق أو الخادم.
- المبحث الخامس: الخروج لارتياح دور تصفيف الشعر والتزيين المنهي عنه.
- المبحث السادس: الخروج في عدة الوفاة.
- المبحث السابع: في الخروج الذي علق الطلاق عليه.



المبحث الأول حكم خروج النساء لاتباع الجنائز

تمهيد:

حكم اتباع الرجال الجنائز:

أجمعت الأمة على استحباب اتباع الرجال الجنازة حتى تدفن (١)
وذلك للأحاديث الصحيحة، ومنها:

○ عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: [أمرنا النبي ﷺ بسبع،
ونهانا عن سبع، أمرنا باتباع الجنائز، وعيادة المريض، وإجابة الداعي،
ونصر المظلوم، وإبرار القسم، ورد السلام، وتشميت العاطس، وناهانا
عن آنية الفضة، وخاتم الذهب، والحرير، والديباج والقسي
والإستبرق] (٢).

○ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من شهد
الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط، ومن شهدا حتى تدفن كان له
قيراطان، قيل: وما القيراطان؟ قال: مثل الجبلين العظيمين» (٣).

○ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «حق

(١) نقل الإجماع النووي، انظر: المذهب ومعه المجموع: ٢٧٤/٥-٢٧٧، ٤٧٨.

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري ١١٢/٣، برقم ١٢٣٩، كتاب الجنائز، باب الأمر باتباع الجنائز،
وهو هكذا في البخاري فالأمور المنهي عنها سبع ولم يذكر الراوي سوى ستاً.

(٣) متفق عليه، واللفظ للبخاري في كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن ١٩٦/٣.

المسلم على المس خمس: رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس(١).

وهذه الأحاديث الصحيحة تدل على فضل اتباع الجنائز والحث على ذلك والثواب الحاصل منه.

قال ابن حجر(٢): والظاهر أن المراد بالحق هنا وجوب الكفاية وفيه دلالة على إثبات المشروعية.

حكم خروج النساء لاتباع الجنائز:

اختلف الفقهاء في حكم اتباع النساء الجنائز، ومحل النزاع إنما هو حيث تؤمن المفسدة(٣)، إذ لا خلاف في أن ذلك يحرم عند عدم أمن المفسدة، وكان خلافهم على أربعة أقوال:

○ القول الأول:

ذهب الجمهور(من حنفية وشافعية وحنابلة، وابن حبيب من المالكية) إلى أنه يكره للنساء عامة اتباع الجنائز(٤)، وهذا ما حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود، وابن عمر، وابن أبي أمامة، وعائشة، ومسروق،

(١) سبق تخريجه، انظر: ص ٤٦٥ من البحث.

(٢) فتح الباري مع البخاري ١١٢/٣.

(٣) فتح الباري ١٤٥/٣.

(٤) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٥٩٨/١، المجموع ٢٧٧/٥؛ فتح الباري ١٤٥/٣؛ سبل

السلام ١٠٨/٢؛ شرح منتهى الإرادات ٣٤٧/١؛ مواهب الجليل ٢٣٥/٢؛ غير أن الحنفية يرون

أن الكراهة هنا تحريرية، جاء في الدر المختار شرح تنوير الأبصار (مع حاشية ابن عابدين)

٥٩٨/١ ويكره خروجهن تحريماً.

والحسن والنخعي، والأوزاعي، وإسحاق(١).

واستدلوا على ذلك بأن النبي ﷺ نهى عن ذلك فقد ورد عن أم عطية في الصحيحين قالت: «نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا»(٢).

وقد ذكر ابن حجر(٣): أن البخاري أورد هذا الحديث في باب اتباع النساء الجنائز، وفصله عن باب فضل اتباع الجنائز يشعر بالفرق بين النساء والرجال وأن الفضل في اتباع الجنائز يختص بالرجال دون النساء لأن النهي يقتضي التحريم أو الكراهة والفضل يدل على الاستحباب ولا يجتمعان. اهـ.

وقال النووي(٤): إن معناه نهانا رسول الله ﷺ عن ذلك نهى كراهة تنزيه لا نهى عزيمة تحريم.
قال ابن حجر(٥):

ولم يعزم علينا أي لم يؤكد علينا في المنع، كما أكد علينا في غيره من المنهيات، فكأنما قالت: كره لنا اتباع الجنائز من غير تحريم، ونقل ابن حجر عن القرطبي قوله ظاهر سياق أم عطية أن النهي نهى تنزيه.

(١) المجموع ٢٧٨/٥. وقد جاء في مصنف ابن أبي شيبة ٤٨١/٢ كتاب الجنائز باب في خروج النساء مع الجنازة من كرهه، أن مسروق كان لا يصلي على جنازة معها امرأة، وفي نفس المرجع ٤٨٢/٢ عن عبدالله بن مرة عن مسروق قال: رأيته يحثو التراب في وجوه النساء في الجنازة يقول لهن: ارجعن فإن رجعن مضى على الجنازة وإلا رجع وتركها، وأيضاً عن الحسن ومحمد قال: كانا يكرهان أن تتبع النساء الجنائز، وعن سويد أنه قال: لا ينبغي للمرأة أن تخرج من باب الدار مع الجنازة.

(٢) متفق عليه، والنص للبخاري - بفتح الباري ١٤٤/٣.

(٣) فتح الباري: ١٤٥/٣. رقم ١٣٧٨، كتاب الجنائز، باب اتباع النساء للجنائز.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ٢/٧.

(٥) فتح الباري ١٤٥/٣.

قال صاحب سبل السلام(١):

«وقولها ولم يعزم علينا ظاهر في أن النهي للكره لا للتحريم، كأنها فهمته من قرينة وإلا فأصله التحريم.

وعن ابن عمر أنه قال: نهينا أن نتبع جنازة معها امرأة»(٢).

القول الثاني:

ذهب الظاهرية(٣) وعلماء المدينة(٤) إلى إجازة ذلك وعدم كراهة اتباع النساء عامة للجنازة وعدم منعهن من ذلك.

ومما يدل على الجواز ما رواه ابن أبي شيبه من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ كان في جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال له رسول الله ﷺ «دعها يا عمر، فإن العين دمة والنفس مصابة والعهد قريب»(٥).

القول الثالث: المالكية، قالوا بالتفصيل:

جاء في المدونة(٦) إذا كانت الجنازة لولدها أو والدها أو زوجها أو أخيها أو أختها فإذا كان مما يعرف أنه يخرج مثلها على مثله فإنه

(١) سبل السلام ١٠٨/٢.

(٢) مصنف ابن أبي شيبه ٤٨٢/٢، برقم ١١٢٨٩، كتاب الجنائز. باب في خروج النساء مع الجنازة من كرهه.

(٣) المحلى ٣٨٧/٣.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ٢/٧؛ فتح الباري ١٤٥/٣.

(٥) مصنف ابن أبي شيبه ٤٨٢/٢، برقم ١١٢٩٥، كتاب الجنائز، باب من رخص أن تكون المرأة مع الجنازة والصياح لا يرى به بأساً، وكذلك جاء في نفس المرجع برقم ١١٢٩٨ عن خالد ابن أبي بكر قال: رأيت سالماً والقاسم يمشيان أمام الجنازة والنساء خلفها.

(٦) انظر المدونة ١٦٩/١.

يجوز للمرأة أن تشيع الجنازة وإن كانت شابة، ويكره لها الخروج على غير هؤلاء ممن لا ينكر الخروج عليهم من قرابتها.

وفي الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (١):

إن كانت المرأة متجالة لا إرب للرجال فيها، جاز لها الخروج في جنازة كل أحد وسواء كان قريباً أو أخاً، وإن كانت شابة لا يخشى منها الفتنة، أو متجالة للرجال فيها إرب جاز لها الخروج في جنازة من عظمت مصيبتة عليها كالأب والأم والزوج والابن والبنت والأخ والأخت مطلقاً، أما غير من ذكر (٢) فإنه يكره لها الخروج.

ونقل الحطاب (٣) أن النساء في شهود الجنازة ثلاثة: متجالة، شابة، رائعة القدر جسيمة ضخمة، فالمتجالة تخرج في جنازة الأجنبي والغريب، والشابة تخرج في جنازة أبيها وأخيها ومن أشبههما من قرابتها، والمرأة الرافعة القدرة الضخمة الجسيمة يكره لها الخروج أصلاً والتصرف في كل حال وهذا هو المشهور.

القول الرابع:

ذهب الشيخ نصر المقدسي إلى عدم جواز اتباع النساء للجنازة (٤)، وقد يُستدل له بما جاء في مصنف ابن أبي شيبة قال: لا تتَّبَع الجنازة

(١) انظر: الشرح الكبير وحاشيته ٤٢١/١.

(٢) قال الدسوقي في الحاشية على الشرح الكبير ٤٢١/١: وابن أخ وابن أخت وأما العم فمقتضى كلام المصنف أنها لا تخرج له ولكن عبارة ابن عرفة وابن رشد تقتضي أن العم تخرج له فتأمل.

(٣) مواهب الجليل ٢٣٥/١.

(٤) المجموع ٢٧٧/٥.

امرأة (١) وقد رد هذا القول صاحب المجموع (٢) كما يلي:
إن كان قولك عدم الجواز محمولاً على كراهة التنزيه فلا بأس أما
إن أردت به التحريم فهو مردود مخالف للحديث الصحيح الوارد عن أم
عطية.

وهذا الحديث مرفوع فهذه الصيغة معناها رفعه إلى رسول الله ﷺ
كما تقرر في كتب الحديث والأصول.
وقولها «لم يعزم علينا» معناه نهينا نهياً شديداً غير محتم ومعناه كراهة
تنزيه ليس بحرام.

وأما الحديث المروي عن علي (٣)، رضي الله عنه قال: (خرج رسول
الله ﷺ فإذا نسوة جلوس فقال: ما يجلسكن؟، قلن ننتظر الجنائز، قال:
هل تغسلن؟، قلن: لا قال هل تحملن؟، قلن: لا ، قال: هل تدلين فيمن يدلي؟،
قلن لا، قال: فارجعن مأزورات غير مأجورات) (٤) رواه ابن ماجه بإسناد
ضعيف من رواية اسماعيل بن سليمان الأزرق، فهو ضعيف.
ونقل ابن أبي حاتم تضعيفه عن أعلام هذا الفن.
وقد ناقش الظاهرية الجمهور (٥):

١- بأن الآثار الواردة في النهي عن ذلك آثار ليس منها شيء يصح،
لأنها إما مرسله وإما عن مجهول، وإما عن لا يحتج به.

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٤٨١/٢، كتاب الجنائز باب في خروج النساء مع الجنائز من كرهه.

(٢) انظر: المجموع ٢٧٧/٥-٢٧٨.

(٣) كأنما استدل به المقدسي.

(٤) سنن ابن ماجه ٤٧٨/١، أبواب ما جاء في الجنائز باب ما جاء في اتباع النساء للجنائز.

(٥) انظر المحلى ٣٨٧/٣-٣٨٨.

٢- أن عمدة أدلتهم حديث أم عطية وهذا غير مسند لعدم معرفة من هو الناهي ولعله بعض الصحابة.

٣- ثم لو صح حديث أم عطية مسنداً لم يكن فيه حجة، وإنما يدل على الكراهة فقط، بل قد صح خلافه كما روى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان في جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال له رسول الله ﷺ دعها يا عمر، فإن العين دامعة، والنفس مصابة، والعهد قريب (١).

وحديث أبي هريرة أقوى حجة من حيث السند ووجه الاستدلال.
رد الجمهور على الظاهرية:

ورد في سبل السلام (٢) أن جمهور أهل الأصول والمجتهدين على أن قول الصحابي (نهينا) أو (أمرنا) بعدم ذكر الفاعل له حكم المرفوع إذ الظاهر من ذلك أن الأمر والناهي هو النبي ﷺ.

أما هذا الحديث فقد ثبت رفعه وأنه أخرجه البخاري في باب الحيض عن أم عطية بلفظ: (نهانا رسول الله ﷺ الحديث.. إلا أنه مرسل، لأن أم عطية لم تسمعه منه لما أخرج الطبراني عنها، وقالت: لما دخل النبي ﷺ المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث إلينا عمر فقال: إن رسول الله ﷺ بعثني إليكن لأبایعنكن على أن لا تسرقن.. الحديث، وفيه: نهانا أن نخرج في جنازة.. اهـ (٣).

(١) سنن ابن ماجة ١٠٨٧، والتلخيص الحبير لابن حجر ١٣٩/٢.

(٢) ١٠٨/٢.

(٣) يستفاد من قول صاحب سبل السلام أن الحديث وإن كان مرسلًا لم تسمعه أم عطية عن النبي ﷺ إلا أنها في موضع آخر حددت بفهمها أن الرسول ﷺ هو الناهي وهي أعلم =

الراجع:

هو القول بالكراهة، فهو القول الذي يوفق بين الأقوال جميعها
فحديث أم عطية يدل على النهي وأنه للكراهة لا للتحريم. والله أعلم.
وينبغي ملاحظة أن حمل الجنازة فرض كفاية، ولا يحملها إلا الرجال،
وإن كان الميت امرأة، لأنهم أقوى من النساء الضعيفات (١)، وعلى هذا
فلا تخرج النساء لحمل الجنازة إلا أن تكون هناك ضرورة كعدم وجود
الرجال، أو وجودهم وعدم قدرتهم (٢).

= بالناهي فلا يضر الحديث إرساله.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٢/٧.

(٢) على رأي القائلين بجواز اتباع النساء للجنازة، فإن النساء في خروجهن يكن خلف الراكب
من الرجال، والراكب منهم يكون خلف الجنازة لا أمامها، كالماشي، ويكون الراكب خلف
الجنازة لأنه خالف السنة في سيره، فلم يكن له أن يماشي من كان على السنة، ولا يستحب
للمرأة أن تمشي أمام الجنازة بل وراءها، لأن ذلك أستر لهن ولأن شأنهن التأخير في المقام
عن الرجال في الصلاة وغيرها، انظر: التاج والإكليل للمواق ٢٢٧/٢؛ مواهب الجليل
٢٢٧/٢؛ المنتقى للباجي ٩/٢.

المبحث الثاني خروج النساء لزيارة القبور

وفيه مطلبان

المطلب الأول: خروج النساء إلى القبور غير قبر النبي ﷺ:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: خروج الرجال لزيارة القبور عدا قبر النبي ﷺ:

وهذه المسألة تمهيد للمسألة الثانية، وقد اتفق جمهور الفقهاء على مشروعية زيارة القبور للرجال (١)، ولكن اختلفوا في كيفية المشروعية وهم في ذلك على ثلاثة أقوال:

أولها: النذب، وثانيها: الوجوب، وثالثها: الكراهة.

وسبب الخلاف: هو اختلافهم في الأمر بعد النهي هل يفيد الوجوب أم مجرد الإباحة فقط؟ (٢).

(١) انظر: بدائع الصنائع ٣٢٠/١؛ الشرح الكبير ٤٢٢/١؛ مواهب الجليل ٢٣٧/٢؛ شرح المحلى مع حاشيتين ٣٥١/١؛ نهاية المحتاج ٣٦/٣؛ المغني ٤٢٢/٢؛ كشف القناع ٣٥٠/٢؛ المحلى لابن حزم ٣٨٨/٣-٣٨٩.

(٢) نيل الأوطار ١٦٤/٤؛ وقد اختلف الأصوليون في الأمر بعد النهي أو الحظر هل يفيد الوجوب أم الإباحة، على ثلاثة أقوال:

○ القول الأول: أن الأمر بعد النهي يفيد الوجوب وهو للمعتزلة، وهو الصحيح عند الإمام الرازي، واتباعه ومنهم البيضاوي.

○ القول الثاني: أن الأمر بعد النهي يفيد الإباحة وهو الذي نص عليه الشافعي، ونقل عن أكثر الفقهاء والمتكلمين ورجحه ابن الحاجب.

○ القول الثالث: التوقف وهو لإمام الحرمين.

○ القول الرابع: أن الأمر بعد التحريم يعود إلى ما قبل التحريم فإن كان واجباً قبل التحريم فيكون الأمر بعد التحريم يفيد الوجوب، وإن كان قبل التحريم مباحاً فهو بعد الأمر مباحاً، وهذا ما اختاره الكمال بن الهمام، وقال في مسلم الثبوت، وهو قريب إلى من الصواب كما في فواتح الرحموت (انظر مسلم الوصول حاشية نهاية السؤل ٢٧٢/٢).

القول الأول:

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أن زيارة القبور للرجال سنة (١)، وذلك لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى وابكى من حوله فقال: استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي فزوروا القبور فإنها تذكركم الموت» (٢).

ولما روي عن ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها.. الحديث (٣). وفي سنن أبي داود: ... فإن في زيارتها تذكرة (٤).

وكل هذه الروايات دالة على مشروعية زيارة القبور، وبيان الحكمة فيها، وأنها للاعتبار، وقد ذكر صاحب سبل السلام أن الأمر بالزيارة في

(١) بدائع الصنائع ٣٢٠/١؛ الشرح الكبير ٤٢٢/١؛ وذكر أنها مندوبة، التاج والإكليل ٢٣٦/٢؛ وذكر أن القرويين سهلوا زيارة أول سابع الميت ومنعه الأندلسيون وشددوا كراهة بدعته، مواهب الجليل ٢٣٧/٢؛ شرح المحلى مع حاشيتين ٣٥١/١؛ نهاية المحتاج ٣٦/٣؛ المذهب ٣٠٩/٥؛ كشف القناع ٣٥٠/٢؛ وفيه أنها سنة بلا سفر لحديث: لا تشد الرحال، شرح منتهى الإرادات ٣٥٩-٣٦٠؛ وفيه أنها سنة، المغني ٤٢٢/٢؛ وفيه رواية عن أحمد أن زيارتها افضل من تركها، المحلى ٣٨٨-٣٨٩.

(٢) وقد نقل النووي الاجماع على أن زيارتها سنة لهم، انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٤٦/٧؛ والشريبي في مغني المحتاج ٣٦٥/١؛ غير أن نقل هذا الاجماع غير دقيق لأن ابن حزم يرى فرضية ذلك كما سيأتي في القول الثاني.

(٣) النص أخرجه مسلم في صحيحه بشرح النووي ٤٦/٧؛ كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه في زيارة قبر أمه.

(٤) سنن أبي داود ٢١٨/٣؛ كتاب الجنائز، باب في زيارة القبور.

قوله: «فزوروها» أمر للرجال بالزيارة وهو أمر نذب اتفاقاً ويتأكد في حق
الوالدين لأثار في ذلك (١).

وذكر النووي أنه صريح في نسخ نهى الرجال عن زيارتها وإنهم
أجمعوا على أنها سنة (٢).

قال شارح منتهى الإرادات (٣):

«وهذا التعليل يرجع إلى أن الأمر للاستحباب وإن كان وارداً بعد
الحظر»

القول الثاني:

وإليه ذهب ابن حزم، فلم يكتف بأن زيارة القبور مستحبة بل ذهب
إلى فرضية ذلك ولو مرة فقال: ويستحب زيارة القبور وهو فرض ولو
مرة (٤).

ومن أدلته:

عن أبي بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ نهيتكم عن زيارة
القبور فزوروها (٥). فكأنه حمل الأمر بالزيارة على الوجوب.

القول الثالث:

كراهة زيارة القبور مطلقاً، وهو مروي عن ابن سيرين والنخعي
والشعبي (٦)، واستدلوا بنهي النبي ﷺ عن زيارة القبور..

(١) سبل السلام ١١٤/٢، وانظر نيل الأوطار ١٦٤/٤.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ٤٦/٧؛ وانظر نيل الأوطار ١٦٤/٤.

(٣) شرح منتهى الإرادات ٣٦٠/١.

(٤) المحلى ٣٨٨/٣.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ٤٦/٧، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ في زيارة قبر أمه.

(٦) انظر فتح الباري ١٤٨/٣.

ولذلك قال ابن حجر معلقاً على ما ذكره النووي الذي نقل اتفاق العلماء بأن هذا القول على إطلاقه فيه نظر، لأن ابن أبي شيبه وغيره روى عن ابن سيرين وإبراهيم النخعي والشعبي الكراهة مطلقاً حتى قال الشعبي: لولا نهى النبي ﷺ لزرت قبر ابنتي. فقال ابن حجر: «فلعل من أطلق أراد بالاتفاق ما استقر عليه الأمر بعد هؤلاء وكأن هؤلاء لم يبلغهم الناسخ، والله أعلم (١)».

الراجع:

والراجع هو القول باستحباب زيارة القبور للرجال، للحديث الصحيح الوارد بالأمر بزيارة القبور وهو ناسخ للنهي ويحمل الأمر بعد النهي على الاستحباب، وزيارة الرجال للقبور مستحبة لما فيها من تذكير بالآخرة والاستعداد لها، والله أعلم.

المسألة الثانية: زيارة النساء للقبور ما عدا قبر النبي ﷺ:

اختلف الفقهاء في حكم زيارة النساء للقبور هل تحرم أم تكره، أم تباح؟..

وسبب اختلافهم هو اختلافهم في دخول النساء في قوله ﷺ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها..

فهل يدخلن في ضمن الرجال أم لا؟ فمن قال لا يدخلن ذهب إلى حرمة زيارتهن القبور، ومن قال يدخلن، ذهب إلى الإباحة، وهل هو ناسخ لقوله ﷺ (لعن الله زائرات القبور)، أم لا؟

وللعلماء في هذه المسألة أربعة أقوال، وهي مجملة على النحو التالي:

(١) فتح الباري ٣/١٤٨.

الأول: تكره زيارة النساء للقبور.

الثاني: يباح للنساء زيارة القبور.

الثالث: يحرم زيارة القبور للنساء.

الرابع: التفصيل حسب نوع النساء وفعلهن.

ولبيان مزيد من التفصيل نستعرض كل قول وأدلتها على حدة، على النحو

التالي:

القول الأول: تكره زيارة النساء للقبور:

وهذا ما ذهب إليه جماعة من أهل العلم (١) وهو وجه للشافعية (٢)، ورواية للإمام أحمد (٣) ثم اختلف هؤلاء في الكراهة هل هي كراهة تحريم أو تنزيه (٤) والذي قطع به الجمهور من الشافعية أنها مكروهة لهن كراهة تنزيه (٥).

غير أن الحنابلة قالوا: إلا أن يعلم أنه يقع منهن محرم بزيارتهم فإنها تحرم زيارتهن للقبور لأنها وسيلة للمحرم (٦).

○ أدلة هذا القول:

استدل أصحاب هذا القول بالسنة والمعقول:

أولاً: من السنة:

(١) نيل الأوطار ١٦٥/٤.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ٤٥/٧؛ مغني المحتاج ٣٦٥/١؛ حاشية قليوبي وشرح المحلى ٣٥١/١؛ المجموع ٣١٠/٥.

(٣) المغني ٤٢٤/٢؛ شرح منتهى الإرادات ٣٦٠/٢.

(٤) نيل الأوطار ١٦٥/٤.

(٥) المجموع ٣١٠/٥.

(٦) كشف القناع ١٥٠/٢؛ شرح منتهى الإرادات ٣٦٠/٢.

- ١- روت أم عطية قالت: «نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا» (١).
 ٢- واستدلوا بما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «لعن زوارات القبور» (٢).

وجه الدلالة:

يحتمل في قوله ﷺ: «لعن زوارات القبور» أنه خاص بالنساء والنهي المنسوخ كان عاماً للرجال والنساء، ويحتمل أنه كان خاصاً للرجال، ويحتمل أيضاً كون الخبر في لعن الله زوارات القبور بعد أمر الرجال بزيارتها، وعلى ذلك دار الحكم بين الحظر والإباحة، فأقل أحواله الكراهة (٣).
 ٣- واستدلوا بأنه ﷺ مر بامرأة تبكي عند قبر فقال: «اتق الله واصبري» (٤).. الحديث.

وجه الدلالة:

أنه لو كانت الزيارة محرمة لنهي عنها.
 ٤- استدلوا كذلك بحديث عائشة رضي الله عنها: كيف أقول لهم يا رسول الله؟ الحديث (٥).

وجه الاستدلال:

- (١) رواه مسلم ٢/٦؛ باب نهى النساء عن اتباع الجنائز، وغسل الميت.
 (٢) رواه ابن ماجه والترمذي واللفظ للترمذي، برقم ١٠٥٦، ٣٧١/٣، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية زيارة القبور للنساء، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.
 (٣) المغني ٢/٤٢٥.
 (٤) صحيح البخاري - بفتح الباري - ٣/١٤٨، كتاب الجنائز، باب زيارة القبور، انظر نص الحديث كاملاً ص: ٦٤٩ من نفس البحث.
 (٥) رواه مسلم ٧/٤٢-٤٤، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، انظر الحديث بتمامه ص: ٦٥٠ من نفس البحث.

لو لم تكن الزيارة مشروعة لما سألت عائشة رضي الله عنها عن
كيفيةها أو ما تقول عندها.

ثانياً : المعقول:

زيارة النساء للقبور مكروهة لأنها مظنة لطلب بكائهن ورفع أصواتهن
لما فيهن من رقة القلب لقلّة صبرهن وكثرة جزعهن، وفي زيارتهن للقبر
تهيج لحزنهن وتجديد لذكر مصابهن، ولا يبعد أن يفضي بهن ذلك إلى فعل
مالا يجوز، بخلاف الرجال، ولهذا اختصن بالنوح والتعديد، وخصصن
بالنهي عن الحلق (١) والصلق (٢) ونحوهما (٣).

القول الثاني:

يباح للنساء زيارة القبور، غير أنهم قيدوا ذلك بأن يكون على ما
يعلم في الشرع من الستر والتحفظ وأمن الفتنة (٤).
وهو قول بعض أهل العلم (٥)، ووجه للشافعية (٦) ورواية لأحمد (٧).

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

(١) الحلق: حلق الشعر.

(٢) الصلق: رفع الصوت بالبكاء والصراخ المرتفع.

(٣) انظر : سبل السلام ١١٤/٢؛ شرح المحلى ٣٥١/١؛ مغني المحتاج ٣٦٥/١؛ المغني ٤٢٥/٢.

(٤) انظر: المدخل لابن الحاج: ٢٥١/١؛ نيل الأوطار ١٦٥/٤؛ شرح المحلى ٣٥١/١؛ فتح الباري
١٤٨/٣.

(٥) سبل السلام ١١٤/٢؛ وانظر المدخل: ٢٥١/١.

(٦) مغني المحتاج ٣٦٥/١؛ شرح صحيح مسلم للنووي ٤٥/٧.

(٧) المغني ٤٢٥/٢.

قوله ﷺ كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها (١).

وجه الدلالة:

أن النساء يدخلن في الإذن العام الوارد في الحديث، وهذا الحديث يدل على سبق النهي؛ ونسخه؛ فيدخل في عمومه الرجال والنساء (٢).

وقد نوقش هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول:

أن قوله عليه الصلاة والسلام: نهيتكم، ضمير مذكر فلا يدخل فيه النساء على المذهب الصحيح المختار في الأصول، والله أعلم (٣).

الوجه الثاني:

أن الإذن العام مخصص بالنهي الخاص المستفاد من اللعن - لعن زوارات القبور - إما على مذهب الجمهور ممن فرق بين تقديم العام وتأخره ومقارنته وهو الحق، وإما على مذهب البعض القائلين بأن العام المتأخر ناسخ فلا يتم الاستدلال به إلا بعد تأخره (٤).

وهنا لم يثبت لنا أن العام الوارد فيه الإذن متأخر عن الخاص الوارد فيه لعن الزائرات فلا يتم الاستدلال به.

الدليل الثاني:

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٤٦/٧، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه في زيارة قبر أمه.

(٢) انظر المغني ٤٢٥/٢؛ نيل الأوطار ١٦٥/٤؛ فتح الباري ١٤٨/٣.

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ٤٥/٧.

(٤) نيل الأوطار للشوكاني ١٦٦/٤.

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: [مر النبي ﷺ بامرأة تبكي عند قبر فقال: «اتق الله واصبري»، فقالت: إليك عني، فإنك لم تصب بمصيبتي ولم تعرفه، فقل لها: إنه النبي ﷺ، فأتت النبي ﷺ فلم تجد عنده بوابين، فقالت: لم أعرفك، فقال: إنما الصبر عند الصدمة الأولى] (١).
وجه الاستدلال:

أنه ﷺ لم ينكر على المرأة الزيارة وقعودها وإنما أنكر عليها البكاء لأنه ربما كان بشدة وعنف، فأمرها بالصبر وتقوى الله، وتقديره حجة، فاستدل به على جواز زيارة القبور، سواء كان الزائر رجلاً أو امرأة (٢).

الجواب:

أنه ﷺ ربما وجدها كبيرة عجوزاً فلم ينكر عليها زيارة القبر وإما أن يكون فعلها هذا قبل ورود اللعن عليهن.

الدليل الثالث:

ما روى عن عائشة رضي الله عنها في حديث طويل وفيه أن جبريل

(١) صحيح البخاري ١٤٨/٣، كتاب الجنائز، باب زيارة القبور، ولا يعترض على الاستدلال به على إباحة الزيارة لأنها لم تنشأ خروجاً وإنما يحتمل أن تكون تأخرت بعض الزمن عند القبر ولهذا علق ابن حجر قائلًا: وذكر هذا الحديث في زيارة القبور مع احتمال أن تكون المرأة المذكورة تأخرت بعد الدفن عند القبر والزيارة إنما تطلق على من أنشأ إلى القبر قصدًا من جهته استواء الحكم في حقها حيث أمرها بالتقوى والصبر لما رأى من جزعها ولم ينكر عليها الخروج من بيتها، فدل على أنه جائز وهو أعم من أن يكون خروجها لتشجيع ميتها فأقامت عند القبر بعد الدفن أو أنشأت قصدًا الخروج بسبب الميت.. اهـ، فتح الباري ١٥٠/٣.

(٢) انظر فتح الباري ١٤٨/٣-١٥٠؛ نيل الأوطار، ١٦٦/٤؛ المجموع ٣١١/٥.

عليه السلام جاءه ﷺ فقال: إن ربك يأمرك أن تأتي أهل البقيع فتستغفر لهم، قالت عائشة: قلت: كيف أقول لهم يا رسول الله؟ قال: قلوا السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون(١).

قال النووي: وفيه دليل لمن جوز للنساء زيارة القبور(٢).

الجواب:

إن تعليمه ﷺ إياها رضي الله عنها الدعاء، ربما كان لتقوله عند المرور بالمقابر وهذا لا يمنع منه المرأة، وربما كان هذا قبل النهي عن زيارتهن القبور والله أعلم.

الدليل الرابع:

حديث علي بن الحسين عن أبيه أن فاطمة بنت النبي ﷺ كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده(٣).

الدليل الخامس:

استدلوا بفعل الصحابة فقد كانت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ممن حمل الإذن على عمومهم للرجال والنساء، فقد روى عن عبد الله ابن أبي مليكة، أن عائشة أقبلت ذات يوم فقلت لها: يا أم المؤمنين؟ من أين أقبلت؟ قالت: من قبر أخي عبد الرحمن، فقلت لها: أليس كان نهى رسول الله ﷺ عن زيارة القبور؟ قالت: نعم، كان نهى عن زيارة القبور ثم

(١) رواه مسلم ٤٢/٧-٤٤ كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ٤٥/٧.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک ٣٧٧/١، كتاب الجنائز، باب كانت فاطمة رضي الله عنها تزور قبر عمها كل جمعة وسنية زيارة القبور، وقال الحاكم: هذا الحديث رواه عن آخرهم ثقات.

أمر بزيارتها(١).

الجواب:

إن في هذا الحديث ضعفاً(٢).

الدليل السادس:

إن القول بالإباحة عند أمن الفتنة فيه عمل بالأصل والحديث الذي فيه نهى عن زيارة النساء للقبور، إنما هو فيما إذا ترتب على زيارتهن بكاء ونواح وتعدد كعاداتهن والاحتياط للعجز ترك الزيارة لظاهر الحديث(٣).

القول الثالث: تحرم زيارة النساء للقبور:

وهو وجه للشافعية(٤) وجزم به منهم الشيخ أبو إسحاق(٥) وهو ما رجحه ابن الحاج من المالكية(٦).

(١) رواه الأثرم في سننه قال الشوكاني في نيل الأوطار ١٦٥/٤؛ أخرجه الحاكم وأخرجه ابن ماجه عن عائشة مختصراً، أن النبي ﷺ رخص في زيارة القبور وقال في الباب عن حسان عند أحمد وابن ماجه والحاكم وعن ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن، والبخاري، وابن حبان، والحاكم، في إسناده أبو صالح مولى أم هانئ وهو ضعيف واستدل به ابن حجر في الفتح ١٤٩/٣ وقال: رواه الحاكم من طريق ابن أبي مليكة.

(٢) انظر تخريج الحديث السابق.

(٣) انظر مغني المحتاج للشربيني ٣٦٥/١؛ شرح المحلى ٣٥/١.

(٤) انظر مغني المحتاج ٣٦٥/١؛ شرح المحلى ٣٥١/١؛ شرح صحيح مسلم للنووي ٤٥/٧.

(٥) المذهب للشيرازي مع المجموع ٣٠٩/٥، وعلق صاحب المجموع أن هذا شاذ في المذهب، وأن الذي قطع به جمهور الشافعية أنها مكروهة كراهة تنزيه.

(٦) حيث قال ابن الحاج في المدخل ٢٥١/١؛ واعلم أن الخلاف المذكور بين العلماء إنما هو في نساء ذلك الزمان وكن على ما نعلم من عاداتهن في الاتباع كما تقدم وأما خروجهن في هذا الزمان فمعاذ الله أن يقول أحد من العلماء أو من له مروءة أو غيره في الدين بجواز ذلك فإن وقعت ضرورة للخروج فليكن ذلك على ما يعلم في الشرع من الستر لا على ما يعلم من =

الأدلة: وقد استدل أصحاب هذا القول بالسنة والمعقول:

أما السنة:

○ ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: لعن الله زوارات القبور (١).

وجه الاستدلال:

أن رسول الله ﷺ عدهن مطرودات من رحمة الله وعلى الإنسان أن يتجنب ما كان سبباً للطرد من رحمة الله، وقد نوقش وجه الاستدلال بالحديث المذكور من وجهين:

الوجه الأول:

وقد ذكره صاحب سبل السلام فقال:

وقد قال بعض أهل العلم أن هذا كان قبل أن يرخص النبي ﷺ في زيارة القبور فلما رخص دخل في رخصته الرجال والنساء (٢).

الوجه الثاني:

نقل الشوكاني عن القرطبي قوله: إن اللعن المذكور في الحديث إنما هو للمكثرين من الزيارة لما تقتضيه الصيغة من المبالغة ولعل السبب ما يفضي إليه ذلك من تضييع حق الزوج والتبرج وما ينشأ عن الصياح ونحو ذلك (٣).

= عاداتهن المزرية في هذا.. اهـ

(١) أخرجه الترمذي وصححه من حديث أبي هريرة وقال صاحب فتح الباري ١٤٩/٣ وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث حسان بن ثابت.

(٢) سبل السلام ١١٤/٢.

(٣) نيل الأوطار ١٦٦/٤، نقلاً عن القرطبي وذكر في سبل السلام ١١٤/٢.

وقد يقال:

إذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الإذن لهن لأن تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء (١).

وقال الشوكاني وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتماده في الجمع بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر (٢).

الرد:

إن الاعتبار بالموت وتذكر الآخرة تحصل للمرأة ولو بالمرور على القبور دون قصد إنشاء زيارتها وهذا مباح فإن المرأة إذا اجتازت بقبر في طريقها ولم تكن خرجت إليه فسلمت على صاحبه ودعت له فحسن، لأنها لم تخرج لذلك (٣).

٢- خرج رسول الله ﷺ فإذا نسوة جلوس فقال: ما يجلسكن؟ قلن: ننتظر الجنازة، قال: هل تغسلن؟ قلن لا، قال: هل تحملن؟ قلن لا، قال: هل تدلين فيمن يدلي؟ قلن لا، قال: فارجعن مأزورات غير مأجورات (٤).

٣- عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قبرنا مع رسول الله ﷺ يعني ميتاً، فلما فرغنا انصرف رسول الله ﷺ وانصرفنا معه، فلما حاذى بابه، وقف فإذا نحن بامرأة مقبلة قال: أظنه عرفها، فلما زهبت إذا هي فاطمة رضي الله عنها، فقال لها رسول الله ﷺ «ما أخرجك يا فاطمة من بيتك»؟

(١) م. س.

(٢) م. س.

(٣) انظر: كشف القناع ١٥٠/٢.

(٤) سنن ابن ماجه ٤٧٨-٤٧٩، كتاب الجنائز، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز، رقم

١٥٩٨..

فقالت: أتيت يا رسول الله أهل هذا الميت فرحمتُ إليهم مَيِّتَهُمْ،
أَوْعَزَيْتَهُمْ بِهِ، فقال لها رسول الله ﷺ «فَلَعَلَّكَ بَلَغْتَ مَعَهُمُ الْكُدَى؟» قالت:
معاذ الله!! وقد سمعتك تذكر فيها ما تذكر، قال: لو بلغت معهم الكدي، فذكر
تشديداً في ذلك، فسألت ربيعة عن الكدي، فقال: القبور فيما أحسب (١).
وجه الاستدلال من الحديثين:

. إن هذين الحديثين ونحوهما من الأحاديث الدالة على تحريم اتباع
الجنائز للنساء وبالتالي فإن تحريم زيارتهن للقبور يؤخذ منها بفحوى
الخطاب (٢).

وقد ذكر ابن الحاج هذا الحديث والذي قبله وقال: وهذا وهن في
حال التشييع للجنائز، فما بالك بهن في زيارة القبور؟ (٣).
ومن المعقول: تحرم زيارة النساء سداً للذرائع واغلاقاً لباب الفتنة
والتبرج والسفور والاختلاط ولأن ما يؤدي إلى حرام فهو حرام.

القول الرابع: التفصيل وهم على فريقين:
الأول: جعل مجال التفرقة بين الشابة والمتجالة والآخر جعل مجال

(١) سنن أبي داود ١٩٢/٣؛ كتاب الجنائز باب في التعزية، قال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط
الشيخين ولم يخرجاه، نيل الأوطار ١٦٥/٤؛ وقال ابن دقيق العيد : وفيما قاله الحاكم
عندي نظر، فإن رواية ربيعة بن سيف لم يخرج له الشيخان في الصحيح شيئاً فيما أعلم،
انظر: نيل الأوطار ١٦٥/٤.

(٢) انظر نيل الأوطار للشوكاني ١٦٥/٤؛ وفحوى الخطاب حجة ويسمى التنبيه، والأولى وهو أن
يكون معنى حكم المنطوق في جانب المسكوت عنه لفظاً أولى، وأظهر ظهوراً جلياً يفهم من
سياقه الكلام للعالم والعامي... وهذا قول جماعة أهل العلم إلا ما شذ من بعض أهل
الظاهر... انظر: المسودة في أصول الفقه ص ٣٤٦.

(٣) المدخل ٢٦٨/١.

التفرقة مبني على فعلهن.

الفريق الأول: أجاز الخروج لزيارة القبور للمتجالة من النساء ومنعوا ذلك للشابة (١).

الفريق الثاني: إن كانت زيارتهن لتجديد الحزن والتعديد والبكاء والنوح كما هي عاداتهن فإنها محرمة ، وعليه يحمل الحديث الذي فيه لعن زوارات القبور. وإن كانت زيارتهن للاعتبار من غير تعديد ولا نياحة كره إلا أن تكون عجوزاً لا تشتهى فلا يكره كحضور الجماعة في المساجد (٢) وقد علق النووي شارح المذهب على هذا بأنه حسن، ومع هذا فالاحتياط للعجوز ترك الزيارة لظاهر الحديث (٣).

والراجع: والراجع مما سبق - والله أعلم - هو تحريم زيارة النساء للقبور لورود اللعن للنساء زائرات القبور والنهي عن زيارتها وهذا يتضح من أدلة أصحاب هذا القول، ثم إن السماح لهن بالزيارة يؤدي لكثرة زيارتهن للقبور وترددهن عليها مما يؤدي إلى مفاسد قد تطغو على الفائدة من الزيارة مما يزيل الرهبة والهيبة لهذه الأماكن فلا يحصل الاعتبار والتذكر للآخرة لهن ولا حتى للرجال، والله أعلم. وعلى ذلك فإن اجتازت امرأة بقبر في طريقها ولم تكن خرجت له فسلمت عليه ودعت له فحسن لأنها لم تخرج لذلك (٤) وبهذا فلن تحرم المرأة من تذكر الموت والآخرة.

(١) انظر: المدخل لابن الحاج ٢٥١/١.

(٢) نقله النووي في النظر: المجموع ٣١١/٥.

(٣) المجموع ٣١١/٥.

(٤) كشف القناع ١٥٠/٢.

المطلب الثاني

خروج النساء لزيارة قبر النبي ﷺ

وفيه مسألتان:

الأولى: في زيارة الرجال لقبر النبي ﷺ.

الثانية: في زيارة النساء لقبر النبي ﷺ.

المسألة الأولى: زيارة الرجال لقبر النبي ﷺ:

اتفق عامة العلماء ومنهم الفقهاء والأئمة الأربعة على أن زيارة قبر النبي ﷺ مستحبة (١).

وقد جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام (٢). وعن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا قدم من سفر دخل المسجد ثم أتى القبر فقال: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا ابتاه (٣).

○ رأي ابن تيمية في هذه المسألة:

تمهيد:

عرفنا مما سبق أن زيارة قبر النبي ﷺ مستحبة باتفاق، ولكن وجدت

(١) الاختيار لتعليل المحتار ١/١٧٥؛ شرح فتح القدير ٣/١٧٩؛ المذهب والمجموع ٨/٢٧٢؛ مغني

المحتاج ١/٣٦٥؛ المغني ٣/٤٧٧؛ منتهى الإرادات ٢/٣٦٠.

(٢) سنن أبي داود كتاب المناسك، باب زيارة القبور ٢/٢١٨.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٥/٢٤٥، كتاب الحج، باب زيارة قبر النبي ﷺ.

أن بعض الفقهاء جعلها قريبة من الوجوب لمن له سعة (١).
 حتى جاء في شرح فتح القدير: «إذا نوى زيارة القبر فليكن معه
 زيارة المسجد، أي مسجد رسول الله ﷺ (٢)... الخ. حتى قال:
 «والأولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبر
 النبي ﷺ... الخ (٣).. فجعل الأصل زيارة القبر وليس المسجد، ولهذا
 فإنه يحسن نقل تعليق ابن تيمية على هذا الموضوع. حيث أنه لم ينف
 الاستحباب وإنما نفى الوجوب وقصد القبر بشد الرحال وإنما شد
 الرحال يكون لأجل المسجد وليس لأجل القبر، وينفي ورود أدلة صحيحة
 من الكتاب والسنة على زيارة قبر النبي ﷺ حيث قال:
 «إن كل حديث روى في زيارة قبر النبي ﷺ فهو ضعيف بل موضوع
 ولم يرو أهل الصحاح والسنن والمسانيد كمسند أحمد وغيره من ذلك
 شيئاً» (٤).

إلى أن يقول: «ولكن الذي في السنن ما رواه أبو داود عن
 النبي ﷺ أنه قال: «ما من رجل يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى
 أرد عليه السلام» (٥)، فهو يرد السلام على من سلم عليه عند قبره، وتبلغ
 الملائكة سلام من سلم عليه ولو من بعيد، كما في النسائي عنه ﷺ أنه
 قال: «إن الله وكل بقبري ملائكة يبلغونني عن أمتي السلام»، وفي السنن

(١) انظر الاختيار لتعليل المحتار ١/١٧٥؛ شرح فتح القدير ٣/١٧٩.

(٢) شرح فتح القدير ٣/١٧٩.

(٣) م. س ٣/١٨٠.

(٤) وقد رد على كل حديث رداً خاصاً ولمن أراد التوسع فلينظر فتاوى ابن تيمية مجلد ٢٧، س

٣٦-٣٥.

(٥) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب زيارة القبور ٦/١٨٠

عنه ﷺ أنه قال: «أكثرُوا علي من الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة، فإن صلاتكم معروضة علي»، قالوا: كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت، فقال: «إن الله قد حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء».. فبين ﷺ أن الصلاة والسلام توصل إليه من البعيد والله قد أمرنا أن نصلي عليه ونسلم، وثبت في الصحيح أنه قال: من صلى علي مرة صلى الله عليه بها عشراً، صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً (١).

ثم يقول: - أي ابن تيمية - وأما زيارته فليست واجبة باتفاق المسلمين، بل ليس فيها أمر في الكتاب ولا في السنة وإنما الأمر الموجود في الكتاب والسنة هو الصلاة عليه والتسليم (٢).

ويؤكد ابن تيمية على أن شد الرحال إلى مسجده ﷺ مشروع باتفاق المسلمين كما في الصحيحين..

فإذا أتى المسجد النبوي فإنه يسلم عليه ﷺ وعلى صاحبيه كما كان الصحابة يفعلون (٣).

فقد روى ابن عمر أنه كان إذا دخل المسجد يقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبتاه (٤).

أما كون العبد يقصد بالسفر زيارة قبر النبي ﷺ دون الصلاة في مسجده، فهذه المسألة فيها خلاف، ذكره ابن تيمية:

١- والذي عليه الأئمة وأكثر العلماء أن هذا غير مشروع ولا مأمور به لقوله ﷺ «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام،

(١) انظر فتاوى ابن تيمية المجلد ٢٧ ص ١٦.

(٢) م. س. (يتصرف).

(٣) م. س.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٦ كتاب الحج باب زيارة قبر النبي ﷺ ٤٥٠/٥

ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى».

٢- ورخص بعض المتأخرين في السفر لزيارة القبور مستدلين بحديث «من جاءني زائراً لا تنزعه إلا زيارتي كان حقاً علي أن أكون له شافعاً يوم القيامة».

وهو حديث ضعيف لم يحتج به أحد من السلف والأئمة وعليه فلا يجوز إثبات حكم شرعي باتفاق العلماء (١).

إذاً فموقف ابن تيمية يتلخص في أنه:

○ لا ينكر استحباب الزيارة والصلاة على النبي ﷺ أينما كان المصلي.

○ ينكر الاستدلال بالأحاديث الضعيفة حيث لم يثبت حديث صحيح في زيارة القبر.

○ أن الثابت شد الرجال لزيارة المسجد النبوي وليس القبر.

○ أن من زار المسجد النبوي يزور القبر للسلام على الرسول ﷺ بشرط ألا تكون زيارته تتضمن البدع والشركيات.

المسألة الثانية: حكم زيارة النساء لقبر النبي ﷺ:

عرفنا أن هناك نزاعاً في حكم زيارة النساء للقبور، ولكن هل يدخل زيارتهن لقبر النبي ﷺ في هذا الحكم أم لا؟.

فمن أجاز زيارتهن للقبور فمن باب أولى يجيز زيارة قبر النبي ﷺ.. أما الآخرون القائلون بالكراهة أو الحرمة، فقد ذهب

(١) م. س (بتصرف).

أكثرهم إلى جواز زيارة النساء لقبره ﷺ وأنه يستثنى من الحكم، وأنه ليس داخلاً في النزاع والخلاف السابق في القبور عامة. ومنهم من قال بأن نهي النساء عن زيارة القبور عام لكل القبور فيشتمل النهي عن زيارة قبره ﷺ.

فالحنفية والمالكية، لم يذكروا المسألة فلم أجد نصاً على الإباحة في حقهن.. فيما اطلعت عليه، وربما كان ذلك معروفاً عندهم.

○ أما الشافعية (١) فقد اعتبروا أن زيارته مندوبة لهن بل تكون من أعظم القربات للذكور والإناث على السواء.

○ وكذا نص بعض الحنابلة (٢)، على استثناء قبره ﷺ وصاحبيه رضي الله عنهما من الحكم، فإنها تسن في حقهن، كالرجال لعموم الأدلة الدالة على استحباب زيارة قبره ﷺ.

غير أنه يجب التنبيه إلى أن القول بالجواز مقيد فيما لو لم يكن هناك قصد السفر لزيارة القبر، وعلى ألا يكون في الزيارة أي بدع أو شركيات أو اعتقادات تخرج عن عقيدة التوحيد الصحيحة.

○ بينما ذهب بعض العلماء منهم سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز

(١) نهاية المحتاج للرملي ٣/٣٧، مغني المحتاج ١/٣٦٥؛ بل وذكر المصنفان أن بعض الشافعية ألقوا بقبره ﷺ بقية قبور الأنبياء والصالحين والشهداء والأولياء ورجحوا ذلك رغم أنهما نقلوا عن الأذرعى أنه لم يره للمتقدمين.. وبناء عليه، فقد ذكر بعضهم أنه ما دام كذلك فالأولى أن يلحق به زيارة قبر أبويها وأخوتها وبقية اقاربها لأنهم أولى بالصلة من الصالحين غير أن المصنفين رجحوا عدم إلحاقهم بالصالحين أخذاً بعله كراهة زيارة القبور عامة.

(٢) شرح منتهى الإرادات ١/٣٦٠٤؛ كشف القناع ٢/١٥٠.

وفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين إلى القول (١) بحرمة زيارة النساء لقبر النبي ﷺ لعموم الأدلة الواردة في نهى النساء عن زيارة القبور.

قال الشيخ ابن باز ما نصه: «... وقول بعض الفقهاء إنه استثنى من ذلك قبر النبي ﷺ وقبر صاحبيه رضي الله عنهما، قول بلا دليل، والصواب أن المنع يعم الجميع، يعم جميع القبور حتى قبر النبي ﷺ وحتى قبر صاحبيه رضي الله عنهما، وهذا هو المعتمد من حيث الدليل...» (٢).

وقال الشيخ العثيمين ما نصه: «... والمرأة لا تزور قبر النبي ﷺ ولا قبر غيره لأن النبي ﷺ لعن زائرات القبور والمتخذين عليه المساجد، والسرج لكن تصلي وتسلم على النبي ﷺ وهي في مكانها فيبلغ ذلك النبي ﷺ، أي مكان كانت، ففي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «صلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم» (٣) وقال: «إن لله ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني من أمتي السلام» (٤)» (٥).

وهذا القول هو الأولى بالعمل، لعموم الأدلة الناهية عن زيارة النساء للقبور وعدم وجود ما يخص قبر النبي ﷺ وصاحبيه رضي الله

(١) انظر: مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ عبدالعزيز بن باز ٣٣٢/٥، جمع وإشراف محمد ابن سعيد الشويعر؛ المنهج لمريد العمرة والحج، للشيخ العثيمين، ص ٢٧.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ ابن باز ٣٣٢/٥.

(٣) سنن أبي داود ٨١٨/٢، برقم ٢٠٤٢، كتاب المناسك، باب زيارة القبور.

(٤) سنن النسائي ٤٣/٣، كتاب السهو، باب السلام على النبي ﷺ وهو حديث صحيح، انظر: صحيح الجامع الصغير للألباني ٤٣٤/١.

(٥) المنهج لمريد العمرة والحج، للشيخ العثيمين، ص: ٢٧.

عنهما، ولأن الواقع يشهد بما يحدث من النساء من شركيات وتمسح
وتقرب بأبواب الحجرة رغم اجتهد المسؤولين بذلك المكان لمنع هذه
المنكرات، ولضييق المكان المخصص للزيارة مما يسبب ازدحاماً وضرراً
شديداً في المواسم، وإن صلاة المرأة تصل إلى النبي ﷺ أينما كانت،
فإذا حان الموعد المخصص للنساء فلها أن تصلي في الروضة الشريفة
وفي طريقها تصلي على النبي ﷺ وصاحبيه رضي الله عنهما، ولم نسمع
أو نقرأ أن الصحابيات كن يزرن قبر النبي ﷺ وصاحبيه، وقد أخذ
الناس رجالاً ونساء يغالون في مسألة الزيارة فالأولى بالنساء ترك ذلك
سداً للذرائع، والله أعلم.

المبحث الثالث

الخروج في صحبة الخاطب قبل عقد النكاح

تعريف الخطبة(١):

أ - الخطبة لغة:

الخطبة من الفعل خطب، يقال: خطب المرأة إلى القوم إذا طلب أن يتزوج منهم، وخطبه القوم: دعوه إلى تزويج صاحبتهم..
والخطيب هو الخاطب والخطب: المرأة المخطوبة
وفي لسان العرب عن الفراء في قوله تعالى: ﴿من خطبة النساء﴾
الخطبة مصدر بمنزلة الخطب(٢).

وفي المصباح المنير: الاسم - بالكسر - فهو مصدر سمي به هذا
الفعل(٣).

ب - الخطبة اصطلاحاً:

بكسر الخاء، هي التماس النكاح، أو التماس الزواج(٤)، أي
التماس الخاطب النكاح من جهة المخطوبة(٥).
وقيل: التماس النكاح ممن يعتبر منه(٦).

(١) انظر المصباح المنير للفيومي ٢٣٦/١؛ الخاء مع الطاء مادة خطب، لسان العرب ومادة خطب ٣٦٠/١-٣٦١.

(٢) انظر لسان العرب مادة خطب ٣٦٠/١-٣٦١.

(٣) انظر المصباح المنير ٢٣٦/١.

(٤) نهاية المحتاج للرملي ٢٠١/٦.

(٥) حاشية أبي الضياء الشبراملسي، ٢٠١/٦ ب؛ مغني المحتاج ١٣٥/٣.

(٦) حاشية قليوبي ٢١٣/٣.

وقيل: هي عبارة عن استدعاء النكاح وما يجري من المحاوره (١)، وفي فقه السنة: هي من مقدمات الزواج (٢).

حكم خروج المرأة في صحبة الخاطب قبل عقد القران:

من التعريف السابق للخطبة عرفنا أنها محرد طلب الرجل النكاح من امرأة، أو ممن يبعثه الرجل إلى المرأة أو أي طرف من جهتها وقد يتم القبول أو الرفض، فإذا تم القبول ووعد الرجل بالقبول فيظل أجنبياً عن المرأة لا يترتب على الخطبة أي حقمن حقوق العقد أو واجب من واجباته، على أي من الطرفين فيحرم عليهما الخلوة لما يلي:

١- قوله ﷺ «... ألا لا يخلون رجل بامرأة إلا كأن ثالثهما الشيطان» (٣).

الحديث فيه أنه في حالة خلوة الرجل بامرأة أجنبية عنه يحضر معهما الشيطان، وحضوره يوقعهما في المعصية، فيحرم عليها الخلوة إلا إذا وجد ما يزيل تلك الخلوة، كمحرم أو من يستحي منه فلا يعتبر ذلك خلوة. قال النووي: إذا خلا الأجنبي بالأجنبية من غير ثالث معهما فهو حرام باتفاق العلماء، وكذا لو كان معهما من لا يستحي منه لصغره كابن

(١) مواهب الجليل ٤٠٧/٣؛ نقلاً عن صاحب التوضيح.

(٢) فقه السنة، السيد سابق ٤٤٠/٦.

(٣) سنن الترمذي برقم ١٦٥، ٤٠٤/٤؛ كتاب الفتن باب ما جاء في لزوم الجماعة وقال أبو عيسى:

هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

سنتين وثلاث ونحو ذلك فإن وجوده كالعدم... الخ (١).

٢- عن أبي معبد قال: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول: سمعت النبي ﷺ يخطب يقول: «لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، فقام رجل فقال: يا رسول الله، إن امرأتي خرجت حاجة وإني اكتتبت في غزوة كذا وكذا، قال: فانطلق فحج مع امرأتك» (٢).

قال الشوكاني: فيه منع الخلوة بالأجنبية وهو إجماع (٣).

فإذا ثبت هذا فإنه لا يحل للمرأة أن تخرج بصحبة الخاطب قبل العقد ولا الخلوة معه لأنه أجنبي عنها تحتجب عنه ولا تخلو به وهي محرمة عليه (٤) ..

وليس في حرمة الخروج مع الخاطب ضرر عليها وإنما في ذلك مصلحة للمرأة نفسها وسمعتها بالدرجة الأولى، وسمعة أهلها، لأنه قد يتراجع الخاطب وهذا يسيء إليها ويحمل الخطاب على الرغبة عنها. غير أنه يحل له النظر إليها قبل إعلان الخطبة فالنظر إلى المخطوبة

(١) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٩/٩.

(٢) متفق عليه، والنص لمسلم، بشرح النووي، ٢٠٩/٩، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج أو غيره.

(٣) نيل الأوطار ١٥/٥.

(٤) وهذا يعني حرمة ما تفعله بعض الأسر من إقامة حفل للخطبة تخرج فيه العروس بكامل زينتها مع الرجل وتخلو به بل تخرج بعد ذلك معه وكل هذا قبل العقد بحجة التعارف بينهما وقد حصل من ذلك مشكلات كثيرة ومضار عديدة على المرأة بالدرجة الأولى، وأهلها وسمعتها وسبحان المشرع لا يحرم شيئاً إلا وفيه حماية لنا.

مباح بلا خلاف بين أهل العلم (١) وذلك للأحاديث الواردة في ذلك، منها:
 ○ ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنت عند النبي ﷺ فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال له رسول الله ﷺ «أنظرت إليها؟» قال: لا، قال: «فأذهب فانظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئاً» (٢).

ولكن يشترط لذلك أن يكون نظره إليها من غير خلوة (٣) .. للأحاديث الواردة في النهي عن الخلوة ولأنها محرمة، ولم يرد الشرع بإباحة غير النظر فبقي ما سواه على التحريم، ولأنه لا يؤمن مع الخلوة الواقعة المحظورة (٤)، كما ينبغي ألا ينظر إليها نظرة تلذذ وشهوة وريبة (٥).

(١) انظر: مواهب الجليل والتاج والإكليل ٤٠٤/٣؛ المذهب للشيرازي ومعه التكملة الثانية للمجموع

١٣٣/١٦؛ شرح النووي على مسلم ٢١٠/٩؛ الكافي لابن قدامة ٤/٣؛ المغني ٩٦/٧.

(٢) صحيح مسلم ومعه شرح النووي ٢٠٩/٩-٢١٠؛ كتاب النكاح، باب نذب من أراد نكاح امرأة إلى أن ينظر إلى وجهها وكفيها.

(٣) المغني ٩٦/٧.

(٤) المغني ٩٦/٧.

(٥) انظر المغني ٩٦/٧، هذا مع العلم بأن العلماء اختلفوا فيما يباح للخاطب النظر إليه من مخطوبته، فذهب فريق إلى إباحة النظر للوجه والكفين فقط، وآخرون أضافوا الساعدين والساقين، والنحر، وآخرون قالوا بل ينظر إلى جميع البدن ومنهم من قال مواضع اللحم.. واختلفوا فيما إذا كان نظره بإذنها أم لا، وللمزيد في هذه المسألة راجع: التاج والإكليل، مواهب الجليل ٤٠٤/٣؛ تكملة المجموع الثانية ١٣٣/١٦-١٣٨؛ شرح النووي على مسلم ٢١٠/٩؛ الكافي لابن قدامة ٥٤/٣؛ المغني ٩٦/٧؛ نيل الأوطار للشوكاني ٢٤٠/٦؛ المحلى ١٦١/٩.

حكم خروج المرأة المعقود عليها مع زوجها قبل الدخول بها:

أما المعقود عليها التي لم يدخل بها فإنها يباح لها الخروج بصحبة زوجها ولكن ينبغي مراعاة العرف^(١) في ذلك، حيث إن المبالغة بالخلوة والخروج مع الزوج قبل الدخول يسيء للمرأة، لأنه قد يتراجع عن إتمام الموضوع فيطلقها قبل الدخول بها مما يؤدي إلى إحجام الخطاب عنها ويقلل فرصها في اختيار الأنسب من الأزواج، والله أعلم.

(١) العرف: هو ما تعارفه الناس وساروا عليه، من قول أو فعل أو ترك، ويسمى العادة، وفي لسان الشرعيين: لا فرق بين العرف والعادة، وهو نوعان: عرف صحيح، وهو ما تعارفه الناس ولا يخالف دليلاً شرعياً ولا يحل محرماً ولا يبطل واجباً، وعرف فاسد وهو ما تعارفه الناس ولكنه يخالف الشرع أو يحل المحرم أو يبطل الواجب، والعرف الصحيح يجب مراعاته في التشريع وفي القضاء، أما العرف الفاسد فلا تجب مراعاته... والعرف عند التحقيق ليس دليلاً شرعياً مستقلاً وهو في الغالب من مراعاة المصلحة المرسلة، انظر: علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف: ٨٩-٩١.

المبحث الرابع

الخروج بصحبة السائق أو الخادم

من الأمور التي استحدثت في حياة المجتمع المسلم هي استخدام السائقين سواء كان أجيراً خاصاً أي مخصصاً لأماكن خاصة، كالسائقين المستأجرين بالشهر لإيصال المرأة إلى عملها، أو مقر دراستها أو أي مشوار آخر، أو كان السائق خاصاً مستقديماً من قبل الأسرة لجميع الجهات والاحتياجات لجميع أفراد الأسرة طوال السنة، أو كان السائق عامّاً مستأجراً وهو ما يسمى بسيارة أجرة.

وهذا مما اضطر له المجتمع المسلم نتيجة إقبال المرأة على التعليم والعمل، وانشغال الأب أو الأخ أو الزوج أو نحوهم عن قضاء احتياجات من يعولون لانشغالهم أو لتعارض ذلك مع مواعيد أعمالهم، أو لكثرة أفراد الأسرة... إلخ.

وهنا نتساءل.. ما حكم خروج المرأة مع السائق؟

○ خروج المرأة مع السائق له أحوال، لكل حالة حكمها الخاص:

١- فإذا كان خروجها مع السائق داخل البلد دون مسافة القصر: فهذا:

أ- إما أن تكون مع السائق داخل البلد دون مسافة القصر وحدها في خلوة مع السائق، وهنا لا يجوز لتحريم الخلوة بين الرجل والمرأة، كما

سبق الاستدلال على ذلك(١).

ب - وإما أن تكون مع السائق داخل البلد دون مسافة القصر ولكن دون خلوة بالسائق كأن تكون مع أختها الثقة أو أمها أو مجموعة صديقات أو قريبات مأمونات أو ابنها أو أخيها المميز أو البالغ، ونحو ذلك مما يرفع الخلوة فهنا خروجها مباح.

فإذا كان النسوة معها غير مأمونات بحيث يساعدن على الفساد والانحراف فلا يحل خروجها مع السائق.

٢- أما إذا كان خروجها مع السائق خارج البلد فوق مسافة القصر، فخروجها مع السائق:

أ - قد يكون بصحبة محرم فخروجها مباح.

ب - وقد يكون بدون محرم فلا يجوز لعدم جواز سفر المرأة بلا محرم وقد سبق الاستدلال على ذلك(٢) والله أعلم.

○ فرع: ما حكم خروج المرأة لقيادة السيارة؟

لقد تأثر كثير من النساء المسلمات بالآراء والأفكار الغربية والعلمانية وبدأن يقلن: طالما لا يحل للمرأة الخلوة مع السائق، والرجل منشغل عن قضاء متطلباتها، إذاً فلتخرج بنفسها وتقود السيارة للوصول إلى حيث تريد، فما حكم خروج المرأة لقيادة السيارة؟

إذا خرجت المرأة لقيادة السيارة فإن ذلك محرم عليها لأنه يؤدي إلى مفسد، فيحرم عليها قيادة السيارة لأن ذلك ذريعة للمفاسد

(١) انظر حكم الخلوة ص ٢٦٢ من نفس البحث

(٢) انظر ص ١٢٩.

والمحرمات المنهي عنها شرعاً، وذلك كما يلي:

١- قيادتها للسيارة يؤدي إلى السفور وتركها الحجاب الشرعي الصحيح إذ يستحيل أن تقود السيارة وقد غطت وجهها، ويشق عليها قيادة السيارة وهي منتقبة، والمرأة المسلمة مأمورة بالحجاب الشرعي ويحرم عليها السفور، وقد سبق الاستدلال على وجوب الحجاب على المرأة وما أدى إلى محرم فهو محرم.

٢- إن قيادة المرأة للسيارة تؤدي إلى الاختلاط بالرجال وهو محرم إذ أن المرأة وهي تقود السيارة وتزاحم في الطرقات معرضة كالرجل للحوادث، وهنا مثلها مثل الرجل ستتوقف للتحقيق معها ومناقشة من تصطدم معه رجلاً كان أو امرأة، كذلك محادثة الشرطي وبالتالي إحالتها لمركز الشرطة وحجزها ريثما ينتهي التحقيق، كما أن السيارة معرضة للعطل وستضطر للوقوف لإصلاحها أو طلب المساعدة من الرجال وكل هذه الأمور فيها اختلاط بالرجال ومهانة للمرأة وإحلال لها بمكان لا يليق بها، وقد كرمها الإسلام وأعزها ولا يريد لها شيئاً من المهانة.

٣- إن قيادة المرأة للسيارة تؤدي لكثرة خروج المرأة في أي وقت وهذا يتنافى مع ما أمرت به من الاستقرار بالبيت قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (١)، وبالتالي فإن كثرة خروجها تؤدي إلى الإخلال بالأمن والاستقرار الاجتماعي.

إذاً قيادة المرأة للسيارة محرمة لما تؤدي إليه من محرمات، ولكن لو

قامت المرأة بقيادة السيارة في المزرعة العائلية أو حاولت تعلم القيادة في البر وليس على الطرق العامة، ولم تسر المسافات الطويلة وبصحبتها محرماً، ففعلها هذا هنا مجرد قيادة السيارة في أماكن لا يراها فيها الرجال الأجانب مباح وليس محرماً، وإنما حرم ذلك الفعل حينما أدى إلى ترك الحجاب وإلى السفور والتبرج والاختلاط بالرجال، بينما لو اضطرت لقيادة السيارة كأن تكون في السفر مع محرماً وتعرضت لحادث وأصيب المحرم ويحتاج لإنقاذ وإسعاف، ولم يستطع القيادة وليس معها مرافق من الرجال ولم يعبر الطريق رجل تثق به فإن المرأة إذا كانت ملزمة بقيادة السيارة فإن الضرورة تبيح لها قيادتها وإيصال محرماً لأقرب مركز إسعاف، والله أعلم.

المبحث الخامس الخروج لارتياح دور تصفيف الشعر والتزيين المنهي عنه

تمهيد: إن الدين الإسلامي دين سمح، يدعو للنظافة والتزين المشروع، حيث يقول تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (١)، ويقول تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ (٢).

عن جابر بن عبد الله أنه قال: أتى النبي ﷺ فرأى رجلاً ثائر الرأس فقال الرسول ﷺ «أما يجد هذا ما يسكن به شعره» (٣). وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال: كانت لي جمّة (٤) ضخمة فسأل النبي ﷺ فأمره أن يحسن إليها وأن يترجل (٥) كل يوم (٦). والإسلام دين الفطرة، جاء موافقاً لها ومن فطرة المرأة حب التزين لكن هذب الإسلام هذه الفطرة وأباحها في حدود.

(١) سورة الأعراف: ٣٢.

(٢) الأعراف: ٣١.

(٣) أخرجه النسائي متصلاً ١٨٤/٨، كتاب الزينة، باب تسكين الشعر. ومعنى ثائر الرأس: أي انتشر شعر رأسه من قلة الدهن، أما قوله يسكن، فهو من التسكين أي يلم به شعره ويجمع متفرقه.

(٤) الجمّة: أكبر من الوفرة وهي أن تنزل عن شحمة الأذن.

(٥) قال السندي في حاشيته على سنن النسائي: «لعل هذا مخصوص به، وإلا فقد جاء عنه النهي، أو لأن النهي مخصوص بمن لا يحتاج شعره إلى الترجل كل يوم وهذا كان شعره محتاجاً إلى ذلك لكثرتة وطوله، والأقرب أن المراد بكل يوم، أي: أي يوم كان فالمراد ببيان أن الترجل لا يختص بيوم دون يوم، بل كل يوم في جوازه سواء وإن كان الإفراط فيه لا ينبغي بل التوسط هو المطلوب، وعلى هذا المعنى لو جعل كل يوم متعلقاً بمقدر هو خبر محذوف أي وذلك جائز كل يوم، كان أحسن، وكل ذلك وإن كان خلاف الظاهر لكن قد يرتكب مثله للتوفيق» هـ.

(٦) أخرجه النسائي ١٨٤/٨، كتاب الزينة، باب تسكين الشعر.

وزينة المرأة ثلاثة أنواع: (١):

١- زينة مستحبة:

وهي ما سمي بسنن الفطرة فعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ «عشر من الفطرة: قص الشارب، وإعفاء اللحية، وذكر منها السواك، والمضمضة، والاستنشاق، وتقليم الأظافر، وغسل البراجم، ونتف الإبط، وحلق العانة، والختان، والانتضاح بالماء» (٢). ومن الزينة المستحبة الكحل، والخضاب لليدين والقدمين، ونحو ذلك، على ألا تظهر هذه الزينة للرجال الأجانب.

٢- زينة مباحة:

كاستعمال أدوات التجميل التي لا تمنع المشروع من الوضوء والاعتسال لأن هناك أدوات تجميل تحول دون وصول الماء إلى أعضاء الجسم، ولبس الحرير والذهب والفضة للنساء، والتطيب وقص وتسريح الشعر في الحدود المباحة، بحيث لا يكون فيها تشبه بالرجال، أو قصد التشبه بالكفار، وعدم ظهورها بهذه الزينة للرجال الأجانب.

٣- الزينة المحرمة:

ومن أنواع الزينة المحرمة ما يلي:

١- النمص (٣): وهو محرم، لما جاء في الصحيح من أحاديث كثيرة منها،

(١) انظر ذلك بالتفصيل في كتاب : زينة المرأة المسلمة، د. حاتم غرم، ص ٢٦ وما بعدها، وانظر أحكام الزينة، د. حياة خفاجي، حيث قسمت الزينة إلى زينة متفق على إباحتها وهي إما ظاهرة أو باطنة، وزينة متفق على حرمتها، وزينة مختلف في إباحتها.

(٢) الحديث بتمامه أخرجه مسلم في صحيحه ١٤٧/٣، كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة.

(٣) وقد اختلف في بيان المراد بالنمص، فقليل: إن النمص يختص بإزالة شعر الحاجبين لترفيعهما أو تسويتهما - فتح الباري ٣٧٧/١٠، وقيل: إن النمص هو إزالة شعر الوجه =

عن علقمة قال: «لعن عبد الله الواشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله فقالت أم يعقوب ما هذا؟ قال عبد الله ومالي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ: وفي كتاب الله، قالت: والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته، فقال: والله لئن قرأتيه لقد وجدتيه، ﴿وَمَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (١). (٢).

٢- وصل الشعر:

وهو محرم، والأدلة على ذلك كثيرة، منها ما روي عن عائشة رضي الله عنها أن جارية من الأنصار تزوجت وأنها مرضت فتمعط شعرها

فتح الباري ٣٧٧/١٠، وقد خص البعض الإزالة بالمنقاش أو الملقاط، وقال الحنفية: النمص نتف الشعر، ولعله محمول على ما إذا فعلته لتتزين للأجانب وإلا فلو كان في وجهها شعر ينفر زوجها عنها بسببه، ففي تحريم إزالته بعد لأن الزينة للنساء مطلوبة للتحسين إلا أن يحمل على مالا ضرورة إليه لما في نتفه من الإيذاء - حاشية ابن عابدين ٢٣٩/٥ - أما المالكية فلم يحرّموا ترقيق شعر الحاجب وحملوا النهي في الحديث على أنه في حق المرأة المنهية عن استعمال ما هو زينة كالتوفى عنها زوجها، وقالوا هو ليس بتغيير خلق الله لأنه ليس كل تغيير منهياً عنه، فخصال الفطرة فيها تغيير ولكن مستحب فعلها - الفواكه الدواني ٣٤٣/٢ - أما الشافعية فقالوا: إن النمص هو إزالة شعر الوجه وهو حرام إلا إذا نبت للمرأة لحية أو شارب فيستحب إزالته - انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٤/١٤؛ وفي المجموع ١٤١/٣، النامصة التي تأخذ من شعر الحاجب وترققه ليصير حسناً.. أما الحنابلة فيرون أن النمص هو نتف الشعر من الوجه وهو حرام، أما حك الشعر من الوجه فلا بأس به - انظر المغني ٧٠/١ - والراجح والله أعلم: هو القول بأن المراد بالنمص هو ترقيق شعر الحاجبين لأن شعر الوجه إذا نبت فيه شارب أو لحية فإنه يباح إزالته بأي وسيلة، والإزالة لا تقتصر على موضع الشارب لأنه سيحصل بذلك تلوين بشرة الوجه، والله أعلم.

(١) سورة الحشر/ ٧.

(٢) صحيح البخاري - بفتح الباري - ٣٧٧/١٠، رقم ٥٩٣٩، كتاب اللباس، باب المتنمصات.

فأرادوا أن يصلوها فسألوا النبي ﷺ فقال: «لعن الله الواصلة والمستوصلة» (١).

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٣٧٤/١٠، رقم ٩٣٤، كتاب اللباس، باب وصل الشعر، والواصلة هي التي تصل الشعر سواء كان لنفسها أم لغيرها، والمستوصلة هي التي تطلب فعل ذلك ويفعل بها، فتح الباري ٣٧٦/١٠. وقد اتفق الفقهاء على حرمة وصل الشعر ولكن اختلفوا في بيان الوصل المنهي عنه: فذهب الحنفية إلى حرمة وصل المرأة شعرها إذا كان الوصل بشعر آدمي، أما لو كان الوصل بشعر غير آدمي كالوبر فأجازوا ذلك - انظر حاشية ابن عابدين ٢٣٨/٥-٢٣٩.. وذهب المالكية إلى أن وصل الشعر محرم مطلقاً سواء كان شعراً طبيعياً من رأس آدمي أو حيوان أو غير ذلك من خرق ونحوها - الفواكه الدواني ٣٤٢/٢.. أما الشافعية فقالوا بالتفصيل التالي:

- ١- إذا كان الوصل بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف عندهم.
- ٢- أما إذا وصلته بشعر غير آدمي ففيه تفصيل أيضاً:
أ/ إذا كان شعر ميتة أو شعر مالا يؤكل لحمه إذا انفصل في حياته فهو حرام بلا خلاف عندهم.

ب/ إذا كان الشعر من غير آدمي طاهراً ففيه تفصيل أيضاً:
○ إن كانت غير متزوجة: فهو حرام على الصحيح من المذهب عندهم، وهناك وجه ضعيف أنه مكروه.

○ أما إن كانت متزوجة، فللشافعية ثلاثة أوجه، الأول: إذا كان بإذن الزوج جاز الوصل وإلا فيحرم وهو الأصح، والثاني: يحرم الوصل مطلقاً، والثالث: لا يحرم ولا يكره مطلقاً - انظر المسألة بتفصيل في المجموع شرح المذهب ١٣٩/٣-١٤٠ -.

- أما الحنابلة فقد قالوا بحرمة وصل الشعر بشعر آخر أما وصله بغير الشعر ففيه تفصيل:
- أ/ إذا كان الوصل بقدر ما تشد به رأسها فلا بأس به.
 - ب/ إن كان أكثر من قدر الحاجة ففيه روايتان: الأولى أنه مكروه غير محرم، والظاهر أن المحرم إنما هو وصل الشعر بالشعر واستعمال المختلف في نجاسته أما غير ذلك فلا يحرم - انظر التفصيل في المغني ٧٠/١.

والراجح والله أعلم: هو أن الوصل بالشعر محرم مطلقاً لعموم قوله ﷺ لعن الله الواصلة والمستوصلة، أما الوصل بغيره كالصوف والأقمشة ونحو ذلك مما يظهر أنه ليس بشعر فيباح، لأن القصد منه شد الرأس أو الشعر كما ذكر الحنابلة لأن الناظر يعلم أنه ليس من

٣- الوشم:

وهو محرم لما رواه ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة (١).

٤- تسريح الشعر بطريقة محرمة:

وذلك يكون :

أ- إما برفعه على الرأس وهو محرم لقوله ﷺ صنفان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا (٢).

ب - وأما تسريح الشعر أو قصه بطريقة تجعل المرأة تشبه الرجل فهو محرم فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لعن النبي ﷺ المختنين من الرجال والمترجلات من النساء، وقال: أخرجوهم من

= الشعر فلا غر فيه ولا نجاسة فيه، والله أعلم.

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٥/١٤، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة، والواشمة هي فاعلة الوشم، وهي أن تغرز إبرة أو مسلة أو نحوهما في ظهر الكف أو المعصم أو الشفة أو غير ذلك من بدن المرأة حتى يسيل الدم ثم تحشو ذلك الموضع بالكحل أو النورة فيخضر وقد يفعل ذلك بدارات ونقوش وقد تكثره وقد تقلله، وفاعلة هذا واشمة، والمفعول بها موشومة، فإن طلبت فعل ذلك بها فهي مستوشمة، وهو حرام على الفاعلة والمفعول بها باختيارها، والطالبة له، شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٦/١٤.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١١٠/١٤، كتاب اللباس باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات.. قال النووي في شرحه على صحيح مسلم ١١٠/١٤، ومعنى رؤوسهن كأسنمة البخت أن يكبرنها ويعظمنها بلف عمامة أو عصابة أو نحوها..

بيوتكم»(١).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً قال: «لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال»(٢).
ج - والتسريح بشكل يقصد به التشبه بالنساء الكافرات فهذا التسريح وإن كان بشكل مباح فإنه يحرم إذا كان القصد منه الإعجاب والتشبه بالكافرات فيحرم أما لو صفت شعرها على طريقة نساء أهل الكتاب ولكنه في حدود المباح لم تكن مخالفة للشرع، ولم يكن القصد الإعجاب بهن، أو تقليدهن والتشبه بهن، فلا بأس بذلك، لأنها من الأمور الدنيوية التي يباح أخذها من غير المسلمين ما لم يتعارض ذلك مع المقاصد الشرعية وأصول وقواعد الشريعة الإسلامية، والله أعلم.

حكم خروج النساء لدور التصفيف:

لما كانت الدور المخصصة للتصفيف والتزيين غير موجودة في الصدر الأول للإسلام، وإن كان هناك من النساء من يقمن بتزيين النساء وهي ما تسمى بـ(الماشطة)(٣) وقد كانت تأتي إلى النساء في دورهن

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٣٣٣/١٠، كتاب اللباس، باب اخراج المتشبهين بالنساء من البيوت.

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري ٣٣٢/١٠، رقم ٥٨٨٥، كتاب اللباس، باب «المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال».

(٣) ومنهن: أم رعله القشيرية.. وكانت امرأة ذات لسان وفصاحة، قالت لرسول الله ﷺ إني امرأة مقينة أقين النساء وأزينهن لأزواجهن فهل هو حوب فأتبط عنه؟ فقال لها: يا أم رعله قينيهن وزينيهن إذا كسدن... انظر: الإصابة ٤/٤٤٩، ٤٥٠، وجاء في الترتيب الإدارية للكتاني ١١١/٢: قال ابن فتحون: زفر ماشطة النبي ﷺ كانت تأتي النبي ﷺ بعد ذلك

وليس لها منزل خاص لذلك، ولهذا لم يتعرض العلماء لهذه المسألة في أمهات الكتب..

ومع انتشار هذه الدور فما حكم خروج النساء إليها؟
إن الحكم على هذه الأمكنة والخروج إليها يكون بالنظر إلى وجهين:
الوجه الأول: بالنظر إلى نوع الزينة التي تريدها المرأة.
الوجه الثاني: بالنظر إلى المكان الذي تريد المرأة الذهاب إليه للتزيين.

فإن كانت الزينة التي تريدها مباحة فينظر للمكان الذي تريد الذهاب إليه:

١- فإن كانت المشرفة على المكان امرأة ثقة، معروفة كأن تكون قريبة أو جارة أو صديقة، والمكان ثقة لم يعهد على القائمين عليه إلا الحفاظ على النساء والتحرز من دخول الرجال عليهن، فهنا يباح الذهاب إلى هذا المكان لأن القول بأن تذهب الماشطة للنساء في بيوتهن خطر عليها إذ أنه يصعب عليها التحرز والتحفظ والسؤال عن كل بيت تذهب إليه وتدخل فيه مما يؤدي للفساد(١).

٢- أما إن كان المكان مجهولاً بالنسبة للمرأة فينبغي لها التحرز من الدخول في أماكن لا تثق بها ولا تعرف عنها شيئاً، ولا تذهب للأماكن

= ويكرمها ويقول: إنها كانت تأتينا أيام خديجة، وقال ابن اسحاق في السير لما أعرس رسول الله ﷺ بصفية بنت حيي بن أخطب بخيبر، أو بعض الطريق كانت التي جملتها ومشطتها وأصلحت من أمرها أم سليم بنت ملحان..

(١) ولا بد من أن تكون هذه الأماكن تحت رقابة وإشراف من الجهات الحكومية التي توكل ذلك للجهات المختصة بشؤون الحسبة كهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي عليها أن توظف نساء مثقفات ثقافة إسلامية للإشراف والمراقبة على هذه الجهات، والله أعلم.

التي يعرف النساء القوائم عليها بقلة تحفظهن وعدم حرصهن على أعراض النساء كأن يكن نصرانيات أو مسلمات غير محافظات فاسقات، فلا يؤمن على النساء من الفساد في الدخول لهذه الأماكن خصوصاً أن بعض الأماكن يفتح بها باب الدخول فقد يدخله الفساد فهنا يحرم الذهاب لهذا المكان وإن كانت للزينة المباحة.

ب - فإن كانت الزينة التي تريدها المرأة محرمة فإنه يحرم عليها التزين بالمحرم حتى في بيتها فكيف بالخروج لأجل زينة محرمة فيصبح خروجها محرماً حتى وإن وثقت بالمكان والقائمين عليه، وأمنت الفساد ولكن ما أدى إلى المحرم فهو محرم.

حكم دخول النساء إلى الحمامات:

من المناسب أن نذكر حكم دخول النساء الحمامات، والمراد بالحمام هو بيت الماء المعد للحموم فيه (١) بالماء المسخن لتنظيف البدن والتداوي (٢).

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ « اتقوا بيتاً يقال له الحمام، قالوا يا رسول الله إنه يذهب الدرن (٣) وينفع المريض، قال: فمن دخله فليستتر » (٤).

(١) أي للاستحمام فيه والاعتسال بالماء الساخن.

(٢) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٤٣/٤.

(٣) الدرن، أي الوسخ، وفي رواية البيهقي: فإنه يذهب الوسخ.. السنن الكبرى للبيهقي ٣٣٩/٧ كتاب القسم والنشوز، باب ما جاء في دخول الحمام.

(٤) المستدرک للحاکم ٢٢٨/٤، کتاب الأدب، باب النهي عن دخول الحمام بغير تستر، وقال الحاکم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه كان يدخل الحمام فيقول: رَنَمَ
الحمام يذهب الوسخ ويذكر النار ويقول: بئس البيت الحمام، لأنه يكشف
عن أهله الحياء (١).

وسأتعرض لحكم دخول الحمامات نظراً لأنه يوجد في عصرنا ما يمكن
قياسه عليها في الحكم كدور العلاج الطبيعي والتخسيس وحمامات
الساونا (٢) ونحو ذلك.

حكم دخول الحمامات للرجال:

اتفق العلماء على أنه يباح للرجال دخول الحمامات بشروط منها
ستر العورة (٣).

فقد جاء في مواهب الجليل نقلاً عن علماء المالكية (٤). إن دخول
الحمام للرجل على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: إذا كان الحمام خالياً أو دخل مع زوجته أو جاريته فهو
جائز بلا كراهة.

القسم الثاني: إذا كان الرجل يدخل غير مستتر أو معه من لا يستتر فلا
يحل ذلك ولا يجوز ومن فعله كان محرماً في حقه، وذلك يجرحه في دينه
ويقدح في شهادته.

القسم الثالث: إذا كان الرجل يدخله مستوراً مع مستورين فلا بأس

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٣٠٩/٧، كتاب القسم والنشوز، باب ما جاء في دخول الحمام.

(٢) الساونا SAUNA تعني حمام بخاري، انظر: المورد، قاموس إنجليزي عربي، منير
البلبكي.

(٣) انظر شرح فتح القدير ٣٩٩/٤، ومواهب الجليل ٨٠/١-٨٢، ورسالة القيرواني مع الفواكه
الدواني ٣٣٩/٢، المجموع ٢٠٥/٢؛ والمغني ١٦٩/١.

(٤) انظر مواهب الجليل ٨٠/١-٨٢.

بدخوله وتركه أحسن.

وهناك شروط أخرى لدخول الرجال للحمامات (١) وهي:

- ١- أن لا يدخل إلا بنية التداوي أو التطهر.
 - ٢- أن يقصد أوقات الخلوة وقلة الناس.
 - ٣- أن يستتر عورته بإزار صفيق.
 - ٤- أن يطرح بصره إلى الأرض أو يستقبل الحائط لئلا يقع بصره على محظور.
 - ٥- أن يغير ما يرى من منكر برفق بقوله استتر سترك الله.
 - ٦- أن لا يمكن أحداً من عورته أن يدلّكها وهي من سرته إلى ركبته.
 - ٧- أن يدخل بأجرة معلومة بشرط.
 - ٨- أن يصب من الماء بقدر الحاجة.
 - ٩- أن يتذكر عذاب جهنم.
 - ١٠- إن لم يقدر على دخوله وحده اتفق مع قوم يحفظون أديانهم على كرائه فإن لم يمكنه ذلك فليجتهد في غض البصر وإن حضر وقت صلاة فيه استتر وصلى في موضع طاهر.
- قال ابن قدامة ما نصه: «... فإن كان الداخل رجلاً يسلم من النظر إلى العورات ونظر الناس إلى عورته فلا بأس بدخوله فإنه يروى أن ابن

(١) نقلها صاحب مواهب الجليل عن ابن شاش ٨١/١. وقال إن منها ما هو واجب ومنها ما هو

مندوب.

عباس دخل حماماً بالجحفة (١) ويروى ذلك عن النبي ﷺ (٢)، ويروى عن خالد بن الوليد أنه دخل الحمام وكان الحسن وابن سيرين يدخلان الحمام، رواه الخلال، وإن خشي أن لا يسلم من ذلك كره له ذلك، لأنه لا يأمن دخوله في المحذور، فإن كشف العورة ومشاهدتها حرام... (٣). وقال أحمد: إن علمت أن كل من في الحمام عليه إزار فادخله، وإلا فلا تدخل، وقال سعيد بن جبير: دخول الحمام بغير إزار حرام (٤).

حكم دخول النساء للحمامات:

العلماء في ذلك على أربعة أقوال:

القول الأول: ذهب الحنابلة وبعض المالكية (٥) أنه لا يجوز للنساء دخول الحمامات حتى وإن كن مستترات إلا لضرورة كأن تكون مريضة أو لعذر كحيض أو نفاس ونحو ذلك، فيباح لها دخوله حينئذ للضرورة بشرط غض البصر وستر العورة، أما مع عدم العذر والضرورة فلا يحل لها الدخول (٦).

(١) الجحفة: ميقات أهل الشام.

(٢) وقد نقل الكتاني في التراتيب الإدارية ٩٤/١ قائلا: "... وفي المواهب: الحديث الذي يروى أن النبي ﷺ دخل حمام الجحفة (بالضم ميقات أهل الشام) فموضوع باتفاق من أهل المعرفة بالحديث كما قاله الحافظ ابن كثير، بل لم تعرف العرب الحمام ببلاذهم إلا بعد موته عليه السلام" اهـ، وإن المراد بالحمام في عهده ﷺ الماء المسخن خاصة من عين ونحوها، وقد ضعف النووي الحديث، انظر: التراتيب الإدارية ٩٤/١، مواهب الجليل ٨٢/١.

(٣) المغني ١٦٩/١.

(٤) م. س.

(٥) انظر: المغني ٧-١؛ مواهب الجليل ٨١/١؛ الفواكه الدواني ٣٣٩/٢.

(٦) انظر: رسالة القيرواني مع الفواكه الدواني ٣٣٩/٢، ومواهب الجليل ٨١/١، والمغني ٧٠/١.

واستدلوا بما يلي:

١- قوله ﷺ إنها ستفتح لكم أرض العجم وستجدون فيها بيوتاً يقال لها الحمامات فلا يدخلنها الرجال إلا بالأزر وامنعوها النساء إلا مريضة أو نفساء (١).

٢- روي أن نساء من أهل حمص أو من أهل الشام دخلن على عائشة فقالت: أنتن اللاتي يدخلن نساؤكن الحمامات؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من امرأة تضع أثيابها في غير بيت زوجها إلا هتكت الستر بينها وبين ربها (٢).

وهذا يدل على حرمة دخول النساء للحمامات، والحديث السابق دل على أن الدخول للضرورة مستثنى والله أعلم.

القول الثاني: ذهب بعض الحنفية إلى المنع مطلقاً (٣)، واستدلوا بما يلي:

١- قوله ﷺ "... ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بميزر ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر من نسائك فلا تدخل الحمامات" (٤).

٢- قالت عائشة رضي الله عنها: سمعت رسول الله ﷺ يقول: الحمام

(١) سنن أبي داود ٣٩/٤، برقم ٤٠١١، أول كتاب الحمام.

(٢) رواه أبو داود والترمذي واللفظ للترمذي، كتاب الأدب باب ما جاء في دخول الحمام ١٠٥/٥، رقم ٢٨٠٣، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٣) نقله كثير من المصنفين عن الفقيه منهم الكمال بن الهمام انظر شرح فتح القدير ٣٩٩/٤.

(٤) رواه النسائي والترمذي والبيهقي، والحاكم في مستدركه واللفظ للحاكم، مستدرک الحاكم ٢٨٩/٤، كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

حرام على نساء أمتي... (١).

القول الثالث: ذهب بعض الحنفية إلى أنهن كالرجال يجوز دخولهن الحمام بشرط ستر الغورة (٢) دون أن يقيدوا ذلك بالضرورة أو العذر (٣).

القول الرابع: وهو للشافعية وبعض المالكية (٤) ويقول: إن دخول النساء الحمامات مكروه غير محرم عليهن، ويجوز لعذر من نفاس أو مرض بشرط أن يكن مؤتزرات.

واستدلوا على ذلك بأن عائشة رضي الله عنها دخلت في حال المرض فلو كان حراماً عليهن لما جاز في المرض فهو لهن في المرض جائز ومع الصحة مكروه، إذا كن مستترات مؤتزرات (٥)..
وكره للنساء لأن أمرهن مبني على المبالغة في التستر ولما في وضع ثيابهن في غير بيوتهن من الهتك ولما في خروجهن واجتماعهن من الفتنة والشر (٦).

(١) رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه، المستدرک ٢٩٠/٤، كتاب الأدب، باب الحمام حرام على نساء هذه الأمة.

(٢) نقل هذا الرأي عن قاضيخان، انظر شرح فتح القدير ٣٩٩/٤، بتصرف.

(٣) وقد استدلو بما روي أن الرسول ﷺ دخل الحمام وتنور، وخالد بن الوليد دخل حمام حمص، انظر: شرح فتح القدير ٣٩٩/٤.

(٤) انظر المجموع ٢٠٥/٢، وقد نقله صاحب مواهب الجليل عن عبد الوهاب في شرح الرسالة، انظر مواهب الجليل ٨١/١. وقد جاء في السنن الكبرى للبيهقي ٣٠٩/٧ عن عبدالله ابن سليمان أنه سأل نافعاً مولى ابن عمر عن الحمام للنساء قال: لسنا نراه حراماً ولكننا ننهي نساءنا عنه، وكذلك سأل بكيراً عن ذلك فقال: لسنا نراه حراماً وإن يستعففن خير لهن.

(٥) مواهب الجليل ٨١/١.

(٦) المجموع ٢٠٥/٢؛ نقلاً عن الإمام الفقيه الحافظ أبي بكر السمعاني المروزي رحمه الله.

وأضاف الحطاب: إن كراهته للنساء لغير علة إذا كن مستترات
أشد من كراهته للرجل(١).

ونقل عن بعض المالكية قوله: وقد ذاع أن النساء لا يستترن إلا
القليل وذلك القليل يرى عورة غيره فأراه اليوم مجمعاً على تحريمه، إلا
أن يخلولها أو تكون مع من يجوز له الاطلاع عليها(٢).

والراجع:

إن القول بالجواز مطلقاً يخالف الأحاديث الدالة على النهي عن
دخول النساء للحمامات، والقول بالمنع مطلقاً يؤدي للضرر، والقول
بالكراهة يخالف الأحاديث الدالة على التحريم، ولذلك توفيقاً بين
الأقوال فيكون الراجع - والله أعلم - هو القول بحرمة دخولهن
الحمامات وما يشابهها إلا لضرورة أو عذر كمرض فتدخل للعلاج إذا
أشار عليها الطبيب المسلم أو الطبيبة الثقة بشرط ستر العورة وغض
البصر وأن يكون القائمون على هذه المحلات نساء ثقات، والأولى أن
تكون هذه الأماكن تابعة لجهات حكومية رسمية كالمستشفيات لمعرفة
الجهة القائمة والمشرفة على هذه الأماكن، ضماناً لمنع أي استهتار أو
تقصير، والله أعلم.

(١) انظر: مواهب الجليل ٨١/١.

(٢) انظر: م. س ٨٢/١.

المبحث السادس

حكم الخروج في العدة (١).

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (٢).

فقوله تعالى: ﴿لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ أي ليس للزوج أن يخرجها من مسكن النكاح ما دامت في العدة ولا يجوز لها الخروج أيضاً لحق الزوج إلا لضرورة ظاهرة فإن خرجت أثمت ولا تنقطع العدة وذلك لصيانة ماء الرجل (٣).

ولذلك تعتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الفرقة، والموت، والبيت المضاف إليها هو البيت الذي تسكنه، ولهذا لو زارت أهلها وطلقها زوجها كان عليها أن تعود إلى منزلها وتعتد فيه (٤).

(١) انظر تعريف العدة لغة واصطلاحاً ص ٥٥-٥٦ من البحث، والعدة تلزم المرأة المتوفى عنها زوجها أو المطلقة.. فأما المرأة المتوفى عنها زوجها فإن كانت ذات حمل فعدتها أن تضع حملها، أو تكون من غير حمل فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام سواء كانت صغيرة أو بالغة أو يائسة.. أما المرأة المطلقة فإن كانت حاملاً فعدتها أن تضع حملها، وإن لم تكن حاملاً فينظر فيها، إن كانت من أمولات المحيض فعدتها ثلاثة قروء وهو ثلاث حيضات وقيل ثلاثة أطهار، أما إن كانت صغيرة لم تبلغ بعد أو يائسة انقطع عنها الحيض فعدتها ثلاثة أشهر، والله أعلم.

(٢) سورة الطلاق، آية: ١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٨/١٥٤.

(٤) الهداية مع فتح القدير ٤/٣٤٤.

○ وقد اتفق الأئمة الأربعة على أن المعتدة لا يجوز لها أن تخرج من بيتها الذي كانت فيه قبل عدتها حتى تتم العدة (١).

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ...﴾ (٢).

واستدلوا أيضاً بحديث الفريضة بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري أنها قالت: خرج زوجي في طلب أعلاج (٣) له فأدركهم بطرف القدوم (٤)، فقتلوه فجاء نعي زوجي وأنا في دار من دور الأنصار شاسعة عن دار أهلي، فأتيت النبي ﷺ فقلت يا رسول الله إنه جاء نعي زوجي وأنا في دار شاسعة عن دار أهلي، ودار إخوتي ولم يدع مالا فينفق علي ولا مالا ورثته ولا داراً يملكها فإن رأيت أن تأذن لي فألحق بدار أهلي ودار إخوتي فإنه أحب إلي وأجمع لي في بعض أمري، قال: فافعلي إن شئت، قالت: فخرجت قرية عيني لما قضى الله لي على لسان رسول الله ﷺ حتى إذا كنت في المسجد أو في بعض الحجرة دعاني فقال: كيف زعمت، قالت: فقصصت عليه، فقال: امكثي في بيتك الذي جاء فيه نعي زوجك حتى

(١) انظر شرح فتح القدير ٣٣٤/٤، والفواكه الدواني ٦٨/٢، ومغني المحتاج ٤٠٢/٣، والمغني ١٥٨/٨.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

(٣) أعلاج: جمع علج، وهو الرجل من العجم، والمراد العبيد، انظر حاشية السندي على سنن ابن ماجه ٦٢٦/١.

(٤) القدوم: بفتح القاف وتخفيف الدال وتشديدها، موضع على ستة أميال من المدينة، حاشية السندي على سنن ابن ماجه ٦٢٦/١..

يبلغ الكتاب أجله، قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً (١).

الشاهد من الحديث:

قوله عليه الصلاة والسلام: امكثي في بيتك الذي جاء فيه نعي زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله..

○ كما اتفق الفقهاء على أن لها حق الخروج في عدتها لضرورة لقضاء الحوائج ولكن لا تبیت إلا ببيتها (٢).

ويستدل على ذلك بحديث جابر بن عبد الله قال: طلقت خالتي فأرادت أن تجذ نخلها فزجرها رجل أن تخرج إليه فأنت النبي ﷺ فقال: بلى فجذني نخلك فإنك عسى أن تصدقي أو تفعلي معروفاً (٣).

○ ولكن اختلفوا فيمن تستحق هذا الحكم هل هي الرجعية فقط أم هي الرجعية والبائنة على السواء أم هي المطلقة بصفة عامة دون المتوفى عنها زوجها؟.

(١) أخرجه مالك والترمذي والنسائي وابن ماجه واللفظ لابن ماجه ٦٢٦/١، أبواب الطلاق باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها، باب ٦٤٤، حديث ٢٥٧.

(٢) انظر: الهداية ٣٤٣/٤، الفواكه الدواني ٦٨/٢؛ مغني المحتاج ٤٠٠/٣؛ المغني ١٦٣/٨؛ وقد كان الحنفية والشافعية والحنابلة يحددون الخروج لضرورة في هذه الحالة بالنهار وعدم الخروج ليلاً إلا لضرورة باعتبار أن الليل مظنة الفساد بخلاف النهار فهو مظنة لقضاء الحوائج، واستثنى الشافعية جواز الخروج ليلاً لجارتها لِعَزْلٍ أو حديث ونحوهما بشرط الرجوع والمبيت في بيتها.. أما المالكية فقد قيدوا جواز خروج المعتدة لضرورة بالأوقات المأمونة وإن ذلك يختلف باختلاف البلاد والأمكنة ففي الأمصار يكون وسط النهار مأموناً وفي غيرها يكون الأمن في طرفي النهار، ولهذا فإن المرأة العاملة إذا كانت في بلاد لا تعطي إجازة للمعتدة أو لم يكن هناك من يسد محلها في عملها فإن لها أن تخرج لعملها في النهار.

(٣) سبق تخريجه ص ٥٨٢ من البحث.

وأجمل آراءهم على النحو التالي:

١- ذهب الحنفية إلى أن ذلك في المتوفى عنها زوجها، أما المطلقة الرجعية والمبتوتة فلا تخرج لا ليلاً ولا نهاراً^(١).

واستدلوا بالآية على عدم جواز خروج المطلقة أما المتوفى عنها زوجها فقالوا تخرج نهاراً وبعض الليل ولا تبين في غير منزلها وذلك لأنها لا نفقة لها فتحتاج إلى الخروج نهاراً لطلب المعاش بخلاف المطلقة فالنفقة واجبة لها من مال زوجها^(٢).

أما لو كان للمتوفى عنها زوجها قدر كفايتها صارت كالمطلقة فلا يحل لها أن تخرج لزيارة ونحوها ليلاً ولا نهاراً، فإن مدار إباحة الخروج كون غيبتها بسبب قيام شغل المعيشة فيقدر بقدره فمتى انقضت حاجتها فلا يحل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها^(٣).

٢- بينما ذهب الجمهور إلى أن للمعتدة مطلقاً الخروج لحوائجها واختلفوا في تفصيل ذلك:

○ فقال المالكية: إن الرجعية والبائن في ذلك على السواء، فتخرج لقضاء الحوائج نهاراً وتلزم المنزل بالليل^(٤).

○ أما الشافعية، فقالوا: المعتدة من وفاة والبائن^{التي} لا تجب نفقتها فإذا لم يكن لها من يقضيها حاجتها فإن لها الخروج نهاراً لقضاء حوائجها كشراء طعام أو غزل ونحوه، أو بيع غزل ونحوه للحاجة لذلك ولها

(١) انظر: الهداية للمريناني مع شرح فتح القدير ٣٤٣/٤.

(٢) م. س.

(٣) م. س.

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٥٤/١٨.

الخروج لقضاء الحوائج ليلاً إذا لم يمكنها نهاراً واستدلوا بحديث جابر وخالته التي طلقت (١)، ولها الخروج إلى دار جارة لها لغزل وحديث ونحوهما، للتأنس لكن بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها (٢)، هذا فيما إذا أمنت الخروج، ولم تكن عندها من يؤنسها وإلا فلا يجوز لها الخروج.. واستدلوا على ذلك بقول مجاهد : استشهد رجال يوم أحد عن نسائهم، وكن متجاورات في داره (٣) فجئن النبي ﷺ فقلن: إنا نستوحش يا رسول الله بالليل، فنبيت عند إحدانا حتى إذا أصبحنا تبددنا بيوتنا (٤) فقال النبي ﷺ «تحدثن عند إحدكن ما بدا لكن، حتى إذا أردتن النوم فلتأت كل امرأة إلى بيتها» (٥).

وقالوا: أما من وجبت نفقتها من رجعية أو مستبرأة أو بائن حامل فلا تخرج إلا بإذن أو ضرورة كالزوجة لأنهن مكفيات بنفقة أزواجهن (٦).

○ أما الحنابلة: فلم يتوسعوا في التفصيل وأطلقوا الأمر وقالوا إن المعتدة تخرج في قضاء حوائجها نهاراً سواء كانت مطلقة أو متوفى

(١) انظر ص: ٥٨٢ من هذا البحث. ٦٨٨

(٢) انظر مغني المحتاج ٤٠٣/٣، ومثله المنهاج.

(٣) قال المحقق حبيب الرحمن الأعظمي: ولعل الصواب في الدار، مصنف عبدالرزاق : الهامش ٣٦/٧.

(٤) أي أخذت كل واحدة منا نصيبها من البيت.

(٥) أخرجه عبدالرزاق عن مجاهد مرسلاً، مصنف عبدالرزاق ٣٦/٧، باب عدة المتوفى عنها زوجها برقم ١٢٠٧٧.

(٦) مغني المحتاج ٤٠٣/٣.

عنها زوجها (١)، واستدلوا بنفس الأحاديث التي استدلت بها الشافعية (٢).

والراجع:

هو ما ذهب إليه الشافعية - والله أعلم -.

مواضع الضرورة التي تجيز للمعتدة الخروج من المنزل (٣):

- ١- إذا خافت هلاك الدار عليها هدماً أو سقوطاً أو غرقاً.
- ٢- إذا خافت أن يغزو أحد على دارها أو مالها.
- ٣- إذا أخرجها أهل المنزل، إما لكون المنزل عارية أو إجارة انقضت مدتها.
- ٤- إذا كان المنزل مستأجراً وزوجها غائب ولا تقدر على دفع الأجرة.
- ٥- إذا كانت ببلد ليس لها فيها محرم فتنتقل من بلد زوجها إلى بلد وليها (٤).

(١) المغني ١٦٣/٨.

(٢) وهي حديث جابر، (طلقت خالتي) ... انظر كنز ٦٨٨، من هذا البحث، وما رواه الشافعي وعبد الرزاق (أن رجالاً استشهدوا بأحد فقالت نساؤهم) ... الحديث.

(٣) انظر شرح العناية على الهداية للبايرتي، مع شرح فتح القدير ٣٤٣/٤؛ الفواكه الدواني ٦٩/٢؛ انظر مغني المحتاج ٤٠٣/٣؛ وانظر المغني ١٥٩/٨-١٦٠.

(٤) انظر مجلة البحوث الإسلامية عدد ١٩، سنة ١٤٠٧هـ ص ١٦٨، وفيها فتوى رقم ٥٩٩، في ١٣٩٣/١١/٢٢هـ رداً على السؤال التالي: تزوجت امرأة من رجل ثم توفي عنها وليس له منها أولاد ولا يوجد في بلد الزوج أقارب لها فهل يجوز لها أن تنتقل من بلد زوجها إلى بلد وليها لتقضي مدة الحداد عنده أم لا؟.. وكان جواب اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء كالتالي: يجوز لهذه الزوجة أن تنتقل إلى بيت وليها أو إلى أي جهة أخرى تأمن على نفسها فيها لتقضي بقية مدة حدادها على زوجها إذا خافت على نفسها أو انتهاك =

٦- إذا كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها فأخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت من الدار لأن هذا انتقال بعذر والعبادات تؤثر فيها الأعذار فصار كما إذا خافت على متاعها، أو خافت سقوط المنزل أو كانت فيها بأجر ولا تجد ما تؤديه(١).

٧- أن تخرج للعلاج إذا تعذر حضور الطبيبة إلى دارها.

٨- إذا كانت موظفة ولم تستطع الحصول على إجازة مدة عدتها أو كانت تدير أعمالها التجارية ولا يوجد من ينوب عنها، أو كانت طالبة(٢) بإحدى المدارس أو الكليات(٣).

فإذا انتقلت المعتدة من دارها لتقيم في دار أخرى للضرورة كما سبق فإن الدار المنتقلة إليها تأخذ أحكام إقامتها في دارها الأولى، فيجب عليها الإقامة بالدار الجديدة حتى تنقضي عدتها، ويحرم خروجها إلا للضرورة(٤).

= حرمتها ولم يوجد عندها من يحافظ عليها، أما إذا كانت في أمن من الاعتداء عليها وإنما تريد أن تكون قريبة من أهلها فلا يجوز لها الانتقال بل عليها أن تمكث في مكانها حتى تقضي مدة حدادها ثم تسافر مع محرما إلى حيث تريد، انتهى.

(١) البداية متن الهداية مع شرح فتح القدير ٣٤٤/٤-٣٤٥.

(٢) انظر شروط خروج المرأة للعمل وطلب العمل، ص ٥٩٤ من البحث.

(٣) بشرط أن تتجنب ما يجب على المعتدة اجتنابه، انظر فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء في كتاب فتاوى المرأة للشيخ عبدالعزيز بن باز واللجنة الدائمة للإفتاء جمع وترتيب محمد المسند، ص ٧١-٧٢.

(٤) انظر الفواكه الدواني ٦٩/٢.

حكم خروج المعتدة لليمين أو إقامة الحد:

قد يجب على المعتدة حق لا يمكن استيفاءه إلا بها كاليمين والحد
فهنا ينظر إلى أمرها:

فإن كانت ذات خدر بعث إليها الحاكم من يستوفي الحق منها من
منزلها إذ ليس لها الخروج في هذه الحالة.

وإذا كانت برزة جاز إحضارها لاستيفائه فإذا فرغت رجعت إلى
منزلها (١).

هذا إذا كان الحد جلدًا لهذا استثنى الشافعية فيما لو زنت
المعتدة وهي بكر فقالوا تغرب ولا يؤخر تغريبها إلى انقضاء عدتها (٢).

حكم خروج المعتدة من دار الحرب:

إذا لزمَت المرأة العدة وهي بدار الحرب فلها أن تهاجر منها إلى
دار الإسلام إلا إذا أمنت على نفسها فلا تهاجر حتى تنقضي عدتها (٣).

مسألة في بيان حال المعتدة المطلقة المقيمة في بيت زوجها:

سبق أن قلنا إن المطلقة تعتد في بيت زوجها ولا تخرج منه فإن كان
طلاقها رجعيًا فالأمر واضح فتبقى فيه مع زوجها لأن الرجعية لا زالت
زوجة.

أما لو كانت الفرقة بطلاق بائن أو ثلاث فكيف تعتد في بيتها ومع

(١) انظر المغني ١٦٣/٨؛ وانظر: مغني المحتاج ٤٠٣/٣-٤٠٤..

(٢) انظر: مغني المحتاج ٤٠٤/٣.

(٣) انظر مغني المحتاج ٤٠٣/٣.

مطلقها وقد حرمت عليه؟

فهنا للزوج الخيار بين إقرارها في موضعها الذي طلقها فيه، وبين نقلها إلى مسكن مثلها (١)، وليس له مساكنتها ولا مداخلتها في الدار التي تعتد فيها لأنه يؤدي إلى الخلوة بها وهي محرمة عليه ولأن ذلك فيه إضرار بها (٢)، وقد قال تعالى: ﴿ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن﴾ (٣) .. الآية. فإن أقرها في الموضع الذي طلقها فيها وكان مطلقها مقيماً معها فينظر في الدار:

○ إن كانت متسعة وكل منهما له موضع منفرد وبينهما باب يغلق سكنت معه (٤)، أما إذا لم يكن بينهما باب يغلق فلا بد لها في هذه الحالة من سترة بينهما لحرمتها عليه بحيث لا يراها (٥). وفي هذه الحالة يشترط معها محرم (٦)، تتحفظ به مع الكراهة، لأنه بوجود المحرم يؤمن الفساد ولا يؤمن النظر، أما إذا لم يكن معها محرم فلا يجوز بقاؤها دون باب يغلق (٧).

(١) المغني ١٦٦/٨.

(٢) المنهاج ومغني المحتاج ٤٠٧/٣.

(٣) الطلاق: ٦.

(٤) المغني ١٦٦/٨.

(٥) المغني ١٦٧/٨؛ وانظر الهداية والبداية مع شرح فتح القدير ٣٤٥/٤.

(٦) المغني ١٦٧/٨؛ وانظر مغني المحتاج ٤٠٧/٣، ولم يشترط الشافعية هنا كون المحرم ذكراً بل يجوز حضور امرأة ثقة، المهم امتناع الخلوة والمحذور.

(٧) المراجع السابقة، وقد جعل الشافعية قيد اشتراط المحرم كون المرافق مشتركة كالحمام والمطبخ وإن لم تكن مشتركة فلا يشترط المحرم، وقيد الحائلة اشتراط المحرم بعدم وجود باب يغلق.

○ وقال الحنفية:

وإذا كان الرجل فاسقاً وخافت على نفسها منه فلها الخروج من بيتها لأن فسقه وخوفها على نفسها عذر يبيح لها الخروج والأولى أن يخرج هو ويتركها في الدار ولو جعلاً بينهما امرأة ثقة تقدر على الحيلولة فحسن(١).

فإن ضاقت عليها الدار ولم يكن فيها متسع لكل منهما فلها أن تخرج من الدار(٢) والأولى أن يخرج هو(٣).

أحكام خروج المعتدة للحج:

سبق أن قلنا إن جمهور العلماء قد اتفقوا على أن المعتدة لا تخرج من بيتها إلا لضرورة فليس لها السفر ولا الحج أثناء العدة. ولكن ما الحكم فيما لو أحرمت بنية الحج أو العمرة وسافرت لقضاء مناسكها أو أحرمت ولكنها لم تسافر بعد؟ هذا ما سنتناوله في المسائل التالية:

المسألة الأولى: طرء العدة على الإحرام:

ذهب جمهور الفقهاء من مالكية وشافعية وحنابلة(٤) إلى أنه إذا تقدم الإحرام على العدة فإنها تتم إحرامها لأن كلاً من الإحرام والعدة

(١) الهداية والبداية مع شرح فتح القدير ٣٤٥/٤.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) المراجع السابقة؛ وانظر المغني ١٦٦/٨.

(٤) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٤٥/١؛ بلغة السالك ٢٦٠/١؛ المجموع للنووي

٢٣٩/٨؛ كشف القناع ٤٣٢/٥؛ المغني ١٦٨/٨.

عبادة، استوتا في الوجوب وضيق الوقت فوجب تقديم الأسبق منهما كما لو سبقت العدة، ولأن الحج أكد وأحد أركان الإسلام، والمشقة بتفويته تعظم فوجب تقديمه (١).

وقد قيد الشافعية والحنابلة وجوب خروج المعتدة للحج في هذه الحالة بخشية فواته لضيق الوقت ورفعاً للمشقة (٢). فقال الحنابلة: «أما إذا لم تخف الفوات لسعة الوقت فإنها يلزمها الاعتداد في منزلها ثم تخرج للحج لأنه أمكنها الجمع بين الحقين» (٣).

أما الشافعية: فقالوا: (فإن خافت الفوات كضيق الوقت وجب عليها الخروج معتدة لتقدم الإحرام وإن لم تخف الفوات لسعة الوقت جاز لها الخروج إلى ذلك لما في تعيين الصبر من مشقة مصابرة الإحرام)، أي إذا لم تخف فوات الحج جاز لها الخروج للحج وهي معتدة لأن في الصبر والحفاظ على الإحرام حتى تنتهي العدة مشقة (٤).

المسألة الثانية: حكم لو خالفت المعتدة وأحرمت للحج أو العمرة؟

سبق أن قلنا إن العلماء متفقون على عدم جواز خروج المرأة أثناء عدتها إلا لضرورة، فلا يحق لها الإحرام أثناء العدة فإذا خالفت وأحرمت للعلماء في هذه المسألة قولان:

(١) انظر كشف القناع ٤٣٢/٥-٤٣٣؛ وانظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٤٥/١؛

المجموع للنووي ٣٣٩/٨؛ المغني لابن قدامة ١٦٨/٨.

(٢) انظر مغني المحتاج ٤٠٤/٣-٤٠٥؛ كشف القناع ٤٣٢/٥-٤٣٣.

(٣) المغني ١٦٨/٨.

(٤) مغني المحتاج ٤٠٥/٣؛ قولهم يجوز لها الخروج يعني أنها مخيرة بين البقاء وبين الخروج.

وفي هذه المسألة لم أتعرض لقول الحنفية لأنهم لم يذكروها ولكن تكلموا عن طروء العدة على المرأة في السفر فكان قول أبي حنيفة بوجوب إتمام العدة لأنه يجب قضاؤها في وقتها خاصة بينما الإحرام والحج يمكن قضاؤه في وقت آخر، انظر بدائع الصنائع ١٢٤/٢.

○ ذهب الجمهور: الحنفية والشافعية والحنابلة في قول (١) إلى أنه يلزمها العدة في منزلها وإن فاتها الحج - سواء كان مأزوناً فيه أم لا، لأن العدة في المنزل تفوت ولا بدل لها، والحج يمكن الإتيان به بعدها (٢)، والعدة أسبق، ولأنها فرطت وغلظت على نفسها (٣).

فإذا قضت العدة وأمكنها السفر إلى الحج لزمها ذلك، فإن أدركته كان بها وإن لم تدركه تحلت بعمل عمرة وحكمها في القضاء حكم من فاته الحج (٤).

وإن لم يمكنها السفر فحكمها حكم المحصر كالتي يمنعها زوجها من السفر (٥). ومع كل ذلك، فإن حجبها صحيح مع الإثم، إذا حجت مع بقاء العدة.

٢- ذهب المالكية والحنابلة في قول آخر (٦) إلى أن المعتدة إذا أحرمت في العدة (٧) فينفذ إحرامها مع إثمها فتخرج للإحرام ويبطل مبيتها في العدة والمكث لها ولا يبطل أصل العدة (٨) بحيث لا يباح لها أن تتزوج من غير عدة أو إنها تترك الإحداد (٩).

(١) بدائع الصنائع ١٢٤/٢؛ مغني المحتاج ٤٠٥/٣؛ كشف القناع ٤٣٣/٥؛ المغني لابن قدامة ١٦٨/٨؛ مع ملاحظة أن الحنابلة جعلوا هذا الكلام بالنسبة للمتوفى عنها زوجها.

(٢) كشف القناع ٤٣٣/٥.

(٣) انظر: المغني ١٦٨/٨.

(٤) حكم من فاته الحج القضاء ودم للفوات.

(٥) المغني ١٦٨/٨.

(٦) انظر حاشية الدسوقي ٥٤٥/١؛ الشرح الكبير ٥٤٥/١؛ المغني لابن قدامة ١٦٨/٨.

(٧) سواء كانت المعتدة من طلاق أو وفاة عند المالكية أما الحنابلة فقولهم هذا بالنسبة للمتوفى عنها زوجها.

(٨) الشرح الكبير ٥٤٥/١.

والراجع:

هو ما ذهب إليه الجمهور القائلون بلزوم إتمام العدة إذا طرأ الإحرام عليها لأنها أسبق ولأن المرأة المعتدة هي التي فرطت وشقت على نفسها مع صحة حجها رغم إثمها.

المسألة الثالثة: حصول العدة للمسافرة للحج وغيره:

قد تكون المرأة في سفرها للحج أو غيره، ويحصل أن يطلقها زوجها أو يموت في سفرها سواء أكان معها أو لم يكن مرافقاً لها، والمسافرة قد تكون دخلت في الإحرام أم لم تدخل بعد فما الحكم في هذه الأحوال؟

للعلماء في هذه المسألة أقوال، سأعرض كل مذهب على حدة:

أولاً: مذهب الحنفية (١):

قالوا إذا سافرت المرأة مع زوجها فطلقها إما رجعيّاً أو بائناً فهنا تفصيل:

أ/ إذا كان رجعيّاً تتبع زوجها حيث مضى لأن النكاح قائم (٢).

ب/ إذا كان الطلاق بائناً أو مات عنها زوجها: فهنا لعلماء الحنفية قولان:

١- قال بعض الحنفية: إذا كان بينها وبين كل من بلدها والبلد المراد

(٩) حاشية الدسوقي ٥٤٥/١.

(١) لم يتكلموا عن سفرها للحج ولكن قالوا إذا خرجت المرأة مع زوجها إلى مكة أو غيرها فطلقها فتحدد مكة والنص عليها المراد به الخروج للحج والعمرة.

(٢) شرح فتح القدير ٣٤٦/٤.

السفر إليه أقل من السفر أي أقل من ثلاثة أيام: فلها الخيار فإن شاءت رجعت، سواء كانت في بلد أو لا، معها محرم أم لا، لأنه ليس في ذلك إنشاء سفر.. وخروج المطلقة والمتوفى عنها زوجها ما دون السفر مباح إذا مست الحاجة إليه بمحرم وبغيره، إلا أن الرجوع أولى ليكون الاعتداد في منزل الزوج (١).

٢- قال بعض الحنفية: إذا كان بينها وبين بلدها أقل من مدة السفر رجعت سواء كان بينها وبين مقصدها سفر أو دونه، لأنه إذا كان بينها وبين مقصدها مدة سفر فترجع لأن المضي إلى مقصدها سفر والرجوع ليس بسفر، أما إن كان ما بينها وبين مقصدها دون مدة السفر فترجع أيضاً لأنها كما رجعت تصير مقيمة، وإذا مضت تكون مسافرة، ما لم تصل إلى المقصد فإذا قدرت على الامتناع عن استدامة السفر في العدة تعين عليها ذلك (٢).

وقيل: تتخير والأولى الرجوع (٣).

ج/ إذا حصل الطلاق أو مات الزوج وهما مسافران أقاما في أحد البلدان فإن للحنفية في هذه المسألة خلافاً:

١- ذهب أبو حنيفة إلى أنه لا تخرج بل تبقى حتى تعتد ثم تخرج إن كان لها محرم، لأن العدة أمتنع من الخروج من عدم المحرم فإن للمرأة أن تخرج إلى ما دون السفر بغير محرم وليس للمعتدة ذلك فلما حرم عليها

(١) م. س. نقلاً عما في الدراية.

(٢) م. س. نقلاً عما في النهاية، وقال: وهو أوجه.

(٣) م. س. ٣٤٧/٤، نقلاً عما في الكافي.

الخروج إلى السفر بغير محرم ففي العدة أولى(١).

٢- ذهب صاحباً أبي حنيفة (أبو يوسف، محمد بن الحسن) إلى القول بأنه إن كان معها محرم فإنه لا بأس أن تخرج من تلك البلد قبل أن تعتد لأن نفس الخروج مباح دفعاً لأذى الغربية ووحشة الوحدة فهذا عذر وإنما الحرمة للسفر وقد ارتفعت بالمحرم(٢).

ثانياً: مذهب المالكية(٣):

أ / إذا خرجت لحج الضرورة ترجع إذا بلغها موت الزوج أو طلاقها إذا كانت قريبة على مسيرة يومين أو ثلاثة ووجدت ثقة ترجع معه وحيث كانت تدرك شيئاً من العدة بعد رجوعها..

أما إذا كانت لا تدرك شيئاً إن رجعت كالحامل قريبة الوضع، فلا ترجع.

أما إذا كانت قد سارت كثيراً وأصبحت المسافة بعيدة فلها أن تستمر حتى تصل مقصدها.

ب / إذا خرجت لحج التطوع أو غيره من القرب فترجع ولو وصلت بل ولو بعد إقامتها نحو ستة أشهر(٤).

ج / أما لو خرجت المرأة للانتقال فبلغها موت زوجها أو طلاقها منه أثناء الطريق، فهنا لها الخيار في الاعتداد بأي محل شاءت(٥).

(١) الهداية شرح البداية مع شرح فتح القدير ٣٤٦/٤-٣٤٧.

(٢) م. س ٣٤٧/٤.

(٣) الفواكه الدواني ٦٨/٢؛ وانظر شرح الخرشي على مختصر خليل ١٥٧/٤-١٥٨.

(٤) ينبغي ملاحظة أن لزوم الرجوع على المرأة المعتدة المسافرة سواء في حج الفرض أو التطوع إنما يكون إذا لم تكن أحرمت، أما إذا أحرمت فتتم نسكها.

(٥) الفواكه الدواني ٦٨/٢.

ثالثاً: مذهب الشافعية(١):

قالوا ابتداء لا تعذر المرأة المعتدة في الخروج لتجارة أو زيارة وتعجيل حجة الإسلام من الأغراض التي تعد من الزيادات دون المهمات، ثم قالوا:

أ/ إذا خرجت بإذن زوجها لسفر الحج أو عمرة أو تجارة أو السفر لحاجتها ثم وجبت عليها العدة في أثناء الطريق فلها الرجوع إلى بلدها أو المضي في السفر لأن في قطعها عن السفر مشقة لا سيما إذا بعدت عن البلد وخافت الانقطاع عن الرفقة ولكن الأفضل الرجوع والعود إلى المنزل، وإن لم ترجع ومضت لمقصدها أو بلغته أقامت فيه لقضاء حاجتها من غير زيادة عملاً بحسب الحاجة، ثم يجب عليها الرجوع في الحال لتعبد البقية الباقية من المدة في المسكن الذي فارقت له لأنه الأصل في ذلك.

* أما لو وجبت العدة قبل الخروج من المنزل فلا تخرج مطلقاً..

* أما لو وجبت العدة بعد الخروج أثناء الطريق ولكن لم تفارق العمران فيجب العود في الأصح عند جمهور الشافعية لأنها لم تشرع في السفر.

ب/ لو انتقلت المرأة إلى بلد آخر ففيها تفصيل:

١- إن كان خروجها لذلك البلد بإذن زوجها وقد وجبت العدة بعد الخروج وقبل الوصول اعتدت في تلك البلد.

٢- إن كان خروجها لذلك البلد بدون إذن زوجها وقد وجبت العدة قبل الوصول اعتدت في البلد الأول.

(١) انظر مغني المحتاج ٣/٤٠٤.

٣- إن كان خروجها لذلك البلد بإذن زوجها وقد وجبت العدة قبل الخروج من بلدها اعتدت في البلد الأول.

رابعاً: مذهب الحنابلة (١):

١- إذا خرجت المرأة مسافرة للحج ثم مات زوجها في الطريق:
أ/ فإن كانت قريبة وأمكنها الرجوع (٢) رجعت لأنها في حكم المقيمة لما رواه سعيد بن المسيب قال: توفي أزواج نساؤون حاجات أو معتمرات فردهن عمر من ذي الحليفة، حتى يعتدن في بيوتهن (٣).
ولأنه أمكنها الاعتداد في منزلها قبل أن يبعد سفرها فلزمها كما لو لم تفارق البنيان (٤).

ب/ أما إذا كانت المسافة بعيدة أو قريبة ولم يمكنها العودة مضت المعتدة في سفرها ولا ترجع لأن الرجوع يضر بها وعليها مشقة وخرج، ولا بد لها من سفر. وإن رجعت فالخرج متحقق، والخرج منتف شرعاً..

٢- إذا أذن الزوج لزوجته في النقلة من بلد إلى بلد ثم مات:
أ/ فإن مات قبل خروجها من البلد لزمها الاعتداد في بلدها لأنها لا زالت مقيمة والاعتداد في منزل الزوج واجب.

ب/ أما إن مات الزوج بعد وصولها إلى البلد الآخر اعتدت فيه لأنه محل إقامتها.

ج/ فإن مات الزوج وهي بين البلدين خirt بينهما لتساويهما ولأن في وجوب الرجوع مشقة.

٣- إذا كان السفر لغير النقلة فمات الزوج في الطريق فإن كانت قريبة

(١) انظر كشف القناع ٤٣٢/٥؛ وانظر المغني ١٦٧/٨-١٦٨.

(٢) معيار القرب والبعد حدده القاضي قائلاً: ينبغي أن يحد القريب بما لا تقصر فيه الصلاة، والبعيد بما تقصر فيه، لأن ما لا تقصر الصلاة فيه احكامه احكام الحضر، المغني ١٦٩/٨.

(٣) المغني ١٦٨/٨، وذي الحليفة ميقات الاحرام لاهل المدينة ومن مر بهن.

(٤) المغني ١٦٨/٨.

دون مسافة القصر لزمها العود لأنها في حكم الإقامة(١). وإن كانت قد بعدت أي فوق مسافة القصر خيرت بين البلدين لتساويهما ولأن في وجوب الرجوع مشقة. فإذا اختارت الذهاب إلى مقصدها فتبقى حتى تقضي ما خرجت إليه وتقضي حاجتها من تجارة أو غيرها دفعاً للرجوع والمشقة. ٤- إذا كان خروجها لنزهة أو زيارة: ولم يكن الزوج قبل موته قدر لها مدة فلها الإقامة ثلاث ليال بأيامها لأنها مدة الضيافة، أو كان الزوج قدر لها مدة إقامتها قبل موته فلها الإقامة المدة المحددة استصحاباً للإذن، فإذا قضت مدتها التي قدرها لها الزوج قبل موته أو الثلاث ليال بأيامها إذا لم يقدر لها المدة، أو إذا انقضت حاجتها التي سافرت من أجلها ولم يمكنها الرجوع لخوف أو عدم محرم، ونحو ذلك، وكانت المسافة مسافة قصر، فتتم العدة في مكانها للعدر. ○ أما إذا أمكنها الرجوع ولكنها لن تصل منزلها إلا وقد انقضت عدتها لكون السفر يستوعب ما بقي منها فيلزمها الإقامة في مكانها حتى قضاء العدة، أما إن كانت ستصل إلى منزلها وقد بقي من العدة شيء لزمها الرجوع لقضاء الباقي منها في مكانها.

الراجع:

وبعد استعراض المذاهب على النحو السابق، يتضح لي - والله أعلم - أن التفصيل في هذه المسألة على النحو الذي ذكره الحنابلة يعتبر أدق وأرجح وأشمل في نظري، والله أعلم.

(١) انظر كشف القناع ٤٣٢/٥. وينبغي ملاحظة أن كل موضع يلزمها السفر فهو مشروط بوجوب المحرم ليسافر معها، وقد سبقت الأدلة على وجوب اشتراط المحرم للمرأة في السفر،

المبحث السابع

الخروج الذي علق عليه الطلاق

سبق أن بينا أنه لا يجوز للمرأة أن تخرج من بيتها إلا بإذن زوجها ورضاه، وبالتالي لا يجوز خروجها إذا علق الزوج الطلاق عليه، فإن خالفت وخرجت فماذا يكون الحكم؟

ينبغي أن ينظر في نية الزوج، فإن كان يقصد بتعليق الطلاق على الخروج منعها من الخروج فقط وليس وقوع الطلاق، فيعتبر يميناً ويأخذ أحكام اليمين.

فإذا خالفت وخرجت فعليه كفارة يمين، ولا يقع الطلاق (١).

أما إذا كان الزوج ينوي بذلك طلاقها فإن خرجت فيقع الطلاق (٢).

(١) انظر: أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ٦٧/٣ وما بعدها، ص ٧١ وما بعدها، ص ٧٦ (بتصرف).

(٢) ومثال على ذلك هذه الصورة الواقعية والجواب عليها:

وقع خلاف بين رجل وزوجته بسبب شقيقة الزوجة فحلف عليها قائلاً: أنت مطلقة أنت مطلقة، أنت مطلقة إن دخلت بيت اختك.. وبعد شهرين أمكن حل المشكلة واعتذرت الأخت ورغبت الزوجة في زيارة أختها في بيتها فهل تصبح مطلقة لو زارت أختها؟

أجاب على هذا السؤال فضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين عضو هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية قائلاً: هذا السؤال وهو قول زوجها لها أنت مطلقة، أنت مطلقة، أنت مطلقة، إن ذهبت إلى بيت أختك يحتاج إلى تفصيل.. أولاً: إذا كان الزوج قال هذا ناوياً أنه ما دامت الأخت على الحال التي هي عليه من التقاطع وعدم الاعتراف بالخطأ الذي صدر منها فإن الأخت إذا جاءت واعتذرت وأصلحت حالها يجوز للزوجة أن تذهب إليها ولا حرج على الزوج في ذلك ولا طلاق.. أما إذا كان قصده الطلاق أنها لا تذهب إلى بيت أختها، ولم يكن في نيته ما ذكرنا فإنه أيضاً يحتاج إلى تفصيل:.. إن كان الرجل يريد بهذا التعليق منع الزوجة فإنه يمين وحكمه حكم اليمين، ويمكن أن يزول عنه إثم المنع بأن يكفر =

ويرجع في الأيمان إلى النية، فإن مبنى اليمين على نية الحالف،
فإذا نوى بيمينه ما يحتمله انصرفت يمينه إليه(١).
والخروج الذي علق عليه الطلاق له صور عديدة لكل منها حكمها،
ومن هذه الصور ما يلي:

الصورة الأولى:

لو حلف على زوجته ألا تخرج إلا بإذنه كأن يقول لها: إن خرجت إلا
بإذني أو إن خرجت بغير إذني فأنت طالق، أو قال إن خرجت إلا أن
آذن لك أو حتى آذن لك، أو إلى أن آذن لك، فهنا لو خرجت بإذنه لم
يحدث لأن الشرط لم يوجد ولا تنحل اليمين(٢).
ولكن ما الحكم فيما لو خرجت بدون إذنه؟

هل تطلق بخروج واحد بلا إذن أم بكل خروج بلا إذن؟ في المسألة
تفصيل نجمه فيما يلي:

○ إن نوى تعليق الطلاق على خروج واحد تعلقت يمينه به، وقبل قوله

= كفارة يمين، فيطعم عشرة مساكين أو يكسوهم فإن لم يجد صام ثلاثة أيام متتابعة وأما إن
كان قصده إيقاع الطلاق بمعنى أنه يقول: إن ذهبت زوجته إلى هذا المكان فإن نفسه قد
طابت منها وكرها ولا يردها في هذه الحال إذا ذهبت إلى أختها فإنها تطلق منه لقول
النبي ﷺ إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فينبغي أن يلاحظ الأخ السائل
هذا التفصيل الذي ذكرناه.. اهـ.. جريدة المدينة، العدد ٩٥٥١، الثلاثاء، ٢٣ محرم
١٤١٤هـ ص ١٢، صفحة المدينة الإسلامية، زاوية : أسألوا أهل الذكر..

(١) سواء كان ما نواه موافقاً لظاهر اللفظ أو مخالفاً له عند الحنابلة والمالكية أما الحنفية
والشافعية فقالوا لا عبرة بالنية والسبب فيما يخالف لفظه، انظر المغني ٥٦٤/٩-٥٦٥؛
انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١١٧/١١؛ نيل الأوطار ١١٢/٩.

(٢) المغني ٥٩٤/٩.

بالحكم، لأنه فسر لفظه بما يحتمله احتمالاً غير بعيد (١).

○ أما إذا أطلق اليمين ولم ينو تعليق الطلاق على خروج واحد فهنا اختلف الفقهاء في الحكم على ثلاثة مذاهب:

١- مذهب الحنابلة:

ذهبوا إلى أنه في جميع الألفاظ الخمسة السابقة، متى خرجت بغير إذنه طلقت وانحلت يمينه لأن حرف "إن" لا يقتضي تكراراً فإذا حنث مرة انحلت واستدلوا على ذلك: بأنه علق الطلاق على شرط وقد وجد فيقع الطلاق كما لو لم تخرج بإذنه (٢).

٢- مذهب الشافعية:

إلى أن اليمين تنحل بخرجة واحدة لأن لهذا اليمين جهة بر وهي الخروج بإذنه وجهة حنث وهي الخروج بلا إذن لأن الاستثناء يقتضي النفي والاثبات جميعاً وإذا كان لها جهتان ووجدت إحداها انحلت اليمين (٣).. بخلاف ما لو كان التعليق بلفظ كلما أو كل وقت، فإنها لم تنحل اليمين بخرجة واحدة، فإن أراد أن تنحل اليمين فليقل أذنت لك في الخروج كلما أردت (٤).

(١) المغني ٥٩٥/٩.

أنظر:
(٢) المغني ٥٩٤/٩.

(٣) مغني المحتاج ٣٥٣/٤.

(٤) انظر: م. س، بتصرف. وقد اعترض الحنابلة على قول الشافعية أن لهذا اليمين جهة بر وهي الخروج بإذنه... ، فقالوا: إن قولهم غير صحيح لوجهين: أحدهما: أن المأذون فيه مستثنى من يمينه غير داخل فيها فكيف يبر ، ألا ترى أنه لو قال لها إن كلمت رجلاً إلا أخاك أو غير أخيك فأنت طالق، فكلمت أخاها ثم كلمت رجلاً آخر فإنها تطلق لا تنحل يمينه بتكليمها أخاها. الوجه الثاني: إن المحطوف عليه خروج موصوف بصفة ولا تنحل اليمين بوجود ما --

٣- وذهب الحنفية: إلى التفصيل على النحو التالي:

○ إن حلف الرجل لا تخرج امرأته إلا بإذنه فإنه يحنث وتطلق متى خرجت بغير إذنه، حتى وإن أذن لها مرة فخرجت فلا بد من الإذن في كل خروج، وطريق إسقاط هذا الإذن أن يقول: كلما أردت الخروج فقد أذنت لك (١).

○ أما إن قال لها لا تخرجي إلا أن أذن لك، فأذن لها مرة واحدة فخرجت انحل يمينه فإذا خرجت بعد ذلك بغير إذنه لم يحنث لأن هذه كلمة غاية منتهى اليمين به كما إذا قال حتى أذن لك (٢).

التعليق:

والأولى في هذه الصورة أن ينظر إلى نية الزوج الحالف، وسبب الحلف، فإن كان بنية التكرار لا تنحل يمينه ولا بد لها من إذن لكل خروج، فإن خرجت بدون إذنه طلقت وإن أذن لها مرة لأن نيته التكرار، ويحل اليمين إن أراد بقوله أذنت كلما أردت الخروج، أما إذا قصد هذه المرة فإنها إن خرجت بدون إذنه حنث فتطلق طلاقاً واحدة، ثم تنحل يمينه، ولو خرجت بلا إذنه مرة أخرى فلا تطلق، والله أعلم.

الصورة الثانية:

إن قال الرجل لامرأته: إن خرجت بغير إذني فأنت طالق، ثم أذن

لم توجد فيه الصفة ولا يحنث به، فلا يتعلق بما عداه بر ولا حنث، كما لو قال إن خرجت راكبة فأنت طالق، فخرجت ماشية لم يتعلق به بر ولا حنث، ولأنه لو قال لها إن كلمت رجلاً فاسقاً أو من غير محارمك فأنت طالق، لم يتعلق بتكليمها لغير من هو موصوف بتلك الصفة بر ولا حنث فكذا في الأفعال، المغني ٥٩٤/٩ (بتصرف).

(١) انظر شرح فتح القدير ١١١/٥، وكذلك لفظ إن خرجت بغير إذني، لها نفس الحكم.

(٢) البداية والنهاية مع شرح فتح القدير ١١٢/٥، وكذلك قوله إلا أن أذن لك تأخذ نفس الحكم.

لها ولم تعلم فخرجت، فما الحكم؟ هل يحنث فتطلق باعتبار أنها تظن أنها خرجت بدون إذنه أم لا يحنث، فلا تطلق باعتبار أنه أذن لها...؟
اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول:

وهو لأبي حنيفة ومحمد بن الحسن، والمالكية، وقول للحنابلة (١)
قالوا: تطلق، لأن الإذن إعلام، وكذلك قيل في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ ءَازَنْتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ (٢)، أي أعلمتكم مستوياً في الحكم، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْزَلْنَا مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (٣)، أي إعلام وقوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلْنَا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (٤)، أي فاعلموا به..

والإذن اشتقاقه من الأذن أوقعته في أذنك وأعلمتك به ومع عدم العلم لا يكون إعلاماً فلا يكون إذنًا (٥)..
ولأن حكم الشارع في أوامره ونواهيه لا يثبت إلا بعد العلم بها،

كذلك أذن آدمي، وعلى هذا يمتنع حصول الإذن من جهة الزوج (٦).

القول الثاني:

وهو للشافعية وأبي يوسف من الحنفية، وقول للحنابلة (٧): قالوا: لا يحنث لأنها خرجت بعد وجود الإذن من جهته فلم يحنث كما لو علمت به،

(١) انظر: شرح فتح القدير ١١١/٥، والمدونة الكبرى ٥٤/٢، والمغني ٥٩٥/٩.

(٢) سورة الأنبياء / ١٠٩.

(٣) التوبة: ٣.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٧٩.

(٥) المغني ٥٩٦/٩.

(٦) انظر: المغني ٥٩٦/٩.

(٧) انظر: شرح فتح القدير ١١١/٥، مغني المحتاج ٣٥٣/٤؛ المغني ٥٩٥/٩.

ولأنه لو عزل وكيله انعزل وإن لم يعلم بالعزل، فكذلك تصير مأذوناً لها وإن لم تعلم(١).

الصورة الثالثة:

إن قال لها إن خرجت بغير إذني أو إلا بإذني فأنت طالق فأذن لها ثم نهاها فخرجت فما الحكم؟

○ قال الحنفية والحنابلة: يحنث وتطلق(٢) لأنها خرجت بغير إذنه(٣). ولا بد من الإذن في كل خروج(٤)، لأن المستثنى في قوله إلا بإذني خروج مقرون بالإذن فما وراء ذلك الخروج الملتصق بالإذن داخل في الحظر العام، وهو النكرة المؤولة من الفعل في سياق النفي فإن المعني لا تخرجي خروجاً إلا خروجاً بإذني(٥).

وحتى تنحل يمينه فإن هناك طريقاً لإسقاط هذا الإذن، وهو أن يقول: كلما أردت الخروج فقد آذنت لك(٦).

○ قال بعض أصحاب الشافعي، لا يحنث، لأنه قد أذن لها(٧). الرد عليهم: إن قولكم هذا لا يصح لأن نهيه قد أبطل إذنه فصارت خارجة بغير إذنه(٨).

(١) المغني ٥٩٥/٩.

(٢) انظر شرح فتح القدير ١١١/٥؛ المغني ٥٩٥/٩.

(٣) المغني ٥٩٥/٩.

(٤) شرح فتح القدير ١١١/٥.

(٥) شرح فتح القدير ١١١/٥.

(٦) م. س.

(٧) نقله عنهم ابن قدامة في المغني، ٥٩٥/٩.

(٨) المغني ٥٩٥/٩.

الصورة الرابعة:

لو قال الرجل لزوجته إن خرجت بغير إذني لغير عيادة مريض فأنت طالق فخرجت لعيادة مريض ثم تشاغلت بغيره، ونحو هذه الصورة كما لو قال إن خرجت إلى غير الحمام بغير إذني فأنت طالق، فخرجت إلى الحمام ثم عدلت إلى غيره فما الحكم في هذه الحالة؟

○ ذهب المالكية والحنابلة في قول (١): إلى أنه لا يحنث لأنها ما خرجت لغير عيادة مريض ولا إلى غير الحمام.

○ ذهب الحنابلة في قول (٢) إلى أنه يحنث لأن قصده في الغالب ألا تذهب إلى غير الحمام وعيادة المريض، وقد ذهبت إلى غيرهما ولأن حكم الاستدامة حكم الابتداء، وإن قصدت بخروجها الحمام وغيره أو العيادة وغيرها حنث لأنها خرجت لغيرهما (٣).

الصورة الخامسة:

امرأة تهيأت للخروج فحلف عليها زوجها لا تخرج، فإذا جلست ساعة ثم خرجت لا يحنث لأن قصده أن يمنعها من الخروج الذي تهيأت له فكأنه قال إن خرجت الساعة (٤).

الصورة السادسة:

وإن أحرمت بواجب فحلف زوجها بالطلاق الثلاث أن لا تحج العام، فليس لها أن تحلَّ، لأن الطلاق مباح، فليس لها ترك فرائض الله خوفاً من

(١) المدونة الكبرى ٥٤/٢؛ المغني ٥٩٥/٩.

(٢) المغني ٥٩٥/٩.

(٣) المغني ٥٩٥/٩.

(٤) شرح فتح القدير ١١٤/٥.

الوقوع فيه، ونقل مهنا عن أحمد: أنه سئل عن هذه المسألة فقال: قال
عطاء: الطلاق هلاك، وهي بمنزلة المحصرة، وروى عنه ابن منصور أنه
أفتى السائل أنها بمنزلة المحصر واحتج بقول عطاء،...
ذهب إلى هذا لأن ضرر الطلاق عظيم لما فيه من خروجها من بيتها،
ومفارقة زوجها وولدها، وربما كان ذلك أعظم عندها من زهاب مالها، وهلاك
سائر أهلها، ولذلك سماه عطاء هلاكاً، ولو منعها عدو من الحج إلا أن
تدفع إليه مالها كان ذلك حصراً فهنا أولى، والله أعلم(١).

(١) المغني ٤٥٩/٣.

الباب الثالث

الآثار المترتبة على الخروج

وفيه الفصول التالية

**الفصل الأول: الآثار المترتبة على الخروج من حيث
الحضانة.**

**الفصل الثاني: الآثار المترتبة على الخروج من حيث
العلاقات الزوجية**

**الفصل الثالث: الآثار المترتبة على الخروج من حيث
النفقة**



الفصل الأول

الآثار المترتبة على الخروج من حيث الحضانة

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالحضانة والأدلة على مشروعيتها.

المبحث الثاني: شروط الحضانة.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الخروج من حيث الحضانة.



المبحث الأول التعريف بالحضانة

المطلب الأول: التعريف بالحضانة:

أ - الحضانة لغة:

مأخوذة من الحَضُن: ما دون الإبط إلى الكشح(١)، وقيل: هو الصدر والعضدان وما بينهما، والجمع أحضان، ومنه الاحتضان، وهو احتمالك الشيء وجعله في حضنك كما تحتضن المرأة ولدها فتحتمله في أحد شقيها.

وحضن الصبي يحضنه حضناً: رباه، والحاضن والحاضنة: الموكلان بالصبي يحفظانه ويربياه(٢).

ب - الحضانة اصطلاحاً:

قال الحنفية: هي تربية الأم أو غيرها الصغير أو الصغيرة(٣).
وقال المالكية: هي صيانة العاجز والقيام على مصالحه(٤).
وقال الشافعية: هي حفظ من لا يستقل بأموره وتربيته(٥).
وقال الحنابلة: هي حفظ صغير ومجنون ومعتوه عما يضرهم وتربيتهم بعمل مصالحهم: كفسل الطفل وتمشيطة وتكحيله وربطه وغيرها(٦).

(١) الكشح: هو ما بين الخصرة إلى الضلع الخلف، مختار الصحاح ٥٧٢.

(٢) لسان العرب لابن منظور ١٣/١٢٢، وانظر: الصحاح للجوهري: ٥/٢١٠٢.

(٣) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر عبدالله بن محمد بن سليمان داماده أفندي ١/٤٨٠.

(٤) فتح الجليل ٢/٤٥٢.

(٥) حاشية الشرقاوي على التحرير ٢/٣٥٢.

(٦) كشف القناع ٥/٤٩٥-٤٩٦.

والتعريف المختار للحضانة: هو تعريف الشافعية لأنه أعطى المعنى المطلوب باختصاراً، وهو (حفظ من لا يستقل بنفسه وتربيته)، إذ أن التعريفات مبناها على الاختصار.

والمعنى: أن الحضانة تشمل تربية الطفل أو المجنون أو المعتوه وتوجيههم إلى ما فيه الخير لهم، والله أعلم.

المطلب الثاني: مشروعية الحضانة:

الحضانة ثابتة بالكتاب والسنة وذلك لما يأتي:

أ - فمن القرآن:

قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْزِلَهُنَّ الرِّضَاعَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (١).

وردت هذه الآية بعد آية الطلاق، فذكرت حال الولد لأن الزوجين قد يفترقان وبينهما أولاد.

وقد ذكر القرطبي في تفسيره أن هذه الآية في المطلقات اللاتي لهن أولاد من أزواجهن، قاله السدي والضحاك وغيرهما، أي هن أحق برضاع أولادهن من الأجنبية، لأنهن أحق وأرق وانتزاع الولد الصغير إضرار به وبها.

(١) سورة البقرة: الآية: ٢٣٣.

وهذا يدل على أن الولد وإن فطم فالأم أحق بحضانته لأنها أكثر حنواً وشفقة عليه من غيرها، وإنما تكون أحق بالحضانة إذا لم تتزوج (٢). وقال ابن كثير عن الضحاك في هذه الآية: «إذا طلق الرجل زوجته وله منها ولد فأرضعت له ولده وجب على الوالد نفقتها وكسوتها بالمعروف (٣)، ومن ذلك يتضح لنا أن الحضانة ثابتة في كتاب الله عز وجل.

ب - الحضانة في السنة:

عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبدالله بن عمرو، أن امرأة قالت: يا رسول الله: إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وثديي له سقاء، وحجري له حواء، وإن أباه طلقني وأراد أن ينتزعه مني، فقال لها النبي ﷺ أنت أحق به ما لم تنكحي (٤).

المطلب الثالث: حكم الحضانة:

إذا اقترن الزوجان وبينهما طفل أو كبير ولكنه مجنون وجبت حضانته لأنه إن ترك ضاع وهلك فيجب إحياءه (١).

(١) تفسير القرطبي ١٦٠/٣.

(٢) تفسير ابن كثير ٢٨٤/١.

(٣) سنن أبي داود ٢٨٣/٢؛ برقم ٢٢٧٦، كتاب الطلاق، باب من أحق بالولد؟

(٤) الكافي في فقه الإمام أحمد، لابن قدامة المقدسي ٣٨١/٣، بتصرف، وانظر: التنقيح المشبع في

تحرير أحكام المقنع، لعلي بن سليمان المرداوي، ص: ٣٥٠.

المطلب الرابع: أحق الناس بالحضانة:

لا شك أن الأم هي أحق الناس بالحضانة إن وجدت، وكانت أهلاً لها، وهذا باتفاق المذاهب الأربعة (١).

ويستدل على ذلك من الكتاب والسنة والإجماع:

أ - من الكتاب:

قوله تعالى: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده﴾ (٢).

وجه الاستدلال:

إن معنى قوله تعالى: ﴿لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده﴾ (٣) أي: لا تضار الأم بولدها حيث إذا لم ترضع هي طفلها أجبر الزوج على إحضار المرضعة حتى ترضعه في بيتها حتى لا يكون مضاراً لها بولدها. وفي هذا دلالة على أن الأم أحق بإمساك الولد ما دام صغيراً، وإن استغنى عن الإرضاع بعدما يكون ممن يحتاج إلى الحضانة لأن حاجته إلى الأم بعد الرضاع كحاجته إليها قبله فإذا كانت في حال الرضاع أحق به وإن كانت المرضعة غيرها علمت في أن كونه عند الأم حقاً لها،

(١) انظر: ملتقى الأبحر للجكني مطبوع مع شرحه مجمع الأنهر ٤٨٠/١؛ المنتقى ١٨٥/٦؛ تكملة المجموع الثانية ٣٢٦/١٨؛ الكافي لابن قدامة ٢٨١/٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٣) سورة البقرة : ٢٣٣.

وفيه حق للولد أيضاً، وهو أن الأم أرفق به وأحنى عليه(١).

ب - من السنة:

روى أن امرأة قالت : يا رسول الله: إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وثديي له سقاء، وحجري له حواء، وإن أباه طلقني وأراد أن ينتزعه مني، فقال لها النبي ﷺ أنت أحق به ما لم تنكحي [٢]. والحديث واضح الدلالة على أن الأم أحق الناس بالحضانة لطفلها.

ج - أما الإجماع:

كانت عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأة من الأنصار فولدت له عاصم بن عمر ثم إنه فارقها فجاء عمر قباء فوجد ابنه عاصماً يلعب بفناء المسجد فأخذ بعضده فوضعه بين يديه على الدابة فأدركته جدة الغلام فنازعته إياه حتى أتيا أبا بكر الصديق رضي الله عنه فقال عمر: ابني وقالت المرأة: ابني فقال أبو بكر: خل بينها وبينه، قال: فما راجعه عمر الكلام(٣).

قال المرغيناني في الهداية: قاله حين وقعت الفرقة بينه وبين امرأته والصحابه حاضرون متوفرون(٤) فدل عدم إنكارهم على إجماعهم. وقال صاحب الإنصاف: (وأحق الناس بحضانة الطفل والمعتوه أمه بلا نزاع، ولو كان بأجرة المثل كالرضاع)(٥).

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص ٤٠٥/١، (بتصرف).

(٢) سنن أبي داود ٢٨٣/٢ برقم ٢٢٧٦ كتاب الطلاق، باب من أحق بالولد.

(٣) موطأ مالك، مطبوع مع المنتقى ١٨٥/٦.

(٤) انظر: الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني ٣٦٧/٤.

(٥) الإنصاف للمرداوي ٤١٦/٩.

وقال الباجي: (الفقهاء متفقون على أن الأم أحق بحضانة الولد من أبيه وغيره ممن له حق الحضانة ما لم تتزوج) (١).

المطلب الخامس: ترتيب مستحقي الحضانة بعد الأم:

علمنا أن الأم هي الأحق بحضانة الطفل ابتداء ولكن إذا لم توجد الأم فمن يكون بعدها؟
أو إن وجدت الأم ولم تكن أهلاً للحضانة فتنقل الحضانة لمستحقها بالترتيب، إن لم يوجد الأول انتقلت لمن يليه..
وفقهاء المذاهب رتبوا مستحقي الحضانة كل بطريقته والآن نستعرض باختصار شديد مستحقي الحضانة:

○ ترتيب الأحناف (٢):

- ١- الأم.
- ٢- أم الأم.
- ٣- أم الأب.
- ٤- ثم الأخوات وهن على الترتيب: الأخت الشقيقة، ثم لأم ثم لأب.
- ٥- ثم الخالات، ومن كانت خالة لأم وأب أولى ممن كانت لأم ثم من كانت لأب.
- ٦- ثم العمات، الشقيقة ثم من كانت لأم ثم من كانت لأب.
- ٧- ثم خالة الأم، الشقيقة ثم لأم ثم لأب.
- ٨- ثم خالة الأب، الشقيقة ثم لأم ثم لأب.

(١) المنتقى للباجي ١٨٥/٦.

(٢) لمزيد من التوضيح والتعليل والبيان، فضلاً أنظر: تبیین الحقائق ٤٧/٣-٤٨.

٩- ثم عمات الأمهات والآباء.

○ ترتيب المالكية (١):

جعلوا المقدم للحضانة ومستحقها هو من كانت شفقتة على الطفل أقوى من شفقة غيره:

١- الأم.

٢- الجدة أم الأم.

٣- الجدة للأم أي أم أم الأم.

٤- الخالة أخت الأم أما شقيقة أو لأم.

٥- خالة الأم: أي أخت جدة الطفل لأمه.

٦- ثم عمة الأم وعمة الخالة.

٧- ثم الجدة أم الأب.

٨- ثم الأب.

٩- ثم الأخت الشقيقة ثم لأم ثم الأب.

١٠- ثم العمّة، أخت الأب أو أخت أب الأب أو نحو ذلك.

١١- الخالة من قبل الأب، سواء أخت أم الأب أو أخت أم أبيه.

١٢- بنت الأخ شقيقة أو لأب أو لأم.

١٣- ثم الوصي.

١٤- ثم العصباء: الأخ ثم الجد أبو الأب ثم ابن الأخ ثم العم ثم ابن العم.

١٥- ثم المولى الأعلى ثم الأسفل.

(١) باختصار من الكافي في فقه أهل المدينة للقرطبي: ٥٢٠/١، وشرح الخرشي على مختصر

سيدي خليل ٢٠٨/٣، ٢٠٩، ٢١٠.

○ ترتيب الشافعية (١):

أولاً: إذا اجتمع الإناث والذكور:

- ١- الأم.
 - ٢- ثم أم الأم وإن علت.
 - ٣- ثم الأب.
 - ٤- ثم أمه.
 - ٥- ثم أم أمه وإن علت.
 - ٦- ثم الجد.
 - ٧- ثم الأخوات.
 - ٨- ثم الخالة.
 - ٩- ثم العمة.
 - ١٠- أما الأخوة وبنوهم والأعمام وبنوهم فإنهم كالأب والجد في الحضانة يقدم الأقرب منهم فالأقرب على ترتيب الجدات.
- ثانياً: وإذا اجتمع الذكور والإناث قدم الأقرب فالأقرب من الإناث ثم الأقرب من الذكور.

ثالثاً: وإذا اجتمع الإناث فقط:

- ١- الأم.
- ٢- ثم أمهاتها تقدم القربى فالقربى.
- ٣- ثم أم لأب ثم أمهاتها.
- ٤- ثم أم الجد ثم أمهاتها.

(١) انظر: كفاية الأخيار للدمشقي ١/١٥٢.

٥- ثم الأخت للأبوين ثم للأب ثم لأخت الأم.

٦- ثم الخالة.

٧- ثم العمة.

○ ترتيب الحنابلة(١):

١- الأم.

٢- ثم أمهاتها القربى فالقربى.

٣- ثم الأب.

٤- ثم أمهاته.

٥- ثم الجد لأب.

٦- ثم أمهاته القربى فالقربى.

٧- ثم الأخت لأبوين. ثم الأخت لأم ثم الأخت لأب.

٨- ثم الخالة لأبوين ثم لأم ثم لأب.

٩- ثم العمات ، العمة لأبوين ثم لأم ثم لأب.

١٠- ثم خالات أمه.

١١- ثم خالات أبيه.

١٢- ثم عمات أبيه.

١٣- ثم بنات إخوته وأخواته.

١٤- ثم بنات أعمامه وعماته.

١٥- ثم الباقي العصبية الأقرب فالأقرب، فتقدم الأخوة ثم بنوهم ثم

الأعمام ثم بنوهم ثم أعمام الأب ثم بنوهم.. الخ.

(١) منار السبيل في شرح الدليل، لابن ضويان ٣١١/٢.

المبحث الثاني

شروط الحضانة

الشرط الأول: العقل والبلوغ (١):

فلا حضانة لمجنونة أو مجنون ولا معتوه ولا طفل لأن هؤلاء يحتاجون إلى من يحضنهم ويكفلهم فكيف يكونون كافلين لغيرهم؟ (٢).

الشرط الثاني: الكفاءة والقدرة على الحضانة والقيام بشأن المحضون:

فلا حضانة لعاجز عن ذلك كالمسن من ذكر أو أنثى، ممن أفقدهم السن القدرة على القيام بشأن المحضون إلا إذا كان عندهم من يحضنه (٣).

الشرط الثالث: الرشد:

والمراد به صون المال فلا حضانة لسفيه مبذر لئلا يتلف مال المحضون (٤).

الشرط الرابع: السلامة من الأمراض (٥):

وذلك حتى يتمكن الحاضن من القيام بشأن المحضون خصوصاً إذا كان الحاضن مصاباً بمرض معد فقد يضر المحضون.

الشرط الخامس: أن يكون مكان الحضانة غير مخوف وجوباً في البنت

(١) انظر: الفتح الرباني ٥٨/١، كفاية الأخيار ١٥٢/١، زاد المعاد (الطبعة المحققة) ٤٦٢/٥.

(٢) زاد المعاد (الطبعة المحققة) ٤٦٢/٥.

(٣) انظر: الشرح الكبير ٥٢٨/٢.

(٤) المرجع السابق ٥٢٩/٢.

(٥) المرجع السابق ٥٢١/٢.

واستحباً في الولد، فتسقط حضانة ذي المكان المخوف ما لم ينتقل
لمكان مأمون(١).

الشرط السادس: أن تكون الحاضنة ذات رحم محرم من المحضون
ذكراً كان أو أنثى، أما إذا كان الحاضن رجلاً فيجب أن يكون ذا رحم
محرم من المحضون إذا كانت أنثى(٢).

الشرط السابع: إذا كان الحاضن ذكراً فيشترط فيه أن يكون معه من
يصلح لذلك من زوجة أو أمة ونحو ذلك لعدم قدرته أو صبره على أحوال
الأطفال كالنساء(٣).

الشرط الثامن: الإسلام:

وهو من الشروط المختلف فيها، فقد اشترطه الشافعية والحنابلة(٤)
بينما لم يشترطه الحنفية والمالكية(٥)، لأن الحضانة مبنية على الشفقة
وهي أشفق عليه ولو لم تكن مسلمة، فيدفع به إليها ما لم يعقل الأديان،
فإذا عقل نزع منها لاحتمال الضرر(٦)، فإن خيف على المحضون منها
كأن تغذيه لحم خنزير ونحو ذلك فيضم إليها مسلم أو مسلمة للرقابة عليها
ولا ينزع منها(٧).

(١) المرجع السابق ٥٢٨/٢.

(٢) المرجع السابق ٥٢٨/٢.

(٣) المرجع السابق ٥٢٩/٢.

(٤) انظر: كفاية الأخيار ١٥٣/١، والكافي لابن قدامة ٣٨٣/٣.

(٥) انظر: كنز الدقائق مع شرحه تبين الحقائق ٤٩/٣، الشرح الكبير ٥٢٩/٢، الفتح الرباني
٥٨/١.

(٦) انظر: تبين الحقائق ٤٩/٣.

(٧) الشرح الكبير ٥٢٩/٢.

الترجيح:

والأولى أن نقول كما قال الحنفية والمالكية، أن المحضون بإمكان أن يبقى مع أمه ولو كانت غير مسلمة ما دامت في بلاد المسلمين إلى أن يعقل الأديان ثم ينزع منها.. أما لو كانت الأم الحاضنة غير المسلمة مقيمة في غير بلاد المسلمين فالأولى أن لا تعطى الحضانة، كما قال الشافعية والحنابلة (١).

الشرط التاسع: الحرية:

وهو من الشروط المختلف فيها، فقد اشترطه الحنفية والشافعية والحنابلة (٢) أما المالكية، والظاهرية وابن القيم من الحنابلة، فجعلوا للمرأة حق الحضانة ولو لم تكن حرة (٣).

والراجع:

أن الحرية ليست بشرط في الحضانة ما دامت توفرت بها بقية الشروط السابقة وكانت قادرة على التوفيق بين شؤون المحضون وبين قضاء حوائج سيدها أو سيدتها، وذلك لعموم الأدلة الدالة على أن الأم أحق بحضانة الطفل لأنها أشفق بالمحضون ولمراعاة عاطفتها.

(١) خصوصاً في عصرنا الحديث حيث نجد أن البلاد غير الإسلامية تحكمها القوانين الوضعية المخالفة للشريعة الإسلامية فلا تمكن الأب أو أولياء المحضون من انتزاعه بعد أن يعقل وبالتالي سيبقى المحضون مع أمه الكافرة ويتشرب دينها وقد ينشأ وهو لا يعرف الدين الإسلامي ولا أحداً من أهله.

(٢) انظر: كنز الدقائق مع شرحه تبين الحقائق ٤٩/٣، كفاية الأخيار ١٥٢/١، الكافي لابن قدامة ٣٨٣/٣.

(٣) انظر: الشرح الكبير ٥٣٠/٢، الفتح الرباني ٥٨/١، المحلى لابن حزم ٤٣/١٠، زاد المعاد (محقق) ٤٦٢/٥.

الشرط العاشر: العفة والأمانة(١) والعدالة وعدم الفسق:

اشترط هذا الشرط المالكية والشافعية وجمهور الحنابلة(٢)، فلا
حضانة لفاسق ذكر أو أنثى، كشارب خمر ومشتهر بالزنا أو لهو محرم
لأنها ولاية ولا يؤمن أن يخون في حفظ المحضون فينشأ على طريقته(٣).
ولا يشترط العدالة الباطنة، بل تكفي العدالة الظاهرة كشهود
النكاح(٤).

ونقل الدمشقي في كفاية الأخيار عن المارودي قوله: فلو ادعى أحد
الأبوين فسق الآخر ليكفل لم يقبل قوله وليس له إحلافه بل هو على ظاهر
العدالة حتى يقيم مدعي الفسق عليه ببينة.

أما الحنفية: وابن القيم من الحنابلة(٦) فقالوا بعدم اشتراط ذلك
وقالوا إذا كان الفسق لا يؤدي لضياع الولد فلا تسقط الحضانة، إلى
أن يعقل الولد فينزع منها كالكتابية، أما إذا كان الفسق يؤدي لضياع
الولد فتسقط الحضانة.

وأضاف الحنفية بأن الأم أحق بالولد إلا إذا كانت غير مؤمنة بأن
تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعاً(٧).

أما الظاهرية فقالوا: بأن الأم الفاسقة لها حق الحضانة مدة

(١) المراد بالأمانة هنا حفظ الدين، انظر حاشية الدسوقي ٥٢٨/٢.

(٢) انظر حاشية الدسوقي ٥٢٨/٢، كفاية الأخيار ١٥٣/١؛ الكافي لابن قدامة ٣٨٣/٣.

(٣) انظر: كفاية الأخيار ١٥٣/١، حاشية الدسوقي ٥٢٨/٢.

(٤) كفاية الأخيار ١٥٣/١.

(٥) م.س.

(٦) حاشية ابن عابدين ٦٣٤/٢، زاد المعاد (محقق) ٤٦١/٥.

(٧) الدر المختار ٦٣٤/٢.

الرضاع فقط (١).

والراجع:

هو ما ذهب إليه الحنفية وابن القيم من الحنابلة (٢) من أنه لا يشترط العدالة وعدم الفسق في الحاضنة ما دام الفسق لا يؤدي لضياع الولد فإن كان يؤدي لضياعه سقطت الحضانة لعموم البلوى وكثرة الفسق بين الناس.

قال ابن القيم (٣): [إن الصواب أن لا تشترط العدالة في الحاضن قطعاً ولو اشترط في الحاضن العدالة لضاع أطفال العالم ولعظمت المشقة على الأم واشتد العنت (٤) ولم يزل من حين قام الإسلام إلى أن تقوم الساعة أطفال الفساق بينهم لا يتعرض لهم أحد في الدنيا مع كونهم الأكثرين، ومتى وقع في الإسلام انتزاع الطفل من أبوين أو أحدهما بفسقه؟.

وهذا - في الحرج والعسر، واستمرار العمل المتصل في سائر الأمصار والأعصار على خلافه - بمنزلة اشتراط العدالة في ولاية النكاح، فإنه دائم الوقوع في الأمصار والأعصار، والقرى والبوادي، مع أن أكثر الأولياء الذين يلون ذلك فساق، ولم يزل الفسق في الناس، ولم يمنع النبي ﷺ ولا أحد من الصحابة فاسقاً من تربية ابنه وحضنته له، ولا من تزويجه موليته، والعادة شاهدة بأن الرجل ولو كان من الفساق،

(١) المطى ١/١٤٣.

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين ٢/٦٣٤؛ زاد المعاد (محقق) ٥/٤٦١.

(٣) زاد المعاد (محقق) ٥/٤٦١.

(٤) العنت هو الوقوع في أمر شاق، مختار الصحاح ص ٤٥٦.

فإنه يحتاط لابنته، ولا يضيعها، ويحرص على الخير لها بجهد، وإن قدر خلاف ذلك، فهو قليل بالنسبة إلى المعتاد، والشارع يكتفي في ذلك بالباعث الطبيعي، ولو كان الفاسق مسلوب الحضانة، وولاية النكاح، لكان بيان هذا للأمة من أهم الأمور، واعتناء الأمة بنقله، وتوارث العمل به مقدماً على كثير مما نقلوه، وتوارثوا العمل به، فكيف يجوز عليهم تضييعه واتصال العمل بخلافه؟. ولو كان الفسق ينافي الحضانة لكان من زنى أو شرب خمر أو أتى كبيرة فرق بينه وبين أولاده الصغار، والتمس لهم غيره، والله أعلم. اهـ.

الشرط الحادي عشر: عدم الاقتران بزواج أجنبي عن المحضون:

وهذا الشرط مختلف فيه بين الفقهاء، فهل تستحق المرأة الحضانة إذا تزوجت بأجنبي عن المحضون أثناء حضانتها للمحضون أم لا؟

الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

ذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والمذهب عند الحنابلة (١) إلى أن حق الأم في الحضانة يسقط إذا تزوجت بأجنبي مطلقاً سواء كان المحضون ذكراً أو أنثى، أما إذا لم يكن زوجها أجنبياً فلا يسقط حقها في الحضانة، واستدلوا على ذلك بما رواه عبدالله بن عمرو بن العاص أن امرأة قالت يا رسول الله: إن ابني

(١) انظر: الدر المختار وحاشية رد المحتار ٦٣٤/٢، والشرح الكبير ٥٢٩/٢، والفتح الرباني ٥٨/١، وكفاية الأخيار ١٥٣/١؛ الكافي لابن قدامة ٣٨٣/٣؛ زاد المعاد (محقق) ٤٥٤/٥؛

التنقيح المشيع للمرداوي ٣٥٠.

هذا كان بطني له وعاء، وثديي له سقاء، وحجري له حواء، وإن أباه طلقني وأراد أن ينزعه مني، فقال رسول الله ﷺ أنت أحق به ما لم تنكحي (١) ولأنها مشغولة بالزوج فيضر ذلك بالولد (٢).

القول الثاني:

ذهب الحنابلة في رواية (٣) إلى أن حق الأم في الحضانة إذا تزوجت يسقط عن الذكر أما الأنثى فلا يسقط عنها في حضانتها إلا بعد سبع سنين، فقد روى مهنا عن أحمد (٤) إذا تزوجت الأم وابنها صغير أخذ منها، قيل له: فالجارية مثل الصبي؟ قال: لا، الجارية تكون معها إلى سبع سنين، لأن رسول الله ﷺ جعل بنت حمزة عند خالتها إلى سبع وهي مزوجة وقد رد هذا الاستدلال بأن بنت حمزة تركت عند خالتها لأن زوجها من أهل الحضانة (٥).

القول الثالث:

ذهب أبو محمد ابن حزم الظاهري والحسن البصري (٦) إلى أنه لا يسقط حق المرأة في الحضانة إذا تزوجت برجل أجنبي مطلقاً ما دامت مأمونة وكان الذي تزوجته مأموناً..

واستدل ابن حزم بما رواه عن طريق البخاري عن أنس بن مالك قال: قدم رسول الله ﷺ ليس له خادم فأخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي

(١) سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب من أحق الناس بالولد ، رقم ٢٢٧٦.

(٢) كفاية الأخيار ١/١٥٣؛ وانظر الكافي لابن قدامة ٣/٣٨٤.

(٣) الكافي ٣/٣٨٤؛ زاد المعاد (محقق) ٥/٤٥٥.

(٤) انظر الكافي ٣/٣٨٤.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المحلى ١٠/١٤٣-١٤٤؛ زاد المعاد (محقق) ٥/٤٥٥.

إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله: إن أنساً غلام كيس فليخدمك؟
قال: فخدمته في السفر والحضر (١).

وجه الاستدلال:

قال أبو محمد ابن حزم: هذا أنس في حضانة أمه ولها زوج وهو
أبو طلحة ويعلم رسول الله ﷺ (٢).

رد الاستدلال بهذا:

فإن أنساً بقي في حضانة أمه مع أنها تزوجت بأبي طلحة لأنه لم
يوجد من ينازع أمه وزوجها أبا طلحة في حضانة أنس، فإذا لم يوجد من
ينازع الأم أو رضي الوالد أو أولياؤه بقاءه مع أمه فيباح بقاؤه معها
باتفاق الجميع، والله أعلم (٣).

والراجع:

هو قول الجمهور القائلين بسقوط الحضانة إذا تزوجت الأم برجل
أجنبي عن المحضون، وذلك لقوله ﷺ [أنت أحق به ما لم تنكحي]
ولانتشار هذه القصة وعمل الصحابة بها ولم يوجد من خالف، ولكن لا شك
أنه لا يحرم على المرأة المزوجة حضانة ابنها إذا اتفقت هي والزوج
أو أقارب الطفل على ذلك، ولا شك أن سقوط حضانتها إذا تزوجت
بأجنبي ليس لازماً بل لا يجوز أن يفرق بينهما وبين محضون إذا تزوجت

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوصايا باب استخدام اليتيم في السفر والحضر إذا كان بلا خالة
- بفتح الباري - ٣٩٥/٥.

(٢) المحلى ١٠/١٤٦.

(٣) انظر: زاد المعاد، (محقق) ٥/٤٥٧-٤٥٨.

من غير أن يخاصمها من له الحضانة ويطلب انتزاع الولد(١).

الشرط الثاني عشر: الإقامة بالمحضون وعدم السفر به:

الحضانة مكانها بيت الزوجية الذي يقيم فيه الأبوان ما دامت الزوجية قائمة بين الزوجين، كذلك إذا كانت الزوجة في زمن العدة من الطلاق لأن الزوج له حق إمساك الزوجة نفسها في بيتها وعليها البقاء في بيت الزوجية مدة عدة طلاقها، فلا يجوز لها الخروج منه..

ولا يجوز لأحد إخراجها كما سبق بيانه، ولهذا لا يحق لها الانتقال والسفر بولدها ولو كان ذلك بإذن الأب.

فإذا انتهت عدة الطلاق أو الوفاة وأصبح المحضون في حضانة أمه فهل يشترط لها الإقامة بالمحضون وعدم السفر أم لا؟
ولما كانت الإجابة على هذا السؤال تختلف باختلاف السفر والغرض فإن لكل صورة حكمها الخاص بها(٢) وسيأتي بيان ذلك في مواضعه إن شاء الله.

(١) انظر: زاد المعاد (محقق) ٤٥٨/٥.

(٢) انظر المسألة في المبحث الخاص بالآثار المترتبة على الخروج من حيث الحضانة، وانظر: تبیین الحقائق ٥٠/٣؛ الشرح الكبير ٥٣٢/٢؛ الفتح الرباني ٥٨/١؛ كفاية الأخيار ١٥٤/٣؛ التنقيح المتبع ص ٣٥١.

المبحث الثالث

الآثار المترتبة على الخروج من حيث الحضانة

وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: الآثار المترتبة على الخروج الواجب من حيث الحضانة.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على الخروج المندوب والمباح من حيث الحضانة.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على الخروج المنهي عنه من حيث الحضانة.



المطلب الأول

الآثار المترتبة على الخروج الواجب من حيث الحضانة

أولاً: إذا خرجت المرأة خروجاً واجباً لا يتطلب السفر أو النقلة، فإنه لا يسقط حضانتها كأن تخرج لأداء نذر عليها أو للوفاء بالدين ونحو ذلك.

ثانياً: وقد يكون ذلك الخروج سفرًا للنقلة بصحبة الأهل، فهل تسافر الأم بالمحضون أم لا؟.

١- اتفق المالكية والشافعية والحنابلة على أن المحضون يبقى مع العصة سواء أكان الأب أو غيره من العصبات محارم أم غير محارم، أما إذا كان المحضون أنثى فلا يسلم لغير المحارم، سواء كان الأقرب هو المسافر أو المقيم، ولكن بشرط الأمن في الطريق أو البلد المسافر إليه (١) وذلك احتياطاً للنسب فإن النسب يحفظ بالآباء ولمصلحة المحضون للتأديب والتعليم (٢)، ولسهولة القيام بمؤنته (٣)، أما لو رافقت الحاضنة المحضون وأباه في الطريق فإن حقها في الحضانة لا يسقط (٤).

ولو عادت من سفر النقلة عاد حقها في الحضانة (٥).

غير أنهم (المالكية والحنابلة، الشافعية على الوجه المرجوح) (٦)

(١) انظر: الشرح الكبير ٥٣٢/٢؛ كفاية الأخيار ١٥٤/٤؛ التنقيح المشبع ٣٥١.

(٢) انظر: الخرشي على سيدي خليل ٢٠٨/٣.

(٣) كفاية الأخيار ١٥٤/٤.

(٤) م. س.

(٥) م. س.

(٦) انظر: الشرح الكبير ٥٣١/٢؛ التنقيح المشبع ٣٥١؛ كفاية الأخيار ١٥٤/٤.

قالوا السفر للنقلة إن كان دون مسافة القصر بحيث يمكن للأب رؤية
المحضون كل يوم فلا يؤثر السفر، والأم أحق به، ويبقى على حضانتها
فيكونان كالمقيمين في دارين من بلد لأن مراعاة الأب له ممكنة (١).

أما الوجه الأصح عند الشافعية (٢)، فهو أن النقلة إلى ما دون مسافة
القصر كالنقلة إلى مسافة القصر، وإن انتقلا معاً فالأم على حقها من
الحضانة (٣).

(١) انظر: الكافي لابن قدامة، ٣/٣٨٧.

(٢) انظر: كفاية الأخيار ٣/١٥٤.

(٣) انظر: الشرح الكبير ٢/٥٣٢؛ الكافي لابن قدامة ٣/٣٨٧.

٢- أما الحنفية(١) فقد تناولوا مسألة سفر الحاضنة بالمحضون بشكل آخر فقالوا:

أ - إذا كانت الحاضنة هي الأم: فإنها لا تسافر بالولد إلا بالشروط التالية:

الشرط الأول: أن يكون البلد الذي تريد الانتقال إليه موطنها وقد عقد فيه نكاحها على أبيه لأنه التزم المقام فيه شرعاً وعرفاً.

أما إن كان البلد الذي تريد الانتقال إليه موطنها ولكن لم يعقد عليها فيه فقال بعض الحنفية لا تنتقل إليه(٢)، وذهب بعض الحنفية إلى أن لها النقل إلى مكان العقد ولو لم يكن موطنها لأن العقد متى وقع في مكان يوجب أحكامه فيه كما يوجب البيع التسليم في مكانه ومن جملته حق إمساك الأولاد(٣).

وذكر الزيلعي أن القول الأول هو الأصح لأن الزوج في دار الغربية ليس التزاماً للمقام فيها عرفاً فلا يكون لها النقل إليه، كما لا يكون لها النقل إلى وطنها إذا لم يقع الزوج فيه، فحاصله أن متى وجد الأمران - كون البلد موطنها وعقد عليها فيه، في مكان واحد جاز لها النقل إليه كيفما كان إلا أن يكون دار حرب(٤).

(١) انظر: تبیین الحقائق ٥٠/٣ (بتصرف).

(٢) انظر: تبیین الحقائق ٥٠/٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

الشرط الثاني: أن تكون المسافة بين البلد الذي تريد الانتقال إليها والبلد الذي يقيم فيه والد المحضون متقاربة بحيث يتمكن من الاطلاع على ولده في يوم ويرجع إلى أهله في نفس اليوم، قبل الليل، فهنا يجوز لها النقل إليه مطلقاً في دار الإسلام ولا يشترط فيه وقوع التزوج ولا الوطن إلا إذا كانت تريد أن تنتقل من مصر إلى قرية لأن الانتقال إلى قريب بمنزلة الانتقال من محله إلى محله في بلدة واحدة غير أن الانتقال من مصر إلى قرية يضر بالولد لكونه يتخلق بأخلاق أهل القرى فلا تملك الانتقال بين مصر إلى قرية إلا أن تكون وطنها ووقع العقد فيها (١) في الأصح كما سبق بيانه في الشرط الأول.

أقول:

إن إطلاق القول بأن الأمصار خير من القرى مردود لاختلاف الأزمان والأمصار والقرى، ففي زماننا أصبحت بعض القرى خيراً من بعض المدن لسلامتها من المدنية الزائفة والغزو الفكري والتغريب، ولذلك فالأولى القول بأن ينظر في أيهما أصلح للطفل.

الشرط الثالث:

أن لا تكون البلدة التي عقد عليها فيها قد أصبحت دار حرب وإن كان قد تزوجها هناك فليس لها أن تنتقل بالمحضون إلى دار الحرب لما فيه من الضرر بالولد المسلم (٢).

ب - أما إذا كان الأب موجوداً والحاضنة غير الأم من الحاضنات: فإن هؤلاء لا يحق لهن الانتقال بالمحضون عن البلدة التي فيها أبوه إلا

(١) تبين الحقائق ٥٠/٣.

(٢) المرجع السابق.

بإذنه مطلقاً حتى ولو كانت الحاضنة هي الجدة (١).

ج - إذا كان الأب متوفى والمرأة في عدة الوفاة: ففي هذه الحالة لا يجوز للحاضنة الخروج بالمحضون إلا بإذن وليه الذي حل محل أبيه أما بعد انقضاء العدة فالقاضي يرى ما فيه مصلحة الصغير فإن كان في عدم الانتقال مصلحة منعها وإلا فلا يمنعها.

التعليق:

إن أفضل ما يقال في مسألة النقلة والسفر بالمحضون هو ما قاله ابن القيم رحمه الله معقّباً على هذه المسألة بعد سرد الخلاف قائلاً (٢): «وهذه أقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها دليل يسكن القلب إليه، فالصواب النظر والاحتياط للطفل في الأصلح له، والأمنع من الإقامة أو النقلة، فأيهما كان أنفع له وأصون وأحفظ روعي ولا تأثير لإقامة ولا نقلة وهذا كله ما لم يرد أحدهما بالنقلة مضارة الآخر، وانتزاع الولد منه، فإن أراد ذلك لم يجب إليه، والله الموفق».

ثالثاً: أما إذا كان خروج المرأة لحج الفريضة:

فهنا قال المالكية (٣) لا يسقط حقها في الحضانة ولها السفر به. أما الشافعية والحنابلة (٤) فقالوا: لا تسقط حضانتها ولكن لا تسافر به، بل يبقى عند المقيم إلى أن تعود فتعود حضانتها للمحضون.

(١) م . س .

(٢) زاد المعاد ٤٦٣/٥.

(٣) انظر الشرح الكبير ٥٣١/٢، حكمهم هذا حينما تكلموا عن سفر المرأة للتجارة ونحوها فاعتبرته في السفر لحج الفريضة من باب أولى.

(٤) انظر: كفاية الأخيار ١٥٤/٣؛ المغني ٢٢٨/٨؛ وكلامهم على السفر لحاجة أو الحج مطلقاً ولم يقيّدوا ما إذا كان الحج تطوعاً أم فريضة ولكن الحكم في حج الفريضة أولى والله أعلم.

والراجع:

عدم سقوط حضانة الأم وأن لها السفر بالمحضون كما قال المالكية، ولكن ينبغي التنبيه إلى أن الأولى لكل أم أن لا تأخذ أطفالها للحج لما في ذلك من مشقة على الجميع فالمجال مجال عبادة والإمكانات التي اعتادها الطفل في منزله غير ما سيلقيه في السفر وإن هذا سيلهى الأم عن عبادتها ويُعرّض الطفل للضرر والمشقة والضياع لشدة الزحام مما يُعيق تحركات الأم ومن معها، والله أعلم.

المطلب الثاني:

الآثار المترتبة على الخروج المندوب والمباح، من حيث الحضانة:
أولاً: إذا كان الخروج لمندوب أو مباح داخل البلد ولمدة قصيرة فلا تسقط حضانتها، وقد يكون خروجها مباحاً ولكن كثرة الخروج قد يعتبر إخلالاً بشرط الحضانة، فقد اعتبر بعض فقهاء الحنفية (١) أنها غير مأمونة لخروجها كل وقت، لأنها ستترك الولد ضائعاً والولد في حكم الأمانة عندها ومضيع الأمانة لا يؤتمن حتى ولو لم يكن خروجها لمعصية بل قد يكون خروجها لسعي على معاش، كما لو كانت قابلة أو غاسلة ونحو ذلك (٢).

أقول: إن اعتبار الخروج الكثير المباح مسقطاً للحضانة فيه نظر، لأن هذا يلزم عليه سقوط الحضانة عن كثير من النساء في عصرنا هذا نظراً لكثرة خروجهن للعمل أو الدراسة، خصوصاً إذا كان عندها من يتعهده في غيابها فهي لا تبتعد عنه إلا وقت عملها ثم تعود إليه وهذا خير من حرمانها منه مطلقاً، ثم إنه لو أخذه والده فهل سيبقى معه ويتفرغ لحضانتها مطلقاً؟ طبعاً لا، إذ سيدفعه لمن يتعهده ويرعاه من النساء وهن لسن بأولى من الأم وقد قال ﷺ «أنت أحق به ما لم تنكحي» (٣)، والله أعلم.

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٦٣٤/٢.

(٢) م . س .

(٣) سبق تخريجه . ٧١٦
١١٥

ثانياً: أما إذا كان الخروج المندوب فيه سفر كالسفر للحج التطوع أو العمرة أو الزيارة أو الخروج المباح كالسفر للتجارة أو النزهة أو السفر لطلب حق ونحو ذلك، فهنا اختلف الفقهاء في سفر الحاضنة بالمحضون على النحو التالي:

١- قال المالكية (١): إن لها أن تسافر بالمحضون ولا يسقط حقها في الحضانة بل تأخذه معها وللولي أني يحلفها بأنها ما أرادت بالسفر إلا التجارة ونحو ذلك.

٢- وذهب الشافعية والحنابلة (٢) إلى أنه إذا كان السفر سفر حاجة كحج أو تجارة أو غزو فلا يسافر المحضون مع الحاضن بل يبقى مع المقيم إلى أن يعود المسافر سواء طال مدة السفر أم قصرت، لأن في السفر بالولد ضرراً به (٣)، وإتعباً له، ومشقة عليه (٤)، ولا تسقط حضانتها فإذا عادت من السفر عاد المحضون إليها.

وجاء عند الشافعية (٥) أنها لو قالت إنما تريد سفر التجارة فقال بل النقلة، فالزوج هو المصدق بيمينه على الأصح، فإن نكل (٦) حلفت وأمسكت الولد، وقيل يصدق بلا يمين.

(١) انظر: الشرح الكبير ٥٣١/٢.

(٢) انظر: كفاية الأخيار ٥٤/٣؛ المغني ٢٢٨/٨.

(٣) انظر: المغني ٢١٨/٨.

(٤) انظر: الكافي لابن قدامة ٣٨٧/٣.

(٥) انظر: كفاية الأخيار ١٥٤/٣.

(٦) النكول عن اليمين: هو الامتناع منها، انظر: المصباح المنير ٨٥٩/٢.

والراجع:

ما قاله المالكية من عدم سقوط الحضانة عن الأم إذا سافرت سافراً
مباحاً أو مندوباً ولها أن تأخذ المحضون معها ما دامت الحضنة
مأمونة أصلاً فلا خوف على المحضون من سفرها، وما دام القائلون بذلك
يعطون للولي الحق أن يحلفها إذا شك في سفرها هل هو للتجارة ونحوها
أم للنقلة والله أعلم.

المطلب الثالث:

الآثار المترتبة على الخروج المنهي عنه من حيث الحضانة:

أ / إذا كانت الأم في عدة الطلاق فلا يجوز لها الخروج بالولد إلا بإذن الزوج (١).

ب / إذا كان خروجها منهياً عنه فهنا ينظر في خلاف الفقهاء في اشتراط العدالة وعدم الفسق (٢).

وعلى هذا فإن القائلين بهذا الشرط وهم المالكية والشافعية وجمهور الحنابلة (٣) يسقطون حضانة المرأة التي تخرج خروجاً منهياً عنه.

أما من لم يشترطه إلا إذا أدى الفسق لضياع الولد وهم الحنفية وابن القيم من الحنابلة (٤) فقد قالوا إن للأم الفاسقة الحضانة إلى أن يعقل الولد ثم ينزع منها، وبهذا فهم لا يرون سقوط حضانتها إلا إذا كان هذا الخروج فيه فسق بين واضح يفسد الولد فتسقط حضانتها، والله أعلم.

أما الظاهرية فجعلوا للأم الفاسقة حق الحضانة مدة الرضاع فقط، ثم تسقط حضانتها (٥).

(١) انظر: تبیین الحقائق ٥٠/٣ (بتصرف).

(٢) انظر ص ٧٢٦ من البحث.

(٣) انظر: حاشية الدسوقي ٥٢٨/٢؛ كفاية الأخيار ١٥٣/١؛ الكافي لابن قدامة ٣٨٣/٣.

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين ٦٣٤/٢؛ زاد المعاد (محقق) ٤٦١/٥.

(٥) انظر: المحلى ١٤٣/١.

الراجع:

هو العمل بقول الحنفية وابن القيم من الحنابلة وهو أن حضانة الأم الفاسقة لا تسقط إلى أن يكبر الولد ويعقل فينزع منها إلا إذا كان الفسق يؤدي لضياع الولد فإن حضانتها تسقط (١)، وعلى هذا فإن كان خروجها المنهي عنه فيه فسق واضح يؤثر على المحضون فتسقط حضانتها، أما إن كان الخروج المنهي عنه لا يؤثر على المحضون كأن يكون المحضون رضيعاً لا يعي شيئاً أو أن يكون الخروج محرماً لسبب لا يؤثر في سلوكيات المحضون، فإن حضانتها لا تسقط، والله أعلم.

(١) انظر قول ابن القيم وترجيحه، زاد المعاد (محقق) ٤٦١/٥؛ وانظر: ص ٧٢٧ من البحث.

الفصل الثاني
الآثار المترتبة على الخروج
من حيث العلاقات الزوجية

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث

- المبحث الأول: القسم.**
المبحث الثاني: النشوز.
المبحث الثالث: أثر خروج المرأة على العلاقات
الزوجية.



التمهيد

العشرة: بكسر العين وتسكين الشين، اسم، ومنه المعاشرة، والتعاشر، وهي المخالطة (١).

العشرة بالمعروف، حق للزوجة لقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٢)، ففي هذه الآية أمر للأزواج بمعاشرة نسايتهم بالمعروف، ومن المعروف أن يوفيتها حقها من المهر والنفقة والقسم وترك أذاها بالكلام الغليظ (٣)، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٤)، ولقوله ﷺ [اتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله] (٥).

وقد اتفق جمهور الفقهاء على وجوب معاشرة كل من الزوجين للآخر بالمعروف (٦)، غير أن الكاساني (٧) - من فقهاء الحنفية - ذكر أن المعاشرة بالمعروف مندوب إليها وهي مستحبة (٨).

(١) انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٤٣٤ (بتصرف).

(٢) النساء: ١٩.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١٠٩/٢.

(٤) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٣/٨.

(٦) انظر: أحكام القرآن للجصاص ١٠٩/٢، أحكام القرآن لابن العربي ٣٦٣/١؛ حاشية الباجوري

٢/٢١٥، الفروع ٦/٣١٤؛ المحرر في الفقه ٤١/٢.

(٧) انظر: بدائع الصنائع ٢/٣٣٤.

(٨) انظر بدائع الصنائع ٢/٣٣٤.

والراجع:

هو القول بوجوب العشرة بالمعروف لموافقته للأمر الصريح في الآيتين السابقتين والحديث السابق، ولا صارف يصرف الأمر عن الوجوب إلى الندب.

حكم المبيت عند المرأة الواحدة:

ذهب الحنابلة وجمهور الحنفية في رواية عن أبي حنيفة وقد رجع عنها (١)، إلى أن المبيت حق للزوجة يلزم به الزوج ليلة من أربع ليال عند النزاع والخصومة.

بينما ذهب المالكية والشافعية والمذهب عند الحنفية، وهو ما رجع إليه أبو حنيفة (٢) إلى أنه يندب المبيت عند الزوجة ولا يجب بل يستحب استحباباً وأدنى الاستحباب ليلة من أربع ليال، فإن شكت الوحدة ضمت لجماعة تسكن معهم للاستئناس بهم.

والراجع:

هو القول بأن للمرأة حقاً في المبيت ويجب على الزوج أن يبیت كل ليلة عند زوجته إذا لم يكن عنده غيرها، ولم يمنعه من ذلك مرابطة أو دورية في عمل من الأعمال التي تتطلب ذلك، وذلك لأن المرأة ضعيفة بطبعها تحتاج للإنسان، وهذا من العشرة بالمعروف المأمور بها، والله أعلم.

(١) انظر: بدائع الصنائع ٣٣٣/٢؛ المغني ٣٠٢/٧-٣٠٣ (بتصرف).

(٢) انظر: حاشية الدسوقي ٣٤٠/٢؛ مغني المحتاج ٢٠٢/٣؛ بدائع الصنائع ٣٣٣/٢.

○ إذا ترجح وجوب المبيت عند الزوجة إلا لعذر، فهل يلزم منه وجوب الوطء وهل هو حق للزوجة كالزوج أم حق للزوج فقط؟!.

اختلف الفقهاء في ذلك إلى قولين:

القول الأول: وهو للجمهور (الحنفية، المالكية، الحنابلة) (١) قالوا بأن الوطء حق للزوجة واجب على الزوج نحو زوجته، ما لم يكن له عذر، ثم اختلفوا في تحديد أدنى حد للوطء عند التنازع. فقال الحنفية: يجب عليه في الحكم مرة واحدة وما زاد فهو من حسن المعاشرة.

أما المالكية فقالوا: يجب على الرجل وطء الزوجة الواحدة، ويقضى عليه إذا تضررت بتركه فإذا اشتكت قلته قضى لها بليلة واحدة من أربع ليال.

أما الحنابلة: فقالوا إن الوطء واجب على الرجل إذا لم يكن له عذر وهو مقدر بأربعة أشهر.

القول الثاني: ذهب الشافعية إلى عدم وجوب وطء الزوج لزوجته، ولو أعرض عن زوجته أو زوجاته لم يأثم، لأن هذا حق له فيجوز له تركه (٢).

(١) انظر: بدائع الصنائع ٣/٣٣١؛ منح الجليل ٢/١٧٠؛ المغني ٧/٣٠٤.

(٢) انظر: مغني المحتاج ٣/٢٥١؛ تكملة المجموع الثانية للمطيعي ١٦/٤٢٥؛ منهاج الطالبين

للنووي مطبوع مع مغني المحتاج ٣/٢٥١.

والراجع:

هو قول الجمهور أن الوطاء حق للزوجة، والأولى عدم تحديده وتركه حسب الحاجة والطباع بحيث لا يزيد الإعراض عن أربعة أشهر، ذلك لما ورد في الإيلاء وتحديده بأربعة أشهر (١)، والله أعلم.



(١) الإيلاء: هو اليمين على ترك وطء المنكوحة مدة، مثل: والله لا أجامعك أربعة أشهر، (التعريفات للجرجاني ص ٤١) وذلك لقوله تعالى ﴿الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر﴾ سورة البقرة: ٢٢٦.

المبحث الأول

القسم

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف القسم:

القسم لغة: القسم بفتح القاف، وتسكين السين، مصدر قسم الشيء فانقسم (١).

القسم في اصطلاح الفقهاء:

فهو تسوية الرجل بين زوجاته والعدل بينهن في المأكل والمشروب والملبوس والسكنى والبيتوتة (٢).

المطلب الثاني: حكم القسم:

تمهيد:

أباح الله تعالى للرجل تعدد الزوجات لحكم كثيرة، فقال: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ (٣) وجعل ذلك مقيداً بشرطين:

الأول: لا يجتمع في زمته أكثر من أربع زوجات.

الثاني: أن يعدل بينهن في المبيت والكسوة والنفقة والسكنى والمأكل

(١) مختار الصحاح ص ٥٣٥، أما القسم بالكسر فهو الحظ والنصيب من الخير، أما القسم بفتح

القاف والسين فهو اليمين، مختار الصحاح ص ٥٣٥.

(٢) انظر بدائع الصنائع ٣٣٢/٢ (بتصرف)، وانظر: مجمع الأنهر شرح ملتقى الأنهر ٣٧٣/١.

(٣) النساء: ٣.

والمشرب ونحو ذلك مما يستطيع فيه العدل من الأمور المادية.

حكم القسم:

اتفق الفقهاء على وجوب القسم - العدل - بين الزوجات في المبيت،
والمأكل، والمشرب، والملبس، والمسكن(١).

أدلة وجوب القسم:

الدليل الأول من الكتاب:

قوله تعالى: ﴿فَانْكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنًا وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ (٢).

الدليل الثاني من السنة:

- ١- عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول: [اللهم هذه قسمتي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك] (٣).
- ٢- قوله ﷺ: «من كان له امرأتان يميل لإحداهما على الأخرى جاء يوم القيامة أحد شقيه مائل» (٤).

(١) انظر: بدائع الصنائع ٣٣٢/٢؛ شرح منح الجليل ٢٦٩/٢؛ الشرح الكبير ٣٣٩/٢؛ المذهب مع المجموع ٤٢٥/١٦؛ مغني المحتاج ٢٥١/٣؛ المغني ٣٠١/٧.

(٢) سورة النساء، الآية: ٣.

(٣) سنن الترمذي ٤٤٦/٣؛ كتاب النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الزواجر، رقم (١٤٠)، وجاء في سبل السلام ١٦٢/٣: رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم ولن رجح الترمذي إرساله، وانظر سنن الترمذي ٤٤٦/٣ ثم قال الصنعاني بعد تصحيح ابن حبان للوصل: «فقد تعاضد الموصول والمرسل، سبل السلام ١٦٢/٣».

(٤) سنن النسائي ٦٣/٧، كتاب عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض، وقد روى بالفاظ أخرى: قال الصنعاني، سنده صحيح، انظر: سبل السلام ١٦٢/٣.

المطلب الثالث:

كيفية خروج الزوجات مع الزوج للسفر

عرفنا أن العدل بين الزوجات واجب، فإذا كان للرجل عدة زوجات وأراد السفر ولا يستطيع صحبتهم كلهن معه، وأراد واحدة منهن فقط تصاحبه وتخرج معه للسفر، فماذا يفعل؟.

اتفق الفقهاء (١) على أنه يشرع للزوج عمل القرعة (٢)، بين نسائه فأيتهم خرجت قرعتها خرجت معه.

وهذه الوسيلة - القرعة - أقرب الوسائل لحل النزاع وتطبيب النفوس وتحقيق العدل، والقرعة كانت مسلكه ﷺ مع زوجاته، فقد جاء عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ كان إذا أراد سفرًا أقرع بين نسائه (٣) الحديث.

حكم القرعة:

بعد أن اتفق الفقهاء على مشروعية القرعة اختلفوا في حكمها إلى ثلاثة مذاهب:

١- قال الحنفية (٤) بعدم وجوبها، ولكنها تعد أفضل، وإذا سافر الزوج

(١) انظر: بدائع الصنائع ٣٣٣/٢؛ التاج والإكليل ١٤/٤-١٥؛ مغني المحتاج ٣/٢٠٧؛ عمدة الفقه لابن قدامة ص ٨١.

(٢) القرعة لغة: السهمة، والمقارعة: المساهمة، وأقرعت بين الشركاء في شيء يقتسمونه، لسان العرب ٨/٢٢٦، مادة: قرع.

(٣) صحيح البخاري بفتح الباري ٩/٣١٠؛ رقم ٥٢١١، كتاب النكاح، باب القرعة بين النساء إذا أراد سفرًا.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٣٣٣/٢.

بإحداهن وقدم من السفر وطلبت الأخريات أن يسكن عندهن مدة السفر
فليس لهن ذلك لأن مدة السفر ضائعة بدليل أن له أن يسافر وحده.

وقالوا: لأنه قد يثق بإحداهما في السفر وبالأخرى في الحضر،
والقرار في المنزل من إحداهما قد يكون لحفظ الأمتعة أو لخوف
الفتنة، أو يمنع من سفر إحداهما كثرة سمنها، وعند إلزام الزوج
بالقرعة فقد تخرج القرعة لمن يخاف صحبتها في السفر، وهذا فيه حرج
وضرر شديد للزوج وقد جاءت الشريعة بدفع الضرر ودفع الحرج (١).

٢- أما جمهور المالكية (٢) فقالوا لا يلزم الرجل القرعة بين نسائه عند
السفر إلا أن يكون السفر إلى قرية كالحج أو زيارة المسجد النبوي
لعظم المشاحة في سفر القرية.

وذهب بعضهم إلى أن القرعة تلزم مطلقاً سواء كان السفر لقربة أو
غير ذلك، بشرط صلاحية كل واحدة منهن للسفر حتى لا تكون القرعة من
حظ من لا تصلح للسفر (٣).

٣- وأما الشافعية والحنابلة والظاهرية (٤)، فقالوا بلزوم القرعة مطلقاً
فإذا أراد الزوج السفر بإحدى زوجاته أو أكثر من واحدة فلا يجوز
له ذلك إلا بقرعة، فمن خرجت عليها القرعة سافر بها، وإن خرج بإحداهن
بلا قرعة أثم، واعتبروا هذا من الميل والجور المنهي عنه المنافي
للعادل المأمور به، فإذا عاد يجب عليه أن يقضي للبواقي عن تلك الليالي

(١) انظر شرح فتح القدير ٤٣٦/٣ (بتصرف).

(٢) التاج والإكليل للمواق ١٤/١٠؛ منح الجليل ١٧٦/٢.

(٣) وهذا ما اختاره ابن القاسم ونقله عنه ابن عليش في شرح منح الجليل ١٧٦/٢.

(٤) انظر: مغني المحتاج ٢٥٧/٣؛ المغني ٣١٣/٧؛ المحلى ٢١٧/٩.

التي سافر فيها لأنه قسم لمن سافر بها بغير قرعة، فيلزمه القضاء، كما لو قسم لها في الحضر، أما لو خرج بواحدة منهن بالقرعة ثم عاد فلا يقسم لنسائه الباقيات عوضاً عن الأيام التي سافرها ولو كانت المدة طويلة..

واستدلوا على وجوب القرعة بحديث عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ كان إذا أراد سفرًا أقرع بين نسائه (١).
وقد رد الحنفية هذا الاستدلال قائلين:

إن الرسول ﷺ كان يقرع بين نسائه استحباباً لتطيب قلوبهن، لأن مطلق الفعل لا يقتضي الوجوب فكيف وهو محفوف بما يدل على الاستحباب، وذلك أنه لم يكن القسم واجباً عليه ﷺ حيث قال تعالى: ﴿تُرْجَىٰ مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوَىٰ إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ﴾ (٢) وممن أرجأ سودة وجويرية وأم حبيبة وصفية، وميمونة، وممن أوى عائشة والباقيات رضي الله عنهن (٣).

التعليق:

أقول، إن الأمر يحتاج إلى توفيق بين الآراء على النحو التالي:
١- إذا كان السفر لمرافقة إحداهن كأن يكون سفرها للحج أو العمرة أو لزيارة أهلها وعيادتهم أو علاجها، أو نحو ذلك فهنا لا يقرع بينهن - كما قال الحنفية - لأن السفر خاص بها، ولأنها لو لم تسافر معه لسافرت

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٣١٠/٩، رقم ٥٢١١، كتاب النكاح، باب القرعة بين النساء إذا أراد السفر.

(٢) سورة الأحزاب: ٥١.

(٣) انظر شرح فتح القدير ٢٣٦/٣ (بتصرف).

مع محرم آخر، طبعاً بعد أن يأذن لها.

٢- أما إذا كان سفر الزوج لنزهة أو تجارة أو عبادة أو طلب علم فهنا ينظر لحال الزوج كما يلي:

أ/ إذا كان الرجل ممن يعتاد السفر وله سفرات كثيرة فهنا القول بالقرعة مطلقاً يعني أن بعضهن قد يتكرر خروجها وأخريات قد لا يخرجن مع رغبتهن في ذلك، فهنا الأولى أن يقال إن على هذا الرجل أن ينسق وينظم في كل مرة واحدة منهن، ويبدأ في أولى سفرياته معهن بالقرعة لتخرج أولاهن معه ثم بعد ذلك يقرع بين غيرها في السفر القادم ويستثنى من خرجت في المرة السابقة، وهكذا حتى ينتهي الدور عليهن، وذلك يضمن خروجهن جميعاً ليتحقق العدل قدر الإمكان، ثم يعود فيقرع لتخرج أولاهن ثم يقترع بين الباقيات وهكذا.

ب/ أما إذا كان الرجل لا يسافر إلا نادراً أو قليلاً فهنا يقترع كما قال الشافعية والحنابلة وجمهور المالكية - وذلك لفعله ﷺ وتطبيياً لنفوسهن حتى لا يشعرن بالغيرة الشديدة، لتفضيل من تخرج معه، ولكن لا يقترع بينهن في هذه الحالة إلا بشرط وهو:

أن يكون جميع النساء المقترع بينهن متساويات في الحال أي لو بقين فهن صالحات للبقاء ولو سافرن فهن صالحات للسفر لأن القرعة لا تكون إلا بين متساويين فيلجأ إليها للترجيح. أما لو اختلفت أحوالهن كأن يكون في بقاء إحداهن بدون الزوج فتنة أو خطر عليها أو في سفر إحداهن معه فتنة فهنا لا يقرع بينهن لأن العمل بالقرعة قد يلحق به الضرر أو بإحداهن - كما قال الحنفية وبعض المالكية - والله أعلم.

المطلب الثاني

النشوز

المطلب الأول: تعريف النشوز وما يتحقق به:

○ النشوز لغة (١):

جمع نشز، يطلق على المكان المرتفع من الأرض، يقال: نشزت المرأة بزوجها فهي ناشز أي ارتفعت عليه واستعصت وأبغضته وخرجت عن طاعته.

○ النشوز عند الفقهاء:

لم ينص الفقهاء على تعريف مختصر لنشوز الزوجة بل بينوه وشرحوه...

١- فالحنفية (٢) أشاروا إليه عند الكلام عن القسم والنفقة وسقوطهما عن الناشز وأنها هي التي تخرج من البيت بغير حق أو تمنع نفسها منه بغير عذر.

٢- ومن نصوص المالكية (٣) قال الدردير عن نشوز الزوجة على زوجها: هو الخروج عن الطاعة الواجبة، كأن منعه الاستمتاع بها أو خرجت بلا إذن لمحل تعلم أنه لا يأذن فيه، أو تركت حقوق الله تعالى كالغسل أو الصلاة ومنه إغلاق الباب دونه.

٣- من نصوص الشافعية (٤): النشوز هو الخروج من المنزل بغير إذن

(١) انظر بتصريف: لسان العرب ٢٨٤/٣؛ محيط المحيط للبستاني ص: ٨٩٣.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٤٣٤/٢؛ المبسوط ١٨٦/٥.

(٣) الشرح الكبير ٣٤٣/٢.

(٤) مغني المحتاج ٢٦٠/٣.

الزوج لا إلى القاضي لتطلب الحق منه ولا إلى اكتسابها النفقة إذا أعسر بها الزوج، ولا إلى استفتاء إذا لم يكن زوجها فقيهاً ولم يستفت لها وكمنعها الزوج من الاستمتاع ولو غير الجماع لا منعها له منه تدللاً... إلخ.

٤- من نصوص الحنابلة (١) في بيان معنى النشوز شرعاً وصلة المعنى الشرعي بالمعنى اللغوي، قال ابن قدامة: (معنى النشوز معصيتها لزوجها فيما له عليها، مما أوجبه له النكاح، وأصله الارتفاع مأخوذ من النشز، وهو المكان المرتفع، فكأن الناشز ارتفعت عن طاعة زوجها، فسميت ناشزاً، فمتى امتنعت من فراشه أو خرجت من منزله بغير إذنه أو امتنعت من الانتقال معه إلى مسكن مثلاً أو من السفر معه فلا نفقة لها ولا سكنى في قول عامة أهل العلم...).

مما سبق نجد أن الفقهاء قد اتفقوا على أن نشوز الزوجة يتحقق بأحد أمور ثلاثة:

- الأول: عدم تمكين الزوج من الاستمتاع بها بلا عذر.
- الثاني: خروج الزوجة من منزل الزوج بدون إذنه بغير حق.
- الثالث: الامتناع عن السفر مع الزوج (٢) أو الانتقال إلى مسكن مثلاً بلا عذر يمنعها، وزاد المالكية على ما سبق أمراً رابعاً، وهو: ترك الزوجة حقوق الله كالصيام والصلاة أو الغسل ونحو ذلك،

(١) المغني ٢٣٦/٨.

(٢) انظر: حاشية الطحاوي ٦٤/٣؛ مغني المحتاج ٢٥٧/٣؛ الفروع ٣٣٣/٥.

فهذه المرأة العاصية لله التاركة للفرائض تعد ناشزاً أيضاً. (١).

○ وهناك بعض الأحوال التي لو خرجت فيها المرأة من بيتها بلا إذن الزوج لا يعد ذلك نشوزاً (٢)، ولا يترتب على خروجها آثار النشوز، مثل: خروجها لعدم شرعية المسكن أو كونه مغصوباً أو تخشى على نفسها أو مالها من سارق أو حريق أو هدم، أو غرق، أو أن تخرج كرهاً كأن يكرهها على الخروج صاحب الملك أو أن تخرج من بيتها بسبب سوء معاملة الزوج وإيذائه لها بالضرب ونحو ذلك، أو خروجها لطلب الفتوى (٣)، أو خروجها لزيارة والديها، على قول بعض العلماء بذلك (٤)، أو خروجها للعمل (٥) المباح الذي قبل به الزوج قبل العقد عليها لعلمه به واشتراطه عليه، فخروجها لحق لها أو عليها بدون إذن الزوج لا يعد نشوزاً ما دام الزوج قد علم به قبل الدخول بها ووفائها المعجل من مهرها عليه كأن تخرج المرضعة التي أجرت نفسها كمرضع أو أن تخرج القابلة أو غسالة الموتى، ونحوهن من الموظفات كالطبيبة أو الممرضة أو المعلمة.. (٦).

(١) انظر: الشرح الكبير ٣٤٣/٢ (بتصرف).

(٢) انظر نحو ذلك بتصرف: البحر الرائق ١٩٥/٤؛ تحفة المحتاج للهيتمي ٤٥٠/٧؛ مغني المحتاج

٢٦٠/٣؛ كشف القناع ١٩٦/٥.

(٣) انظر: ص: ٣٥٠ من البحث.

(٤) انظر: ص ٤٧٦ من البحث.

(٥) انظر ص ٥٩٤ من البحث.

(٦) انظر نصوص الفقهاء في نحو ذلك: حاشية الطحاوي ٦٤/٢؛ حاشية ابن عابدين ٣٥٩/١؛

كشف القناع ١٩٦.

المطلب الثاني العلاج الشرعي للمرأة الناشزة

قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ (١).

إذاً علاج الناشز يتمثل فيما يلي:

- الوعظ.
- الهجر.
- الضرب غير المبرح.

وهذه المراتب الثلاث من علاج الناشزة اختلف الفقهاء والمفسرون فيها من حيث الترتيب والتخيير على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب الجمهور (الحنفية والمالكية، والشافعي في الجديد وهو المذهب عند الشافعية، ورواية عن الإمام أحمد) (٢) إلى أن علاج الناشز المذكور في الآية يكون على الترتيب، فإن رجعت إلى الطاعة

(١) النساء: ٣٤.

(٢) انظر بتصرف: البحر الرائق ٢٣٦/٣؛ بدائع الصنائع ٣٣٤/٢؛ مواهب الجليل ١٥/٤؛ الشرح الصغير للدردير ٤٣١/١؛ حاشيتي قليوبي وعميرة ٣٠٥/٣؛ كشف القناع ٢٠٩/٥؛ الفروع لابن مفلح ٢٣٦/٦.

والأدب بعد الوعظ حرم الهجر والضرب لزوال مبيحه (١)، ولكن
اختلفوا بعد ذلك في علاج النشوز متى يبدأ به هل يبدأ به بمجرد ظهور
أماراته أم ينتظر حتى يظهر النشوز؟

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن المرحلة الأولى هي الوعظ يبدأ
بها إذا ظهرت أمارات النشوز منها.

أما المرحلة الثانية، وهي الهجر، فتكون إذا ظهر منها النشوز.
أما المرحلة الثالثة وهي الضرب، فيلجأ إليها إذا استمرت على
نشوزها ولم يكن معها الهجر مفيداً .

أما الحنفية والمالكية فقالوا: إن مراحل العلاج تبدأ بعد ظهور
النشوز فإذا ظهر نشوزها بدأ بالوعظ ولا ينتقل إلى الهجر حتى يظن
أن الوعظ لم يفد فإن لم يثمر الهجر انتقل للضرب.
وعلى العموم، فهم متفقون على أن العلاج ذو مراحل ثلاث لا ينتقل
لمرحلة قبل السابقة.

القول الثاني: ذهب الشافعي في القديم، وأحمد في إحدى الروايتين
عنه (٢) إلى أن العلاج يكون راجعاً إلى خيار الزوج.

فمتى ظهر النشوز من الزوجة فللزواج أن يختار ما يشاء من الطرق
الثلاث حسب ما يتناسب لعلاجها، فإن شاء هجرها وإن شاء ضربها، وإن
شاء جمع عليها الهجر والضرب.

والراجح: هو قول الجمهور بأن علاج النشوز يكون بالتدرج لا التخيير.

(١) انظر: كشف القناع ٢٠٩/٥.

(٢) انظر: حاشيتي قليوبي وعميرة ٣/٣٠٥؛ الفروع ٢٣٩/٦.

المرحلة الأولى: الوعظ:

الوعظ لغة: هو النصح والتذكير بالعواقب، واتعظ فلان أي قبل الموعظة (١).

الوعظ اصطلاحاً (٢): هو التذكير بالخير فيما يرق له القلب (٣).

المراد بالوعظ في قوله تعالى: ﴿فَعِظُوهُمْ﴾:

أي ينصح ويخوف الرجل زوجته الناشز بالله وبعقابه ويذكرها بحقوق الزوج وواجباته وإثم من تنتشر عن طاعة الزوج فإذا كانت خارجة بلا إذن يذكرها بالأحاديث الدالة على وجوب طلب إذن الزوج وإثم من خرجت بلا إذن زوجها، والأدلة على وجوب طاعته وثواب المطيعة وعقاب العاصية، ويذكرها بالجنة وأن نشوزها يؤدي إلى فساد علاقتها بزوجها وسقوط حقوقها، كالنفقة، والقسم، وما يترتب على استمرار المعصية من الهجر والضرب ونحو ذلك..

قال الجصاص (٤). وقوله تعالى: ﴿فَعِظُوهُمْ﴾ يعني خوفوهن بالله وبعقابه. وقال القرطبي (٥) قوله تعالى: ﴿فَعِظُوهُمْ﴾ أي بكتاب الله أي ذكروهن ما

(١) انظر: مختار الصحاح ص ٧٢٩.

(٢) التعريفات للجرجاني ص ٢٥٣.

(٣) أما الموعظة الحسنة في اصطلاح الدعاة فهي ترادف النصيحة، ولها أشكال عديدة فمن أشكالها: القول الصريح اللطيف اللين، الإشارة اللطيفة المفهومة، التعريض، والكناية المؤدية والتورية، القصة، الخطابة المؤثرة، الفكاهة، التذكير بالنعم المستوجبة للشكر، المدح والذم والترغيب والترهيب والتحمل والصبر، انظر بتصريف: المدخل إلى علم الدعوة محمد أبو الفتح البيانوني ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٤) أحكام القرآن ١٨٩/٢.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٧١/٥:

أوجب الله عليهن من حسن الصحبة وجميل العشرة للزوج، والاعتراف بالدرجة التي له عليها.

متى يعظ الزوج زوجته؟

عرفنا أن جمهور الفقهاء يرون أن طرق علاج النشوز تكون بالترتيب على مراحل، ولكن اختلفوا في الوقت الذي يبدأ فيه العلاج، الذي يتمثل في الوعظ في أولى مراحل:

فذهب الحنفية والمالكية(١) إلى أن الوعظ يبدأ عند ظهور النشوز الحقيقي منها لا مجرد أماراته، فإذا خرجت مثلاً بدون إذنه فهنا يعظها ويذكرها بحق الزوج والإثم الذي ارتكبه.

أما الشافعية والحنابلة(٢) فيرون أن وقت الوعظ يكون بمجرد ظهور الأمارات الدالة على النشوز(٣).

ملاحظات:

١- يستحب للزوج في مرحلة الوعظ أن يبر زوجته ويستميل قلبها بشيء (٤)، وليتذكر قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾(٥).

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ

(١) انظر: حاشية الطحاوي ٩١/٢٠؛ الشرح الصغير للدردير ٤٣٩/١.

(٢) انظر: مغني المحتاج ٢٥٩/٣؛ الكافي لابن قدامة ١٣٨/٣.

(٣) كأن يراها تستعد للخروج بلا إذنه أو أن يسمعها تواعد جارتها بالزيارة وهي تعلم أنه لن يرضى لها بزيارة تلك الجارة ونحو ذلك.

(٤) انظر: مغني المحتاج ٢٥٦/٣.

(٥) النحل: ١٢٥.

إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ۝ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ وَمَا يُلَقَّاها إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاها إِلَّا ذُو حَظٍ عَظِيمٍ وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (١).

٢- إن من الحكمة أن ينظر الزوج ويتأمل في دوافع وأسباب نشوز زوجته ليختار أسلوب المعالجة المناسب، فإن أسلوب معالجة الجاهل يختلف عن أسلوب معالجة العالم وأسلوب معالجة الضعيف المقصر يختلف عن أسلوب معالجة المعاند المتعصب، وهكذا... (٢).

المرحلة الثانية: الهجر في المضجع:

الناس معادن، وأصناف شتى في تقبل الموعظة، والنساء كذلك يختلفن في تقبلها، فبعضهن تتأثر بالموعظة وترجع عن نشوزها ومنهن من لا تؤثر فيها الموعظة فتحتاج إلى الانتقال لمرحلة أخرى أكبر وأشد من سابقتها لعلها تعود إلى رشدتها وهي مرحلة الهجر في المضجع.

معنى الهجر:

الهجر ضد الوصل، والتهاجر: التقاطع (٣).

معنى المضاجع:

المضاجع جمع مضجع وهو موضع الاضجاع مأخوذ من ضجع الرجل وضع جنبه في الأرض (٤).

(١) فصلت: الآيات: ٣٣-٣٦.

(٢) المدخل إلى علم الدعوة، البيانوني ص ٢٥٣.

(٣) انظر: مختار الصحاح ص ٦٩٠.

(٤) انظر: مختار الصحاح ٣٧٧.

المراد بقوله تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾:

أولاً: عند المفسرين:

ورد في بيان المراد بقوله تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ أقوال كثيرة أصحابها القول القائل بأن معناه ألا يجتمع الزوج بزوجه في فراش ولا وطء حتى ترجع إلى الذي يريد فيكون معنى الآية أبعدوهن في المضاجع (١).

قال القرطبي (٢): هذا قول حسن، فإن الزوج إذا أعرض عن فراشها فإن كانت محبة للزوج فذلك يشق عليها فترجع للصالح، وإن كانت مبغضة فيظهر النشوز منها، فيتبين أن النشوز من قبلها (٣).

يقول سيد قطب في ذلك (٤): «والمضجع موضع الاغراء والجازبية، التي تبلغ فيها المرأة الناشز المتعاجة قمة سلطانها، فإذا استطاع الرجل أن يقهر دوافعه تجاه هذا الاغراء، فقد أسقط من يد المرأة الناشز أمضى أسلحتها التي تعتز بها، وكانت في الغالب - أميل إلى التراجع والملاينة، أمام هذا الصمود من رجلها، وأمام بروز خاصية

(١) وهذا القول لإبراهيم والشعبي وقتادة والحسن البصري، ورواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك وغيرهم، انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٤١٨/١؛ الجامع لأحكام القرآن ١٧١/٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٧١/٥.

(٣) ومما قيل في بيان معنى الهجر في الآية: قال ابن عباس: يوليها ظهره في فراشه، وقال عكرمة وأبو الضحى: لا يكلمها وإن وطئها، وقال سفيان يكلمها ويجامعها ولكن بقول من يغلظ ويشد، إذ قال لها تعالى، وقيل: معناه أن يربطن بالهजार وهو الحبل في البيوت وهي المراد بالمضاجع، وقد ناقش ابن العربي كل هذه الأقوال وردها، انظر أحكام القرآن ٤١٨/١-٤٢٠.

(٤) في ظلال القرآن ٦٥٤/٢.

قوة الإرادة والشخصية فيه، في أخرج مواضعها، على أن هناك أدباً معيناً في هذا الإجراء إجراء الهجر في المضاجع، وهو ألا يكون هجراً ظاهراً في غير مكان خلوة الزوجين، لا يكون هجراً أمام الأطفال، يورث نفوسهم شراً وفساداً، ولا هجراً أمام الغرباء يذل الزوجة أو يستثير كرامتها، فتزداد نشوزاً، فالمقصود علاج النشوز لا إذلال الزوجة، ولا إفساد الأطفال، وكلا الهدفين يبدو أنه مقصود من هذا الإجراء.

ثانياً: عند الفقهاء:

١- عند الحنفية، قال الكاساني (١): [ثم اختلف في كيفية الهجر، قيل: يهجرها بأن لا يجامعها ولا يضاجعها على فراشه، وقيل: يهجرها بأن لا يكلمها في حال مضاجعته إياها، لا أن يترك جماعها ومضاجعتها لأن ذلك حق مشترك بينهما، فيكون في ذلك عليه من الضرر ما عليها فلا يؤدبها بما يضر بنفسه، ويبطل حقه وقيل يهجرها بأن يفارقها في المضجع ويضاجع أخرى في حقها وقسمها لأن حقها عليه في القسم في حال الموافقة وحفظ حدود الله تعالى، لا في حال التضييع، وخوف النشوز والتنازع، وقيل يهجرها بترك مضاجعتها وجماعها لوقت غلبة شهوتها وحاجتها لا في وقت حاجته إليها، لأن هذا للتأديب والزجر فينبغي أن يؤدبها لا أن يؤدب نفسه بامتناعه عن المضاجعة في حال حاجته إليها].

٢- عند المالكية: المراد من الهجر أن يترك مضجعها وغاية الهجر

شهر ولا يبلغ الأربعة أشهر التي للمولى (١).

٣- عند الشافعية: جاء في مغني المحتاج (٢): [والمراد أن يهجر فراشها فلا يضاجعها فيه، وقيل هو ترك الوطاء، وقيل هو أن يقول لها هجراً: أي إغلاظاً في القول، وقيل: هو أن يربطها بالهجار، وهو حبل يربط فيه البعير الشارد، واحترز المصنف بالهجر في المضجع عن الهجران في الكلام، فلا يجوز الهجر به لا للزوجة ولا لغيرها فوق ثلاثة أيام، ويجوز فيها (٣) للحديث الصحيح، «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام» (٤)، وفي سنن أبي داود، «فمن هجر فوق ثلاث فمات دخل النار» (٥)، وحمل الأذرعى تبعاً لغيره التحريم على ما إذا قصد بهجرها ردها لحظ نفسه، فإن قصد به ردها عن المعصية وإصلاح دينها فلا تحريم، قال، ولعل هذا مرادهم إذ النشوز حينئذ عذر شرعي، اهـ... وهذا مأخوذ من قولهم: يجوز هجر المبتدع والفاسق ونحوهما، ومن رجا بهجره صلاح دين الهاجر أو المهجور، وعليه يحمل هجره ﷺ كعب بن مالك وصاحبيه، وأول أسمائهم هم حروف مكة (٦)، ونهيه ﷺ الصحابة عن كلامهم] (٧).

(١) انظر مواهب الجليل ١٥/٤ باختصار.

(٢) ٢٥٩/٣.

(٣) أي يجوز الهجر في الثلاثة أيام فقط.

(٤) سنن أبي داود ٢٧٨/٤-٢٧٩، برقم ٤٩١١، كتاب الأدب، باب فيمن يهجر أخاه المسلم.

(٥) سنن أبي داود ٢٧٩/٤، برقم ٤٩١٤، كتاب الأدب، باب فيمن يهجر أخاه المسلم.

(٦) وصاحباً لمالك هما: مرارة بن الربيع العامري، وهلال بن أمية الواقفي، انظر تفسير ابن كثير

٣٩٨/٢.

(٧) مغني المحتاج ٢٥٩/٣.

٤- عند الحنابلة من نصوصهم "وإن أصرت على ما تقدم وأظهرت النشوز بأن عصته وامتنعت من إجابته إلى الفراش أو خرجت من بيته بغير إذنه ونحو ذلك، هجرها في المضجع ما شاء الله، لقوله تعالى: ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ (١) وقال ابن عباس: لا تضاجعها في فراشك: وقد هجر النبي ﷺ نساءه فلم يدخل عليهن شهراً، متفق عليه، وهجرها في الكلام ثلاثة أيام لا فوقها، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه، "لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام". والهجر ضد الوصل والتهاجر التقاطع (٢).

الخلاصة:

- ١- الراجح عند المفسرين والفقهاء أن المراد بالهجر هو هجر الرجل زوجته الناشز في الفراش فلا يضاجعها فيه.
- ٢- أما الهجر في الكلام مع الهجر في الفراش فهو جائز ولكن بشرط ألا يزيد الهجر في الكلام عن ثلاثة أيام وإلا فيحرم حتى ولو استمرت ناشزاً إلا إذا كان الهجر يردها عن فسقها.
- ٣- اختلف الفقهاء في مدة هجر الرجل لزوجته الناشز:
 - فذهب المالكية إلى أن مدة ذلك شهر وللزوج أن يزيد بشرط ألا يزيد عن أربعة أشهر.
 - أما الحنابلة فقالوا يهجرها في الفراش ما شاء له هجرها.
 - أما الحنفية والشافعية، فلم ينصوا على شيء من ذلك، وربما لا يرون تحديد ذلك فيستمر إلى أن تعود إلى رشدتها أو ينتقل للمرحلة التالية وهي الضرب والله أعلم.

(١) سورة النساء، الآية: ٣٤.

(٢) كشاف القناع ومنتنه الإقناع ٢٠٩/٥.

وهي الضرب والله أعلم.

والراجع:

هو ما ذهب إليه المالكية لأنه لم يترك مدة الهجر تزيد عن أربعة أشهر وهي أقصى مدة الإيلاء، ولأن المرأة التي لم تتأثر نفسياً بهجر أربعة أشهر وتعاود وتكابر تحتاج لعلاج بالمرحلة التالية، الضرب، والله أعلم.

المرحلة الثالثة: الضرب:

إن المرأة التي لم تتأثر بالمرحلة الثانية - الهجر - ولم تستجب ولم ترجع عن نشوزها ، تدفع الزوج مضطراً لاستخدام المرحلة الثالثة من علاج نشوزها، وهي الضرب (١)، لقوله تعالى: ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ (٢). والمرأة هي التي تضطره - الزوج - لهذه المرحلة بعدم انصياعها من البداية وتستطيع أن تدفع عن نفسها الضرب بالطاعة وعدم العصيان، فلو أرادت صيانة نفسها عن الضرب لاستجابت وأقلعت عن نشوزها فلا يحتاج الزوج لضربها.

حكم الضرب:

الضرب مشروع باتفاق الفقهاء (٣)، وهو مباح ولكن الأولى تركه (٤) إبقاء للمودة (٥).

(١) بعض العلماء يرون أن الضرب يمكن أن يلجأ إليه ولو لم يستعمل قبله الهجر، انظر الخلاف في عقوبة الناشز هل هي على الترتيب أم على التخيير ص: ٧٥٨ وما بعدها من البحث.

(٢) النساء: ٣٤.

(٣) انظر: البحر الرائق ٣/٣٣٧؛ مواهب الجليل ١٥؛ تحفة المحتاج ٧/٤٥٤؛ كشف القناع ٢١٠/٥.

(٤) انظر: فتح الباري ٩/٣٠٢؛ تكملة المجموع الثانية للمطيعي ١٦/٤٥٠.

وقد روى أنه ﷺ قال: «لا تضربوا إماء الله، فجاء عمر إلى رسول الله ﷺ فقال: ذئرن النساء على أزواجهن، فرخص في ضربهن، فأطاف بآل رسول الله ﷺ نساء كثير يشكون أزواجهن، فقال النبي ﷺ: «لقد طاف بآل محمد نساء كثير يشكون أزواجهن، ليس أولئك بخياركم» (١) فأباح الضرب وندب إلى الترك.

ولكن ليس معنى أن الضرب أبيح للزوج كعلاج للمرأة الناشز أن يترك الأمر على إطلاقه، بل قيد الفقهاء ذلك بقيود وشروط، لا يجوز للزوج أن يخرج عنها.

فعن عطاء (٢) أنه قال: «لا يضربها وإن أمرها ونهاها فلم تطعه، ولكن يغضب عليها»، وهذا من فقه عطاء، فإنه من فهمه بالشريعة ووقوفه على مظان الاجتهاد علم أن الأمر بالضرب هاهنا أمر إباحة ووقف على الكراهية من طريق أخرى (٣).. منها قوله ﷺ «لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجامعها في آخر اليوم» (٤).

كما أنه ﷺ لم يفعله فلم يضرب واحدة من نسائه، فعن عائشة رضي

٥) كشف القناع ٢١٠/٥؛ نقلاً عن صاحب الترغيب.

(١) سنن أبي داود ٢٤٥/٢، رقم ٢١٤٦، كتاب النكاح، باب في ضرب النساء، وقد صححه الألباني وذكر أنه جاء بالفاظ أخرى أيضاً عند ابن ماجة والنسائي في سننهم وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک، وهو حديث صحيح، انظر صحيح الجامع الصغير وزيادته ١٩١٤/٢ رقم ٥٣٧ ومعنى ذئرن: أي اجترأن وشذن، انظر: حاشية السندي على سنن ابن ماجة: ٦١٢/١.

(٢) نقله عنه ابن العربي في أحكام القرآن ٤٢٠/١.

(٣) أحكام القرآن ٤٢٠/١.

(٤) صحيح البخاري - بفتح الباري - ٣٠٢/٩، برقم ٥٢٠٤، كتاب النكاح، باب ما يكره من ضرب النساء، وقوله تعالى: ﴿واضربوهن﴾ أي ضرباً غير مبرح.

الله عنها قالت: (ما ضرب رسول الله ﷺ خادماً له ولا امرأة ولا ضرب بيده شيئاً) (١).

والراجع:

هو القول بأن الضرب مشروع ومباح لمناسبته بعض النساء، وتركه أولى، إبقاء للمودة وحسن العشرة، وقد أيد هذا ابن العربي (٢) قائلاً: [والذي عندي أن الرجال والنساء لا يستوون في ذلك فإن العبد يقرع بالعصا، والحر تكفيه الإشارة، ومن النساء بل من الرجال من لا يقيمه إلا الأرب، فإذا علم ذلك الرجل فله أن يؤدب وإن ترك فهو أفضل].

شروط الضرب لعلاج المرأة الناشز:

الشرط الأول: أن لا يلجأ الزوج إلى الضرب إلا بعد فشل العلاج بالهجر (٣).

الشرط الثاني: أن لا يضرب الرجل زوجته الناشز إلا إذا تحقق أو ظن أن ضربها سيفيد (٤)، فإن تحقق أو ظن أن الضرب لا يفيد فلا يضربها، لأنه عقوبة بلا فائدة (٥).

(١) سنن ابن ماجه ٦١٢/١، كتاب النكاح، باب ضرب النساء، وقال السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه: ٦١٢/١: ولا ضرب بيده شيئاً، أي في البيت كما هو المعتاد وإلا فالضرب في الحرب خارج عن هذا العموم.

(٢) أحكام القرآن ٤٢٠/١-٤٢١.

(٣) وهذا على قول جمهور الفقهاء القائلين بأن علاج النشوز على الترتيب لا على التخيير، انظر ص ٧٥٨ من البحث نفسه.

(٤) انظر: مواهب الجليل ١٥/٤-١٦؛ مغني المحتاج ٣/٢٦٠.

(٥) انظر: تحفة المحتاج للهيتمي ٧/٤٥٥.

الشرط الثالث:

أن تكون المرأة ناشزاً حقاً، فلو كان سبب عصيانها مطالبتها بحقوقها أو رغبة الزوج في سلب بعض حقوقها أو رفضها طاعة الزوج فيما نهى الله عنه، أو مطالبته لها بمحرم ونحو ذلك، فلا تعد ناشزاً لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ثم إن المقصر في إعطاء حقوق الآخرين كيف يطالب بحقوقه منهم بل يكون ظالماً بطلبه حقه مع منعه حقها (١).

الشرط الرابع:

أن لا يكون الضرب على الوجه تكريماً له ولأنه مجمع المحاسن (٢)، وكذلك لا يضرب على المهالك، وهي الأماكن التي قد يؤدي الضرب فيها إلى الموت (٣)، ويجتنب الضرب على البطن والمواضع المستحسنة لئلا يشوهها.

الشرط الخامس:

أن يكون الضرب ضرباً غير مبرح، وهذا بإجماع الفقهاء (٤)، وذلك لقوله ﷺ في حجة الوداع: «ألا واستوصوا بالنساء خيراً فإنما هن عوان (٥) عندهم، ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة، فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير

(١) كشف القناع ٩١٠/٥.

(٢) انظر: كشف القناع ٢٠٩/٥؛ تكملة المجموع الثانية ٤٥٠/١٦.

(٣) انظر حاشية الباجوري ٢٢٥/٢.

(٤) انظر كشف القناع ٢٠٩/٥.

(٥) عوان: أي أسيرات.

مبرح..(١).. الحديث..

ولحديث عبد الله بن زمعة يرفعه: [لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد
ثم يجامعها في آخر اليوم](٢).

فيحرم ضربها بشدة حتى ولو كانت المرأة لا تزجر إلا بالضرب
الشديد (٣)، فإن ادعت المرأة على زوجها ضرباً فاحشاً وثبت ذلك عليه
فإنه يعزر(٤).

معنى كون الضرب غير مبرح:

أي يكون الضرب غير شديد(٥).

وقد وضع العلماء كيف يكون الضرب غير مبرح ووضعوا له ضوابط
تتمثل فيما يلي:

○ أن لا يكون بسوط ولا خشب أو عصا(٦).

○ اختلفوا في الضرب بماذا يكون: فقال بعضهم هو ما يكون

(١) أخرجه الترمذي برقم ٣٠٨٧ ٢٥٥/٥-٢٥٦، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة، وقال
الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، قال محقق جامع الأصول ٥٠٤/٦: وفي سنده سليمان ابن
عمرو بن الأحوص، ولم يوثقه غير ابن حبان، وباقي رجاله ثقات، وللحديث شواهد في
الصحيحين، منها حديث جابر الطويل في حجة النبي ﷺ عند مسلم وغيره، فالحديث
صحيح.

(٢) صحيح البخاري - بفتح الباري - ٣٠٢/٩، برقم ٥٢٠٤، كتاب النكاح، باب ما يكره من ضرب
النساء، وقول الله تعالى: ﴿واضربوهن﴾ أي ضرباً غير مبرح.

(٣) انظر: تحفة المحتاج للهيتمي ٤٥٤/٧.

(٤) انظر: البحر الرائق ٢٣٧/٣.

(٥) كشف القناع: ٢٠٩/٥، وهو من برح، وبرحاء أي شدة الأذى، أو برح به الأمر تبريحاً أي
جهد وضربه ضرباً مبرحاً بتشديد الراء وكسرهما (مختار الصحاح ص: ٤٦).

(٦) انظر تكملة المجموع الثانية ٤٥٠/١٦؛ الإقناع للحجاوي مع كشف القناع ٢١٠/٥.

بالسواك (١) لأن الهدف منه التأديب وإحداث الألم النفسي وليس إحداث الألم والوجع الجسدي.

وقال بعضهم هو ما يكون باليد كالصفع (٢)، وقيل: هو ما يكون بدرة أو مخراق وهو منديل ملفوف (٣).

أما من حيث عدد الضربات فقليل لا يضربها فوق عشر ضربات (٤) واستدلوا بحديث الرسول ﷺ [لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله عز وجل] (٥). أن لا يوالي الضرب على موضع واحد من البدن (٦). إن لم تنزجر المرأة من الضرب غير المبرح لا يشد بالضرب وإنما يبعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها فينظران ممن الضرر فإن أصلحوا بينهما فيها وإلا فيكون الخلع (٧).

التعليق: إن الأولى هو عدم تقييد الضرب وكيفيته إنما المهم هو تحقق شروط الضرب، فلا يكون في موضع قاتل أو حساس يتأثر بالضرب أو من المحاسن ولا يكون شديداً حتى يدمي لحماً أو يكسر عظماً أو يحدث كدمات مؤثرة وأن يجعل الهدف منه هو التأديب، فقد تنزجر المرأة بالضرب بالمنديل فلا داعي لغيره، وليحافظ عليها وعلى العشرة معها وأي عشرة حسنة مع من يكيل الضرب الشديد لامراته وأي سعادة تحصل بينهما بل الذي سيحصل هو العناد نتيجة لهذا الأسلوب.

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٨٩/٢.

(٢) انظر: شرح منح الجليل ١٧٦/٢؛ حاشية الباجوري ٢٢٥/٢.

(٣) كشاف القناع ٢١٠/٥.

(٤) م. س ٢٠٩/٥.

(٥) متفق عليه واللفظ للبخاري - بفتح الباري - ١٧٥/١٢ - ١٧٦، برقم ٦٨٤٨، كتاب الحدود، باب كم التعزير والأدب.

(٦) تكملة المجموع الثانية ٤٥/١٦.

(٧) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٤٢٠/١. (بتصرف)

المبحث الثالث

أثر خروج المرأة على العلاقات الزوجية

وفيه مطالب ثلاثة :

- المطلب الأول: أثر الخروج الواجب في العلاقات الزوجية.
- المطلب الثاني: أثر الخروج المندوب والمباح في العلاقات الزوجية.
- المطلب الثالث: أثر الخروج المنهي عنه في العلاقات الزوجية.

المطلب الأول

أثر الخروج الواجب في العلاقات الزوجية

ومن صور الخروج الواجب سفر الزوجة لحج الفريضة فإذا خرجت المرأة لحج الفريضة فكيف يقسم لها؟ هل يسقط قسمها لسفرها أم يقضى لها عند عودتها باعتبار أن سفرها واجب؟

ذهب جمهور الفقهاء (الشافعية والحنابلة) (١) إلى التفصيل: فقالوا:
أ/ إن سافرت بلا إذن الزوج وكان السفر لأداء فريضة الحج فلا قسم لها لأنها أخرت حق الزوج وهو على الفور عن واجب الحج وهو على التراخي ولعدم التمكين من جهتها..

ب/ أما لو سافرت بإذنه، ففيه قولان للشافعي ووجهان للحنابلة:
○ القول الجديد للشافعي والوجه الأول للحنابلة (٢): أن حقها يسقط في القسم والنفقة لأن القسم للأنس والنفقة للتمكين، وقد تعذر ذلك بسبب من جهتها (٣) وفائدة الإذن رفع الإثم (٤).

(١) انظر: تحفة المحتاج ٤٥٠/٧؛ مغني المحتاج ٢٥٧/٣؛ المحرر لأبي البركات ٤٣/٢؛ الفروع ٣٣٣/٥. والحقيقة أن الشافعية والحنابلة لم يتكلموا عن القسم للمرأة عند سفرها لحج الفريضة وإنما تكلموا عن سفر المرأة لحاجتها واعتبرت أن سفر المرأة لحج الفريضة من أنواع السفر لحاجتها ولهذا اعتبرت حكمهم هناك ينطبق على مسألة الخروج لحج الفريضة والله أعلم.. أما الحنفية والمالكية فلم يتكلموا عن القسم عند سفرها لحج الفريضة، وتكلموا عن النفقة وهل تسقط أم لا، وسيأتي الكلام عنها في محله.

(٢) انظر: مغني المحتاج ٢٥٧/٣؛ الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣.

(٣) الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣.

(٤) مغني المحتاج ٢٥٧/٣.

○ القول القديم للشافعي والوجه الثاني للحنابلة (١): أن القسم والنفقة لا يسقطان لوجود الإذن (٢) لأنها سافرت بإذنه فأشبهه ما لو سافرت معه. (٣).

التعليق: إن المرأة الطبيعية سواء خرجت للحج بإذن الزوج أو بدون إذنه، فإنها لا تعود بعد الحج وتطالب بالقسم، لذلك فإن الأصح أن حقها في القسم يسقط، ولا يقضى لها ما فاتها، والله أعلم.

(١) انظر: مغني المحتاج ٢٥٧/٣؛ الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣.

(٢) مغني المحتاج ٢٥٧/٣.

(٣) الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣.

المطلب الثاني

أثر الخروج المندوب والمباح في العلاقات الزوجية

من صور الخروج المندوب حاجة المرأة الخروج لحج التطوع أو العمرة، ومن صور الخروج المباح السفر لحاجتها كالسفر للتجارة أو زيارة الأهل أو العلاج ونحو ذلك.

فما حكم القسم في سفر المرأة لحاجتها كالسفر للحج غير الفريضة أو العمرة أو للتجارة أو زيارة الأهل أو العلاج؟
○ إذا كان سفرها لحاجتها كالحج والعلاج وسافر معها الزوج فإن لها القسم (١).

○ أما إذا خرجت لحاجتها كالحج غير الفريضة أو زيارة أو تجارة فإما أن يكون ذلك بإذن الزوج أو بدون إذن زوجها، فإن كان بدون إذن زوجها فهي ناشز (٢) يسقط حقها في القسم، وتعالج بطرق علاج الناشز السابق ذكرها.

○ أما إذا كان خروجها بإذن الزوج، فاختلف الفقهاء على النحو التالي:

١- ذهب الشافعي في القول الجديد والحنابلة في وجه (٣):

(١) انظر المغني ٣١٣/٧.

(٢) انظر در المنتقى شرح الملتقى للحصكفي مطبوع في حاشية مجمع الأنهر ٣٧٣/١: المذهب مع

تكملة المجموع الثانية ٤٢٨/١٦؛ الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣؛ المغني ٣١٣/٧.

(٣) انظر: تحفة المحتاج ٤٥٠/١؛ مغني المحتاج ٢٥٧/٣؛ الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣.

إلى أنه يسقط حقها في القسم، وذلك لأن القسم للأنس والزوجة المسافرة
لحاجتها لا تحتاج للأنس، ولأنها ليست في قبضة الزوج، وفائدة الإذن رفع
الاثم (١)، ولأنها إذا سافرت بإذنه أشبه ما لو سافرت معه (٢).

٢- وقول للشافعي في القديم ووجه للحنابلة (٣) فقالوا: يجب لها القسم
ولا يسقط بل يقضى لها ما فات من أيام، لأنها سافرت بإذنه فأشبه ما لو
سافرت معه (٤).

والراجع:

هو القول بسقوط القسم وعدم قضاء ما فاتها لأنها مسافرة لحاجتها
وفي نفس الوقت لا تعد ناشزاً لأنها سافرت بإذنه.

وهنا يثور سؤال مفاده: ماذا لو كان سفرها لقضاء حاجة الزوج؟

إذا سافرت لقضاء حاجة الزوج أو سافرت لنقلة بأمر منه، فإنه لا
يسقط القسم لها بل يقضى لها ما فاتها من أيام سفرها بحسب ما أقام
عند ضررتها لأنه أذن لها ولم تخرج إلا لقضاء حاجته، فهي كما لو كانت
مقيمة عنده، ولم تمنع نفسها عنه وإنما هو الذي منع نفسه عنها بإرساله
إياها في حاجته (٥).

(١) انظر مغني المحتاج ٢٥٧/٣.

(٢) انظر: الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣.

(٣) انظر مغني المحتاج ٢٥٧/٣؛ الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣؛ (بتصرف) أما المالكية والحنفية فلم
أجدهم تكلموا عن القسم في هذه الحالة وإنما تكلموا عن النفقة وسيأتي ذكرها ، انظر
حاشية الدسوقي ٥١٧/٢؛ الاختيار لابن مودود ٥/٤.

(٤) انظر: الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣.

(٥) انظر: مغني المحتاج ٢٥٧/٣؛ بتصرف، ونحوه في المغني ٣١٣/٧؛ والفروع ٣٣٣/٥؛ المحرر
لابي البركات ٤٣/٢.

المطلب الثالث

أثر الخروج المنهي عنه في العلاقات الزوجية

من الخروج المنهي عنه بدون إذن الزوج أو بغير رضاه، فإذا خرجت المرأة بدون رضا زوجها فهي ناشز.

وإذا كانت هذه المرأة واحدة من زوجات الرجل فإن حقها في القسم الواجب يسقط لنشوزها فقد اتفق الفقهاء على سقوط القسم للناشز(١). وذلك لأن حقها عليه في القسم في حال الموافقة وحفظ حدود الله تعالى لا في حال التضييع(٢).

وكذا لو سافرت بلا إذنه حتى ولو لحج الفريضة كما قال الشافعية والحنابلة(٣).

وللزواج أن يعالج امرأته الناشز بطرق علاج النشوز المتقدمة(٤).

(١) انظر: بدائع الصنائع ٣٣٤/٢؛ المبسوط للسرخسي ٨٦/٥؛ حاشية الدسوقي ٣٤٢/٢؛ الشرح

الكبير للدريير ٣٤٢/٢؛ حاشية قليوبي ٣٠/٣؛ المهذب مع المجموع ٤٢٨/١٦؛ مغني المحتاج

ومتنه منهاج الطالبين ٣٥٢/٣؛ الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣.

(٢) بدائع الصنائع ٣٣٤/٢.

(٣) انظر ص: ٧٧٤ من البحث.

(٤) انظر ص: ٧٥٨ من البحث.

الفصل الثالث

الآثار المترتبة على الخروج من حيث النفقة

وفيه المباحث التالية:

- المبحث الأول: التعريف بالنفقة ومشروعيتها والأدلة على ذلك.
- المبحث الثاني: الآثار المترتبة على الخروج الواجب من حيث النفقة.
- المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الخروج المندوب والمباح من حيث النفقة.
- المبحث الرابع: الآثار المترتبة على الخروج المنهي عنه من حيث النفقة.

□ □ □

□ □

□

المبحث الأول التعريف بالنفقة

النفقة لغة:

من الفعل (نفق) ويقال: نفق الفرس والدابة وسائر البهائم ينفق نفوقاً: مات.. ونفق البيع نفاقاً: راج، وأنفق المال: صرفه، والنفقة ما أنفق، والجمع نفقات (١).

النفقة اصطلاحاً:

هي الإدراج على الشيء بما به بقاؤه (٢).

الأدلة على مشروعية نفقة الزوج:

نفقة الزوج مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع والعقل:

○ أما الكتاب: فمنه:

١- قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرْ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ (٣).

٢- وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ

(١) انظر: لسان العرب ٣٥٧/١٠، وما بعدها، مادة (نفق).

(٢) شرح فتح القدير ٣٧٨/٤؛ وهذا التعريف عند الحنفية، وقد عرفها المالكية بأنها: (ما به قوام معتاد حال آدمي دون سرف)، نقله الصاوي عن ابن عرفة في بلغة السالك ٥١٧/١؛ وعرفها الشافعية بأنها: (طعام مقدر لزوج وخادمها على زوج ولغيرهما من أصل وفرع ورقيق وحيوان ما يكفيها)، حاشية الشرقاوي على التحرير ٣٤٥/٢؛ وعرفها الحنابلة بأنها: (هي كفاية من يمونه خبزاً وإداماً وكسوة ومسكناً وتوابعها)، كشف القناع ٤٠٩/٥-٤٠٦.

(٣) الطلاق: ٧.

نَفْسٌ إِلَّا وَسْعَهَا» (١).

٣- وقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (٢).

○ أما السنة، فمنها:

١- روى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال في خطبة حجة الوداع: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» (٣).

قال النووي: فيه دليل على وجوب نفقة الزوجة وكسوتها (٤).

٢- عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال: قلت يا رسول الله، ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال: «أن تطعمها إذا طعمت، وتكوسها إذا اكتسيت، - أو اكتسبت - ولا تضرب الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت» (٥).

وجه الاستدلال:

في الحديث دلالة على أنه يجب على الرجل إطعام الزوجة وكسوتها إذا قَدِرَ على ذلك (٦).

○ أما الإجماع، فقد نقله كثير من العلماء (٧).

(١) البقرة: ٢٣٣.

(٢) النساء: ٣٤

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٤/٨، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ١٨٤/٨.

(٥) سنن أبي داود ٢٤٤/٢-٢٤٥، برقم ٢١٤٢، كتاب النكاح، باب في حق المرأة على زوجها، قال أبو داود: «ولا تقبح أي تقول: قبحك الله».

(٦) عون المعبود ٢١٠/٢.

(٧) انظر: فتح الباري ٥٠٧/٩، شرح النووي على صحيح مسلم ١٨٤/٨، المغني لابن قدامة ١٩٥/٨، فتح القدير ٣٧٩/٤.

○ أما المعقول:

فقد جاء في الهداية للمرغيناني (١): (النفقة جزاء الاحتباس فكل من كان محبوساً بحق مقصود لغيره كانت نفقته عليه)، فالمرأة محبوسة لحق الزوج ممنوعة من الخروج أو التكسب فنفع حبسها يعود إليه فكفايتها أيضاً عليه وإلا هلك (٢).

الحكمة من مشروعية نفقة الزوجة:

لما كانت وظيفة المرأة المسلمة الأساسية تربية الأولاد والقيام بشؤون الزوج وعدم الخروج من البيت إلا بإذن الزوج، وهذا يمنعها عن الاكتساب كان الواجب على الزوج القيام بمؤنتها من مطعم وملبس ومسكن حتى يقابل المعروف بالمعروف، وهذه أمور أوجبها الله على العباد، ويثيب عليها من امتثل لذلك، فالمرأة عند قيامها بواجباتها تثاب على ذلك، والرجل عندما ينفق على زوجته وأولاده امتثالاً لأوامر الله فهو من المحسنين، وإن كان ذلك واجباً عليه، إلا أنه مع النية الحسنة يكون مأجوراً عليه (٣).

فالرجل لا يستطيع أن يقوم بما تقوم به المرأة من عناية بالأطفال وسعة صدر لهم، وعطف وحنان، وهي لا تستطيع القيام بالكد والكدح

(١) الهداية مع شرح فتح القدير ٣٧٩/٤.

(٢) انظر حقوق المرأة في الزواج، د. محمد بن عمر عتین، ص ١٨٠، وقال ابن مودود في الاختيار ٣/٤: (وسبب وجوبها احتباسها عند الزوج إذا كان يتهيأ له الاستمتاع وطناً أو دواعيه أو التحسين لمائه بعد زوال النكاح لأنها لما صارت محبوسة عنده في حقه عجزت عن الاكتساب والإنفاق على نفسها، فلو لم تستحق النفقة عليه لماتت جوعاً).

(٣) انظر: حقوق المرأة في الزواج، د. محمد بن عتین، بتصرف واختصار ص ١٨١.

للحصول على الرزق، فجعل تعالى الإنفاق على الزوج فهو سبحانه العالم بعباده الحكيم فيهم، يضع الأمور موضعها (١).

حكم نفقة الزوجة:

نفقة الزوجة واجبة على الزوج (٢) ولكن بشروط.

شرط وجوب نفقة الزوجة على الزوج:

الشرط الأول:

أن تبذل التمكين التام من نفسها بتسليم نفسها إلى الزوج، فإن لم يوجد التسليم وقت وجوبه فلا نفقة لها (٣).

الشرط الثاني:

أن يكون العقد صحيحاً (٤)، وذلك لأن النفقة بدل عن الانتفاع بها

(١) م. س ص ١٨٢.

(٢) انظر: كتاب النفقات للخصاف مع شرحه شرح الصدر الشهيد ص ٣٢، فتح الرحيم على فقه الإمام مالك بالأدلة لمحمد بن الداه الشنقيطي ٩٣/١؛ زاد المحتاج بشرح المنهاج للكوهجي ٥٧٨/٣؛ شرح التحرير لذكريا الأنصاري مطبوع بهامش حاشية الشرقاوي على التحرير ٣٤٥/٣-٣٤٦؛ المقنع لابن قدامة ٣٠٧/٣.

(٣) وقد اشترط هذا الشرط الجمهور: الحنفية، والمالكية، والحنابلة، والشافعي في الجديد، انظر: المختار ٣/٤؛ مواهب الجليل ١٨٢/٤؛ حاشية الشرقاوي على التحرير ٣٤٦/٢؛ زاد المحتاج للكوهجي ٥٧٨/٣؛ الكافي لابن قدامة ٣٥٤م؛ المغني لابن قدامة ٢٢٨/٨، أما الظاهرية والشافعي في القديم، فقالوا: إن النفقة للزوج تجب على الزوج بمجرد العقد الصحيح سواء سلمت نفسها أم لم تسلم صغيرة أم كبيرة، انظر: المحلى ٢٤٩/٩؛ زاد المحتاج للكوهجي ٥٧٩/٣. والراجح: هو ما ذهب إليه الجمهور وهو أن النفقة لا تجب بمجرد العقد الصحيح بل لا بد من التمكين التام، والله أعلم.

(٤) انظر: كتاب النفقات للخصاف ص ٤٥؛ الفتاوى البزارية مع الفتاوى الهندية ١٦٠/٤؛ غاية المنتهى ٢٣٨/٣؛ ولم يصرح الشافعية والمالكية بهذا الشرط، ربما لأنهم يعتبرونه أنه من =

وفي حالة النكاح الفاسد يكون الانتفاع بها محرماً فلا تجب لها النفقة (١).

الشرط الثالث:

أن تكون الزوجة كبيرة يمكن وطؤها فإن كانت صغيرة ولا تحتمل الوطء فلا نفقة لها (٢).

التعليق:

إن الزوجة إذا كانت مقيمة عند الزوج فيجب عليه نفقتها سواء كانت كبيرة أم صغيرة، إذ لا يعقل أن يأتي وليها لينفق عليها وهي في بيت زوجها، ثم إذا ماتت وليس لها أولاد طبعاً وهي ما زالت صغيرة، فيأتي الزوج ويرث النصف!!.

ولكن إذا كانت الزوجة الصغيرة ما زالت في بيت وليها ولم تنتقل إلى بيت الزوجية فلا تجب نفقتها، والله أعلم.

= البداهة لا تكون الزوجة زوجة شرعاً إلا بعقد صحيح، والله أعلم.

(١) انظر: شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات ص ٤٥.

(٢) انظر: الفتاوى البزارية مطبوع مع الفتاوى الهندية ١٥٩/٤؛ زاد المحتاج ٥٨٣/٣؛ المغني لابن قدامة ٢٢٨/٨؛ ولم أجد للمالكية نصاً في نفقة الكبيرة، ولكنهم يشترطون في الزوجة غير المدخول بها إطاعة الوطء، والسلامة من المرض، أما المدخول بها بالنفقة واجبة لها من غير شرط، حاشية الدسوقي ٥٠٨/٢؛ أما الظاهرية فيوجبون النفقة للزوجة بمجرد العقد الصحيح دون أية شروط، المحلى ٢٤٩/٩.

○ مسألة: هل يجب في كسوة المرأة ثياب الخروج؟

١- ذهب الجمهور (الحنفية، المعتمد عند المالكية، وبعض الحنابلة)(١) إلى أنه لا يجب على الزوج لزوجته من ضمن الكسوة الواجبة كسوة الخروج ولو كان غنياً إلا إذا اشترطت عليه ذلك، وإن تبرع لها بذلك فله ذلك.

٢- وروى عن ابن نافع وهو من المالكية أن ثياب الخروج تلزم الزوج الغني فقط(٢).

٣- أما الشافعي وابن قدامة من الحنابلة فذكروا أن للزوجة على الزوج أن يفرض لها من ضمن الكسوة المقنعة(٣).

نصوص الفقهاء:

○ جاء في المبسوط(٤): (... فأما المرأة فمأمورة بالقرار في البيت ممنوعة من الخروج فلا تستوجب الخف والمكعب(٥) على الزوج وكذلك لا تستوجب الإزار لأنها مأمورة بأن تكون مهياًة نفسها لبساط الزوج فليس على الزوج أن يتخذ لها ما يحول بينه وبين حقه، فهذا لم يذكر

(١) انظر: المبسوط ١٨٣/٥؛ حاشية الدسوقي ٥١١/٢؛ بلغة السالك للصاوي ٥١٩/٢. المغني ١٩٩/٨.

(٢) انظر: حاشية الدسوقي ٥١١/٢.

(٣) الأم ٨٨/٥، المغني ١٩٩/٨، والمقنعة هي: ما تغطي به المرأة رأسها، وقيل: ما تتقنع به المرأة من ثوب تغطي رأسها ومحاسنها، لسان العرب ٣٠٠/٨، مادة (قنع).

(٤) ١٨٣/٥.

(٥) المكعب: على وزن مقود، وهو المداس لا يبلغ الكعبين - غير عربي - انظر: المصباح المنير ٧٣٤/٢، مادة (كعب).

الإزار في كسوتها)، وهذا بخلاف المرأة الخادمة، فلها الخف أو المكعب بحسب ما يكفيها إذا كانت تخرج للحوائج(١).

○ جاء في حاشية الدسوقي(٢): (... إن الزوج لا يلزمه ثياب المخرج ولو كان غنياً، وهو المعتمد، وروى ابن نافع أنها تلزم الغني...) وجاء عنهم: لا يلزم الزوج من ضمن النفقة أن يوفر لزوجته ثوب الخروج الحجاب ولو جرت بها العادة إلا لشرط(٣).

○ جاء في الأم(٤) فيما يفرض للمرأة: ... (وقميص وخمار أو مقنعة...).

○ ومن نصوص الحنابلة: (ولا يجب لها إزار للخروج وهو الملحفة ومقلم الخف ونحوه)، كالراق (لأنه لم يبين أمرها على الخروج)، ولأنها ممنوعة من الخروج لحق الزوج فلا يجب عليه مؤنة ما هي ممنوعة منه لأجله...[٥]. أما الخادم إذا كان امرأة فمن نفقتها يلزم مستخدميها الخف إذا احتاجت لتخرج لشراء الحوائج(٦).

○ وقال ابن قدامة(٧) فيما يفرض للمرأة: (... فأقل ما يجب من ذلك

(١) انظر: المبسوط ١٨٢/٥.

(٢) حاشية الدسوقي ٥١١/٢.

(٣) انظر: بلغة السالك للصاوي ٥١٩/١.

(٤) الأم ٨٨/٥.

(٥) كشف القناع: ٤٦٢/٥.

(٦) المغني ٢٠١/٨.

(٧) المغني ١٩٩/٨.

قميص وسروال ومقنعة وملابس....).

والراجع:

هو أن للزوجة أن يتكفل الزوج بشراء الثياب التي تستعمل في الحجاب لأن الحجاب واجب عليها والخروج أمر قد تضطر إليه فينبغي له أن يوفره الزوج لها إعانة لها على الواجب وهو الحجاب، والله أعلم.

المبحث الثاني الآثار المترتبة على الخروج الواجب من حيث النفقة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

نفقة المرأة عند خروجها لحج الفرض:

ومن صور الخروج الواجب الخروج لحج الفرض، فإذا سافرت المرأة لحج الفرض فما حكم نفقتها؟

إن خروج المرأة للحج المفروض لا يخلو من ثلاثة أحوال: إما أن تسافر إلى الحج المفروض بصحبة زوج، وإما أن تسافر من غير صحبته، ولكنه قد أذن لها، وإما أن تسافر بدون إذن، ونوضح علم كل مسألة على النحو التالي:

أ/ إذا سافرت المرأة لحج الفرض وكان بصحبته زوجها: فإن لها النفقة باتفاق العلماء (١)، لأنه يمكنه الاستمتاع بها (٢)، ولم تخرج عن طاعته فهي كالمقيمة في منزله (٣)، ولكن يجب عليه نفقة الحضر ولا يجب عليه مؤنة السفر (٤).

(١) انظر: كتاب النفقات للخصاف ٤٥؛ زاد المحتاج ٥٨٤/٣؛ المغني..

(٢) باستثناء الوقت الذي تكون محرمة فيه وهو كذلك محرم فإن الاستمتاع محرم عليهما في ذلك الوقت.

(٣) انظر: الاختيار ٥/٤.

(٤) انظر: كتاب النفقات للخصاف ٤٥، (بتصرف)، وقد نقل الشيخ أبو الوفا الأفعاني محقق شرح الصدر الشهيد لكتاب النفقات ص ٤٤: عن الصدر الشهيد في أدب القاضي قوله: (....) =

ب/ أما إذا سافرت المرأة لحج الفرض بإذن زوجها ولكن لم يكن بصحبته فما حكم نفقتها؟

○ ذهب المالكية وأبو يوسف من الحنفية، وقول للشافعي ورواية للحنابلة (١) إلى القول بأنه لا تسقط نفقتها بل تجب لها نفقتها المعتادة - نفقة الحضر - لأنها سافرت بإذنه، فأشبهه ما لو سافرت معه (٢) ولحصول الإذن من الزوج ولأن حج الفرض عذر فلا تسقط نفقتها بل تجب نفقة الحضر (٣).

○ وأما جمهور الحنفية والشافعي في قول ووجه للحنابلة (٤) فيرون أنه لا نفقة لها لأن النفقة إنما وجبت للتمكن من الاستمتاع وقد تعذر من جهتها فتسقط (٥).

وقد رد هذا القول بأن فوات الاستمتاع تولد من إذنه (٦)، فلا تسقط نفقتها إذاً.

= تستحق نفقة الحضر لا نفقة السفر، ويظهر ذلك عند التفاوت لأن الزيادة لحقتها بأزاء منفعة تحصل لها فلا تستحقها على الزوج كالمريضة لا تستحق المداواة على الزوج وتستحق النفقة وليس عليه أن يكتري لها لأن هذا ليس من نفقة الحضر فيكون في مالها، قال: ولا يلزمه شيء من نفقة الحج لأن الواجب عليه نفقة الحضر لا نفقة الحج (٧).

(١) انظر: التاج والإكليل ١٩٢/٤؛ الاختيار لتعليل المختار ٥/٤؛ مغني المحتاج ٢٥٧/٣؛ زاد المحتاج ٥٨٤/٣؛ الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣.

(٢) الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣، وانظر زاد المحتاج ٥٨٤/٣.

(٣) الاختيار ٥/٤.

(٤) انظر: الاختيار لتعليل المختار ٥/٤؛ مغني المحتاج ٢٥٧/٣.

(٥) انظر: الاختيار ٥/٤؛ وانظر زاد المحتاج ٥٨٤/٣؛ الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣.

(٦) انظر زاد المحتاج ٥٨٤/٣.

والراجع:

هو القول بعدم سقوط نفقة المرأة إذا خرجت لحج الفريضة بإذن زوجها ولو لم يكن معها لحصول الإذن فيه لأن الحج فريضة ثم إن إسقاط النفقة يدفع إلى عدم خروجها للفرض خصوصاً إذا لم تكن ذات مال، ثم إن هذا مما يتفق والأمر بالعشرة بالمعروف بين الزوجين ولأن المرأة في الأصل محبوسة من أجل الزوج، والله أعلم.

جـ / أما إذا كان سفر المرأة لحج الفرض بلا إذن الزوج فما هو حكم نفقتها؟ اختلف الفقهاء في ذلك على النحو التالي:

○ ذهب الجمهور: (المالكية والحنابلة والظاهرية وأبو يوسف من الحنفية والشافعية على القول بالأظهر بأن الزوج يملك تحليل زوجته من حج الفرض وهو الأظهر عن الشافعية) (١) إلى القول بعدم سقوط النفقة فلها نفقة الحضر لا مؤنة السفر، لأن التسليم المطلق قد حصل منها ثم فات لغرض أداء الفرض فلا تسقط نفقتها كصوم رمضان كالمریضة ولأنها فعلت الواجب عليها بأصل الشرع فلم تسقط نفقتها، ولأن الزوج يملك تحليلها على القول بذلك، فإنها في قبضته وهو قادر على التحليل والاستمتاع فإذا لم يفعل فهو المفوت لمصلحة نفسه (٢).

○ ذهب جمهور الحنفية والشافعية (٣) على القول المرجوح - القائل

(١) انظر: التاج والإكليل للمواق ١٩٢/٤؛ غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى ص ٢٣٨؛ المحلى ٢٤٩/٩؛ الاختيار لتعليل المختار ٥/٤؛ مغني المحتاج ٤٣٨/٣.

(٢) انظر مغني المحتاج ٤٣٨/٣.

(٣) انظر: البحر الرائق ١٩٧/٤؛ الاختيار ٥/٤؛ مغني المحتاج ٤٣٨/٣؛ زاد المحتاج ٢٥٧/٣.

٢٨٢، ٢٨٤.

بأن الزوج لا يملك تحليل امرأته في حج الفرض، إلى أنه لا نفقة للمرأة إذا خرجت بلا إذن الزوج لحج الفرض، لأن التسليم قد فات من قبلها بخروجها فلا تستحق النفقة كالناشز، ولأنها منعت الزوج نفسها (١)، وهذا من حق الزوج الواجب الفوري وقد قدمت عليه ما هو على التراخي (٢)، ولأن الزوج في حج الفرض لا يملك تحليلها من الإحرام ولمخالفتها الواجب عليها (٣).

والراجع:

والله أعلم: هو ما ذهب إليه الجمهور من القول بعدم سقوط نفقة المرأة إذا خرجت لحج الفريضة، وإن كان ذلك بلا إذنه ولها نفقة الحضر لحصول التسليم المطلق منها ولم يفت التسليم إلا لغرض أداء الفريضة، وهذا قياساً على المريضة وعلى صوم رمضان، ثم إن هذه المرأة لم تخرج إلا لعبادة مفروضة فلا تعاقب بسقوط النفقة، والله أعلم.

د/ وأما لو أحرمت بحج مندور فينظر:

- ١- إذا كان الحج المندور في الذمة فلا نفقة لها (٤)، لأن المندور في الذمة يمكن تأجيله ولا يجب على الفور.
- ٢- أما إن كان الحج المندور معيناً في وقته فللحنابلة وجهان (٥) الأول: تسقو النفقة، والثاني لا.

(١) انظر: مغني المحتاج ٤٣٨/٣.

(٢) انظر: ص ٢٧٤ من البحث.

(٣) انظر: زاد المحتاج ٥٨٣/٣.

(٤) انظر: المقنع مع حاشيته ٣١٤/٣.

(٥) م. س.

المطلب الثاني

في حكم نفقة المرأة إذا خرجت لتنفيذ حكم بتعزيرها بالحبس

اختلف الفقهاء في نفقة الزوجة المحبوسة على النحو التالي:

١- ذهب الحنفية (١) إلى التفصيل على النحو التالي:

○ تسقط نفقتها ولو كان حبسها ظلماً لفوات حق الزوج في التسليم بسبب من قبلها إلا إن تمكن الزوج من الوصول إليها والتخلية بينه وبينها في الحبس، فإن لها النفقة.

○ أما إذا كان الحبس لدين لحق الزوج ولم تكن قادرة على قضائه فلها النفقة لأنه هو الذي فوت على نفسه حق الاحتباس.

○ أما إذا كان الحبس لحق الزوج وكانت قادرة على قضائه ولم تقضه فإنها لا نفقة لها لأنها صارت كمن حبست نفسها فتصير بمعنى الناشز.

٢- وذهب المالكية (٢) إلى القول بعدم سقوط نفقة الزوجة المحبوسة إذا كان الحبس في دين شرعي عليها لأن المانع من الاستمتاع ليس من جهتها، وكذا لو حبسته هي في دين عليه.

٣- وأما الشافعية والحنابلة (٣): فقالوا: إن النفقة تسقط عن الزوج إذا حبست الزوجة على الإطلاق ولو كان حبسها ظلماً تسقط نفقتها وذلك لفوات التمكين المقابل للنفقة.

(١) انظر: بدائع الصنائع ٢٠/٣ (بتصرف)، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ٤٨٩/١، در المنتقى في

شرح الملتقى للحصكفي مطبوع مع مجمع الأنهر ٤٨٩/١ (بتصرف).

(٢) انظر: حاشية الدسوقي ٥١٧/٢.

(٣) انظر: كشاف القناع ٤٧٤/٥؛ مغني المحتاج ٤٣٧/٣ (بتصرف).

تسقط نفقتها وذلك لفوات التمكين المقابل للنفقة.

الراجح:

هو قول الحنفية لأنه يتناول المسألة بشكل مفصل، إذ لو كان الحق الذي حبست من أجله للزوج وهي عاجزة عن سداؤه فلها النفقة، لأنه هو الذي حبسها لحقه، أما إذا قدرت على السداد ورفضت فأصبحت كالناشز تسقط نفقتها، أما إذا كان الحق لغير الزوج ولو ظلماً فتسقط النفقة لفوات حقه.

ويبقى أن نقول: إن المتعارف عليه أن المحبوس يقدر له مبلغ من قبل بيت المال للنفقة عليه فلا تحتاج حال حبسها للنفقة، إلا للكماليات وهي غير واجبة على الزوج إلا أن يقال إنها من العشرة بالمعروف وله الأجر والثواب إن كانت مظلومة.

المطلب الثالث:

حكم نفقة الزوجة التي ترفض السفر مع زوجها؟

من الخروج الواجب على المرأة السفر بصحبة الزوج إذا لم يكن سفره سفر معصية، وكان الزوج أميناً على زوجته، ولم يكن معها عذر يمنعها من السفر ولم تشترط عليه عدم الانتقال من بلدها، فإذا رفضت السفر بصحبته فإنها تعد ناشزاً فتسقط نفقتها - هذا على قول الحنفية والشافعية والحنابلة في رواية (١)، وسيأتي الكلام على نفقة الناشز (٢). أما الحنابلة في رواية أخرى فيقولون إن المرأة التي يطلب منها زوجها مرافقته في السفر ورفضت السفر معه فإن لها النفقة (٣).

والراجع:

هو القول بأن من ترفض السفر مع زوجها ولم يكن في سفر الزوج معصية وكان أميناً عليها ولا عذر لها في الامتناع ولم تشترط عليه عدم الانتقال من بلدها فإنها تعد عاصية ناشزاً تسقط نفقتها لأنها مأمورة بطاعته وتمكينه من نفسها وتحصينه من الوقوع في الفتنة والمعصية، والله أعلم.

(١) انظر: المبسوط ١٨٦/٥، مغني المحتاج ٢٥٧/٣؛ الفروع لابن مفلح ٣٣٣/٥.

(٢) انظر ص ٨٠٣.

(٣) انظر: الفروع لابن مفلح ٣٣٣/٥.

المبحث الثالث

الآثار المترتبة على الخروج المندوب

والمباح من حيث النفقة

وفيه ثلاثة مطالب

وسأتناول بإذن الله - بعض صور الخروج المندوب والمباح في المطالب التالية:

المطلب الأول: نفقة الزوجة عند خروجها لحاجتها:

إذ خروج المرأة وسفرها لحاجتها لا يخلو من ثلاثة أحوال: إما أن تسافر بدون إذن زوجها، أو تخرج بصحبته، وإما أن تخرج بدونه ولكن بإذنه، ولكل حالة حكمها الخاص بها على النحو التالي:

أ- إذا كان سفرها لحاجتها بدون إذن الزوج فهي ناشز فتسقط حقوقها ومن ضمنها النفقة (١) إلا إذا كانت قد اشترطت على الزوج الخروج (٢).

ب - إذا سافرت المرأة لحاجتها كالسفر للعلاج، أو حج التطوع أو العمرة أو التجارة أو زيارة الأهل ونحو ذلك، وصاحبها زوجها في ذلك السفر فإن نفقتها لا تسقط عنه (٣)، لأنها لم تفوت التمكين فأشبهت غير

(١) انظر: حاشية الدسوقي والشرح الكبير ٥١٧/٢؛ زاد المحتاج ٥٨٤/٣.

(٢) انظر: حاشية الدسوقي ٥١٧/٢.

(٣) انظر: الاختيار ٥/٤؛ المهذب مطبوع مع تكملة المجموع الثانية ٢٤١/١٨؛ المغني ٢٣١/٨.

المسافرة (١)، فالمسافرة معه كالمقيمة في منزله (٢).

ج - أما إذا سافرت لحاجتها كحج التطوع أو العمرة أو زيارة الأهل أو العلاج أو التجارة ونحو ذلك، وكان سفرها بإذن الزوج ولكن لم يكن معها فهل تسقط نفقتها؟

اختلف الفقهاء في ذلك على النحو التالي:

١- ذهب المالكية والشافعي في القديم والحنابلة في أحد الوجهين (٣)، إلى القول بأن النفقة لا تسقط لأنها سافرت بإذنه فأشبهه ما لو سافرت معه (٤) وأشبهه ما لو سافرت في حاجته (٥)، ولها الأقل من نفقتي الحضر والسفر (٦).

٢- أما الأحناف والشافعي في الجديد والحنابلة في الوجه الثاني وهو المختار عند الخراقي الحنبلي (٧) فقالوا إن النفقة تسقط إذا سافرت لحاجتها ولو بإذنه لأن النفقة للتمكين من الاستمتاع وقد منعت ذلك

(١) المغني: ٢٣١/٨.

(٢) انظر: الاختبار ٥/٤.

(٣) انظر: حاشية الدسوقي ٥١٧/٢؛ مغني المحتاج ٢٥٧/٣؛ زاد المحتاج ٥٨٢/٣؛ الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣؛ المغني ٢٣١/٨؛ المقنع مع حاشيته ٣١٥/٣.

(٤) الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣.

(٥) المغني ٢٣١/٨.

(٦) انظر: الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ٥١٧/٢.

(٧) انظر: البحر الرائق ١٩٧/٤؛ الاختيار ٥/٤؛ الأم ١٩١/٥، مغني المحتاج ٢٥٧/٣؛ زاد المحتاج ٥٨٢/٣؛ المغني ٢٣١/٨؛ الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣؛ المقنع ٣١٥/٣.

بالسفر لحاجتها(١)، وفائدة الإذن رفع الإثم(٢).

وقد رد هذا القول بأن فوات الاستمتاع متولد من إذنه(٣).

التعليق:

ينبغي أن ينظر لحال المرأة:

○ إن كانت ستسافر للتجارة أو لحاجتها ولكنها كانت غنية أو ذات دخل ثابت لا يعدم بالنفقة على نفسها فإن الأولى الأخذ بالقول بعدم وجوب نفقتها على الزوج، ويكفي أنه أذن لها لرفع الإثم عنها وتسقط نفقتها لعدم تمكنه منها وعدم احتباسها من أجل مصلحته، ثم إنها ستذهب للتجارة أو لحاجة نفسها ولكنها تملك مالاً لا يعدم بالنفقة على نفسها بل قابل للزيادة بعد نجاح التجارة، والله أعلم.

○ أما لو كان خروجها لغرض التجارة ولم تكن المرأة غنية أو ذات دخل ثابت فالأولى القول بعدم سقوط نفقة المرأة وذلك لما يلي:

- ١- لأن ذلك من حسن العشرة المأمور به بين الزوجين.
- ٢- أن المرأة في الأصل محتبسة للزوج ممنوعة من التكسب من أجله وإن خرجت لحاجتها كعلاج أو حج تطوع أو زيارة بإذنه فهي ستعود إليه، ثم إنها من أين ستنفق على نفسها إذا كانت لا تملك دخلاً ثابتاً؟
- ٣- إن إلزام المرأة بنفقة نفسها عند خروجها لحاجتها وهي لا تملك ذلك يعني أنها لن تخرج لشيء من ذلك.
- ٤- إن الزوج أذن لها فهذا يعني عدم حاجته إليها إذ لو كان يحتاجها

(١) انظر: الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣.

(٢) انظر: مغني المحتاج ٢٥٧/٣.

(٣) مغني المحتاج ٤٣٩/٣.

بحيث لا يستغني عنها لما أذن لها، ثم إنه هو المفوت لحق نفسه برضاه،
والله أعلم.

مسألة: إذا خرجت المرأة لطلب العلاج فهل يحب على الزوج قيمة
الدواء والعلاج وأجرة الطبيب أو الطبية؟

١- ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة وجمهور
المالكية (١) إلى القول بعدم وجوب ذلك على الزوج.
دليلهم:

قالوا: لأن أجرة العلاج والأدوية ونحو ذلك ليس من النفقة الثابتة
وإنما يحتاج إليه لعارض وأنه يراد لإصلاح الجسم فلا يلزم إذن الزوج
كما لا يلزم المستأجر إصلاح ما انهدم من الدار (٢).
٢- أما ابن العطار وابن عبد الحكم من المالكية (٣) فقالا: يلزم الزوج
معالجة زوجته وأجرة ذلك بقدر ما كان لها من صحتها لا أزيد من ذلك.

التعليق:

إذا كان للمرأة مصدر دخل جيد كأن تكون عاملة وغنية فينبغي الأخذ
بقول الجمهور، فلا يجب على الزوج علاج الزوجة، إلا أن يتطوع وله
الأجر والثواب ويعد من العشرة بالمعروف، ثم إن المرأة الغنية
والعاملة طبيعي أن تسهم مع زوجها في مصاريف الحياة فالأولى أن

(١) انظر: حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار) ٦٤٩/٢؛ شرح منح الجليل ٤٢٥/٢؛

المهذب مطبوع مع تكملة المجموع الثانية ٢٥٣/١٨؛ كشف القناع ٤٦٣/٥.

(٢) المهذب للشيرازي مطبوع مع تكملة المجموع الثانية ٢٥٣/١٨.

(٣) انظر: شرح منح الجليل ٤٢٥/٢.

تكف عنه بعض مصاريفها، أما إذا كانت غير عاملة أو غير غنية، فينبغي الأخذ بقول ابن العطار وابن الحكم القائل بلزوم نفقة علاج الزوجة على الزوج، وذلك لما يلي:

١- أن معالجة الزوجة يدخل ضمن المعاشرة بالمعروف المأمور بها في قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (١).

٢- أن المرأة إذا لم تكن غنية أو غير عاملة وهي محبوسة من أجل الزوج ولا دخل مادي يدر عليها فكيف تتمكن من علاج نفسها بمالها فالزوج إذا لم يلزم بعلاجها وهي لا تملك ذلك فهذا يعني أن تبقى مريضة حتى تهلك، وهذا يخالف مقاصد الشريعة التي تحث على حفظ النفس.

٣- إن القول بعدم لزوم نفقة علاج الزوجة على الزوج يتنافى مع المودة والمحبة والألفة المطلوبة بين الزوجين، قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ (٢).

٤- إن القول بلزوم نفقة علاج الزوجة على الزوج فيه ترغيب في الزواج، على عكس ما لو قيل بعدم لزوم ذلك فما الذي يدعو المرأة للزواج برجل إذا مرضت لا يعالجها وهي عند أهلها مكرمة وتجد الاهتمام بصحتها وما الذي يجعل الأهل يزوجون بناتهم إذا كانت بمجرد أن تمرض يأتي أهلها لعلاجها وتذهب لعلاج نفسها بنفسها فأين قوامة الرجل والمودة والألفة والرحمة!!!

٥- إن المتعارف عليه أن نفقة علاج المرأة على الزوج، والعرف معتبر.

٦- لا يعقل أن يستمتع الرجل بالمرأة وهي سليمة وفي عافية، فإذا مرضت يجعل أمر علاجها لأهلها أو نفسها ثم إذا ما شفيت عاد فاستمتع

(١) النساء: ١٩.

(٢) الروم: ٢١.

بها؟!!

٧- إن القول بقياس المرأة على الدار المستأجرة حيث لا يلزم المستأجر إصلاح ما انهدم من الدار قياس مع الفارق، والقياس مع الفارق غير صحيح، (فإنه إذا كان الزوجان في مجتمع أو بيئة أو دولة تكفل للعامل والشغال قدرًا من الرعاية الصحية تحت إسم إصابة العمل أو المرض أثناء الخدمة فيتكفل صاحب العمل ببعض نفقات العلاج أو كلها، فإنه ليس من المعروف أن نضرب المثل هنا بإجارة الدار مع الفارق بين الزوجة والدار، والأقرب إلى التشبيه أن يكون المثل إنسانياً فيضرب المثل بالعامل، فإنه أولى)(١).

٨- قال القاضي الدكتور الشيخ محمد بن عمر عتين(٢): (إذاً فإنه لزاماً على الزوج البذل في معالجة زوجته وشراء الأدوية وأجرة الطبيب وكل ما يلزم لها إن احتاجت إلى ذلك، وإذا كان الإنسان يعالج دابته وزرعه ويصلح سيارته، فما بال زوجته التي مكانها أسمى وأرفع من كل ما ذكر، فكان علاجها لازماً له بمقتضى الزوجية ومن عارض فعلية الدليل)..

(١) تكملة المجموع الثانية للمطيعي ٢٥٥/١٨، والجدير بالذكر رغم قوة هذا الرد الذي جاء به الشيخ محمد نجيب المطيعي إلا أنه قال بعد ذلك عن علاج الرجل لزوجته، (وهو أمر مستحب يدخل في فضائل المروءة وحسن المعاشرة والإيثار)، تكملة المجموع ٢٥٥/١٨، ثم قال: (وقد ذهبنا إلى استحبابه للإجماع على عدم وجوبه بلا خلاف)، تكملة المجموع ٢٥٥/١٨، إذا فهو يرى نفقة علاج المرأة على زوجها استحباباً لا وجوباً مع أن رده كان جيد ويصح أن يستدل به على الوجوب مدعماً بالعرف والأدلة الدالة على العشرة بالمودة ولموافقته للمودة والرحمة، ثم إن القياس على العامل يعني وجوب نفقة علاج المرأة على الزوج لوجوب علاج العامل على صاحب العمل.. أما قوله إن الإجماع على عدم وجوبه بلا خلاف فيرده قول ابن العطار وابن عبدالحكم من المالكية بالزام الرجل بعلاج زوجته وقد نقله عنهما ابن عليش في منح الجليل ٤٢٥/٢.

(٢) حقوق المرأة في الزواج ص ٢١٣.

المطلب الثاني

نفقة المرأة المسافرة لقضاء حاجة الزوج وبإذنه

إذا خرجت المرأة مسافرة لقضاء حاجة الزوج أو أمرها بالنقلة من بلدها، فإن لها نفقتها كاملة (١)، لأنه هو المسقط لحقه (٢).

المطلب الثالث

نفقة المرأة إذا خرجت للعمل

أ / إذا كان خروج المرأة للعمل بإذن الزوج، فلم أطلع على خلاف في عدم سقوط حقها في النفقة، وثبت حقها في النفقة إذ أن النفقة واجبة على الزوج لزوجته حتى ولو كانت غنية، إلا ما نقله صاحب الدر المختار (٤)، أنه لو تزوج رجل من المحترفات التي تكون بالنهار في مصالحتها وبالليل عنده فلا نفقة لها، وهذا القول فيه نظر، إذ أنها معذورة لاشتغالها بمصالحتها فلم تعتبر ناشزاً حتى تسقط نفقتها (٥).

(١) انظر: الاختيار ٥/٤؛ زاد المحتاج ٥٨٢/٣؛ الكافي لابن قدامة ١٢٨/٣.

(٢) زاد المحتاج ٥٨٢/٣.

(٣) نقلاً عن صاحب المجتبى، انظر: الدر المختار مطبوع مع حاشية ابن عابدين المسماة رد المحتار

على الدر المختار ٦٤٧/٢.

(٤) حاشية ابن عابدين ٦٤٧/٢ (بتصرف).

ب/ أما إذا كان خروجها للعمل بدون إذن زوجها فإنها تعتبر ناشز عاصية لزوجها فتسقط نفقتها(١) .. إلا إذا كانت قد ارتبطت بالعمل قبل أن يعقد عليها الزوج فإن حق المستأجر مقدم فتستمر في عملها ولو خرجت بدون إذنه لا تعد عاصية أو ناشزاً ولكن لا يجب عليه نفقتها مدة خروجها للعمل(٢).

إلا أن الظاهرية يرون عدم سقوط نفقة الناشز(٣).

مسألة: إذا خرجت المرأة وزوجها غائب ولكن لا على وجه النشوز بل لزيارة أقاربها أو جيرانها ونحوها كعيادتهم وتعزيتهم فهل تسقط نفقتها؟ لا ، لا تسقط نفقتها إذ أن ذلك لا يعد نشوزاً عرفاً(٤)، إلا إذا كان الزوج قد قام بالتنبيه على زوجته بعدم الخروج في غيابه فإن خرجت فتعتبر عاصية، والله أعلم.

(١) انظر: حكم نفقة الناشز ص ٨٠٣ من هذا البحث.

(٢) انظر : البحر الرائق ١٩٣/٤ ، تحفة المحتاج للهيتمي ٣٣١/٨ ؛ بجيرمي على الخطيب ٤٠٦/٣ ؛ الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١٤٧/٢ . (بتصرف).

(٣) انظر: المحلى لابن حزم ٢٤٩/٩ .

(٤) انظر: زاد المحتاج ٥٨٣/٣ ؛ مغني المحتاج ٤٣٨/٣ .

المبحث الرابع

الآثار المترتبة على الخروج المنهي عنه

من حيث النفقة

إن الخروج المنهي عنه إما أن يكون بسبب عدم حصول المرأة على إذن الزوج فيكون منهيّاً عنه ولو كان الخروج لأمر مندوب أو مباح.. وقد يكون الخروج منهيّاً عنه بأمر الشارع كالمعتدة فهي منهيّة من الخروج في فترة العدة بغير ضرورة. وقد يكون الخروج منهيّاً عنه بسبب الخروج نفسه، إما أن يكون لأداء بدعة أو فعل محرم، أو يؤدي إلى شيء من ذلك، وسأتناول في هذا المبحث إن شاء الله، الخروج المنهي عنه لبيان الأثر المترتب عليه من حيث النفقة، وذلك في عدة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول:

حكم نفقة المرأة عند الخروج بدون إذن أو رضا الزوج (نفقة الناشز):

من خلال الضوابط العامة لخروج المرأة عرفنا وجوب اشتراط إذن الزوج ورضاه لخروج المرأة، فإن خرجت أو سافرت لأي غرض - ما عدا حج الفرض وما في حكمه - بدون إذن الزوج ولم يسبق أن أعطاها إزناً مطلقاً أو أنها استأذنت ولم يأذن لها فخرجت بلا رضاه فهي هنا تعتبر خرجت خروجاً محرماً منهيّاً عنه، ولو كان الخروج ذاته لمباح أو مندوب، ولو كان لعبادة لأنه لم يأذن لها، إلا إذا كانت قد اشترطت عليه ذلك

أثناء العقد عليها، وهي في حالة خروجها بلا إذنه تعتبر ناشزاً^(١)، تعالج بوسائل علاج الناشز السابق ذكرها، أما نفقتها^(٢) فمختلف فيها بين العلماء، وكان خلافهم على النحو التالي:

أ / ذهب الجمهور (الحنفية والشافعية والحنابلة والرواية المشهورة عند المالكية)^(٣) إلى أن الناشز بسبب خروجها بدون إذن الزوج أو بسبب رفضها الانتقال معه تعاقب على نشوزها بسقوط نفقتها عن الزوج، فلا نفقة لها عليه طالما هي خارجة بدون رضاه أو إذنه سواء كان الزوج حاضراً أم لا، ومهما كانت تلك المدة بالإضافة إلى أن لزوجها علاج نشوزها كما ورد في القرآن الكريم^(٤)، وإن عادت إلى منزله عادت النفقة لها، لأنها سقطت بسبب نشوزها وقد زال المسقط لها^(٥)، ولعود

(١) انظر: كتاب النفقات للخصاف ٣٧؛ تبيين الحقائق ٥٢/٣؛ الاختيار ٥/٤؛ قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ص ٢٢٢، مواهب الجليل والتاج والإكليل ١٨٨/٤؛ الفواكه الدواني ٢٤٨/٢؛ تحفة المحتاج للهيتمي ٣٢٩/٨؛ حاشية عميرة ٧٨/٤؛ الكافي لابن قدامة ٣٦٧/٣؛ الفروع لابن مفلح ٢٢٨/٥.

(٢) وقد اختلفوا أيضاً في نفقة الناشز بسبب امتناعها عن الفراش، إما ما نحن بصدده فهو النشوز بسبب خروجها بدون إذن أو رضا الزوج، وسأقتصر إن شاء الله على البحث في خلافهم في سقوط نفقة الناشز بسبب الخروج من البيت بلا رضا أو إذن الزوج وذلك لصلته بموضوع البحث والله أعلم.

(٣) انظر: شرح كتاب النفقات للصدر الشهيد ص ٣٨؛ الفتاوى البزارية مع الفتاوى الهندية ٢١٥٩/٤؛ زاد المحتاج ٥٨١/٣؛ حاشية عميرة ٧٨/٤؛ المقنع لابن قدامة مع الحاشية ٣١٤/٣؛ المغني ٢٣٦/٨؛ مواهب الجليل ١٨٨/٤؛ بداية المجتهد ٥٥/٢؛ فتح الرحيم للداه الشنقيطي ٩٣/١؛ حاشية الدسوقي ٤١٧/٢؛ قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ص ٢٢٢.

(٤) انظر علاج الناشز ص ٧٥٨ وما بعدها.

(٥) انظر: المبسوط ١٨٧/٥؛ وانظر المغني ٢٣٧/٨.

الاحتباس للتمكين (١)، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ (٢).

والقول بسقوط نفقة الناشز قول عامة أهل العلم منهم الشعبي وحماد والأوزاعي وأبو ثور (٣).

شرط سقوط النفقة عن الناشز بسبب الخروج بلا إذن الزوج أو عدم الانتقال معه:

- ١- حصول الخروج بلا رضا الزوج فعلاً لا مجرد القول بأنها ستخرج.
- ٢- أن يكون خروجها بلا إذن الزوج لأمر غير مشروط في العقد.
- ٣- أن يكون الزوج قد وفاها حقها من المهر (٤).
- ٤- أن لا يقدر الزوج على رد الزوجة فإن كان قادراً على ردها كأن تخرج وهو حاضر قادر على منعها ولم يردها فلا تسقط نفقتها لأنه كخروجها بإذنه وله أن يؤدبها (٥).
- ٥- أن لا يكون خروجها بلا إذن لضرورة أو عذر، فإن خرجت بلا إذنه لضرورة أو عذر كأن تخرج من دارها لظلم لحقها أو أن تتعرض دارها أو مالها أو نفسها لخطر ونحو ذلك فلا تسقط نفقتها.
- ٦- أن لا تكون المرأة حاملاً ولا رجعية، لأنها إن كانت حاملاً لم تسقط

(١) انظر: الاختيار ٥/٤؛ المغني ٢٣٧/٨.

(٢) سورة النساء: ٣٤.

(٣) المغني ٢٣٦/٨.

(٤) انظر: المبسوط ٨٦/٥.

(٥) انظر: مواهب الجليل ١٨٨/٤؛ الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ٥١٤/٢.

نفقتها لأن النفقة حينئذ للحمل، وكذا الرجعية لا تسقط نفقتها مطلقاً لأنه ليس له أن يمنعها من الخروج (١) وهي في الوقت ذاته تعتبر زوجة.
ب/ وذهب الظاهرية (٢) والمالكية في رواية مقابل المشهور (٣) إلى عدم سقوط نفقة الناشز ووجوب النفقة لكل زوجة من حين العقد سواء كانت ناشزاً أو غير ناشز.

سبب الخلاف:

وسبب اختلافهم في نفقة الناشز هل تسقط عن الزوج أم لا معارضة العموم للمفهوم، وذلك أن عموم قوله عليه الصلاة والسلام «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» (٤) يقتضي أن الناشز وغير الناشز في ذلك سواء، والمفهوم من أن النفقة هي في مقابلة الاستمتاع يوجب أن لا نفقة للناشز (٥).

الأرلة:

أ - الأرلة على سقوط نفقة الناشز بسبب خروجها بلا إذن ولا عذر:

استدل الجمهور على سقوط نفقة الناشز بسبب خروجها بلا إذن ولا عذر بما يلي:

١- لأن الله تعالى أمر في حق الناشز بمنع حظها في الصحبة بقوله تعالى: ﴿واهجروهن في المضاجع﴾ (٦) فإن ذلك دليل على أنها تمنع

(١) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ٥١٤/٢.

(٢) المطلى ٢٤٩/٩.

(٣) مواهب الجليل ١٨٨/٤.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٤/٨، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ.

(٥) بداية المجتهد لابن رشد ٥٥/٢.

(٦) النساء: ٣٤.

كفايتها في النفقة بطريق الأولى لأن الحظ في الصحبة لها وللزوج وفي النفقة لها خاصة (١).

٢- ولأنها إنما تستوجب النفقة بتسليم نفسها إلى الزوج وتفريغها نفسها لمصالحه فإذا امتنعت من ذلك صارت ظالمة وقد فوتت ما كانت تجب النفقة لها باعتباره فإذا فوتته فلا نفقة لها (٢).

ب - الأدلة على إسقاط النفقة على الناشز مطلقاً:

استدل ابن حزم الظاهري على عدم سقوط النفقة على الناشز مطلقاً بما يلي:

١- قوله ﷺ «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» (٣).

قال ابن حزم: وهذا يوجب لهن النفقة من حين العقد (٤).

المناقشة:

يمكن أن يناقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: إن هذا الحديث يوجب النفقة للزوجة على الزوج في حالة طاعتها لزوجها فإن خرجت بلا إذنه أو رضاه بلا عذر فهي عاصية ناشز فلا نفقة لها.

الوجه الثاني: إن هذا الحديث يوجب نفقة الزوجة على الزوج عند تمكينها وتسليمها نفسها إذ أن جمهور الفقهاء يقولون أن من شروط وجوب النفقة أن تبذل التمكين التام من نفسها بتسليم نفسها إلى

(١) المبسوط للسرخسي ١٨٦/٥.

(٢) م . س .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٨٤/٨، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ.

(٤) المحلى ٢٤٩/٩.

الزوج (١) والله أعلم.

٢- عن ابن عمر قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أمراء الأجناد أن انظروا من طالت غيبتهم أن يبعثوا نفقة أو يرجعوا أو يفارقوا فإن فارق فإن عليه نفقة ما فارق من يوم غاب (٢).

قال ابن حزم: ولم يخص عمر ناشزاً من غيرها (٣).

ولا يعلم لعمر في هذا مخالف من الصحابة رضي الله عنهم، ولا يحفظ منع الناشز من النفقة عن أحد من الصحابة (٤).

المناقشة:

ويمكن مناقشة الاستدلال بهذا الأثر بأن الأجناد هم المفارقون لزوجاتهم هم تارن بيوتهم وليس الزوجات، والله أعلم.

٤- إن النفقة والكسوة وجبت على الزوج لزوجته بإزاء الزوجية فإذا وجدت الزوجية فالنفقة والكسوة واجبتان، والمرأة الناشز لا زالت زوجة فتجب نفقتها ولا تسقط (٥).

المناقشة:

ويمكن مناقشة هذا القول بأن الجمهور متفقون على أن من شروط وجوب نفقة الزوجة على زوجها أن تبذل التمكين التام (٦) وليس لمجرد العقد والمرأة الناشز بخروجها بلا إذن أو رضا الزوج غير ممكنة

(١) انظر ص: ٧٨٣ من نفس البحث.

(٢) المحلى ٢٤٩/٩.

(٣) م. س. ٢٥٠/٩.

(٤) م. س.

(٥) م. س. (بتصرف).

(٦) انظر ص ٧٨٣ من البحث.

للزوج من نفسها، والله أعلم.

الترجيح:

الراجح والله أعلم - هو ما ذهب إليه الجمهور من القول بسقوط نفقة المرأة الناشئ لخروجها من بيت زوجها بغير حق حتى تعود إليه، وذلك لما يلي:

١- ان هذا القول موافق لمقاصد الشريعة ومنها حفظ العرض، واستقرار الحياة الزوجية، وهذا يحصل ببقاء المرأة في بيتها وعدم خروجها إلا بإذن الزوج، وعند القول بعدم إسقاط نفقتها يعني تركها تتماذى، واولعاصية الناشئ الخارجة بلا إذن الزوج لا تكون إنسانة سوية في السلوك مستقيمة على طريقة الهدى، وبالاتمرار في ذلك قد تقع فيما يؤدي للإساءة والضرر لها ولزوجها إما بالسمعة السيئة أو بفقدان الزوجة التي يحتاجها.

٢- إن النفقة واجبة للمرأة في مقابل احتباسها لمصلحة الزوج، فإن خرجت بلا إذنه بلا عذر فلا احتباس، إذاً فلا نفقة.

٣- إن المرأة إذا كانت تريد النفقة ولا تريد سقوطها فلتطع زوجها ولا تخرج إلا برضاه، إلا إن كان هناك ضرورة فهنا خروجها لا يسقط عنها حقها في النفقة، والمنع من الخروج يستثنى منه الضرورة، وبهذا فلا ضرر للزوج ولا إضرار بالمرأة.

٤- إن عدم إسقاط النفقة عن الناشئ لخروجها بلا إذن الزوج يعني عدم اعتبار الإذن عند الخروج، وهذا يخالف الأدلة الآمرة بوجوب استئذان الزوج عند الخروج، إذ أن الأمر باستئذان الزوج عند الخروج يعني وجوب ذلك وعدم الأخذ به ومخالفته يعني مخالفة للواجب.

٥- إن مبدأ الثواب للمطيع والعقاب للعاصي، يقتضي سقوط النفقة عن الزوج لزوجته الناشز العاصية، وهذا المبدأ من النظريات المسلم بها في كل الأحوال.

٦- إن هذا القول يدعم قوامة الرجل وعدم القول بذلك يؤدي إلى جرأة النساء على أزواجهن.

٧- أما الحديث الذي استدل به ابن حزم فهو عام مستثنى منه الناشز، ففيه إيجاب النفقة للمرأة في حال طاعتها ولزومها بيتها، والله أعلم.

مسألة: ما حكم نفقة المرأة إذا خرجت بلا إذن زوجها لحج التطوع أو للعمرة؟

إذا أحرمت المرأة بتطوع بدون إذن الزوج وأمكن الزوج تحليلها من الإحرام ولم يفعل فلها النفقة (١)، لأنه لا يعد إحرامها في هذه الحالة نشوزاً لأنها لا زالت في قبضته وهو قادر على التحليل والاستمتاع فإذا لم يفعل فهو المفوت على نفسه (٢).

وقيد الشافعية هذا الحكم حتى تخرج من بيتها فإذا خرجت منه أخذت حكم المسافرة لحاجتها فإن سافرت وحدها بإذنه سقطت نفقتها في الأظهر، وإن سافرت معه استحققت النفقة وإن سافرت بغير إذنه فناشزة تسقط نفقتها (٣).

أما الحنابلة فاكثفوا بالقول بأنها إذا أحرمت بحج التطوع بلا إذن

(١) انظر الاختيار ٥/٤؛ مغني المحتاج ٤٣٨/٣.

(٢) انظر: زاد المحتاج ٥٨٣/٣؛ مغني المحتاج ٤٣٨/٣.

(٣) انظر: مغني المحتاج ٤٣٨/٣-٤٣٩.

الزوج فلا نفقة لها (١).

المطلب الثاني:

نفقة المعتدة

عرفنا أن المعتدة منهيّة عن الخروج إلا لضرورة فعلى من تجب نفقتها وقت العدة؟

هذا ما سأتناوله في هذا المطلب:

أولاً: نفقة المطلقة طلاقاً رجعيّاً أو البائن الحامل:

أ - اتفق الأئمة الأربعة (٢) على أن المطلقة إذا كانت رجعية أو بائناً حاملاً فإن لها حق النفقة والكسوة والسكنى.

ومن الأدلة على ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تَضَارُّوهُنَّ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (٣) الآية.

(١) انظر: المقنع مع حاشيته ٣/٣١٤.

(٢) انظر الاختيار ٤/٨؛ بدائع الصنائع ٣/٢٠٩؛ المبسوط ٥/٢٠١؛ تبيين الحقائق ٢/٦٠؛ الفتح الرباني شرح على نظم رسالة أبي زيد القيرواني لمحمد أحمد الداه الشنقيطي ١/٥٧؛ كفاية الطالب الرباني شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد القيرواني ، مطبوع مع حاشية العدوي ٢/١١٥؛ التاج والاكلیل ٤/١٨٩؛ تكملة المجموع الثانية ١٨/٢٧٧؛ نهاية المحتاج ٧/١٥٣؛ شرح التحرير مع حاشية الشرقاوي ٢/٢٤٦؛ كفاية الأخيار للدمشقي ١/١٣٢؛ عمدة الفقه لابن قدامة ص ٨٧؛ المقنع لابن قدامة مطبوع مع حاشيته ٣/٣٠٨؛ الكافي لابن قدامة ٣/٣٠٧؛ كشف القناع ٥/٤٦٤؛ المغني ٨/٢٣٢.

(٣) الطلاق: ٦.

- ٢- وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ (١).
- ٣- وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٢).
- ٤- وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (٣) الآية.

٥- ولأن الرجعية تعتبر زوجة والمانع من جهة الزوج لأنه يقدر على إزالته بالرجعة (٤)، أما البائن الحامل فوجبت نفقتها وكسوتها وذلك لأن الحمل ولده فيلزمه الإنفاق عليه ولا يمكن الإنفاق عليه إلا بالإنفاق عليها (٥).

ب - أما الظاهرية (٦):

فيرون وجوب النفقة للرجعية كالأئمة الأربعة ولكن لا نفقة للبائن الحامل ولا سكنى لها.

ثانياً: نفقة المطلقة البائن غير الحامل:

اختلف الفقهاء في نفقة المطلقة البائن غير الحامل أثناء العدة هل تجب لها نفقة أم لا.

(١) الطلاق: ١.

(٢) البقرة: ٢٣٣.

(٣) الطلاق: ٦.

(٤) انظر: كفاية الأخيار للدمشقي ١٣٢/١.

(٥) انظر: كشف القناع ٤١٥/٥؛ المغني ٢٣٢/٨؛ حاشية المقنع وهي الحاشية المطبوعة مع

المقنع، بخط الشيخ سلمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب ٣٠٩/٣.

(٦) المحلى ٨٩/١.

وسبب اختلافهم هو اختلاف الرواية في حديث فاطمة بنت قيس ومعارضة ظاهر الكتاب له (١)، وكانوا في هذه المسألة على أقوال ثلاثة على النحو التالي:

القول الأول:

ذهب الحنفية (٢) إلى القول بلزوم نفقتها وسكناها، وبهذا قال ابن شبرمة وابن أبي ليلى والثوري والحسن بن صالح والبتي والعنبري وهو مروي عن عمر وابن مسعود (٣)، واستدلوا بعموم الآيات السابقة الدالة على وجوب النفقة والسكنى للمطلقة كقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾ (٤)، وقالوا: لأن البائن محبوسة في حقه، وهو صيانة الولد بحفظ الماء عن الاختلاط والحبس لحقه موجب للنفقة (٥).

مناقشة هذا القول:

إن عمدة استدلالهم عموم قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ...﴾ وهذه الآية سياقها جاء في الكلام عن المعتدات الرجعيات (٦).

القول الثاني:

ذهب المالكية والشافعية في قول والحنابلة في قول (٧) إلى أنه لا

(١) بداية المجتهد ٩٥/٢.

(٢) انظر الاختيار ٨/٤.

(٣) المغني ٢٣٢/٨.

(٤) الطلاق: ٦.

(٥) انظر الاختبار ٨/٤.

(٦) انظر: زاد المعاد ١٨٥/٤ (بتصرف).

(٧) انظر: شرح أبي الحسن لرسالة أبي زيد المسمى كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، مطبوع مع حاشية العدوي ١١٥/٢، الفتح الرباني ٥٧/١؛ بداية المجتهد ٩٥/٢ =

يلزم الرجل نفقة وكسوة المطلقة البائن غير الحامل ويلزمه سكنها، وهو قول عمر وابنه وابن مسعود وعائشة وفقهاء المدينة السبعة (١).

واستدلوا على إسقاط النفقة بما جاء عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء، فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال: «ليس لك عليه نفقة» فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال: تلك امرأة يغشاها أصحابي اعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده...» (٢). الحديث.

قال ابن رشد القرطبي (٣) ولم يذكر فيها إسقاط السكنى فبقي على عمومته في قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ (٤) وعللوا أمره عليه الصلاة والسلام بأن تعتد في بيت ابن أم مكتوم بأنه كان في لسانها بذاء والبائن لا رجعة لها فلا نفقة لها (٥).

مناقشة هذا القول:

إن القول بسقوط النفقة وإيجاب السكنى للبائن غير الحامل يدفعه

= كفاية الأخيار للدمشقي .. المقنع مع حاشيته ٤٣٠٩/٣؛ المغني ٢٣٢/٨.

(١) المغني ٢٣٢/٨. وفقهاء المدينة السبعة هم: سعيد بن المسيب، عروة بن الزبير، القاسم ابن محمد، خارجة بن زيد، أبو بكر بن عبدالرحمن بن حارث بن هشام، سليمان بن يسار، عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، وهم من التابعين (أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ٢٣/١).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الطلاق، باب المطلقة البائن لا نفقة لها ٩٥-٩٤/١٠.

(٣) بداية المجتهد ٩٥/٢.

(٤) الطلاق : ٦

(٥) بداية المجتهد ٩٥/٢.

مخالفة النص والقياس، فإنه يخالف النص - حديث فاطمة بنت قيس الصحيح - كما يخالف القياس على المتوفى عنها زوجها، ثم إنه لو وجبت لها السكنى لوجبت لها النفقة، فكيف أوجبتم لها السكنى دون النفقة؟ (١) ، والله أعلم.

أما الرواية التي استدلووا بها من حديث فاطمة بنت قيس وفيها قوله ﷺ لا نفقة لك، ولم يذكر فيه إسقاط السكنى مدفوع بالرواية التي فيها أيضاً إسقاط السكنى والآية ﴿أَسْكِنُوهُنَّ...﴾ إنما هي في الرجعيات (٢).

القول الثالث:

وهو للظاهرية وقول للشافعية وظاهر المذهب عند الحنابلة (٣):
قالوا: إن المطلقة البائن غير الحامل (الحائل) ليس لها نفقة ولا كسوة ولا سكنى، وهذا القول مروى عن علي وابن عباس وجابر بن عبد الله وعطاء وطاوس والحسن وعكرمة وميمون بن مهران وإسحاق وأبي ثور وداود (٤).

واستدلوا: بحديث فاطمة بنت قيس في رواية أنها قالت: «طلقني زوجي ثلاثاً فلم يجعل لي رسول الله ﷺ سكنى ولا نفقة (٥)، ولزوال

(١) انظر: زاد المعاد ١٨٥/٤ (بتصرف).

(٢) انظر التفصيل في زاد المعاد ١٨٥/٤.

(٣) انظر: المحلى ٨٠/١٠؛ مغني المحتاج ٤٤٠/٣؛ عمدة الفقه ص ٨٧؛ المقنع مطبوع مع حاشيته ٣٠٨/٣؛ كشف القناع ٤٦٥/٥؛ المغني ٢٣٢/٨؛ زاد المعاد ١٥٦/٤.

(٤) انظر: بداية المجتهد ٩٥/٢؛ المغني ٢٣٢/٨.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٦/١٠، كتاب الطلاق، باب المطلقة البائن لا نفقة لها.

الزوجية فأشبهت المتوفى عنها (١).

وقد ذكر ابن قيم الجوزية (٢) موافقة هذا الحكم لكتاب الله عز وجل حيث قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ...﴾ (٣)، إلى قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ (٤).

قال ابن القيم: «فأمر الله سبحانه الأزواج الذين لهم عند بلوغ الأجل الإمساك والتسريح بأن لا يخرجوا أزواجهم من بيوتهم وأمر أزواجهن أن لا يخرجن فدل على جواز إخراج من ليس لزوجها إمساكها بعد الطلاق، فإنه سبحانه ذكر لهؤلاء المطلقات أحكاماً متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض:

أحدها: أن الأزواج لا يخرجوهن من بيوتهن.

والثاني: أنهن لا يخرجن من بيوت أزواجهن.

والثالث: أن لأزواجهن إمساكن بالمعروف قبل انقضاء الأجل وترك الإمساك فيسرحوهن بإحسان.

والرابع: إشهاد ذوي عدل وهو إشهاد على الرجعة إما وجوباً وإما

(١) مغني المحتاج ٣/٤٤٠.

(٢) زاد المعاد ٤/١٥٧-١٥٨.

(٣) الطلاق: ١-٢.

(٤) الطلاق: ٣.

استحباً.

وأشار سبحانه إلى حكمة ذلك وأنه في الرجعات خاصة بقوله ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^(١) والأمر الذي يرجى إحداثة ههنا هو المراجعة، هكذا قال السلف ومن بعدهم^(٢).

ثم ذكر سبحانه الأمر بإسكان هؤلاء المطلقات فقال: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾^(٣) فالضمان كله متحد مفسرها وأحكامها كلها متلازمة، وكان قول النبي ﷺ مستفاداً من كتاب الله عز وجل ومفسراً له وبياناً لمراد المتكلم به، فقد تبين اتحاد قضاء رسول الله ﷺ وكتاب الله عز وجل^(٤).

مناقشة هذا القول:

قال ابن مودود^(٥). عن الاستدلال بحديث فاطمة بنت قيس: [«رده عمر وزيد بن ثابت وجابر وعائشة، قال عمر: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لا ندري أصدقت أم كذبت حفظت أم نسيت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: للمطلقة الثلاث النفقة والسكنى ما دامت في العدة، ويروى المبتوتة لها النفقة والسكنى»] ولأنه ورد مخالفاً لقوله تعالى ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾^(٦) ومخالفاً للإجماع في السكنى. وأن رسول الله ﷺ لم يخرج فاطمة بنت قيس من بيت زوجها إلا

(١) الطلاق: ١

(٢) زاد المعاد ١٥٨/٤.

(٣) الطلاق: ٦.

(٤) انظر: زاد المعاد ١٥٨/٤.

(٥) الاختيار ٨/٤.

(٦) الطلاق: ٦٠.

لبذاءة لسانها(١).

الرد:

○ إن القول بأن حديث فاطمة مردود لكون الراوي امرأة لا يعلم إن حفظت أم نسيت غير مقبول، إذ أن العلماء قاطبة لا يختلفون في أن السنن تؤخذ عن المرأة كما تؤخذ عن الرجل، ... وفاطمة بنت قيس من المهاجرات الأول ويظهر مقدار حفظها من حديث الدجال الطويل الذي حدث به رسول الله ﷺ على المنبر فوعته وحفظته وأدته كما سمعته ولم ينكره عليها أحد مع طوله وغرابته، فكيف بقصة جرت لها وهي سببها وخاصمت فيها وحكم فيها بكلمتين وهي: لا نفقة ولا سكنى، والعادة توجب حفظ مثل هذا وذكره واحتمال النسيان فيه أمر مشترك بينها وبين من أنكر عليها فهذا عمر رضي الله عنه ينسى ومن ذلك أنه نسي تيمم الجنب وذكره عمار بن ياسر، ... فإن كان جواز النسيان على الراوي يوجب سقوط روايته سقطت رواية عمر رضي الله عنه لمعارضته لخبر فاطمة وإن كان لا يوجب سقوط روايته بطلت المعارضة بذلك فهي باطلة(٢).

○ وقول عمر بوجوب السكنى لها خالفه علي وابن عباس وجابر(٣)، وبهذا فالإجماع غير منعقد.

○ أما القول بأن^{عدم} إيجاب السكنى يخالف قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُمْ...﴾ فمردود لأن الآية فيها أمر بإسكان المطلقات الرجعيات لا المبتوتة

(١) انظر: زاد المعاد ١٨٥/٤ (بتصرف).

(٢) انظر: زاد المعاد ١٦٠-١٦١/٤ (بتصرف).

(٣) انظر: كشف القناع ٤٦٥/٥.

الحائل التي لا رجعة لها ولا حمل فيها.

○ أما القول بأن رسول الله ﷺ لم يخرج فاطمة من بيت زوجها لتعتد في غيره إلا لبذاءة لسانها مردود وذلك لأن فاطمة من خيار الصحابة وفضلائهم ومن المهاجرات الأول وممن لا يحملها رقة الدين وقلة التقوى على فحش يوجب إخراجها من دارها وأن يمنع حقها الذي جعل الله لها ونهى عن إضاعته... ولو كان كذلك لقال لها رسول الله ﷺ اتق الله وكفي لسانك عن أذى أهل زوجك واستقري في مسكنك لا أن يقول لها لا نفقة لك ولا سكنى...» (١) وقد وصفها ابن حجر بأنها كانت ذات جمال وعقل، ... وفي بيتها اجتمع أهل الشورى لما قتل عمر (٢) ولو كانت بذئئة اللسان لما وصفت بذلك ولما اجتمع أهل الشورى عندها لما قتل عمر رضي الله عنه وعنهما وأرضاهما.

الترجيح:

والراجع مما سبق - والله أعلم - هو القول بأنه لا نفقة ولا سكنى للمطلقة المبتوتة الحائل - غير الحامل - وهو قول الظاهرية وقول للشافعية وظاهر المذهب عند الحنابلة، وذلك لما يأتي:

١- أن القول بإيجاب السكنى والنفقة يعتمد على الآية ﴿وَأَسْكِنُوهُمْ...﴾ وقد رد الاستدلال بها في هذا الموضع إذ أن هذه الآية في سياق الكلام عن المطلقات الرجعيات لا المبتوتة الحائل.

٢- إن القول بإيجاب السكنى دون النفقة مردود لمخالفته لحديث فاطمة الصحيح والقياس على المتوفى عنها زوجها، ولأنهم أوجبوا السكنى

(١) انظر: زاد المعاد ١٦١/٤-١٦٢ (باختصار).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة ٣٨٤/٤ ، رقم الترجمة (٨٥١).

للآية ﴿فَأَسْكِنُوهُمْ﴾ وسبق القول أن هذه للرجعيات، أما القول بأن إخراجَه ﷺ لفاطمة من بيت زوجها لبذاءة لسانها فقد سبق رده (١)، ثم إن القول بإيجاب السكنى دون النفقة لا يصح إذ أن النفقة تجب حيث وجبت السكنى وهم لا يقولون بذلك.

٣- إن القول بعدم وجوب النفقة والسكنى يوافق حديث فاطمة بنت قيس وهو حديث صحيح راويته صاحبة القصة ومشهود لها بالصلاح ورجاحة العقل والدين وهي من المهاجرات الأول وما ورد على الحديث من اعتراضات فقد سبق رده (٢).

ثم إن المطلقة المبتوتة الحائل لم تعد هناك صلة تربطها بمطلقها لا حمل يخاف عليه فينفق عليها وتسكن من أجله، ولا احتمال للرجعة فلماذا تبقى في مسكن الزوج إذ العلة من النهي عن إخراج النساء من بيوتهن بعد الطلاق هو لعل الزوج يراجع نفسه فيعيدها وهنا يحرم عليه إرجاعها لحرمتها عليه، وهي في هذه الحالة.. والله أعلم.

(١) انظر ص ٨١٩ من البحث.

(٢) انظر ص ٨١٧ من البحث.

ثالثاً: نفقة المتوفى عنها زوجها وسكناها:

أ- نفقة المتوفى عنها زوجها:

○ إذا لم تكن حاملاً: فقد اتفق الفقهاء (١) على أنه لا نفقة للمعتدة من وفاة إذا لم تكن حاملاً، لأنها محبوسة لحق الشرع لا للزوج، فلا يجب عليه، ولأن المال انتقل إلى الورثة فلا تجب في مالهم (٢).

○ أما إذا كانت المرأة المتوفى عنها زوجها حاملاً: فجمهور الفقهاء وهم (الحنفية والمالكية والظاهرية والأصح عند الحنابلة) (٣) على أنه لا نفقة لها، لأن نفقة الحمل ليست بدين ثابت فيتعلق بمال الزوج المتوفى بعد موته، بدليل أنه يسقط عنه بالإعسار فلأن يسقط بالموت أولى وأحرى (٤). لأنه بموت الزوج صار المال للورثة (٥)، ونفقة الحامل للحمل أو من أجله، ولا يلزم ذلك الورثة لأنه إذا كان للميت ميراث فنفقة الحمل من نصيبه، وإن لم يكن له ميراث لم يلزم وارث الميت الإنفاق على حمل امرأته كما بعد الولادة (٦).

بينما ذهب الحنابلة في رواية (٧) - في مقابل الرواية الأصح - إلى

(١) انظر: مجمع الأنهر ٤٩٦/١؛ المختار ٩/٤؛ حاشية العدوي وشرح أبي الحسن لرسالة ابن

أبي زيد ١١٦/٢؛ الأم ٢٣٤/٥؛ كشف القناع ٤٦٧/٥؛ المحلى ٧٦-٧٤/١٠.

(٢) الاختيار ٩/٤.

(٣) انظر: مجمع الأنهر ٤٩٦/١؛ شرح منح الجليل ٤٤٠/٢؛ شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد

«كفاية الطالب الرباني» مع حاشية العدوي ١١٦/٢؛ كفاية الأخيار ١٣٢/١؛ المحلى

٨٥-٨٥/١٠؛ المغني ٢٣٤/٨؛ كشف القناع ٤٦٧/٥.

(٤) المنتقى للباجي ١٣٦/٤.

(٥) شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد مع حاشية العدوي ١١٦/٢.

(٦) المغني ٢٣٤/٨.

(٧) المغني ٢٣٤/٨.

القول بأن لها النفقة والسكنى، لأنها حامل من زوجها فكانت لها النفقة كالمفارقة في الحياة (١).

والراجع:

هو ما ذهب إليه الجمهور وهو القول بعدم وجوب النفقة للحامل المتوفى عنها زوجها لأن المال صار للورثة، والله أعلم.

ب - سكنى المتوفى عنها زوجها:

اختلف الفقهاء في سكنى المتوفى عنها زوجها حاملاً كانت أم حائلاً على النحو التالي:

١- ذهب المالكية والشافعية في قول (٢) إلى وجوب السكنى للمتوفى عنها زوجها حاملاً كانت أم حائلاً، وقيد المالكية ذلك بشروطين: الأول: أن تكون مدخولاً بها.

والثاني: أن يكون المسكن الذي هو ساكن به وقت الموت له بملك أو إجارة ونقد كرائه كله قبل موته فإن نقد البعض فلها السكنى بقدره فقط (٣).

واستدلوا بما يلي:

الدليل الأول:

عن زينب بنت سحب بن عجره [أن الفريضة بنت مالك بن سفيان وهي

(١) انظر: المغني ٢٣٤/٨.

(٢) انظر: الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٨٤/٢؛ المنتقى ١٣٤/٤؛ المهذب مع تكملة المجموع الثانية ٢٨٣/١٨.

(٣) انظر: الشرح الكبير للدردير ٤٨٤/٢.

أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدرة فإن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا حتى إذا كانوا بطرف القدوم لحقهم فقتلوه، قالت: فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي في بني خدرة فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة، قالت: فقال رسول الله ﷺ نعم، قالت: فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة ناداني رسول الله ﷺ أو أمر بي فنوديت له فقال: كيف قلت: فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال: امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله، قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرًا، قالت: فلما كان عثمان بن عفان أرسل إلي فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضى به [١].

وجه الاستدلال:

قال الباجي: «قوله ﷺ للفريضة نعم، لتنتقل إلى بني خدرة في عدتها من وفاة زوجها ثم استرجعها بعد ذلك فلما رددت عليه القصة منعها من ذلك وأمرها أن تمكث في بيتها حتى تنقضي عدتها فيحتمل أن يكون على وجه النسخ للحكم الأول ويحتمل أن يكون اعتقد أولاً في قولها أن زوجها لم

(١) موطأ مالك، مطبوع مع المنتقى ١٣٣/٤-١٣٤، مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل، قال الزيلعي في نصب الراية ٢٦٣/٣-٢٦٤: قال الترمذي: حديث حسن صحيح، ورواه أحمد وإسحاق بن راهويه وأبو داود الطيالسي والشافعي وأبو يعلى الموصلي في مسانيدهم، ورواه مالك في الموطأ ومن طريقه رواه ابن حبان في صحيحه.. والحاكم في المستدرک، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد من الوجهين جميعاً، ولم يخرجاه، قال محمد بن يحيى الذهلي: هو حديث صحيح محفوظ.. وقد قال ابن عبد البر: إنه حديث مشهور.

يتركها في مسكن يملكه ولا يملك مسكناً وكان لفظها محتملاً لذلك فأمرها بالانتقال على ذلك، ثم رأى أن لفظها محتمل فاسترجعها وأمرها بأن تعيد عليه قصتها فتبين له من إعادتها أنها نفت أن يكون ترك منزلاً يملك رقبته وأنها مع ذلك في منزل قد ملك زوجها سكناه إما باكتراء أو هبة أو وجه من الوجوه، فأمرها بالمقام وإتمام العدة فيه»(١).

الدليل الثاني:

وقالوا لأن المتوفى عنها زوجها معتدة عن نكاح صحيح فوجب لها السكنى كالمطلقة(٢).

٢- ذهب الحنفية والظاهرية وقول للشافعية وهو اختيار المزملي(٣) إلى القول بسقوط سكنى المتوفى عنها زوجها حاملاً كانت أم حائلاً، وذلك لأن السكنى حق يجب يوماً بيوم فلم تجب في عدة الوفاة كالنفقة(٤).

ولأن الملك قد انقطع عنه(٥) بالموت وكذلك قد انقطع عنها السكنى بالموت(٦)، وقد أجمعوا - أي الفقهاء - أن من وجبت له نفقة وسكنى من ولد ووالد على رجل فمات انقطعت النفقة لهم والسكنى لأن ماله صار ميراثاً لهم فكذلك امرأته وولده وسائر ورثته يرثون جميع ماله ولورثته

(١) المنتقى للباجي ١٣٤/٤.

(٢) المذهب مع تكملة المجموع الثانية ٢٨٣/١٨.

(٣) انظر: مجمع الأنهر ٤٩٦/١؛ المحلى ٧٣/١٠-٨٥، - المذهب - مع تكملة المجموع الثانية -

٢٨٣/١٨، مختصر المزملي - مع الأم - ص ٢٢٢.

(٤) المذهب مع تكملة المجموع الثانية ٢٨٣/١٨.

(٥) أي ملك الزوج للزوجة قد انقطع بالموت.

(٦) أي كذلك انقطع عن الزوج بموته وجوب السكنى للزوجة.

أن يسكنوها حيث شاءوا إذا كان موضعها حرزاً وليس لها أن تمتنع (١).

٣- ذهب الحنابلة (٢) إلى التفصيل بين الحامل والحائل فقالوا:

○ إذا كانت المتوفى عنها زوجها حائلاً فلا سكنى لها (٣) - قولاً واحداً -
- لأن النكاح قد زال (٤).

○ أما إذا كانت المتوفى عنها زوجها حاملاً ففيها روايتان:

الأولى: أن لها السكنى لأنها حامل من زوجها فكانت لها السكنى
كالمفارقة في الحياة (٥).

الثانية: - وهي الأصح - كما ذكر ابن قدامة، ليس لها السكنى (٦)، لأن
المال قد صار للورثة ونفقة الحامل وسكناها إنما هو للحمل أو من أجله
ولا يلزم ذلك الورثة، لأنه إن كان للميت ميراث فنفقة الحمل من نصيبه،
وإن لم يكن له ميراث لم يلزم وارث الميت الإنفاق على حمل امرأته كما
بعد الولادة (٧).

(١) مختصر المزني مع الأم - ص ٢٢٢.

(٢) انظر: المغني ٢٣٤/٨؛ كشف القناع ٤٦٧/٥.

(٣) وهم هنا يشتركون مع الحنفية والظاهرية والشافعية في قول وهو الذي اختاره المزني.

(٤) المغني ٢٣٤/٨.

(٥) م. س، وهم هنا يشتركون مع المالكية وقول للشافعية.

(٦) المغني ٢٣٤/٨، وهم هنا يشتركون مع الحنفية والظاهرية والشافعية في قول وهو الذي
اختاره المزني.

(٧) المغني ٢٣٤/٨.

الترجيح:

والراجح - والله أعلم - هو القول بأن للمتوفى عنها زوجها السكنى حاملاً كانت أم حائلاً، وهو ما ذهب إليه المالكية والشافعية في قول، لحديث الفريعة بنت مالك الذي استدلوا به، وهو حديث صحيح، وبهذا القول قال عمر وعثمان وابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وأم سلمة (١).

وقد جاء في المنتقى: «وإنه قد احتيط في عدة المتوفى عنها زوجها أكثر مما احتيط في المطلقة لموت من كان يطلب بالنسب فتثبت عدة المتوفى عنها زوجها في حكم غير المدخول بها ولم تثبت عدة المطلقة بها في غير المدخول بها وجعلت عدة المتوفى عنها زوجها الشهور دون الحيض احتياطاً عليها لأن الشهور يظهر أمرها والحيض يخفي أمره ثم ثبت وتقرر أن السكنى مراعى في المطلقة حفظاً للنسب فبأن تثبت في حكم المتوفى عنها زوجها أولى وأحرى» (٢) والله أعلم.

(١) المنتقى ١٣٤/٤.

(٢) ذكر هذا الباجي في المنتقى ١٣٤/٤، وذكر أنه نقله عن القاضي أبو إسحاق بمعناه وأوصله بما يتممه.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

أحمد الله الذي أعانني ووفقني في الكتابة في موضوع بحثي هذا، الذي كان قريباً إلى نفسي، فكنت أبحث من خلاله في أمور تهمني وأعيشها كغيري من بنات حواء، وأرجو الله أن ينفع به وأن يتقبله مني، وأن يكون حجة لي وهذا ما من الله به علي ثم ما وسعه الجهد، فما كان صواباً فمن الله، وما كان غير ذلك فتلك سنة الله في بني آدم، فالكمال لله وحده، وقد حاولت التسديد والتوفيق، وما توفيقي إلا بالله.

هذا وأستطيع أن أوجز البحث وأهم نتائجه على النحو التالي:

○ أن المرأة المسلمة حظيت بمكانة سامية لم تنل مثلها قبل الإسلام، وهي تساوي الرجل في الإنسانية والإيمان بالله والتكاليف الشرعية، والثواب والعقاب، وكثير من الحقوق والتصرفات، ولا يفرقان تبعاً للافتراق بينهما في الأمور الجسمية والنفسية، وهذا هو قمة المساواة إذ ليس من المساواة التفرقة بينهما في التركيب الجسدي والنفسي ومطالبتها بأمور متساوية.

○ الخروج المقصود في البحث هو انتقال المرأة من مقر إقامتها شرعاً أو ما آلت إليه برضا وليها مطلقاً.

○ إن أحكام خروج المرأة قد تختلف من حال إلى حال باختلاف أحوال وأوصاف المرأة.

○ إن الأصل بقاء المرأة في بيتها والخروج طارئاً.

○ والمراد بالقرار في البيت الذي أمرت به المرأة هو لزوم البيت بهدوء وسكينة ويجب عدم الخروج إلا لضرورة، وهذا لا يعني تقييد حرية المرأة ولا يتنافى مع حريتها بمفهومها الصحيح، بل هو من صميم الحرية لما فيه من صيانة للمرأة وحفظ لها من الاستغلال الذي يتعارض مع إنسانيتها، وخروجها مقيد بشروط:

الشرط الأول: أن لا تخرج من بيتها إلا لضرورة أو حاجة سواء كانت الحاجة شخصية أم اجتماعية، مادية أو معنوية.

الشرط الثاني: عدم التبرج، وهو أن تظهر المرأة للرجال الأجانب غير محارمها ما وجب عليها شرعاً ستره من بدنها أو محاسنها أو زينتها.

الشرط الثالث: استئذان الولي: والاستئذان هو طلب المرأة رضا أو موافقة وليها على خروجها من البيت.

والإذن هو أن يبدي الولي رضاه بخروجها من البيت.

والإذن هو من يعطي الإذن للمرأة وهو وليها ٤ زوجاً كان أو أباً أو أخاً أو غيره.

○ إن كون القوامة بيد الرجل تكريم للمرأة واستحق الرجل القوامة لما اتصف به من مميزات جسمية وعقلية وبدنية ولبذله المال، وهي قوامة تنظيمية لا استبدادية.

○ يجب على ولي المرأة أن يتقي الله في موليته ويتفقددها عند خروجها، فهل هي تراعي الضوابط العامة للخروج أم لا؟ وأن لا يمنعها من الخروج مطلقاً ولا يأذن لها في كل خروج مطلقاً بلا رقابة وعناية، ويحرم عليه أن يأذن لها في محرم.

○ إن استئذان الزوجة لزوجها عند خروجها من البيت واجب وإذا

خرجت بلا إذنه فهي آثمة قضاء وديانة، وتعتبر ناشزاً وخروجها محرم ويستثنى من ذلك حالات الضرورة.

○ إذا خرجت المرأة بلا إذن وليها - غير الزوج - فتأثم ديانة لا قضاء حتى لو كان الخروج مباحاً.

○ إذا اشترطت المرأة على زوجها في عقد النكاح الخروج للعمل أو الدراسة أو زيارة الأهل أو عدم إخراجها من دار معينة أو عدم السفر بها أو الخروج متى شاءت، فالأولى أن ينظر في كل حالة على حده كما ينظر في حال المرأة ومصلحة الزوجين والمجتمع الإسلامي، فالشروط معتبرة ويعمل بها ما دامت لا تشكل ضرراً عظيماً على الزوج أو الأسرة أو المجتمع، وفي نفس الوقت لا يجبر الزوج على ذلك الشرط ولها الحق في الفسخ، أما إذا كان في الوفاء بهذه الشروط ضرر بمصلحة الزوج والأسرة والمجتمع، فإنها لا تلزم الزوج، والله أعلم.

الشرط الرابع: مرافقة المحرم للمرأة في السفر - سواء كان لسفر الحج لفريضة أو حج التطوع، وكذا العمرة والسفر للتجارة - إذا كانت ممن بلغن سبع سنين فما فوق، ويستثنى السفر الضروري كسفر الأسيرة المسلمة من بلاد الكفر.

والمحرم شرط في كل سفر وأقله يوم وليلة، وهو ما يساوي ٨٨٧٠٤ كم، وما دون ذلك فلا يشترط فيه المحرم، المهم عدم حصول الخلوة.

الشرط الخامس: التزام الحجاب الشرعي بشروطه، وهو واجب على كل مسلمة بالغة، والكافرة لا يجب عليها الحجاب، لكن إذا وجدت في المجتمع المسلم فإنها تؤمر بقدر من الاحتشام فلا تنزل متبرجة تبرجاً فاضحاً. ينبغي أن يكون الحجاب الشرعي ساتراً لجميع البدن، بما في ذلك الوجه، والكفين، ومن أجاز لها كشف الوجه والكفان، إنما أجازوا ذلك عند

أمن الفتنة، أو كون المرأة عجوزة أو قبيحة.

الشرط السادس: أن تخفض صوتها ولا تخضع بالقول إذا كانت بحضرة الرجال.

الشرط السابع: أن لا تخرج متطيبة يشم رائحة طيبها الرجال الأجانب.

الشرط الثامن: ألا يؤدي خروجها إلى الخلوة أو الاختلاط المحرم بالرجال الأجانب - بشتى مجالاته - كما يحرم عليها مصافحة الرجال الأجانب.

الشرط التاسع: يجب على المرأة عند خروجها أن تجتهد في غض بصرها عن الرجال غير المحارم وأن يغمضوا أبصارهم عنها.

○ إذا خالفت المرأة وخرجت بلا ضرورة ودون مراعاة الضوابط العامة فإنها تأثم وإن كانت مسافرة سافراً فيه معصية أو سافرت بلا محرم أو متبرجة ونحو ذلك، فإنه لا يباح لها التمتع بالرخص الشرعية إذ لا رخصة لعاصٍ، ويستثنى من ذلك رخصة التيمم، فالطهارة من الواجبات التي لا تتعلق بسفر المعصية.

○ للزوجة أن تخرج لحجة الاسلام الواجبة وليس للزوج أن يمنعها من ذلك إذا توفرت شروط وجوبه فيها، ولكن له الحق في أن يمنعها في حالة ضياع حقوقه، ولها الخروج لحجة الاسلام من غير إذنه، ولكن يستحب لها أن تستأذنه، وليس له هنا أن يرجع عن إذنه ويحللها من الاحرام.

○ أما لو كان الحج تطوعاً فليس للمرأة أن تخرج إلا بإذن زوجها وله منعها من ذلك، فإن أحرمت بلا إذنه فأحرامها ينعقد ولكن له تحليلها منه، فتمير محصرة، أما لو أحرمت بإذنه فليس له تحليلها بعد الشروع في الإحرام، أما إذا لم تشرع في الإحرام فهنا له الرجوع عن إذنه.

○ إذا مات المحرم بعد إحرام المرأة بالحج فإنها إن بعدت المسافة بين مكان إقامتها ومكان فقده فإنها تمضي للحج خاصة إذا كان فرضاً وإذا كان تطوعاً وكان بإمكانها الإقامة في بلد ريثما يأتي لها محرم يصحبها معه فهذا أولى من السفر بلا محرم.

○ الخروج للعمرة سنة مؤكدة وأحكامها أحكام الحج التطوع.

○ المحرمة لا تغطي وجهها وكفيها إلا إذا وجد الرجال فإنها تسترهما بلا فدية ولا يشترط عند ستر الوجه المجافاة للوجه كما يكره لها لبس البرقع وكذا النقاب ولبس القفازين، وإن غطت وجهها لغير الستر فعليها فدية.

○ لا ترمل المرأة في الطواف ولا تسعى سعياً شديداً بين الميئين الأخضرين في الصفا والمروة، ولا تصعد على الصفا والمروة ولا تراحم الرجال عند استلام الحجر، كما يستحب لها الطواف والسعي في الأوقات التي لا زحام فيها مع الاحتياط عن مزاحمة الرجال ومخالطتهم ولا ترفع صوتها بالتلبية ويستحب أن تقف بعرفة نازلة لا راكبة جالسة لا قائمة، ولا تصعد الصخرات السود بعرفات كما لا يستحب لها رفع يديها عند رمي الجمار إلا بالقدر الذي يمكنها من الرمي.

○ نفقة المحرم في الحج على المرأة إذا كانت مستطبعة، وإذا امتنع من الخروج معها فلا تخرج ولا يجبر على الخروج معها، ولو بذلت النفقة، وتعد غير مستطبعة للحج.

○ وتخرج للحج المنذور ويجب على المرأة أن تستأذن زوجها عند الخروج وله الحق في منعها من ذلك قبل الشروع وإذا أحرمت بإذنه فليس له تحليلها أما إذا أحرمت بلا إذنه فله أن يحللها منه.

○ وتخرج المرأة لأداء زكاتها الواجبة عليها إذا لم يكن لها

من يوصلها إلى أهلها ولم يأت المحتاجون إليها وفيما عدا ذلك فلا يجب عليها الخروج وإنما يباح لها بشروطه، وإن كانت ذات زوج فيحرم عليها الخروج بلا إذنه فإذا منعها فيجب عليه إيصالها إلى أهلها.

○ يباح للمرأة أن تخرج للاعتكاف مع مراعاة الضوابط العامة للخروج، إلا إذا كانت من نوات الهيئة والشواب ومن يكره لهن حضور الجماعة فإنه يكره لهن الاعتكاف، كما يجب عليها استئذان الزوج عند الاعتكاف، ولكن لو خالفت واعتكفت بلا إذنه فإنه يصح مع الإثم ويجوز للزوج أن يحللها منه فإن لم يحللها منه صح وأجزأ عنها، أما إذا أذن لها الزوج في اعتكاف التطوع ثم رجع عن الإذن فله ذلك ولو كان بعد الشروع فيه.

○ ولها أن تعتكف في أي مسجد ولا يشترط في حقها أن يكون المسجد مسجد جماعة وعليها أن تستتر بشيء، وأن يكون اعتكافها في مكان لا يصلي فيه الرجال ولا تقطع صفوفهم أو تضيق عليهم ولها أن تخرج من معتكفها إلى ما لا بد منه وإذا خافت الفتنة أو لقضاء العدة والحيض والنفاس.

○ أما لو كان الاعتكاف نذراً فيشترط قبل الدخول فيه أن يأذن لها الزوج، فإن نذرت بلا إذنه فله منعها من الشروع فيه وتقضي متى أذن لها أو بانتهى منه أو مات، أما إذا أذن لها في الدخول في النذر وكان معيناً ودخلت فيه بإذنه، فلا يملك منعها من الوفاء به وإن لم تشرع فيه، أما لو كان النذر مطلقاً غير معين وبإذنه فله أن يمنعها إذا لم تكن قد شرعت فيه أما إذا كانت قد شرعت فيه بإذن فليس له أن يخرجها من معتكفها.

○ إذا نذرت المرأة نذراً يتطلب الخروج - عدا الخروج للاعتكاف أو الحج - وكان الخروج مشروعاً فيجب عليها الخروج مع مراعاة الضوابط

العامّة وإن لم يكن مشروعاً فلا تخرج وعليها كفارة.

○ يباح للمرأة الخروج للجهاد متطوعة بإذن الزوج أو الولي بشرط أن يكون المسلمون عسكرياً عظيماً بحيث يؤمن عليها ولكن لا تشارك في القتال إلا لضرورة، ويجب على المرأة الخروج للجهاد إذا تعين عليها، ولكن تكون مشاركتها حسب إمكاناتها وما يحتاجه المسلمون، فإن كانت من القادرين على القتال والمسلمين لذلك أحوج قاتلت وإلا فالأولى الاتجاه لشؤون الجرحى والخدمة والغذاء والملابس وتجهيز أماكن الجنود وقراءة النشرات ونحو ذلك من الإعداد المادي والمعنوي.

○ كما ينبغي البعد عن دواعي الفتن والاختلاط بالجنود من غير داع أو حاجة في غير ساعات القتال أو المداواة وعدم التشبه بالرجال وارتداء البديل العسكرية.

○ ويجب الخروج لطلب العلم الضروري الواجب وهو ما يعرفها بربها ويقربها إليه كمعرفة الشهادتين ومقتضاها وبقية أركان الإيمان والإسلام وأداء الفرائض الدينية وما تحتاج إليه للقيام بواجباتها لمصالح الحياة، ويجب على وليها أن يتولى تعليمها هذا العلم، وإن لم يكن لها وسيلة لذلك إلا الخروج وجب عليها الخروج وكذا لو نزلت بها نازلة أو حادثة تحتاج لمعرفة الحكم أو الفتوى ولم يكن لها وسيلة للسؤال سوى الخروج، فيجب عليها الخروج للسؤال ويجوز لها الخروج بلا إذن الزوج طالما أنه لم يكفها في ذلك ولم تتمكن من معرفة ذلك وهي في دارها، أما لو توفرت لها وسيلة لمعرفة العلم الضروري دون الخروج كقراءة الصحف والمجلات أو الهاتف أو قراءة الكتب أو سماع الأشرطة أو سؤال النساء من خلال الزيارات النسائية، فلا يجوز لها الخروج بلا إذن الزوج.

○ ويباح للمرأة الخروج لتعلم القراءة والكتابة وكذلك لتلقي العلوم المباحة غير الواجبة كالتاريخ والسيرة والآداب واللغة والعلوم، وكل علم زيادة على العلم الضروري، كما يستحب لها تلقي العلوم المتصلة بحياتها والتي تساعد على رعاية شؤون زوجها، وأولادها، ولها أن تحصل على أعلى المؤهلات في مجال الدراسات والخدمات الطبية والعلاج الطبيعي وإعداد المعلمات والداعيات، ولكن عليها أن تخرج مع مراعاة الضوابط العامة.

○ يباح للنساء الخروج إلى المساجد بشروط منها: أن يأذن لها الزوج ويكره له منعها عند أمن الفتنة، ويجب عليه منعها إذا لم تستوف شروط الخروج للمساجد.

○ وعلى النساء إذا خرجن إلى المساجد أن يحرصن على عدم اصطحاب الأطفال الذين لا يمكن ضبطهم ويشترط في إحضار الطفل المسجد عدم عبثه أو كونه يكف إذا نهي، وصلاة المرأة في بيتها أفضل من خروجها إلى صلاة الجماعة، وإذا حضرت المرأة في أحد المساجد ووافق ذلك صلاة جنازة صلت عليها والأفضل ألا تحدث خروجاً من أجل الصلاة على الجنازة ما دام هناك رجال يؤدون الصلاة فيسقط بصلاتهم الفرض وإن خرج النساء فجائز.

○ صلاة العيدين مشروعة للنساء ولكنها ليست بواجبة بل مستحبة وخروجهن للمصلى مباح وينبغي فيه مراعاة الضوابط العامة وإن كن على غير طهر، فإنه يعتزلن المصلى ويندب لهن الاستماع للخطبة ويشعر لهن التكبير بصوت منخفض.

○ صلاة الكسوف والخسوف سنة في حق النساء، ولكن من حيث الخروج

فهو مباح ويستحب لمن لا هيئة لها بارعة من النساء والعجائز، أما ذوات الهيئة فيستحب لهن الصلاة في بيوتهن.

○ وفي صلاة الاستسقاء يستحب خروج العجائز ومن لا هيئة لهن والمتجالات. أما الشابات فيكره خروجهن ولا يستحب في حق من تحضر قلب الرداء وهذا خاص بالرجال إلا إذا كن في مصلى منفرد عن الرجال بحيث لا يراهن الرجال عند قلب أرديتهن.

○ يجب على المرأة أن تقوم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الله في الوسط النسائي من خلال احتكاكها بمن حولها وبين أفراد أسرتها وقربياتها وجاراتها وفي مجال عملها، وتمارس الدعوة في بيتها أو عند زياراتها لأقاربها وعند خروجها لعملها أو بين صديقاتها في الدراسة.. ولكن لا يتعين عليها الخروج لأجل ذلك في أماكن تواجد النساء وإنما يباح لها ذلك فتقوم بإلقاء المحاضرات وممارسة الأنشطة في المؤسسات التعليمية والاجتماعية والصحية والمؤسسات الخاصة وذلك مثل الجمعيات والجامعات والكليات والمدارس والمستشفيات والحفلات العائلية ويشترط لممارستها ذلك أن تكون من أهل العلم فيما تدعو إليه وقادرة على ذلك وأن يقتصر نشاطها على الوسط النسائي وألا تخالف الضوابط العامة.

○ إن عمل المرأة مشروع سواء داخل المنزل أم خارجه بشروط وقد اتفق الفقهاء على جواز عمل المرأة داخل بيتها بشرط أن يأذن لها زوجها أما لو كان عملها خارج البيت فإن لها الخروج للعمل بشروط منها الضرورة والحاجة سواء أكانت الضرورة أو الحاجة شخصية أو اجتماعية مادية أو معنوية، بالإضافة إلى شروط أخرى.

وعمل المرأة وإن كان مباحاً إلا أنه يصبح محرماً إذا كان يخلق اضطراباً في ميزان المسؤوليات الاجتماعية الموزعة بين الرجل والمرأة، وهو منوط بنصوص الشريعة لأهدافها ومقاصدها العامة، التي تقوم على تحقيق المصالح ودرء المفاسد، وبعض الوظائف تكون فرض كفاية كالطب والتدريس ولأولي الأمر إجبار بعضهم للقيام بذلك.

كما يشترط في العمل أن يكون الدافع مباحاً وأن يكون مناسباً لتكوينها كأنتى، وفي المجالات المباحة وألا يكون في عمل النساء تضيق على الرجال في أرزاقهم وألا يستغرق العمل وقت المرأة، وأن تعمل بإذن الولي ويحرم الخروج بلا إذنه، ولكن إذا لم يدفع الزوج المهر فلا يشترط إذنه أما إذا دفع المعجل ولكن كانت مرتبطة بعقد وهو يعلم بذلك حين تزوجها ولم يشترط تركها للعمل فلها الخروج بلا إذنه ولا يمنعها أما إذا انتهى العقد ولم يعد لأحق حق عليها فلا تخرج إلا بإذنه وإذا عجز عن النفقة وأعسر فإن لها الخروج للكسب بلا إذنه.

○ ينبغي لولاة الأمر في بلاد المسلمين أن يعيدوا النظر في أنظمة الخدمة المدنية فيما يتعلق بالنساء، وأن تصاغ بما يناسب المرأة وتكوينها ومسؤولياتها ولا تتساوى مع الرجل في كل هذه الأنظمة.

○ إن إجابة دعوة وليمة العرس واجبة إذا توفرت شروط وجوب إجابة الدعوة وذلك بإذن الولي وإلا فلم تجب الإجابة بل يحرم الخروج لو أخلت بضوابط الخروج العامة.

○ أما الإجابة إلى دعوة غير وليمة العرس فإنها ليست واجبة وإنما مستحبة إذا استوفت شروط الإجابة أما إذا كانت الدعوة خاصة وقد استوفت الشروط فالإجابة واجبة، كما يباح لها الخروج لإجابة الدعوة في العقيقة وكذا كل دعوة من غير قصد مذموم، مع مراعاة الضوابط العامة.

○ يستحب للمرأة أن تخرج لزيارة المرضى من النساء عامة أو المحارم من الرجال كما يستحب لها تعزية النساء مثلها والمحارم من الرجال في

مصائبهم مع مراعاة الضوابط العامة وإخلاص النية عند زيارة المرضى أو التعزية على ألا يكون خروجها هذا إخلال بواجباتها وألا يكون وسيلة لمحرّم كالندب والبدع وغير ذلك.

○ يستحب للمرأة أن تخرج لزيارة الوالدين إذا لم يكن لها زوج أو لها زوج وأذن لها فعلها صلتها وعيادتهما والسؤال عنهما وفي ترك ذلك عقوب لهما.

أما إذا كانت ذات زوج فإنه يستحب له أن يأذن لها في زيارتهما ويكره له نهيهما عن ذلك خاصة في حالة المرض، وإن لم يأذن لها فلا يجوز لها الخروج إلا بإذنه ولا إثم عليها في عدم صلتها بالزيارة ولكن يجب عليها صلتها بالسؤال عنهما وإبلاغهما السلام إما بالهاتف أو عن طريق من يزورها ويزورهما معاً. وهذا لا يعني أن على الزوج أن يأذن لها بالخروج لو أذنها متى طلبت ذلك في أي وقت بل المراد ليس للزوج أن يمنعها نهائياً من زيارة والديها وعلى المرأة التماس الإذن بتأدب وعدم الخروج إلا بإذنه.

○ يباح للمرأة أن تخرج لزيارة أخواتها وإخوانها والأقارب إذا لم تكن الزيارة تؤدي إلى محرم، وإذا كان أقارب المرأة المراد زيارتهم من المحارم فإنه يستحب للزوج أن يأذن لها في زيارتهم وتمريضهم وعيادتهم وشهود جنازتهم ولكن لا يجب عليه ذلك، وفيما عدا ذلك فالأمر على الإباحة ويحرم عليها زيارتهم بلا إذنه، أما لو كان القرابة من غير المحارم فإنه يباح لها الخروج إليهم وله منعها من ذلك.

○ للزوج أن يمنع زوجته من زيارة الجارات والصديقات حتى ولو بلا سبب ويحرم لها الخروج بلا إذنه كما ينبغي للمرأة مراعاة اختيار الصديقات

على أساس من الدين والتقوى والخلق ويباح للمرأة زيارة الصديقات الصالحات وأخواتها في الله، وتتاب على ذلك إذا احتسبت ذلك مع مراعاة الضوابط العامة.. أما إذا كانت الصداقة مجردة من الأخوة الإيمانية فلا تحرم الزيارة ولكن الأولى تجنب الزيارات التي لا فائدة منها سوى ضياع الوقت مما يترتب عليه الإخلال بكثير من الواجبات تجاه الأسرة، وفي المقابل على الولي أن يحرص على السؤال عن صديقات من يتولى أمرها فلا يأذن لها بالزيارة إلا عند من يثق بها وبأهلها ويكون ذلك بصحبة ثقة كالأم أو الأخت أو زوجة الأخ ونحو ذلك، ومع مراعاة الضوابط العامة وآداب زيارة الجيران والصديقات.

○ يجب على المرأة الخروج ليقام عليها ما حكم عليها به كالحدود والقصاص والسرقه أو القذف أو شرب المسكر أو الردة أو الزنا.

○ إذا كانت الزانية بكرة فتجلد مائة جلدة ولا تغرب - على الرأي الراجح.

○ تخرج المرأة لإقامة اللعان وذلك بحضرة الحاكم أو نائبه سواء كان في الجامع أو المحكمة أو غير ذلك، ويستحب أن يكون بحضرة جماعة إلا إذا كانت المرأة معروفة بالوقار والحياء الشديد، فلا تخرج في المكان العام وإنما يبعث إليها الحاكم أو نائبه من يلاعن بينها وبين زوجها وإن لم يبعث لها بأحد وجب عليها الخروج.

○ تخرج المرأة مستترة للتحقيق معها إذا لم يحضر المحقق إليها وليس للزوج منعها من ذلك، وينبغي لها أن تستأذنه بشرط ألا يحدث خلوة بينها وبين المحقق إلا إذا كانت الضرورة والسرية تقتضي ذلك.

○ إذا استدعيت المرأة لأداء الشهادة فيما تقبل فيها شهادة النساء فإنه

يجب عليها الخروج إلا إذا أتى إليها من يأخذ شهادتها فلا يجب.

○ يباح للمرأة أن تخرج لتلقي العلاج وألا تلجأ إلى الطبيب الرجل إلا للضرورة، وعند عدم الطيبة المختصة وبلا خلوة وتراعي التستر وعدم الكشف ولا تظهر شيئاً من جسدها إلا بقدر الضرورة والحاجة في وقتها فقط.

○ يباح للمرأة - مع مراعاة الضوابط العامة - الخروج لقضاء حوائجها الخاصة وأغراضها الشخصية خصوصاً فيما لا يتمكن من الاعتماد فيه على غيرها وإذا لم يوجد من يكفيها الخروج، لذلك ينبغي للمجتمع وأفراده ورجال الأعمال أن يعتنوا بإنشاء الأسواق النسائية بإشراف الجهات المختصة والعناية بها لتكون منتدى للتسوق والنشاط الثقافي والاجتماعي.

○ يباح للمرأة الخروج للمشاركة في أنشطة الجمعيات الدينية والاجتماعية والثقافية المباحة أو للاستفادة من برامجها مع مراعاة الضوابط العامة على ألا تكون تلك الأماكن مشبوهة وألا يشرف عليها ذوو الأفكار الهدامة والعلمانيون والشيوعيون أو نحو ذلك، إلا إذا كانت المرأة قادرة على تغيير المنكرات وتصحيح المفاهيم والأفكار الهدامة والأوضاع إلى الأحسن، كما ينبغي ألا يتعارض خروجها مع واجباتها الأساسية.

○ يباح للنساء التنزه والترويح - مع مراعاة الشروط العامة - وألا يكون المكان المراد الذهاب إليه يحتوي على محرم أو يؤدي إلى محرم أو ترك الفرائض وارتكاب المحظورات.

○ ينبغي لولاة الأمور في البلاد الإسلامية أن ينظروا بعين الاعتبار لأماكن التنزه والترفيه وإيجاد البديل الإسلامي لوسائل الترفيه غير

الإسلامية ومراقبتها وجعلها تحت إشراف مختصين وضبطها بما يتمشى مع روح الإسلام.

○ يكره للنساء أن يخرجن لاتباع الجنائز، ويحرم عليهن الخروج لأجل زيارة القبور حتى ولو كان قبر النبي ﷺ ولكن إذا اجتازت المرأة بقبر في طريقها ولم تكن خرجت له فسلمت على صاحبه ودعت له فحسن لأنها لم تخرج لذلك، وكذلك لو مرت بقبر النبي ﷺ أثناء مرورها للصلاة في الروضة الشريفة فإنها تسلم على النبي ﷺ وتسلم على صاحبيه رضي الله عنهما .

○ يحرم على المرأة المخطوبة التي لم يعقد عليها أن تخرج بصحبة الخاطب قبل العقد والخلوة به.

○ يباح للمرأة المعقود عليها والتي لم يدخل بها الخروج بصحبة زوجها ولكن ينبغي أن يراعى العرف ولا تخرج معه بمفردها إلا بعد الدخول.

○ إذا احتاجت المرأة أن تخرج بصحبة السائق وكان خروجها داخل البلد دون مسافة القصر وهي منفردة فهذا الخروج محرم أما لو كان بصحبتها امرأة ثقة أو أختها أو أمها أو قريبتها أو صديقتها الثقة ونحو ذلك مما يرفع الخلوة بالرجل الأجنبي فيباح خروجها بخلاف ما لو كانت بصحبة امرأة أو نساء غير مأمونات فلا يحل الخروج معهن بصحبة السائق، أما لو كانت المسافة مسافة القصر وما فوق فيحرم الخروج بصحبة السائق إلا بمحرم.

○ يحرم على المرأة الذهاب لأماكن التزين إذا كانت تريد التزين بمحرم وكذا لو أرادت التزين بمباح ولكن كان المكان مشبوهاً أو كان العاملون به رجالاً أو غير موثوق بالعاملات فيه ولو كن من النساء، أما لو كانت الزينة التي تريدها مباحة وكان المكان موثقاً به وبالعاملات به كأن يكون

المكان يخص إحدى الجارات المعروفات أو القريبات أو الصديقات، أو من لم يعهد منهم إلا الحفاظ على النساء والتحرز من الرجال فيباح الذهاب للترزين في هذه الحالة ولكن ينبغي ألا تذهب منفردة بل الأفضل أن يكون معها مرافقة ثقة كما ينبغي ألا تكثر التردد على هذه الأماكن. وينبغي أن تكون هذه الأماكن تحت إشراف ورقابة الجهات المختصة بالحسبة على أن تنتدب نساء مثقفات ثقافة إسلامية للاستطلاع والمتابعة لحماية المرأة والمجتمع بإذن الله كما ينبغي الاهتمام بتعليم الفتيات أحكام الزينة وكيفيةها ليعتمدن على أنفسهن أو قريباتهن وذلك من خلال المقررات المعدة أو المناهج الأسرية التعليمية لتقليل الاعتماد على هذه الأماكن والأخطار المتوقعة منها.. والله أعلم.

○ يحرم على النساء دخول الحمامات وما يشابهها إلا لضرورة أو عذر كمرض فتدخل للعلاج إذا أشارت عليها الطبيبة المسلمة، بشرط ستر العورة وغض البصر وأن يكون القائمون على هذه الأماكن نساء ثقات والأولى أن تكون هذه الأماكن تابعة لجهات حكومية رسمية كالمستشفيات لمعرفة الجهة القائمة على تشغيلها ضماناً لمنع أي استهتار أو تقصير.

○ لا يحل للمعتدة أن تخرج من مسكن الزوجية حتى تتم العدة إلا لضرورة فإن خرجت أثمت ولم تنقطع العدة ولكن لها أن تخرج في عدتها لضرورة كقضاء الحوائج ولكن لا تبيت إلا ببيتها ومن الدوافع الضرورية التي تجيز للمعتدة الخروج من المنزل: الخوف من هلاك الدار عليها أو الغزو على دارها أو مالها أو إذا خرجت من دارها لكونه عارية أو إجارة انقضت مدتها أو كانت ببلد ليس لها به محرم أو لعلاج وتعذر إحضار الطبيبة إليها ونحو ذلك، وتأخذ الدار المنتقلة إليها حكم الدار الأولى

حتى تنقضي العدة، وإذا كان هناك حاجة لخروج المعتدة ليمين أو إقامة حد أو نحو ذلك، وكانت المعتدة من النساء ذوات الخدور والشواب فبيعت لها الحاكم من ينوبه لاستيفاء ذلك وإن لم يبعث لها الحاكم أو كانت من النساء البرزات جاء إحضارها لاستيفاء الحق ثم ترجع لمنزلها وكذا لو كانت المعتدة لم تأمن على نفسها وتريد الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام فلها الهجرة أما إذا أمنت على نفسها بقيت إلى نهاية العدة.

○ وإذا كانت الفرقة بائنة فللزواج الخيار بين إقرار الزوجة في موضعها الذي طلقت فيه وبين نقلها إلى مسكن مثلها وليس له مساكنتها ولا مداخلتها في الدار التي تعتد فيها، أما إن أقرها في الدار الذي طلقت فيه وكان مقيماً معها وكانت الدار متسعة ولكل منهما موضع منفرد وبينهما باب يغلق سكنت معه وإلا فلا تسكن معه إلا بمحرم معها، أما لو كان الزوج المطلق فاسقاً فلها أن تخرج من الدار والأولى أن يخرج هو ويتركها فيها.

○ لا تسافر المعتدة للحج ولكن إذا طرأت العدة على الإحرام فإنها تخرج للحج إذا خافت فوات الوقت أما إذا لم تخف فوات الوقت فيلزمها الاعتداد في منزلها ثم تخرج للحج، أما إذا طرأت العدة لها في طريقها للسفر للحج وكانت قريبة وأمكنها الرجوع فإنها ترجع أما إذا كانت المسافة بعيدة أو قريبة ولكن لم يمكنها العودة فلها أن تمضي في سفرها ولا ترجع.

○ لو أدخلت المعتدة الإحرام على العدة فإنه يلزمها إتمام العدة وحجها يصح رغم إثمها.

○ إذا سافرت الزوجة للنقلة بإذن زوجها ثم مات الزوج قبل خروجها من البلد لزمها الاعتداد في بلدها أما إذا مات بعد وصلها للبلد الآخر فإنها

تعتد فيه، ولو مات وهي بين البلدين خيرت بينهما.

○ إذا سافرت الزوجة لغير النقلة ومات الزوج وهي في الطريق وكانت قريبة دون مسافة القصر لزمها العودة، وإن كانت قد بعدت فوق مسافة القصر خيرت بين البلدين فإن اختارت مقصدها بقيت فيه حتى تقضي ما خرجت إليه من تجارة وغيرها.

○ إذا خرجت الزوجة مسافرة للنزهة أو الزيارة وتوفي زوجها وكان قد قدر لها مدة إقامتها فلها الإقامة المدة المحددة ثم ترجع وتتم عدتها في منزلها إذا كانت ستصل وقد بقي شيء من عدتها، وإذا لم يكن قد حدد لها مدة الإقامة فإن لها أن تبقى ثلاثة أيام بلياليها وإذا انقضت هذه المدة أو الحاجة التي سافرت من أجلها فلها أن ترجع وتتم عدتها في منزلها إذا كانت ستصل وقد بقي شيء من عدتها، فإذا لم يمكنها الرجوع لخوف أو عدم محرم وكانت المسافة مسافة قصر فإنها تتم عدتها في مكانها حتى قضاء العدة.

○ لا يباح للزوجة الخروج من بيتها إذا علق الزوج الطلاق على الخروج، فإن خرجت فإنه ينظر في نيته إن كان يقصد بتعليق الطلاق على الخروج منعها منه فقط وليس وقوع الطلاق فيعتبر يميناً ويأخذ أحكام اليمين فإن خرجت فعليه كفارة يمين ولا يقع الطلاق، أما إذا كان ينوي بذلك الطلاق فإن خرجت وقع الطلاق.

○ إذا خرجت الحاضنة خروجاً واجباً لا يتطلب السفر فلا تسقط حضانها أما إذا خرجت مسافرة للنقلة فيحتاج للطفل وينظر في الأصالح والأنفع له من الإقامة والنقلة فأيهما كان له أنفع وأصون وأحفظ روعي ولا تأثير لإقامة الأم ولا نقلة إذا لم يرد المنقول بالنقلة مضارة الطرف الآخر

وانتزاع الولد فإذا كانت مأمونة ومعها من أهلها من يعينها في رعاية المحضون كما لو كان أبوه موجوداً أو كان البلد المنقول إليه مأموناً ولا خوف منه فالأم على حقها من الحضانة ولها السفر بالمحضون ولو كانت المسافة فوق مسافة القصر.. أما إذا كانت ستنتقل لبلد يخاف منها على المحضون لم يثق الأب بقدرة الأم وذويها على رعاية المحضون فلا تنتقل به إلى مسافة فوق مسافة القصر، ويحتاط للطفل وينظر في الأصح والأمنع له من الإقامة أو النقلة.

○ إذا سافرت الأم للحج فلها أن تسافر بالمحضون ولا يسقط حقها في الحضانة ولكن الأولى ألا تسافر به حفاظاً عليه وإعانة لها على الطاعة.

○ لا تسقط حضانة الأم عند سفرها سفرأً مباحاً أو مندوباً ولها أخذ المحضون معها ما دامت مأمونة ولا خوف على المحضون من السفر.

○ إذا كانت المرأة تخرج خروجاً منهياً عنه يؤثر في المحضون فتسقط حضانتها أما إذا كان الخروج المنهي عنه لا يؤثر في المحضون فلا تسقط حضانتها وإثم الخروج عليها.

○ إذا كان سفر الزوج لمرافقة إحدى زوجاته لعلاجها أو الحج أو زيارة أهلها فلا يقرع بينها وبين بقية زوجاته.

○ إذا كان سفر الزوج لنزهة أو تجارة أو عيادة أو طلب علم وكان الزوج ممن يعتاد السفر وله سفرات كثيره فهنا في كل سفرة يأخذ واحدة منهم ويبدأ في أولى سفرياته بالقرعة ثم بعد ذلك يقرع بين غيرها في السفر القادم، ويستثنى من خرجت معه أولاً، أما إذا كان الرجل لا يسافر إلا نادراً أو قليلاً فيقترع بينهم بشرط أن يكون جميعهن متساويات في الحال أي لو بقين فهن صالحات للبقاء ولو سافرت فهن صالحات للسفر، وأما لو

اختلفت أحوالهن كأن تكون إحداهن فتنة أو في سفر إحداهن فتنة فلا يقرع بينهما.

○ إذا امتنعت المرأة من الخروج والسفر مع زوجها أو الانتقال لمسكن مثلها بلا عذر وكذا لو خرجت من منزلها بلا حق وبدون إذن زوجها فهي ناشز، ولا تعد ناشزاً لو خرجت بلا إذنه لعدم شرعية المسكن لكونه مغصوباً أو خشيت على نفسها أو مالها أو حرق أو هدم الدار أو أخرجها صاحب الملك أو لسوء معاملة الزوج وضربه إياهما أو خروجها للفتوى أو طلب العلم الضروري الذي لم يكفها فيها أو العلم المباح، أو العمل المشروط قبل العقد وقد علم الزوج بذلك وقبل به.

○ إذا سافرت الزوجة لحج الفريضة بإذن الزوج أو بلا إذنه فيسقط حقها في القسم ولا يقضى لها ما فات.

○ إذا سافرت لحاجتها وكان الزوج بصحبته فلها القسم، أما إذا لم يكن الزوج بصحبته والسفر مندوباً أو مباحاً وبإذن الزوج فيسقط حقها في القسم ولا يقضى لها ما فات، أما لو كان السفر بلا إذنه فإن حقها في القسم أيضاً يسقط ولكن تعد ناشزاً.

○ أما إذا سافرت لحاجته أو لنقلة بأمر منه فلا يسقط حقها في القسم بل يقضى لها ما فاتها من أيام سفرها.

○ إذا خرجت خروجاً منهياً عنه فيسقط حقها في القسم وتعالج بطرق علاج الناشز.

○ إذا سافرت الزوجة لحج الفرض بصحبة فلها نفقة الحضر لا نفقة السفر.

○ إذا سافرت لحج الفرض بلا إذنه لا تسقط نفقتها ولها نفقة الحضر.

○ تسقط نفقة المرأة إذا خرجت لتنفيذ حكم بتعزيرها بالحبس ولو كان حبسها ظلماً أما لو حبست لدين لحق الزوج ولم تقدر على قضائه فلها النفقة.

○ إذا رفضت الزوجة أن تسافر مع زوجها الأمين عليها سفرراً لا معصية فيه ورفضها كان بلا عذر ولم تكن قد اشترطت عليه عدم النقلة من بلدها فهي عاصية تسقط نفقتها.

○ إذا خرجت مسافرة لحاجتها كعلاج أو حج تطوع أو عمرة أو زيارة أهل وكان زوجها مصاحباً لها فلا تسقط نفقتها، أما لو لم يكن مصاحباً لها ولكن سافرت بإذنه وكانت غنية أو ذات دخل ثابت لا يعدم بالنفقة فلا تجب نفقتها على الزوج، ويكفي أنه أذن لها أما لو لم تكن غنية ولا ذات دخل فلا تسقط نفقتها لو خرجت لحاجتها ولها نفقة الحضر.

○ العلاج يكون على نفقة الزوج إلا أن تكون الزوجة عاملة أو غنية فلا يجب عليه العلاج إلا بأن يتطوع فله الأجر والثواب.

○ إذا سافرت لقضاء حاجته فلها النفقة.

○ إذا خرجت للعمل بإذنه فلا تسقط نفقتها، أما إذا خرجت بدون إذن فهي ناشز تسقط نفقتها إلا إذا كانت مرتبطة بالعمل قبل العقد فإنها لا تعد عاصية ولو خرجت بلا إذنه ولكن لا يجب عليه نفقتها وقت خروجها للعمل.

○ إذا خرجت بدون إذن الزوج أو رفضت الخروج معه، أو كان خروجها منهياً عنه فهي عاصية تسقط نفقتها.

○ إذا أحرمت بالحج أو العمرة تطوعاً وأمكن الزوج أن يحللها منه ولم يفعل فلها النفقة.

○ المعتدة من طلاق رجعي أو الحامل البائن لها حق النفقة والكسوة

والسكنى.

- المعتدة البائن غير الحامل لا نفقة لها ولا سكنى.
 - المتوفى عنها زوجها إذا لم تكن حاملاً لا نفقة لها في العدة.
 - أما إذا كانت حاملاً فلا نفقة لها.
 - المتوفى عنها زوجها لها السكنى حاملاً كانت أم لا.
- والله ولي التوفيق،،
-

تراجم الأعلام

[حرف الألف]:

○ الأزهري:

نسبة إلى جده الأزهر، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري الهروي، أحد الأئمة في اللغة والأدب، ولد في هراة بخراسان سنة ٢٨٢هـ، اعتنى بالفقه الشافعي واشتهر به، عارفاً بالحديث، ثم غلب عليه التبحر في العربية فرحل في طلبها وقصد القبائل وتوسع في أخبارهم، فاضلاً ورعاً، من مؤلفاته: تهذيب اللغة، غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء، تفسير القرآن، وغير ذلك، توفي بهراة سنة ٣٧٠هـ (الأعلام: ٣١١/٥)، وانظر: اللباب في تهذيب الأنساب ٤٨/١؛ نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص (٣٢٣).

○ أسامة بن شريك:

هو أسامة بن شريك الثعلبي الذبياني الغطفاني، من بني ثعلبة بن سعد، له صحبة وأحاديث، (الإصابة ٣١/١، رقم ٩٠؛ تهذيب التهذيب ٢١٠/١، رقم ٣٩٣).

○ أسماء بنت مرثد:

هي أسماء بنت مرثد من بني حارثة، قال ابن حجر: وذكر ابن سعد في الطبقات أسماء بنت مرثدة (بزيادة هاء) ابن جبير بن مالك بن حويرثة ابن خارجة وقال: أنها سلامة بنت مسعود، وقال تزوجها الضحاك بن خليفة فولدت له ثابتاً وأبا بكر وغيرهم، (انظر: الإصابة ٢٣٣/٤، رقم ٥٦).

○ الأعمش:

هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد، ولد بالأندلس، تابعي مشهور، أصله من بلاد الري، ولد سنة ٦١هـ نشأ بالكوفة، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض، يروي نحو ٣٠٠ حديثاً، قال الذهبي: كان رأساً في العلم النافع والعمل الصالح، توفي بالكوفة سنة ١٤٨هـ، (الأعلام للزركلي ١٣٥/٣؛ وفيات الأعيان ٢١٣/١ تذكرة الحفاظ....).

○ الألباني:

محمد ناصر الدين أبو عبد الرحمن بن نوح، ويلقب بـ الألباني، ولد في أشقودره عاصمة ألبانيا في ذلك الوقت، تعلم في اسطنبول ثم عاد لبلده للتعلم، هاجر والده بأسرته إلى سورية وهناك بدأ دراسته العربية في المدارس المنظمة، تلقى القرآن تلاوة وتجويداً مع بعض الفقه الحنفي وبعض كتب الصرف والبلاغة، حصل على إجازة في الحديث، واجه محاربة من المتعصبين مذهبياً لأنه لا يقر تعدد الجماعات بسبب منافاة هذا التعدد لصريح السنة وتطبيقات السلف، فأخذ ينافح عن دعوته للرجوع إلى الكتاب والسنة وفهمهما على منهج السلف، غير أنه يؤخذ عليه أسلوبه العنيف في مجابهة المخالفين لطريقته، له عدة مصنفات ما بين تأليف وتحقيق، (انظر: علماء ومفكرون عرفتهم، لمحمد المجذوب ٢٨٧/١، وما بعدها).

○ أميمة بنت رقيقة:

أميمة بنت رقيقة أمها رقيقة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى، أخت خديجة زوج النبي ﷺ، وهي أميمة بنت عبد بن أبجاد بن عمير بن الحارث ابن حارثة بن سعد بن تيم بن مرة، روى عن أميمة بنت رقيقة محمد ابن

المنكر وابنتها حكيمة بنت أميمة، (الاستيعاب مطبوع مع الإصابة ٢٣٩/٤-٢٤٠).

○ الأوزاعي:

عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمَد الأوزاعي، من قبيلة الأوزاع، أبو عمرو، ولد في بعلبك عام ٨٨هـ - ٧٠٧م، ونشأ في البقاع وسكن بيروت، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، عرض عليه القضاء فامتنع، له كتاب "السنن" في الفقه، والمسائل، ويقدر ما نقل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها، توفي ببيروت عام ١٥٧هـ - ٧٧٤م، (الأعلام للزركلي ٣/٣٢٠، الفهرست لابن النديم ص ٣١٨).

[حرف الباء]:

○ الباجي:

هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التيجبي القرطبي الأندلسي، الباجي، فقيه مالكي كبير، من رجال الحديث، أصله من بطليوس، ولد في باجة بالأندلس عام ٤٠٣هـ، رحل إلى الحجاز وبغداد والموصل ودمشق وحلب ثم عاد للأندلس فولي القضاء، توفي بالمرية سنة ٤٧٤هـ، له مصنفات عدة منها: المنتقى وهو شرح موطأ مالك، شرح المدونة، التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري في الصحيح، وغير ذلك، (انظر: الأعلام ٣/١٢٥؛ وفيات الأعيان ٢/٤٠٨-٤٠٩، رقم ٢٧٥).

○ بدر الدين العيني:

هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد أبو محمد بدر الدين العيني الحنفي، مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين، أصله من حلب، ولد في عينتاب

سنة ٧٦٢هـ أقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس، تولى الحسبة وقضاء الحنفية ونظر السجون بالقاهرة، يعد من خاصة الملك المؤيد، ثم انصرف إلى التدريس والتصنيف إلى أن توفي بالقاهرة سنة ٨٥٥هـ، من مصنفاته: عمدة القاري في شرح البخاري، مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار، العلم الهيب في شرح الكلم الطيب، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان.. وغيرها، (انظر: الأعلام للزركلي ١٦٣/٧).

○ أبو بردة:

هو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري الفقيه، اسمه الحارث، وقيل عامر وقيل اسمه كنيته، روى عن أبيه وعلي وحذيفة وعائشة وابن عمر وغيرهم، وروى عنه خلق كثير، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات، تولى قضاء الكوفة بعد شريح وكان كاتبه سعيد بن جبير، مات سنة ١٠٣هـ وقيل سنة ١٠٤هـ وقيل ١٠٧هـ، (تهذيب التهذيب ١٢/١٨-١٩ رقم ٩٥).

○ بسر بن سعيد:

هو بسر بن سعيد المدني العابد، مولى ابن الحضرمي، روى عن أبي هريرة وعثمان وأبي سعيد وسعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت وزينب الثقفية وغيرهم، وروى عنه جماعة، تابعي ثقة، وثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم والعجلي وابن حبان، قال ابن سعد: «كان من العباد المنقطعين وأهل الزهد في الدنيا»، مات ولم يخلف كفنًا، كان ثقة كثير الحديث، مات بالمدينة سنة ١٠٠هـ وهو ابن ٧٨ سنة، وقيل سنة ١٠١هـ.

○ البغوي:

هو الحسين بن مسعود بن محمد، العلامة، محي السنة، أبو محمد البغوي، نسبة إلى بغا وهي قرية من قرى خراسان، بين هراة ومرو، ويعرف بابن الفراء تارة وبالفراء أخرى، ولد سنة ٤٣٦هـ أحد الأئمة، كان ديناً، عالماً، عاملاً على طريقة السلف، كان لا يلقي الدرس إلا على طهارة، كان قانعاً باليسير، كان يأكل الخبز وحده فصار يأكله بالزيت، قال الذهبي عنه: كان إماماً في التفسير، إماماً في الحديث، إماماً في الفقه، توفي في مرو الروذ سنة ٥١٦هـ وقل سنة ٥١٠هـ، له مصنفات عدة من أشهرها: شرح السنة، ومعالم التنزيل في التفسير، وغير ذلك، (انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة الدمشقي، المجلد الأول ٢٨٨/١-٢٨٩، رقم ٢٤٨؛ الأعلام للزركلي ٢٥٩/٢).

○ ابن أبي بكرة:

هو عبدالرحمن بن أبي بكرة نفي بن الحارث الثقفي، ويقال أبو حاتم البصري، روى عن أبيه وعن علي وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم، ولد بالبصرة سنة ١٤هـ ومات سنة ٩٦هـ، وهو ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات، وله أحاديث ورواية، (تهذيب التهذيب ١٤٨/٦ رقم ٣٠٠).

○ بلال بن عبدالله بن عمر:

هو بلال بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، روى عن أبيه حديث: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله)، وروى عنه كعب بن علقمة وعبدالله بن هبيرة، وعبد الملك بن فارغ، وهو ثقة، ذكره مسلم في الطبقة الأولى من المدنيين، وعده يحيى القطان من فقهاء أهل المدينة، وذكره ابن حبان في الثقات،

(تهذيب التهذيب ٥٠٤/١، رقم ٩٣٣).

○ البهوتي:

هو منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي،
الحنبلي، شيخ الحنابلة بمصر في عصره، وخاتمة علمائهم بها، نسبته إلى
(بهوت)، في غربية مصر، ولد سنة ١٠٠٠هـ اجتهد في تحرير مسائل المذهب
وإيضاح وقائعه حتى عرف بشيخ المذهب، له مصنفات عديدة منها: الروض
المربع شرح زاد المستنقع المختصر من المقنع، كشف القناع عن متن
الإقناع للجماري، دقائق أولى النهى لشرح المنتهى، إرشاد أولى النهى
لدقائق المنتهى، المنح الشافية، عمدة الطالب، توفي عام ١٠٥١هـ، (انظر:
الأعلام للزركلي ٣٠٧/٧؛ مفاتيح الفقه الحنبلي ١٩٦/٢ رقم ٢٣١؛ خلاصة الأثر
٤٢٦/٤؛ مختصر طبقات الحنابلة ص ١١٤-١١٦، النعت الأكمل ٢١٠-٢١٣؛
السحب الوابلة ٤٧٠-٤٧١ رقم ٧٦٧).

○ البيضاوي:

هو عبدالله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي أبو سعيد، أو أبو
الخير، ناصر الدين البيضاوي، قاضي، مفسر، علامة، برع في الفقه
والأصول، ولد في مدينة البيضاء بفارس قرب شيراز، تولى قضاء شيراز
مدة ثم رحل إلى تبريز حيث توفي هناك سنة ٦٨٥هـ، وقيل: ٦٩١هـ، له مصنفات
عديدة منها: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ويعرف بتفسير البيضاوي،
ومنهاج الوصول إلى علم الأصول، وغير ذلك، (انظر: الأعلام للزركلي ١١٠/٤؛
طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه المجلد الثاني ٢٨/٢، رقم ٤٦٩).

[حرف التاء:]

○ الترمذي:

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي البوغي الترمذي، من أهل ترمذ - على نهر جيحون - ولد سنة ٢٠٩هـ تلميذ البخاري، وشاركه في بعض شيوخه، رحل إلى خراسان والعراق والحجاز، من أئمة علماء الحديث وحفاظه، وكان يضرب به المثل في الحفظ، عمي في آخر عمره، توفي في بوغ إحدى قرى ترمذ عام ٢٧٩هـ من مصنفاته: الجامع الصحيح المشهور بسنن الترمذي، الشمائل النبوية، العلل، إلخ.. (انظر: وفيات الأعيان ٢٧٨/٤ رقم ٦١٣؛ الأعلام للزركلي ٣٢٢/٦؛ تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩٠).

○ ابن تيمية:

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الخضر ابن محمد بن تيمية، الحراني، الدمشقي، أبو العباس، تقي الدين، شيخ الإسلام، الإمام، الفقيه، المجتهد، المحدث، الحافظ، المفسر، الأصولي، الزاهد، ولد في حران سنة ٦٦١هـ انتقل به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر، طلب إلى مصر من أجل الفتوى فذهب إليها وتعصب عليه جماعة من أهلها فسجن مدة ثم انتقل إلى الإسكندرية، ثم أطلق فسافر إلى دمشق واعتقل بها ثم أطلق ثم أعيد ومات معتقلا بقلعة دمشق عام ٧٢٨هـ، كان كثير البحث في فنون الحكمة، داعية الإصلاح في الدين، فصيح اللسان، أفتى ودرس وهو دون العشرين، مصنفاته في الفقه والتفسير والأصول، وقيل أنها تزيد عن أربعة آلاف كراسة منها: الجوامع في السياسة الإلهية، والإيمان، والجمع

بين النقل والعقل، ومنهاج السنة، والفرقان بين أولياء الله وأولياء الشيطان.. (انظر: الأعلام للزركلي ١/١٤٤؛ التعليقات السننية لأبي الحسنات ص ٣٤؛ الذيل على طبقات الحنابلة ٣٨٧/٤ وما بعدها رقم ٤٩٥؛ تذكرة الحفاظ ١٤٩٦/٤؛ الدرر الكامنة ١/١٤٤).

[حرف الشاء]:

○ ثابت البناني:

هو ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري، روى عن أنس وابن الزبير وابن عمر.. وغيرهم، وروى عنه خلق كثير، منهم سليمان بن المغيرة، له نحو ٢٥٠ حديثاً، وثقه العجلي والنسائي وابن حبان وابن سعد وغيرهم، وحكي عنه أنه قال: صحبت أنساً أربعين سنة، قال ابن عليه: مات سنة ١٢٧هـ وقيل سنة ١٢٣هـ (تهذيب التهذيب ٢/٢-٣ رقم ٢).

○ ثابت بن قيس بن شماس:

هو ثابت بن قيس بن شماس بن زهير بن مالك بن أمريء القيس بن مالك بن ثعلبة بن كعب الخزرجي، الأنصاري، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو محمد، المدني، خطيب الأنصار، خطيب النبي ﷺ، روى عن النبي ﷺ وروى عنه أولاده وأنس بن مالك وابن أبي ليلى، استشهد باليمامة في خلافة أبي بكر الصديق سنة ١٢هـ قال عنه ﷺ نعم الرجل ثابت بن قيس بن شماس، وشهد له بالجنة، شهد بداراً والمشاهد كلها، (تهذيب التهذيب ١٢/٢٠-١٣ رقم ١٧؛ الإصابة في تمييز الصحابة ١/١٩٥).

○ ثعلبة بن أبي مالك:

هو ثعلبة بن سهيل التميمي الطهوي، أبو مالك، الكوفي، روى عن

الزهري ومقاتل بن حبان وغيرهما، روى عنه جماعة، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أيضاً: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، (تهذيب التهذيب ٢٣/٢، رقم ٣٤).

[حرف الجيم]:

○ جابر بن زيد (أبو الشعثاء):

هو جابر بن زيد الأزدي اليمامي البصري، أبو الشعثاء، الجوفي، ولد سنة ٢١هـ تابعي ثقة، فقيه، من الأئمة، من أهل البصرة، أصله من عمان، صاحب ابن عباس وكان من بحور العلم، وصفه الشماخي - وهو من علماء الإباضية - بأنه أصل المذهب وأسه الذي قامت عليه آطامه، وقال داود بن أبي هند عن عزرة: دخلت على جابر بن زيد فقلت إن هؤلاء القوم يتملونك (يعني الإباضية) قال: أبرأ إلى الله من ذلك، وقال ابن معين وأبو زرعة: ثقة، نفاه الحجاج إلى عمان، مات سنة ٩٣هـ وقيل سنة ١٠٣هـ وفي كتاب الزهد للامام أحمد: لما مات جابر بن زيد قال قتادة: اليوم مات أعلم أهل العراق، (الأعلام للزركلي ١٠٤/٢؛ تهذيب التهذيب ٣٨/٢).

○ جابر بن سمرة:

هو جابر بن سمرة بن جنادة بن جندب بن حجير حليف بني زهرة، أمه أخت سعد بن أبي وقاص، كنيته أبا عبد الله، وأبا خالد، وهو صحابي جليل، توفي سنة أربع وسبعين، (الإصابة ٢١٢/١).

○ جبير بن مطعم:

هو جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف، القرشي، النوفلي، قدم على النبي ﷺ في فداء أسارى بدر ثم أسلم بعد ذلك عام خيبر، وقيل

يوم الفتح، روى عن النبي ﷺ وروى عنه جماعة، وهو أول من لبس
الطيلسان بالمدينة، توفي سنة ٥٩هـ بالمدينة، وقيل سنة ٥٨هـ وقيل سنة ٥٦هـ،
(تهذيب التهذيب ٦٣/٢-٦٤ رقم ١٠٢).

○ الجرجاني:

أحمد بن محمد بن أحمد أبو العباس الجرجاني، قاضي البصرة،
وشيخ الشافعية فيها، تفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وكان من
أعيان الأدباء، له النظم والنثر وله عدة مصنفات منها: الشافي، التحرير،
البلغة، مات راجعاً من أصبهان إلى البصرة سنة ٤٨٢هـ (انظر: طبقات
الشافعية لابن قاضي شهبه ٢٦٧/١ رقم ٢٢٢؛ الأعلام للزركلي ٢١٤/١).

○ الجرجاني:

هو علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني، فيلسوف، ولد
في تاكو سنة ٧٤٠هـ ودرس في شيراز ثم فر إلى سمرقند في وقت تيمورلنك،
ثم عاد إلى شيراز وتوفي فيها سنة ٨١٦هـ له نحو خمسين مصنفاً منها:
التعريفات، وشرح مواقف الأيجي، ومقاليد العلوم، وتحقيق الكليات... إلخ،
(انظر: الأعلام للزركلي ٧/٥).

○ جرير بن عبد الله:

هو جرير بن عبد الله بن جابر بن مالك بن نضرة بن ثعلبة بن جشم ابن
عوف بن خزيمة بن حرب بن علي البجلي، الصحابي الشهير، يكنى أبا
عمرو، وقيل يكنى أبا عبد الله، وهو سيد قبيلته «بجيلة» وكان جميلاً حتى قيل
إنه يوسف هذه الأمة، سكن الكوفة، مات سنة ١٥هـ وقيل: ٤هـ، (انظر:
الإصابة في تمييز الصحابة ٢٣٢/١ رقم ١١٣٦؛ الاستيعاب على الإصابة

٢٣٢/١-٢٣٥).

○ أبو بكر الجزائري:

هو جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر الجزائري، غلبت عليه الكنية فعرف بأبي بكر الجزائري، ولد بقرية ليوه من قرى بسكرة بالجنوب الجزائري سنة ١٩٢١م، نشأ يتيماً إذ توفي والده وهو في السنة الأولى فحضنته أمه وكفله أخواله وأعمامه، بدأ دراسته بقريته فحفظ القرآن ثم حفظ الأجرومية في النحو، ثم منظمة ابن عاشر في الفقه المالكي.. ودرس العربية والفقه والمنطق ومصطلح الحديث وأصول الفقه، عمل مدرساً مع مواصلة الدراسة، ثم هاجر إلى الحجاز سنة ١٣٧٢هـ فاستأنف مسيرته في طلب العلم والتعليم واستقر بالمدينة ولزم حلقات المشايخ، حتى حصل على إجازة من رئاسة القضاة بمكة للتدريس في المسجد النبوي، ولا يزال يقوم بهذه المهمة وأثناء ذلك انتسب إلى كلية الشريعة بالرياض وحصل على الشهادة العالية الليسانس عام ١٣٨١هـ وعمل بالتدريس بالجامعة الإسلامية منذ افتتاحها عام ١٣٨١هـ، له مؤلفات ورسائل عديدة، (انظر: علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، ٢٧/١-٣٩).

○ الجصاص:

هو أحمد بن علي الرازي، أبو بكر الجصاص، من أهل الري، ولد ببغداد عام ٣٠٥هـ وسكن بها، انتهت إليه رئاسة الحنفية، امتنع عن تولي القضاء، توفي عام ٣٧٠هـ له مصنفات عديدة من أشهرها [أحكام القرآن]، (انظر: الفوائد البهية ٢٧-٢٨؛ الأعلام للزركلي ١٧١/١).

○ جميلة بنت أبي:

هي جميلة بنت أبي الخزرجية أخت عبدالله بن أبي بن أبي سلول، وكانت تحت ثابت بن قيس بن شماس، روى عنها ابن عباس، وعبدالله ابن رباح، وهي التي جاءت لرسول الله ﷺ وقالت له: لا أعيب على ثابت في دين ولا خلق ولكني أكره الكفر بعد الإسلام، وإنني لا أطيقه بغضاً فقال: أتردين عليه حديقته؟ قالت: نعم، فأمره أن يأخذها منها... وكانت قبل ثابت عند حنظلة ابن أبي عامر غسيل الملائكة، ثم تزوجها بعد ثابت مالك بن الدخشم، ثم تزوجها بعده حبيب بن أساف، (الإصابة في تمييز الصحابة، ٢٦١/٤ رقم ٢٣٠).

○ ابن الجوزي:

هو عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيدالله بن عبدالله ابن خَمَّأَوِي بن أحمد بن محمد بن جعفر بن عبدالله بن القاسم بن النضر ابن القاسم بن محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، القرشي، البغدادي، أبو الفرج، علامة عصره في التاريخ والحديث، ولد ببغداد سنة ٥٠٨هـ وقيل ٥١٠هـ الفقيه، الحنبلي الواعظ، والجوزي نسبة إلى مشرعة الجوز إحدى المحال ببغداد، كثير التصانيف، حيث له نحو ثلاثمائة مصنف في فنون عديدة منها: الناسخ والمنسوخ، تلبس إبليس، مناقب أحمد بن حنبل، صيد الخاطر، زاد المسير في علم التفسير، نزهة الأعين النواظ في علم الوجوه والنظائر، الموضوعات، إلخ.. توفي ببغداد سنة ٥٩٧هـ (انظر: الأعلام للزركلي ٣١٦/٣-٣١٧؛ وفيات الأعيان ١٤٠/٣-١٤٢).

○ الجوهرى:

هو إسماعيل بن حماد الجوهرى، أبو نصر، لغوى، من الأئمة، من أشهر كتبه (الصاح)، وله في العروض ومقدمة في النحو، أصله من فاراب، دخل العراق صغيراً وسافر إلى الحجاز فطاف البادية وعاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور وفي عام ٣٩٣هـ وضع جناحين من خشب وربطهما بحبل وصعد سطح داره ونادى في الناس: لقد صنعت ما لم أسبق إليه وسأطير الساعة، فازدحم أهل نيسابور ينظرون إليه فتأبط الجناحين ونهض بهما فخانته اختراعه فسقط إلى الأرض قتيلاً، لهذا فهو أول من حاول الطيران، ومات في سبيل ذلك، (الأعلام ٣١٣/١؛ معجم الأدباء ٢٦٩/٢).

[حرف الحاء]:

○ ابن الحاج:

هو أبو عبدالله محمد بن محمد العبدري الفاسي المعروف بابن الحاج، العالم المشهور بالزهد والورع والصلاح الجامع بين العلم والعمل، أخذ عن أعلام منهم أبو إسحاق المظماطي، صحب أبا محمداً بن أبي حمزة وانتفع به، وعنه أخذ الشيخ عبدالله المنوفي الشيخ خليل وغيرهما، ألف كتاب المدخل وجمع فيه علماً غزيراً، توفي بالقاهرة سنة ٧٣٧هـ (شجرة النور الزكية ص ٢١٨ رقم ٧٦٩).

○ حافظ إبراهيم:

هو محمد حافظ إبراهيم فهمي، ولد في سفينة ذهبية (أي حراقة) بالنيل بالقرب من قناطر [ديروط] بالصعيد ولم يعرف تاريخ مولده، والده مصري وكان يعمل مهندساً مشرفاً على قناطر ديروط وأمه من أسرة تركية الأصل،

توفي والده وهو في الرابعة من عمره ولم يكن له أخوة غيره، فانتقلت به والدته إلى القاهرة عند أخيها فقام بتربيته وأدخله المدرسة ثم انتقل مع خاله إلى طنطا، وعمل بعدة مكاتب لعدة محامين ثم دخل المدرسة الحربية حتى تخرج سنة ١٣٠٩هـ ١٨٩١م، وعمل بالحربية ثم نقل إلى الداخلية ثم عمل بدار الكتب، توفي حافظ إبراهيم في بيت صغير بالزيتون من ضواحي القاهرة في الساعة الخامسة من صباح الخميس ٢١ يولييه سنة ١٩٣٢م، (انظر: مقدمة ديوان حافظ إبراهيم للأستاذ أحمد أمين ٣-١٦ بتصرف واختصار).

○ ابن حامد:

هو الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي، أبو عبد الله، إمام الحنابلة في زمانه ومدرسهم ومفتيهم، من أهل بغداد، كان ينسخ الكتب ويقتات من أجرتها، عاش طويلاً، توفي راجعاً من الحج بقرب واقصه، وذلك سنة ٤٠٣هـ ومن مصنفاته الجامع في فقه ابن حنبل، وشرح أصول الدين، وتهذيب الأجوبة، إلخ، طبقات الحنابلة ١٧١/٢-١٧٧؛ (الأعلام للزركلي ١٨٧/٢).

○ الحجاوي:

هو موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي ثم الصالحي، شرف الدين، أبو النجا، فقيه حنبلي، من أهل دمشق، كان مفتي الحنابلة وشيخ الإسلام بدمشق في عصره، نسبته إلى «حجه» من قرى نابلس، له كتب منها: زاد المستنقع في اختصار المقنع، شرح منظومة الآداب الشرعية للمرداوي، الإقناع، وهو من أجل كتب الفقه عند الحنابلة، مات سنة ٩٦٨هـ، (الأعلام للزركلي ٣٢٠/٧).

○ ابن حجر العسقلاني:

هو أحمد بن علي بن محمد الكثاني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين ابن حجر، أصله من عسقلان بفلسطين، ولد بالقاهرة سنة ٧٧٣هـ ولع بالأدب والشعر ثم اتجه لعلم الحديث ورجل إلى اليمن والحجاز لطلب العلم، ثم اشتهر فقصده طلبة العلم للأخذ عنه، يتميز بفصاحة اللسان ورواية الشعر ومعرفة أيام المتقدمين وأخبار المتأخرين، تولى القضاء بمصر ثم اعتزل، له مصنفات عديدة منها: تقريب التهذيب، الإصابة في تمييز الصحابة، بلوغ المرام، تلخيص الحبير، فتح الباري في شرح صحيح البخاري.. إلخ، توفي بالقاهرة عام ٨٥٢هـ، (انظر: الأعلام للزركلي ١/١٧٨؛ التعليقات السننية لأبي الحسنات ص ١٦٠).

○ ابن حجر الهيتمي:

هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين، والسعدي نسبة إلى بني سعد من قرى الشرقية بمصر، ولد عام ٩٠٩هـ بمحلة أبي الهيثم، من إقليم الغربية، تلقى العلم في الأزهر عن القاضي زكريا الأنصاري، البكري، الرملي، وغيرهم، رحل إلى مكة وأقام بها، يفتي ويدرس ومات بها عام ٩٧٤هـ، له مصنفات عدة منها: الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة، تحفة المحتاج لشرح المنهاج، الفتاوى الهيتمية، شرح الأربعين النووية، نصيحة الملوك، وغير ذلك، (انظر: الأعلام للزركلي ١/٢٣٤؛ التعليقات السننية ص ٢٤١).

○ ابن حزم:

علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد، عالم الأندلس في

عصره، وأحد أئمة الاسلام، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤هـ وكانت له ولأبيه من قبله رئاسة الوزارة وتدبير المملكة، فزهد بها وانصرف إلى العلم والتأليف، كان فقيهاً باحثاً يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة بعيداً عن المصانعة، انتقد كثيراً من العلماء والفقهاء، فحذروا السلاطين منه ونبهوا العوام من الدنو منه فأقصى وطورد فرحل إلى بادية كُبله من بلاد الأندلس فتوفي فيها سنة ٤٥٦هـ له مصنفات كثيرة منها: الفصل في الملل والأهواء والنحل، جمهرة الأنساب، الناسخ والمنسوخ، (انظر: الأعلام للزركلي ٢٥٤/٤-٢٥٥).

○ الحسن البصري:

هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، مولى الأنصار وأمه خيره مولاة أم سلمة، تابعي، ثقة، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمانه، وهو أحد العلماء الفقهاء والحكماء والفصحاء الشجعان النساك، ولد بالمدينة سنة ٢١هـ وشب في كنف علي بن أبي طالب، سكن البصرة، عظمت هيئته في القلوب، يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم ولا يخاف في الحق لومة لائم، قال عنه الغزالي: كان أشبه الناس كلاماً بالأنبياء، وأقربهم هدياً من الصحابة، له مع الحجاج بن يوسف مواقف، وقد سلم من أذاه، له أخبار كثيرة وكلمات سائرة، وله كتاب في فضائل مكة، توفي بالبصرة سنة ١١٠هـ، (انظر: الأعلام للزركلي ٢٢٦/١؛ تهذيب التهذيب ٢٦٣/٢-٢٧٠ رقم ٤٨٨).

○ حسن البنا:

هو حسن بن أحمد بن عبدالرحمن البنا، مؤسس جمعية «الإخوان المسلمين» بمصر، وصاحب دعوتهم، ومنظم جماعتهم، ولد في المحمودية قرب الإسكندرية، سنة ١٣٢٤هـ وتخرج بمدرسة دار العلوم بالقاهرة، اشتغل

بالتعليم ... كما أسس معهد أمهات المسلمين لتربية البنات تربية صالحة، كما أسس جريدة الإخوان المسلمين، كان خطيباً فياضاً ينحو منحى الوعظ والإرشاد في خطبه، تصدى له ثلاثة أشخاص وهو أمام مركز جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة وقتلوه وذلك سنة ١٣٦٨هـ، (الأعلام للزركلي ١٨٣/٢-١٨٤).

○ الحصكفي:

هو محمد بن علي بن محمد الحصيني المعروف بعلاء الدين الحصكفي، ولد بدمشق عام ١٠٢٥هـ مفتي الحنفية في دمشق، كان فاضلاً، عالي الهمة، عاكفاً على التدريس والإفادة، من كتبه: الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، إفاضة الأنوار على أصول المنار، الدر المنتقى شرح ملتقى الأبحر، شرح قطر الندى، توفي بدمشق سنة ١٠٨٨هـ (انظر الأعلام للزركلي ٢٩٤/٦).

○ الخطاب:

هو أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن الرعيني، المعروف بالخطاب، فقيه مالكي، من علماء المتصوفين، أصله من المغرب، ولد بمكة عام ٩٠٢هـ واشتهر بها، مات في طرابلس الغرب عام ٩٥٤هـ له مؤلفات عديدة منها: مواهب الجليل في شرح خليل، شرح نظم رسالة القيرواني، هداية السالك المحتاج.. (انظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ص ٢٧٠؛ رقم الترجمة ٩٩٨؛ الأعلام للزركلي ٥٨/٧).

○ حفصة بنت سيرين:

هي حفصة بنت سيرين أم الهذيل الأنصارية البصرية، روت عن جماعة منهم أنس بن مالك وأم عطية الأنصارية، وخيرة أم الحسن البصري، وروى

عنها أخوها محمد وقتادة وعاصم الأجل، وغيرهم، وهي تابعة ثقة، حجة، وثقها ابن معين، وابن حبان، قرأت القرآن وهي ابنة اثنتي عشرة سنة، ماتت سنة ١٠١هـ وهي ابنة سبعين سنة، (انظر: تهذيب التهذيب ٤٠٩/١٢-٤١٠، رقم ٢٧٦٢).

○ حكيم بن معاوية:

هو حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري، روى عن أبيه وعن بنوه، قال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وهو تابعي، (انظر: تهذيب التهذيب ٤٥١/٢).

○ حمزه بن أبي أسيد:

هو حمزه بن أبي أسيد والده مالك بن ربيعة الساعدي، يكنى بأبي مالك، ولد في عهد النبي ﷺ وله رواية مرسله، وحديث عن أبيه ومات في زمن الوليد بن عبد الملك، ذكره ابن حجر في القسم الثاني وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، (انظر الاصابة ٣٦٨/١، وانظر ترجمة والده ص: ٩٠٣ من نفس البحث).

○ حمورابي:

من أشهر ملوك الدولة البابلية، قضى على الإمارات الصغيرة وحقق وحدة ما بين النهرين، اشتهر بشرائعه الإدارية والاجتماعية، (انظر: المنجد في اللغة والأعلام ص: ٢٢٥).

○ أبو حيان - ابن حيان:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي، الأندلسي، الجياني، التفري، أثير الدين، أبو حيان، من كبار العلماء بالعربية، والتفسير، والحديث، والتراجم، واللغات، ولد في إحدى جهات غرناطة، عام ٦٥٤هـ ورحل وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة، وكف بصره، توفي بالقاهرة سنة ٧٤٥هـ له مصنفات عديدة مشهورة من أشهرها البحر المحيط، (انظر الأعلام للزركلي: ١٥٢/٧).

[حرف الخاء]:

○ خالد بن دريك:

هو خالد بن دريك الشامي، روى عن ابن عمر وعائشة ولم يدركهما، وغيرهم.... وروى عنه أبو بشر وابن عون، والأوزاعي، وقتادة وغيرهم، قال عنه ابن حجر: ثقة، يرسل، وقال أبو داود: لم يدرك عائشة. انظر: تقريب التهذيب ٢١٢/١ رقم ٢٤؛ (تهذيب التهذيب ٨٦/٣-٨٧ رقم ١٦٤).

○ الخرقى:

هو عمر بن الحسين بن عبدالله بن أحمد أبو القاسم الخرقى، له المصنفات الكثيرة في المذهب الحنبلي، لم ينتشر منها إلا المختصر في الفقه لأنه خرج عن مدينة السلام لما ظهر سب الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وأودع كتبه في درب سليمان، فاحترقت الدار التي كانت فيها الكتب ولم تكن انتشرت لبعده عن البلد، قرأ عليه جماعة من شيوخ المذهب، بلغ عدد مسائل المختصر ٢٣٠٠ مسألة، توفي سنة ٣٣٤هـ بدمشق ودفن فيها. (انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١١٨، ٧٦، ٧٥/٢ رقم ٦٠٨).

○ الخطاب:

هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي البُستي، ولد سنة ٣١٩هـ من أهل بست (من بلاد كابل) والخطابي نسبة إلى جده الخطاب، وقيل لأنه من نسل زيد بن الخطاب، كان فقيهاً محدثاً أديباً، توفي في بست سنة ٣٨٨هـ له مصنفات عديدة منها: معالم السنن، وهي شرح لسنن أبي داود، بيان إعجاز القرآن، إصلاح غلط المحدثين وهو مطبوع باسم إصلاح خطأ المحدثين، وغير ذلك، مما لا زال مخطوطاً، (انظر: وفيات

الأعيان لابن خلكان ٢١٤/٢-٢١٥ رقم ٢٠٧؛ الأعلام للزركلي ٢٧٣/٢).

○ أبو الخطاب:

هو محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزاني، أبو الخطاب البغدادي، الفقيه، أحد أئمة المذهب الحنفي وأعيانه، ولد سنة ٤٣٢هـ، درس الفقه، الفرائض، درس وأفتى وقصده الطلبة، وصنف كتباً حسناً في المذهب والأصول والخلاف، منها: الهداية، الخلاف الكبير، الخلاف الصغير، التهذيب، التمهيد، العبادات... إلخ، ونقل عن صاحب المحرر أبي البركات ابن تيمية، أنه كان يشير إلى أن ما ذكره أبو الخطاب في رؤوس المسائل هو ظاهر المذهب، كان حسن الأخلاق، ظريفاً، مليح النادرة، سريع الجواب، حاد خاطر، كامل الدين، غزير العقل، عدلاً، رضاء، ثقة، كان كثير التحقيق، وله من التحقيق والتدقيق والحسن في مسائل الفقه وأصوله شيء كثير جداً، وله مسائل ينفرد بها عن الأصحاب، توفي سنة ٥١٠هـ ودفن بجانب قبر الإمام أحمد، (انظر: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ١١٦/٣ وما بعدها، رقم ٦٠).

[حرف الدال]:

○ الدارمي:

هو أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام ابن عبدالصمد التميمي الدارمي السمرقندي، ولد سنة ١٨١هـ من حفاظ الحديث، سمع بالحجاز والشام ومصر والعراق وخراسان من خلق كثير، استقضى على سمرقند، فقضى قضية واحدة واستعفى فاعفى، وكان عالماً عاقلاً فاضلاً مفسراً فقيهاً وكان ممن يضرب به المثل في الحلم والدراية

والحفظ والعبادة والزهد، أظهر علم الحديث والآثار بسمرقند، وذب عنها الكذب، توفي سنة ٢٥٥هـ من مصنفاته: سنن الدارمي، الجامع الصحيح، (انظر: تهذيب التهذيب ٢٩٤/٥-٢٩٦، رقم ٥٠٢، الأعلام للزركلي ٩٥/٤).

○ أبو داود:

هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي، أبو داود السجستاني، إمام أهل الحديث في زمانه، ولد سنة ٢٠٢هـ أصله من سجستان، وهو ممن رحل وطوف، وجمع وصنف، وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والبصريين، من مشايخه الإمام أحمد بن حنبل وغيره، ومن تلاميذه النسائي وأبو بكر الخلال وغيرهما، سكن البصرة وقدم بغداد غير مرة، له كتاب (السنن)، وهو أحد الكتب الستة، جمع فيه ٤٨٠٠ حديثاً انتخبها من ٥٠٠٠٠٠ حديث، كذلك له كتاب (المراسيل)، و(الزهد)، وغير ذلك، مات سنة ٢٧٥هـ وله ثلاث وسبعون سنة بالبصرة، (انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١٥٩/١-١٦٢، رقم ٢١٦، الأعلام للزركلي ١٢٢/٣، وانظر: سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٣-٢٢١ رقم ١١٧؛ طبقات الحفاظ ٢٦١-٢٦٢ رقم ٥٩٣).

○ دحية الكلبي:

هو دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة بن امرئ القيس الكلبي، كان أجمل الناس وجهاً، روى عن النبي ﷺ وروى عنه خالد بن يزيد بن معاوية، ومنصور بن سعيد بن الأصبع، وعبد الله بن شداد بن الهاد، ومحمد بن كعب القرظي، والشعبي، أسلم قديماً ولم يشهد بدرّاً وشهد المشاهد وبقي إلى خلافة معاوية، وكان رسول نبي الله ﷺ إلى قيصر، سكن دمشق بقرية المزة،

(انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٢٠٦/٣-٢٠٧ رقم ٣٩٤).

○ الدردير:

أبو البركات أحمد بن الشيخ الصالح محمد العدوي الأزهري
الخلوتي الشهير بالدردير، من فقهاء المالكية، فاضل، ولد في بني عدي
بمصر سنة ١١٢٧هـ وتعلم بالأزهر وتولى الفتيا حتى صار شيخاً على أهل
مصر في وقته، كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ولا تأخذه في الله لومة
لائم، توفي بالقاهرة سنة ١٢٠١هـ له مؤلفات عديدة منها: أقرب المسالك لمذهب
الإمام مالك، الشرح الصغير، الشرح الكبير، (انظر: شجرة النور الزكية
ص ٣٥٩، رقم ١٤٣٤، الأعلام للزركلي ٢٤٤/١؛ حلية البشر ١٨٥/١-١٨٨).

○ الدسوقي:

هو محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقي المالكي، شمس الدين أبو
عبد الله، الأزهري، ولد بدسوق بمصر، تعلم وأقام في القاهرة، حفظ القرآن،
كان من المدرسين في الأزهر، كان لين الجانب، حسن الخلق، توفي بالقاهرة
سنة ١٢٣٠هـ، له مصنفات عدة منها: الحدود الفقهية، حاشية على الشرح
الكبير على مختصر خليل، وغير ذلك، (انظر: شجرة النور الزكية في طبقات
المالكية ص ٣٦١، رقم ١٤٤٥، الأعلام للزركلي ١٧/٦).

[حرف الذال]:

○ الذهبي:

هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي، شمس
الدين، أبو عبد الله، حافظ، مؤرخ، محدث عصره، وشيخ الجرح والتعديل،
علامة، محقق، تركماني الأصل، من أهل ميفارقين، ولد بدمشق سنة ٦٧٣هـ

ورحل إلى القاهرة وطاف كثيراً من البلدان، وكف بصره سنة ٧٤١هـ توفي بدمشق سنة ٧٤٨هـ له مصنفات كثيرة تقارب المائة، منها: سير أعلام النبلاء، تذكرة الحفاظ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الطب النبوي، المستدرک على مستدرک الحاكم.. إلخ، (انظر: الأعلام للزركلي ٣٢٦/٥؛ طبقات الشافعية للسبكي ١٠٠/٩-١٢٣، رقم الترجمة ١٣٠٦).

[حرف الراء]:

○ الرافعي:

هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل، أبو القاسم الرافعي، شيخ الشافعية، انتهت إليه معرفة المذهب ولد سنة ٥٥٥هـ له مؤلفات عديدة منها: الفتح العزيز في شرح الوجيز، المحرر، وغير ذلك، توفي سنة ٦٢٣هـ، (انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٤/٢-٢٦٥ رقم ٤٠٥؛ سير أعلام النبلاء ٢٥٢/٢٢-٢٥٥ رقم ١٣٩؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢٨١/٨-٢٩٣ رقم ١١٩٢).

○ الربيع بنت معوذ:

هي الربيع بنت معوذ بن عقبة بن حزام بن جندب الأنصارية النجارية، من بني عدي بن النجار، تزوجها إياس بن البكير الليثي، كانت من المبايعات بيعة الشجرة، غزت مع رسول الله ﷺ، لها أحاديث في البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي، (انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٣٠١-٣٠٠/٤ رقم ٤١٥).

○ ابن رجب:

هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي البغدادی ثم الدمشقي،

أبو الفرج زين الدين، حافظ للحديث، من العلماء، ولد ببغداد سنة ٧٣٦هـ نشأ في بغداد وتوفي فيها سنة ٧٩٥هـ، له مصنفات عديدة منها: شرح جامع الترمذي، جامع العلوم والحكم، القواعد الفقهية، ذيل طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، (انظر: الأعلام للزركلي ٢٩٥/٣؛ وانظر المقصد الأرشد ٨١/٢-٨٢ رقم ٥٦٨؛ السحب الوابلة ١٩٧-١٩٨ رقم ٢٩٣).

○ ابن رشد:

هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسي، القرطبي، يسمى ابن رشد الحفيد، تمييزاً له عن جده أبي الوليد محمد بن أحمد، وهو الفقيه، الأديب، العالم، الحافظ، الحكيم، المؤلف، المتقن، من أهل قرطبة، ولد عام ٥٢٠هـ عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية وزاد عليه الزيادات الكثيرة، ودرس الفقه والأصول وعلم الكلام والطب فقد كان يفرع إليه في الطب كما يفرع إليه في الفتوى، ألف نحو خمسين كتاباً منها: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، شرح أرجوزة ابن سينا، تهافت التهافت، الكليات في الطب، وقد ترجم وطبع في بلاد أوروبا، ... إلخ، وكانت له وجهة عظيمة عند الحلول لم يصرفها في ترفيع حال وإنما صرفها في مصالح بلده خاصة ومنافع أهل الأندلس عامة، اتهمه خصومه بالزندقة والإلحاد فأوغروا صدر يعقوب المنصور عليه فنفاه إلى مراكش وأحرق بعض كتبه، ثم رضي عنه وأطلق سراحه، وأذن له بالعودة إلى وطنه إلا أنه عاش بعد العفو سنة وتوفي بمراكش، ونقل جثمانه إلى قرطبة سنة ٥٩٥هـ (انظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص ١٤٦-١٤٧ رقم ٤٣٩؛ الأعلام للزركلي ٣١٨/٥).

○ الرملي:

محمد بن أحمد بن حمزة شمس الدين الرملي، فقيه الديار المصرية في عصره ومرجعها في الفتوى، يقال له الشافعي الصغير، نسبته إلى الرملة (من قرى المنوفية بمصر)، ولد بالقاهرة سنة ٩١٩هـ تولى إفتاء الشافعية وجمع فتاوى أبيه وصنف شروحاً وحواشي كثيرة، منها: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، توفي بالقاهرة سنة ١٠٠٤هـ (انظر: الأعلام للزركلي ٧/٦).

[حرف الزين]:

○ الزمخشري:

هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، ولد في زمخشر وهي إحدى قرى خوارزم وذلك سنة ٤٦٧هـ سافر إلى مكة فجاور بها ولذا لقب بجار الله، تنقل في البلدان ثم عاد إلى الجرجانية إحدى قرى خوارزم فتوفي فيها سنة ٥٣٨هـ كان معتزلي المذهب مجاهراً، شديد الإنكار على المتصوفة وأكثر من التشنيع عليهم في كتابه الكشف، له كتب عديدة أشهرها: الكشف وهو في تفسير القرآن الكريم، أساس البلاغة، المقامات، إلخ.. (انظر: الأعلام للزركلي ١٧٨/٧).

○ زيد بن خالد الجهني:

هو زيد بن خالد الجهني أبو زرعة، وقيل أبو عبد الرحمن، وقيل أبو طلحة، روى عن النبي ﷺ وعن عثمان وأبي طلحة وعائشة، شهد الحديبية وكان معه لواء جهينة يوم الفتح، مات سنة ٧٨هـ بالمدينة وله خمس وثمانون سنة، وقيل مات سنة ٦٨هـ وقيل قبل ذلك في خلافة معاوية، (انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ١/٥٦٥ رقم ٢٨٩٥).

○ الزيلعي:

هو عثمان بن علي بن محجن بن موسر فخر الدين أبو عمرو الزيلعي الصوفي البارعي فقيه حنفي، قدم القاهرة سنة ٧٠٥هـ فدرس وافتى وكان مشهوراً بمعرفة الفقه والنحو والفرائض، شرح كتاب كنز الدقائق وسماه تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، توفي في رمضان سنة ٧٤٣هـ بالقاهرة، (انظر: تاج التراجم لابن قطلوبغا السودوني ص ٢٠٤ رقم ١٦٠؛ الأعلام للزركلي ٢١٠/٤).

○ زينب الثقفية:

هي زينب بنت معاوية وقيل بنت أبي معاوية وقيل بنت عبد الله بن معاوية، بن عتاب بن الأسود بن غاضرة بن خطيط بن قسي، وهي امرأة عبد الله بن مسعود، روت عن النبي ﷺ وعن بعلا ابن مسعود وابن الخطاب وروى عنها ابنها أبو عبيدة وابن أخيها وبسر بن سعيد، وغيرهم.. (انظر: تهذيب التهذيب ٤٢٢/١٢ رقم ٢٨٠٥).

[حرف السين]:

○ السباعي:

مصطفى بن حسني السباعي، ولد عام ١٣٣٣هـ في حمص، وفيها نشأ وتلقى تعليمه ما قبل الجامعة، بدأ بحفظ القرآن قبل الالتحاق بالمدرسة، أقبل على الدراسة النظامية حتى أتم الثانوية ومع ذلك استمر في مجالس المشايخ مع والده، والمطالعة، ورحل إلى مصر للدراسة بكلية الشريعة، عمل بالتدريس في حمص ثم عاد لمصر حتى نال شهادة الدكتوراة في التشريع الإسلامي، كان له دور في إحداث كلية الشريعة في جامعة دمشق وعهد إليه بعمادتها الأولى، وبعد انحسار الانتداب الفرنسي لمع نجمه

داخل المدلس التأسيسي فكان نائباً له وتمكن هو ومن معه من محاربة واستبعاد الطابع العلماني من الدستور وتثبيت اللون الإسلامي على معظم الأحكام الأساسية واستغل الصحافة فأنشأ (المنار)، وهي يومية، و(الشهاب) وهي شهرية، وبدأ نشاطه السياسي في مطلع شبابه منذ كان خطيباً على منبر الجامع الكبير في حمص، وناضل ضد الاحتلال الفرنسي ووسائله، لذلك تعرض لعدد من الاعتقالات كما شارك في الجهاد في فلسطين والقتال لإجلاء الفرنسيين من سوريا، وكان مراقباً عاماً للجناح السوري بجماعة الإخوان المسلمين المصرية، له مؤلفات عديدة توفي عام ١٩٦٤م، بدمشق، (انظر: علماء ومفكرون عرفتهم لمحمد المجذوب ٣٧٩/١-٣٩٤ وما بعدها).

○ السدي:

هو اسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة السدي أبو محمد، القرشي بالولاء، الكوفي، الأعور، وهو تابعي، السدي الكبير، كان يقعد في سدة باب الجامع فسمي السدي، والسدة: الباب الكبير، سكن الكوفة قال فيه ابن تغري بردي: «صاحب التفسير والمغازي والسير، وكان إماماً عارفاً بالوقائع وأيام الناس»، روى عن أنس وابن عباس وعلي وأبو هريرة، وغيرهم.. وروى عنه شعبة والثوري والحسن وغيرهم.. وقال عنه ابن حجر: صدوق يهم، ورمي بالتشيع مات سنة ٢٧هـ، (انظر: الأعلام للزركلي ٣١٧/١ تهذيب التهذيب ٣١٣/١-٣١٤ رقم ٥٧٢؛ تقريب التهذيب ٧١/١-٧٢ رقم ٥٣١).

○ السرخسي:

محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي، شمس الأئمة، من أهل سرخس في خراسان، قاضي من كبار الحنفية كان عالماً أصولياً

مناظراً مجتهداً، له مصنفات عديدة أشهرها (المبسوط)، وقد أملاه وهو سجين في الجب في أوزجند بفرغانة، بسبب كلمة نصح بها، وألف المبسوط من غير مراجعة شيء من الكتب، كذلك (شرح السير الكبير) وأثناء ذلك أطلق سراحه وشرح مختصر الطحاوي وكتاب النكت، وله غير ذلك من المصنفات الكثير، توفي بفرغانة سنة ٤٨٣هـ (انظر: تاج التراجم لابن قطلوبغا السودوني ص ٣٣٤-٣٣٥؛ الأعلام للزركلي ٣١٥/٥).

○ سعد بن الربيع:

هو سعد بن الربيع بن عمرو بن أبي زهير بن مالك بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، أحد نقباء الأنصار وشهد العقبة الأولى والثانية وشهد بدرًا وقتل يوم أحد شهيداً وأمر رسول الله ﷺ أن يلتبس يوم أحد في القتلى فقال من يأتيني بخبر سعد بن الربيع، فذهب رجل فوجده بين القتلى وبه رمق فقال سعد: اقريء رسول الله مني السلام وأخبره أنني قد طعنت اثنتي عشرة طعنة وإني قد أنفذت مقاتلي، ... آخى الرسول ﷺ بينه وبين عبد الرحمن بن عوف حين قدموا المدينة، فقال سعد: إنني أكثر الأنصار مالاً فأقاسمك نصف مالي.. الحديث، (انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٢٦٢/٢؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣٤١/٢).

○ ابن سعد:

هو محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البغدادي، كاتب الواقدي، ولد حوالي سنة ١٦٠هـ كان حافظاً حجة، صاحب الطبقات الكبرى المشهورة، توفي ببغداد سنة ٢٣٠هـ (انظر: الفهرست لابن النديم ١١١-١١٢؛ تاريخ بغداد ٣٢١/٥-٣٢٢؛ رقم ٢٨٤٤؛ طبقات الحفاظ ١٨٣ رقم ٤١٢).

○ أبو السعود:

هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، المولى أبو السعود، مفسر وشاعر، من علماء الترك المستعربين، ولد بقرب القسطنطينية سنة ٨٩٨هـ ودرّس ودرّس في بلاد متعددة وتقلد القضاء في بروسه فالقسطنطينية فالروم إيلي، أضيف إليه الافتاء سنة ٩٥٢هـ كان حاضر الزهن سريع البديهة، وهو صاحب التفسير المعروف باسمه، وقد سماه إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وله عدة مصنفات أخرى، كان مهيباً حظياً عند السلطان، توفي سنة ٩٨٢هـ ودفن في جوار مرقد أبي أيوب الأنصاري، (انظر: الأعلام للزركلي ٥٩/٧).

○ سعيد بن بشير:

سعيد بن بشير البصري، الأزدي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويقال أبو سلمة الشامي، ولد سنة ٩٨هـ بدمشق، أصله من البصرة، ويقال من واسط، من رجال الحديث، تعلم في البصرة، له تصانيف منها: كتاب في التفسير، توفي سنة ١٦٨هـ بدمشق، وقيل سنة ٦٩ وقيل ٧٠، وقد نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب أقوال علماء الجرح والتعديل فيه وأغلبهم تكلم فيه وضعفه بعبارات مختلفة إلا أن ابن عدي قال: له عند أهل دمشق تصانيف ولا أرى بما يرويه بأس، ولعله يهم في الشيء بعد الشيء ويغلط والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق، أما البزار فقال: هو عندي صالح ليس به بأس. (انظر: الأعلام للزركلي ٩٢/٣؛ تهذيب التهذيب ٨/٤-١٠ رقم ١١) ..

○ سعيد بن جبير:

هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي بالولاء، أبو محمد، ويقال أبو عبدالله الكوفي، أحد أعلام التابعين، كان أسود اللون، روى عن ابن

عباس وابن الزبير وابن عمر وابن معقل وعدي بن حاتم وأبي مسعود الأنصاري وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وأبي موسى الأشعري، وعائشة، وغيرهم.. وروى عنه خلق كثير، وكان ابن عباس رضي الله عنه إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه يقول: أليس فيكم ابن أم الدهماء - يعني سعيد بن جبير - ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان فقيهاً عابداً فاضلاً ورعاً، خرج مع ابن الأشعث في جملة القراء على عبد الملك بن مروان، فلما هزم ابن الأشعث هرب سعيد بن جبير إلى مكة فأخذه خالد القسري بعد مدة وبعث به إلى الحجاج فقتله الحجاج سنة ٩٥هـ بواسط وهو ابن ٤٩ سنة، (انظر: تهذيب التهذيب ١١/٤-١٢-١٣، وفيات الأعيان لابن خلكان، ٣٧٢/٢، ٣٧٢، ٣٧٣، رقم ٢٦١).

○ سعيد بن المسيب:

سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ، بن عمران ابن مخزوم القرشي المخزومي، ولد عام ١٣هـ سيد فقهاء التابعين، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع، وكان يعيش من التجارة بالزيت، تزوج من ابنة أبي هريرة، روى عن جماعة منهم: أبيه المسيب، وابن عباس وعمر وعثمان، وعلي وابن أبي وقاص وابن عمر وابن عمرو وأبي ذر وأبي الدرداء وأبي هريرة وعائشة وأسماء بنت عميس وخولة بنت حكيم وفاطمة بنت قيس وأم سليم وأم شريك، وغيرهم.. وروى عنه خلق كثير، عن عمرو بن ميمون بن مهران عن أبيه قال: قدمت المدينة فسألت عن أعلم أهل المدينة فدفعتم إلي سعيد بن المسيب، توفي بالمدينة سنة ٩٣هـ وقيل ٩٤هـ، (انظر: تهذيب التهذيب ٨٤/٢-٨٧؛ إسعاف المبطل برجال الموطأ ص ١١؛ الأعلام للزركلي ١٠٢/٣).

○ سفيان الثوري:

هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، من ثور، ابن عبد مناة بن طابخه، وقيل من ثور همذان، والصحيح الأول، ولد سنة ٩٧هـ روى عن خلق كثير كما روى عنه خلق لا يحصون، قال عنه كثير من العلماء إنه أمير المؤمنين في الحديث، قال ابن المبارك: كتبت عن ألف ومائة شيخ ما كتبت عن أفضل من سفيان، فضائله كثيرة جداً قال الخطيب: كان إماماً من أئمة المسلمين وعلماً من أعلام الدين مجمعاً على إمامته بحيث يستغنى عن تزكيته مع الإلتقان والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد. توفي سنة ١٦١هـ (انظر: تهذيب التهذيب ١١١/٤-١١٥، رقم ١٩٩).

○ السندي:

هو محمد بن عبدلهادي التتوي أبو الحسن، نور الدين السندي، فقيه حنفي، عالم بالحديث والتفسير والعربية، أصله من السند، ومولده فيها وتوطن بالمدينة المنورة إلى أن توفي بها سنة ١١٣٨هـ، له مصنفات عدة منها: حاشية على سنن ابن ماجه، حاشية على سنن أبي داود، حاشية على صحيح البخاري، حاشية على سنن الإمام أحمد، حاشية على صحيح مسلم، حاشية على سنن النسائي وغير ذلك، منها المطبوع ومنها المخطوط، (انظر: الأعلام للزركلي ٢٥٣/٦).

○ سهل بن سعد:

هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة بن حارثة بن عمرو بن الخزرج بن ساعدة بن كعب بن الخزرج الأنصاري الساعدي، كان اسمه حزناً فسماه رسول الله ﷺ سهلاً، شهد قضاء رسول الله ﷺ في المتلاعنين وأنه فرق بينهما رأى النبي ﷺ وسمع منه، وكان له يوم توفي

رسول الله ﷺ خمس عشرة سنة، عاش وطال عمره حتى أدرك الحجاج ابن يوسف وامتحن معه، توفي سنة ٨٨هـ وهو ابن ٩٦ سنة، (انظر: أسد الغابة ٣٢٠/٢ رقم ٢٢٩٣).

○ أبو سلمة بن عبد الرحمن:

هو أبو سلمه بن عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف الزهري المدني، قيل اسمه عبد الله، وقيل إسماعيل، وقيل اسمه كنيته، روى عن كثير منهم أبيه، ابن عفان، طلحة، عباد، أبو الدرداء، أبو هريرة، عائشة، أم سلمة، فاطمة بنت قيس، وغيرهم، وروى عنه خلق كثير، ثقة، فقيه، كثير الحديث، مات سنة ٩٤هـ وقيل ١٠٤هـ، (انظر: تهذيب التهذيب ١١٥/١٢؛ وما بعدها رقم الترجمة ٥٣٧).

○ سليمان:

هو سليمان بن المغيرة القيسي بالولاء، أبو سعيد البصري، روى عن أبيه وثابت البناني وابن سيرين، وغيرهم، وروى عنه خلق كثير منهم الثوري وشعبة وهو من خيار الرجال وفضلائهم، ثبت، قال ابن معين: ثقة، وقال ابن سعد: ثقة، ثبت، كما وثقه النسائي وابن حبان والعجلي والبزار، مات سنة ١٦٥هـ (انظر: تهذيب التهذيب ٢٢٠/٤-٢٢١ رقم ٣٧٣).

○ سيد قطب:

هو سيد بن قطب بن إبراهيم، مفكر إسلامي مصري من مواليد قرية (موشا) في أسيوط عام ١٣٢٤هـ ١٩٠٦م، تخرج في كلية دار العلوم بالقاهرة عام ١٣٥٣هـ وعمل في جريدة الأهرام وكتب في مجلتي الرسالة والثقافة، وعين مدرساً للعربية ثم موظفاً في ديوان وزارة المعارف ثم مراقباً فنياً للوزارة، أوفد في بعثة لدراسة برامج التعليم في أمريكا ولما عاد انتقد

البرامج التعليمية في مصر وكان يراها من وضع الإنجليز وطالب ببرامج تتمشى مع الفكرة الإسلامية، ثم قدم استقالته وانضم للإخوان المسلمين في العام الثاني للثورة فترأس قسم نشر الدعوة وسجن معهم، فعكف على تأليف الكتب ونشرها وهو في سجنه إلى أن صدر الأمر بإعدامه فأعدم وكان ذلك عام ١٣٨٧هـ - ١٩٦٦م، وله كتب كثيرة مطبوعة متداولة وأشهرها في ظلال القرآن، (انظر: الأعلام للزركلي ١٤٧/٣-١٤٨).

○ ابن سيرين:

هو محمد بن سيرين الأنصاري بالولاء، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، إمام وقته، روى عن خلق كثير منهم أنس بن مالك وزيد بن ثابت وحذيفة وعبد الله البجلي وابن عمر وابن عباس وأبي الدرداء وأبي هريرة وأم عطية وعائشة وإخوته معبد ويحيى وحفصة وغيرهم من الصحابة وكبار التابعين، وروى عنه خلق كثير، تابعي ثقة، كان مأموناً عالياً رفيعاً فقيهاً إماماً كثير العلم حافظاً ورعاً يعبر الرؤيا، وثقه ابن معين والعجلي وابن سعد، ومات وهو ابن ٧٧ سنة، (انظر: تهذيب التهذيب ٢١٥/٩-٢١٧ رقم ٣٣٦).

[حرف الشين]:

○ الشاطبي:

هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، أصولي، حافظ، من أهل غرناطة، كان من أئمة المالكية، توفي سنة ٧٩٠هـ له مصنفات عديدة منها: الموافقات، المجالس، الاتفاق في علم الاتفاق، أصول النحو، الاعتصام، إلخ.. (انظر: الأعلام للزركلي ٧٥/١).

○ الشربيني:

هو محمد بن أحمد الشربيني شمس الدين، فقيه شافعي ومفسر من

أهل القاهرة، له مصنفات عدة منها: السراج المنير، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، مغني المحتاج، وغير ذلك، توفي سنة ٩٧٧هـ (الأعلام للزركلي ٦/٦، وانظر الكواكب السائرة ٧٩/٣-٨٠؛ هدية العارفين ٢/٢٥٠).

○ الشعبي:

عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الهمداني الشعبي نسبة إلى شعب وهو بطن من حمدان، الحميري، أبو عمرو، راوية من التابعين، يضرب المثل بحفظه، ولد سنة ١٩هـ بالكوفة، ونشأ بها، اتصل بعبد الملك بن مروان فكان نديمه وسميره ورسوله إلى ملك الروم، كان ضئيلاً نحيفاً ولد لسبعة أشهر، وهو من رجال الحديث الثقات، استقضاه عمر بن عبد العزيز وكان فقيهاً، شاعراً، اختلف في اسم أبيه قيل شراحيل وقيل عبدالله، مات فجأة بالكوفة سنة ١٠٣هـ، (انظر: الأعلام للزركلي ٣/٢٥١؛ تهذيب التهذيب ٥/٦٥؛ وفيات الأعيان ١/٢٤٤).

○ الشفاء بنت عبدالله:

هي الشفاء بنت عبدالله العدوية القرشية، صحابية لها أحاديث في البخاري وأبي داود والنسائي، (تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٢/٦٠٢).

○ الشوكاني:

محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء، ولد بهجرة شوكان (من بلاد خولان باليمن) سنة ١١٧٣هـ ونشأ بصنعاء، وتولى فيها القضاء، كان يرى تحريم التقليد. له ١١٤ مؤلفاً منها: نيل الأوطار، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، فتح القدير، إرشاد الفحول، السيل الجرار.. وغير ذلك، (انظر: الأعلام

للزركلي (٢٩٨/٦).

○ ابن أبي شيبة:

هو عبدالله بن محمد بن أبي شيبة وإبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي بالولاء أبو بكر الكوفي، كان حافظاً للحديث متقناً، ديناً، ممن كتب وجمع وصنف وذاكر، وكان أحفظ أهل زمانه للمقاطيع، وثقه جماعة منهم ابن حبان، ابن معين، أبو حاتم العجلي، روى عنه البخاري ٣٠ حديثاً ومسلم ١٥٤٠ حديثاً توفي سنة ٢٣٥هـ ، (انظر: تهذيب التهذيب ٤/٦؛ سير أعلام النبلاء ١١/١٢٢).

○ الشيرازي:

هو الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزآبادي الملقب بجمال الدين، ولد سنة ٣٩٣هـ بفيروزآباد وهي من قرى شيراز ببلاد فارس، دخل شيراز ثم دخل البصرة ثم سكن بغداد وتفقه على جماعة من الأعيان، إمام وقته في بغداد، رفض أن يتولى مدرسة النظام ببغداد ثم وافق على ذلك ولم يزل بها إلى أن مات.. له مصنفات عديدة مفيدة منها: المذهب في المذهب، التنبيه في الفقه، اللمع وشرحها في أصول الفقه، التنبيه، كان عالماً ورعاً زاهداً لا يملك شيئاً من الدنيا بلغ به الفقر حتى كان لا يجد في بعض الأوقات قوتاً ولا لباساً ولم يحج بسبب ذلك، كان طلق الوجه دائم البشر كثير البسط حسن المجالسة يحفظ كثيراً من الحكايات الحسنة، والأشعار، له شعر حسن، توفي ببغداد سنة ٤٧٦هـ (انظر: وفيات الأعيان ١/٢٩-٣٠، رقم ٥؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١/٢٤٤-٢٤٦ رقم ٢٠٠).

○ الشيماء:

هي الشيماء بنت الحارث بن عبد العزى بن رفاعة السعدية، أخت النبي ﷺ من الرضاعة، اسمها حذافة كانت تحضن رسول الله ﷺ مع أمها، أغارت خيل رسول الله ﷺ هوازن وأخذوها فيمن أخذوا من السبي فقالت لهم أنا أخت صاحبكم، فلما قدموا بها على رسول الله ﷺ قالت له يا محمد أنا أختك وعرفته بعلامة عرفها فرحب بها وبسط لها رداءه فأجلسها عليه ودمعت عيناه وقال لها إن أحببت فأقيمى عندي مكرمة محببة وإن أحببت أن ترجعي إلى قومك وصلتك فقالت بل أرجع إلى قومي فأسلمت وأعطاه رسول الله ﷺ ثلاثة أعبد وجارية وأعطاه نعماً وشاة، (الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٣٤٤/٤ رقم ٦٣٣؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ٣٤٤/٤-٣٤٥ مطبوع مع الإصابة).

[حرف الصاد]:

○ صفوان بن المعطل:

هو صفوان بن المعطل بن ربيعة بن خزاعي بن محارب بن مرة بن فالج ابن ذكوان بن ثعلبة بن بهثة بن سليم بن منصور السلمي الذكواني، يكنى أبا عمرو، أسلم قبل المُرَيْسِع وشهدها وشهد الخندق وهي سنة خمس والمشاهد بعدها، أثنى عليه الرسول ﷺ وقال: «ما علمت منه إلا خيراً»، وهو الذي قال فيه أهل الإفك ما قالوا، فبرأه الله عز وجل ورسوله، كان شجاعاً خيراً فاضلاً له دار بالبصرة، قتل في غزوة أرمينية شهيداً سنة ١٩هـ في خلافة عمر رضي الله عنه، وقيل مات بالجزيرة بناحية شمشاط، ودفن هناك، وقيل إنه غزا الروم في خلافة معاوية فاندقت ساقه ثم لم يزل يطاعن حتى مات، وذلك سنة ٥٨هـ والله أعلم، (أسد الغابة لابن الأثير الجزري، ٤١٢/٢،

رقم الترجمة ٢٥٢٢).

○ صفية بنت أبي عبيد الثقفية:

هي زوجة عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، روت عن عائشة وحفصة وأم سلمة وغيرهن، ولدت في عهد النبي ﷺ ذكرها العجلي وابن حبان في الثقات، (انظر: الإصابة ٣٥١/٤، رقم ٦٦٨).

○ صفية بنت شيبه:

هي صفية بنت شيبه بن عثمان العبدرية، اختلف في صحبتها وأبعد من قال لا رؤية لها، روت عن عائشة وأم حبيبة وأم سلمة أزواج النبي ﷺ وعن أسماء بنت أبي بكر وغيرهن، وروى عنها جماعة، وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين، (الإصابة في تمييز الصحابة ٣٤٨/٤ رقم ٦٥٣).

○ الصنعاني:

هو محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني، ثم الصنعاني، أبو إبراهيم عز الدين المعروف كأسلافه بالأمير ولد سنة ١٠٩٩هـ ونشأ بصنعاء مجتهد من بيت الإمامة في اليمن، يلقب بالمؤيد بالله، ابن المتوكل على الله، أصيب بمحن كثيرة من الجهلاء والعوام، له نحو مائة مؤلف، ذكر صديق حسن خان أن أكثرها عنده في الهند، ولد بمدينة كحلان وتوفي بصنعاء سنة ١١٨٢هـ، ومن مصنفاته: توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار، وسبل السلام شرح بلوغ المرام، من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني، (الأعلام للزركلي ٣٨/٦).

[حرف الطاء]:

○ طارق بن شهاب:

هو طارق بن شهاب بن عبد شمس بن هلال بن سلمة بن عوف من خشيم

البجلي الأحمسي أبو عبدالله الكوفي، رأى النبي ﷺ وروى عنه مرسلاً وعن الخلفاء الأربعة وبلال وحذيفة وخالد بن الوليد وغيرهم، وروى عنه إسماعيل بن أبي خالد وقيس بن مسلم وعلقمة بن مرثد وسمك بن حرب وجماعة، وثقه ابن معين والعجلي مات سنة ٨٢هـ وقيل ٨٣هـ وقيل سنة ٨٤هـ، (تهذيب التهذيب ٣/٣-٤ رقم ٥).

○ طاووس:

هو طاووس بن كيسان اليماني أبو عبدالرحمن الحميري، ولد عام ٣٣هـ في اليمن، أحد الأئمة الأعلام، روى عن أبي هريرة وزيد بن ثابت وجابر وابن عمر وابن عباس وعائشة، وروى عنه خلائق، ذكره ابن حبان في الثقات وقال عنه إنه كان من عباد أهل اليمن، ومن سادات التابعين حج أربعين حجة وكان مستجاب الدعوة، كانت له جرأة في وعظ الخلفاء والملوك ويأبى القرب منهم، توفي حاجاً بمزدلفة أو منى عام ١٠٦هـ، (انظر: إسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي ص ٢٠ الأعلام للزركلي ٣/٢٢٤).

○ الطبري: «الكيا الهراسي»:

هو علي بن محمد بن علي شمس الإسلام عماد الدين أبو الحسن الطبري، المعروف بالكيا الهراسي، والكيا معناه الكبير بلغة الفرس، فقيه شافعي، مفسر، ولد بطبرستان سنة ٤٥٠هـ برع في الفقه والأصول والخلاف، كان إماماً نظاراً قوي البحث، ودقيق الفكر، ذكياً فصيحاً جهوري الصوت، حسن الوجه جداً، قدم بغداد وتولى النظامية واستمر مدرساً فيها، عظيم الجاه، رفيع المحل، توفي سنة ٥٠٤هـ وعمره أربع وخمسون سنة، ودفن في تربة الشيخ أبي إسحاق له عدة مصنفات منها: أحكام القرآن، شفاء المسترشدين، نقض مفردات أحمد، اتهم بمذهب الباطنية فرجم وأراد

السلطان قتله فحماء المستظهر وشهد له، (انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٩٥/١ رقم ٢٥٧؛ الأعلام للزركلي ٣٢٩/٤).

○ الطبري:

هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، المؤرخ، المفسر، الإمام، ولد في آمل طبرستان سنة ٢٢٤هـ واستوطن بغداد، عرض عليه القضاء فامتنع، والمظالم فأبى، له مصنفات عديدة منها: أخبار الرسل والملوك، ويعرف بتاريخ الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، ويعرف بتفسير الطبري، وغير ذلك، وهو من ثقات المؤرخين، قال عنه ابن الأثير: أبو جعفر أوثق من نقل التاريخ وفي تفسيره ما يدل على علم غزير وتحقيق، وكان مجتهداً في أحكام الدين لا يقلد أحداً وكان أسمر أعين، نحيف الجسم، فصيحاً، (الأعلام للزركلي ٦٩/٦).

○ الطحاوي:

هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم بن سليمان بن حُباب الأزدي الحَجْرِي المصري، الطحاوي، أبو جعفر، ولد في «طحا» من صعيد مصر سنة ٢٢٩هـ وقيل ٢٣٩هـ كان ثقة، نبيلًا، فقيهاً، إماماً، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر، صحب خاله المزني الشافعي وتفقه على المذهب الشافعي ثم تحول إلى المذهب الحنفي، له مصنفات عديدة منها: أحكام القرآن، ومعاني الآثار، بيان مشكل الآثار، المختصر، الجامع الكبير، الجامع الصغير، العقيدة، وغير ذلك، توفي بالقاهرة سنة ٣٢١هـ وقيل سنة ٣٢٢هـ (انظر: تاج التراجم لابن قطلوبغا السودوني ص ١٠٠-١٠٢؛ رقم الترجمة ٢١؛ الأعلام للزركلي ٢٠٦/١).

[حرف العين]:

○ عائشة بنت طلحة:

وهي عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمية أم عمران، أمها أم كلثوم بنت أبي بكر، روت عن خالتها عائشة وروى عنها ابنها طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن، وجماعة، قال عنها ابن معين: ثقة، حجة، وقال العجلي: مدنية تابعة ثقة، كما ذكرها ابن حبان في الثقات، وقال أبو زرعة الدمشقي: حدث عنها الناس لفضلها وأدبها، (تهذيب التهذيب ٤٣٦/١٢-٤٣٧ رقم ٢٨٤٤).

○ ابن عابدين:

هو محمد أمين بن عمرو بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقي، ولد بدمشق سنة ١١٩٨هـ فقيه الديار الشامية وإمام الحنفية في عصره، توفي بدمشق سنة ١٢٥٢هـ له مصنفات عديدة منها: رد المحتار على الدر المختار، ويعرف بحاشية ابن عابدين، ورفع الأنظار عما أورده الحلبي على الدر المختار، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، إلخ.. (انظر: الأعلام للزركلي ٤٢/٦).

○ عاصم الأحول:

هو عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، مولى بني تميم، ويقال مولى عثمان ويقال غير ذلك، كان من أهل البصرة، وكان يتولى الولايات فكان بالكوفة على الحسبة في المكايل والأوزان، كان قاضياً بالمدائن لأبي جعفر ومات سنة ١٤١هـ وقيل ١٤٢هـ وقيل ١٤٣هـ، ذكره ابن حبان في الثقات كما وثقه كثير من العلماء، (انظر: تهذيب التهذيب ٤٢/٥-٤٣ رقم ٧٣).

○ عاصم بن عدي:

هو عاصم بن عدي بن الجد بن العجلان بن حارثة بن ضبيعة العجلاني القضاعي، أخو معن بن عدي، أبو عبدالله، ويقال أبو عمر، وحليف الأنصار شهد أحداً، استعمله الرسول ﷺ على أهل قباء وأهل العالية فلم يشهد بديراً وضرب له بسهمه، هو الذي أمره عويمر العجلاني أن يسأل له عن الرجل يجد مع امرأته رجلاً، مات سنة ٤٠هـ في ولاية معاوية وهو ابن ١١٥ سنة، (تهذيب التهذيب ٤٩/٥ رقم ٨٠).

○ ابن عبد البر:

هو أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، ولد سنة ٣٦٨هـ شيخ علماء الأندلس، وكبير محدثيها ألف في الموطأ كتاباً مفيدة منها: كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، له الاستذكار، والاستيعاب في أسماء الصحابة، والكافي في فقه أهل المدينة، والدرر في المغازي والسير، وجامع بيان العلم وفضله، وغير ذلك، توفي بشاطبة سنة ٤٦٣هـ، (شجرة النور الزكية ١١٩، رقم ٣٣٧).

○ ابن عبد الحكم:

هو أبو محمد عبدالله بن عبد الحكم بن أعين، الفقيه الحافظ الحجة النظار، ولد بمصر سنة ١٥٥هـ سمع الليث وابن عيينة وعبدالرزاق والقعنبي وابن لهيعة أفضت إليه الرئاسة بمصر بعد أشهب، روى عن مالك الموطأ وكان أعلم أصحابه بمختلف قوله، وروى عنه جماعة كابن حبيب وابن المواز، له تأليف منها: المختصر الكبير والأوسط، والصغير، وغير ذلك، توفي بمصر سنة ٢١٤هـ وقبره بجانب قبر الإمام الشافعي. (شجرة النور الزكية ص ٥٩ رقم ٢٧).

○ عبدالله بن أبي مليكة:

هو عبدالله بن عبيد الله بن أبي مليكة زهير بن عبدالله بن جدعان ابن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة أبو بكر ويقال أبو محمد التيمي المكي، تابعي، ثقة، كثير الحديث، كان قاضياً لابن الزبير ومؤزناً له، روى عن العبادلة الأربعة، وأسماء وعائشة وأم سلمة، وعبدالله بن الزبير وعروة ابن الزبير وعلقمة بن وقاص وجماعة، وروى عنه جماعة، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم والعجلي وابن حبان، مات سنة ١١٧هـ وقيل سنة ١١٨هـ (تهذيب التهذيب ٣٠٦/٥-٣٠٧ رقم ٥٢٣).

○ عبدالرحمن بن أبي بكرة:

هو عبدالرحمن بن أبي بكرة نفع بن الحارث الثقفي أبو بحر، ويقال أبو حاتم البصري ولد سنة ١٤هـ وهو أول مولود ولد في الإسلام بالبصرة، تابعي، ثقة، روى عن أبيه وعلي وعبدالله بن عمر وغيرهم، وروى عنه جماعة منهم ابن سيرين وقتادة وأبو بشر بن أبي وحشية، ذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة ٩٦هـ، (تهذيب التهذيب ١٤٨/٦-١٤٩ رقم ٣٠٠).

○ عبدالرحمن بن عباس:

هو عبدالرحمن بن عباس القرشي، روى عن أبي هريرة وروى عنه ثابت البناني، (انظر: تهذيب التهذيب ٢٠٥/٦ رقم ٤١٥).

○ عبدالرزاق:

هو عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري بالولاء، أبو بكر الصنعاني من حفاظ الحديث الثقات، من أهل صنعاء، ولد سنة ١٢٦هـ كان يحفظ نحواً من سبعة عشر ألف حديث، توفي سنة ٢١١هـ له مصنفات عدة منها: الجامع الكبير، والمصنف في الحديث والآثار، (انظر: الأعلام للزركلي ٣/٣٥٣).

تهذيب التهذيب ٣١٠/٦ وما بعدها رقم ٦٥٨).

○ عبدالعزيز بن باز:

هو عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالرحمن آل باز، أبو عبدالله الإمام الفقيه، المحدث، الأثري، أحد الثلة المتقدمة في العلم بالشرع الإسلامي، بقية السلف الصالح، مفتي الديار السعودية، ومرجع المستفتين من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، ولد بالرياض عام ١٣٣٠هـ حفظ القرآن قبل البلوغ، ثم كف بصره وهو في العشرين من عمره، بدأ في تلقي العلوم الشرعية والعربية على أيدي كثير من علماء الرياض، تولى القضاء بالخرج بالإضافة إلى الدروس بعد الدوام وقضاء حاجات الناس، ثم تفرع للتدريس في المعاهد والكليات بالرياض، ثم انتقل إلى المدينة المنورة لينوب عن شيخه مفتي المملكة الشيخ محمد بن إبراهيم في رئاسة الجامعة الإسلامية سنة افتتاحها، ثم تولى رئاستها، وفي عام ١٣٩٥هـ تولى منصب الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد برتبة وزير بالإضافة إلى أن له عضوية في كثير من المجالس العلمية والإسلامية، والاستمرار في التدريس للدروس اليومية وكان أستاذاً ومربياً يعلم طلابه العلم والتربية معاً، في منهج تربوي إسلامي عملي، فقد كان واسع العلم لا يجرح المشاعر ولا يتهمك بالناس ولا ينال منهم، ويحفظ لهم قدرهم... ولذلك أحبه الطلبة والتفوا حوله ومن أبرز صفاته السكينة والوقار، يولي عناية خاصة بالفقراء والضعفاء بكرماً لا يخلو طعامه من عديد الضيفان، يستجيب لدعوات الآخرين ويستنكف عن حضورها إلا لعذر قاهر، يتناوب على الكتابة للشيخ عدد من المساعدين يقرأون له ما يريد من نصوص المراجع وما يرد إليه من رسائل ثم يتلقون منه الأمالي، له مؤلفات ورسائل عديدة، (انظر:

مؤلفات الشيخ ابن باز لمحمد خير يوسف؛ علماء ومفكرون عرفتهم لمحمد
المجذوب ٧٧/١ وما بعدها).

○ عبد الوهاب أبو سليمان:

هو عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان، كان أستاذ بقسم الدراسات
العليا الشرعية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وهو الآن عضو في هيئة
كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.

○ عدي بن حاتم:

هو عدي بن حاتم بن عبدالله بن سعد بن الحشرج بن امرئ القيس
بن عدي الطائي ولد الجواد المشهور أبو طريف، أسلم سنة تسع ومات
وقد أسن وبلغ مائة وثمانين، (انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٤٦٨/٢).

○ العثيمين:

هو أبو عبدالله محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين الوهيبي التميمي،
ولد في مدينة عنيزة سنة ١٣٤٧هـ حفظ القرآن ثم اتجه إلى طلب العلم فتعلم
الخط والحساب وبعض فنون الآداب، قرأ مختصر العقيدة الواسطية
للشيخ السعدي ومنهاج السالكين في الفقه للشيخ عبدالرحمن السعدي،
والأجرومية والألفية، كما قرأ أيضاً في الفرائض والفقه والتوحيد
والتفسير والحديث وأصول الفقه ومصطلح الحديث والنحو والصرف،
جلس للتدريس عام ١٣٧١هـ في الجامع ثم التحق بالمعهد العلمي بالرياض
ثم تخرج فعين مدرساً بمعهد عنيزة العلمي، وانتسب لكلية الشريعة وتولى
إمامة الجامع الكبير بعنيزة ثم انتقل لفرع جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية بالقصيم للتدريس بكلية الشريعة وأصول الدين، عضو في هيئة
كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، له نشاط كبير في الدعوة إلى

الله، كلف بالقضاء ولكنه طلب الإعفاء من ذلك فاستجيب لطلبه بعد مراجعات عديدة، له مؤلفات عديدة (انظر ترجمته في مقدمة كتابه: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ العثيمين ٩/١-١٣، جمع وترتيب فهد بن ناصر السليمان).

○ ابن العربي:

أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أحمد المعروف بابن العربي، المعافري الأندلسي، الإشبيلي، الحافظ المشهور، ولد سنة ٤٦٨هـ بإشبيلية، رحل إلى المشرق مع أبيه سنة ٤٨٥هـ دخل الشام ثم بغداد ثم الحجاز وحج عام ٤٨٩هـ ثم عاد إلى بغداد وصاحب فيها العلماء والأدباء ثم مصر والإسكندرية ولقي جماعة من المحدثين فكتب عنهم واستفاد منهم وأفادهم ثم عاد للأندلس سنة ٤٩٣هـ كان ثاقب الذهن في تمييز الصواب يجمع مع العلم آداب الأخلاق مع حسن المعاشرة ولين الكنف وكثرة الاحتمال وكرم النفس وحسن العهد وثبات الود، عمل ببلده قاضياً ثم ترك القضاء، أقبل على نشر العلم توفي بالعدوة عند رجوعه من مراكش ودفن بمدينة فاس عام ٥٤٣هـ (انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ٢٩٦/٤-٢٩٧ رقم ٦٢٦).

○ أم عطية:

هي نسيبة - بفتح النون وقيل بضمها - بنت الحارث الأنصارية، أم عطية ، روت عن النبي ﷺ وعن عمر وروى عنها أنس ومحمد بن سيرين وحفصة بنت سيرين، وآخرون، كانت تغزو مع النبي ﷺ وتمرض المرضى وتداوي الجرحى، شهدت غسل ابنة الرسول ﷺ وكان جماعة من الصحابة والتابعين بالبصرة يأخذون عنها غسل الميت.. (انظر: الإصابة ٤/٤٧٦-٤٧٧ رقم ١٤١٥، تهذيب التهذيب ١٢/٤٥٤-٤٥٥؛ تاريخ الإسلام للذهبي ٣/١٠١؛ صفة

الصفوة ٧١/٢).

○ علي بن الحسين:

هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي روى عن أبيه وعمه الحسن وابن عباس وأبي هريرة وعائشة وصفية بنت حيي وأم سلمة وغيرهم، وروى عنه خلق كثير منهم طاوس والزهري وهشام بن عروة وغيرهم، وعده ابن سعد في الطبقة الثانية من تابعي أهل المدينة، كان ثقة مأموناً كثير الحديث عالماً ربيعاً ورعاً فقيهاً ولد سنة ٣٣هـ اختلف في تحديد سنة وفاته ومما قيل إنه مات سنة ٩٤هـ أو ٩٥هـ (تهذيب التهذيب ٣٠٤/٧-٣٠٧ رقم ٥٢٠).

○ عقبة بن عامر:

هو عقبة بن عامر بن عيس بن عمرو بن عدي بن عمرو بن رشدان ابن قيس الجهني روى عن النبي ﷺ وعن عمر وغيرهم، ولي أمر مصر من قبل معاوية سنة ٤٤هـ وتوفي في آخر خلافة معاوية سنة ٥٨هـ ودفن بالمقطم، كان فقيهاً عالماً بالفرائض شاعراً قارئاً فصيحاً وهو أحد من جمع القرآن ومصحفه بمصر إلى الآن بخطه، (تهذيب التهذيب ٢٤٢/٧-٢٤٣ رقم ٤٣٩).

○ ابن عقيل:

هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد البغدادي الظفري، أبو الوفاء ويعرف بابن عقيل، المقرئ، الفقيه، الأصولي، الواعظ، المتكلم، ولد سنة ٤٣١هـ عالم العراق، وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته، كان قوي الحجة، اشتغل بمذهب المعتزلة في حداثة ثم أظهر التوبة، له تصانيف منها: كتاب الفنون، الواضح في الأصول، الفصول، وغير ذلك، عانى من الفقر والنسخ بالأجرة مع عفة وتقى، توفي سنة ٥١٣هـ (سير أعلام النبلاء

٤٤٣/١٩-٤٥١ رقم ٢٥٩؛ المقصد الأرشد ٢٤٥/٢-٢٥٠ رقم ٧٤٦؛ الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ١٤٢/٣ وما بعدها؛ الأعلام للزركلي ٣١٣/٤).

○ عlish:

هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد عlish الطرابلسي، مغربي الأصل، من أهل طرابلس الغرب، مصري القراءة، ولد بالقاهرة سنة ١٢١٧هـ وتعلم في الأزهر وولي الافتاء ومشیخة المالكية في الأزهر، وحينما احتل الإنجليز مصر وقامت ثورة عرابي باشا اتهم بموالاتهم فأخذ من داره مريضاً وألقي به في سجن المستشفى بالقاهرة، وهناك توفي عام ١٢٩٩هـ له مصنفات منها: فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، منح الجليل على مختصر خليل.. وغير ذلك، (انظر: الأعلام للزركلي ١٩/٦؛ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص ٣٨٥ رقم ١٥٤٣).

○ عمرو بن شعيب:

هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، ويقال الطائفي سكن مكة وكان يخرج للطائف روى عن أبيه وجل روايته عنه وعمته وآخرون كثير وأنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه وجده وقد ضعفه ناس مطلقاً ووثقه الجمهور وضعف بعضهم روايته عن أبيه عن جده، وكان أحد علماء زمانه، (تهذيب التهذيب ٤٨/٨).

○ عمرة:

هي عمرة بنت عبدالرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية، كانت في حجر عائشة روت عن عائشة وأم حبيبة حمدة بنت جحش، وغيرهن، وروى عنها ابنها أبو الرجال وأخوها محمد، وابن أخيها يحيى، وغيرهم، قال ابن معين: ثقة، حجة، وقال العجلي: مدنية تابعة ثقة، وذكرها ابن حبان في

الثقات، ماتت سنة ٩٨هـ وقيل سنة ١٠٦هـ. وقيل سنة ١٠٣هـ (تهذيب التهذيب
١٢/٤٣٨-٤٣٩ رقم ٨٥١).

○ عميرة بنت محمد بن مسلمة:

هي عميرة بنت محمد بن مسلمة الأنصارية، والدها محمد بن مسلمة ابن
سلمة بن خالد بن عدي بن مجدعة بن حارثة بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن
الأوس الأنصاري، حكى القرطبي في تفسيره أنه نزل فيها ﴿الرجال
قوامون على النساء﴾ الى قوله تعالى ﴿علياً كبيراً﴾ (انظر الإصابة في
تمييز الصحابة ٤/٢٦١ رقم ٧٨٩، وانظر نسب والدها في الإصابة ٣/٣٨٣ رقم
٧٨٠٦).

○ عويمر العجلان:

هو عويمر بن أبي أبيض العجلاني قال الطبراني هو عويمر ابن
الحرث بن زيد بن جابر بن الجد بن العجلان وأبيض لقب لأحد آبائه
وعويمر العجلاني هذا غير عويمر بن أشقر المازني، وعويمر العجلاني هو
الذي كان من أسباب نزول آية اللعان، (الإصابة ٣/٤٥ رقم ٦٦١٤).

[حرف الغين]:

○ الغزالي:

محمد بن محمد بن محمد الإمام، حجة الإسلام، زين الدين، أبو حامد
الطوسي الغزالي، بتشديد الزاي -، نسبة إلى صناعة الغزل فقد كان
والده يغزل الصوف ويبيعه في دكانه بطوس - وقيل بتخفيف الزاء، نسبة

إلى غزاله من قرى طوس والأول أرجح، ولد في طوس سنة ٤٥٠هـ فيلسوف
متصوف، رحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر وعاد
إلى بلده، كان شديد الذكاء، شديد النظر، عجيب الفطرة، مفرط الإدراك،
قوي الحافظة، بعيد الغور، غواصاً على المعاني الدقيقة، جبل علم، مناظراً
محجاً شيخه إمام الحرمين وجلس للأقراء في حياة إمامه وصنف، وبعد
وفاة الإمام حضر مجلس نظام الملك فأقبل عليه وحل منه محلاً عظيماً فولاه
نظامية بغداد فدرس فيها مدة ثم تركها للحج، توفي بطوس سنة ٥٠٥هـ وله
نحو مائتي مصنف، منها: كتاب إحياء علوم الدين وتهافت الفلاسفة،
المستقصى من علم الأصول، مشكاة الأنوار، الوجيز، الخلاصة، البسيط،
الوسيط، وغير ذلك، (انظر: طبقات الشافعية للسبكي ١٩١/٦ وما بعدها رقم
٦٩٤ طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٣٠٥/١ رقم ٢٦١ الأعلام للزركلي
٢٢/٧).

[حرف الفاء]

○ فاطمة بنت المنذر:

هي فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام الأسدية زوجة هشام بن عروة ولدت سنة ٤٨هـ روت عن جدتها أسماء بنت أبي بكر وأم سلمة زوج النبي ﷺ وعمرة بنت عبد الرحمن، وروى عنها زوجها هشام بن عروة ومحمد بن سوقة، ومحمد بن إسماعيل بن يسار، قال العجلي: مدنية، تابعية، ثقة، ذكرها ابن حبان في الثقات (تهذيب التهذيب ٤٤٤/١٢ رقم ٢٨٦٩).

○ فاطمة بنت قيس:

هي فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية أخت الضحاك بن قيس وكانت أكبر منه سنًا، وكانت من المهاجرات الأول وكانت ذات جمال وعقل وكانت عند أبي بكر بن حفص المخزومي فطلقها فتزوجت بعده أسامة بن زيد، لها قصة مشهورة جاءت في الصحيح طلقت وطالبت وكيل زوجها بالنفقة ولما طلقت خطبت فاستشارت الرسول ﷺ فأشار عليها بأسامة بن زيد وفاطمة هي التي روت قصة الجساسة بطولها فانفردت بها وفي بيتها اجتمع أهل الشورى لما قتل عمر رضي الله عنها، (تهذيب التهذيب ٣٨٤/٤ رقم ٨٥١).

○ الفريرة بنت مالك:

هي الفريرة بنت مالك بن سنان الخدرية أخيها أبي سعيد الخدري الصحابي، وقيل اسمها الفرعة، وقيل الفارعة، أمها أم حبيبة بنت عبد الله بن أبي، (انظر: الاصابة ٣٨٦/٤).

[حرف القاف]

○ القاضي عبد الوهاب المالكي:

هو القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي الفقيه، الحافظ، الحجة النظار المتفنن الأديب الشاعر ولد سنة ٣٦٣هـ من أعيان علماء الإسلام، تولى القضاء بعدة جهات من العراق ثم توجه إلى مصر فحمل لواءها ولم تتجاوز إقامتها بها أشهراً حتى مات وهو قاضي بها وذلك

سنة ٤٢٢هـ وقيل ٤٢١هـ له تأليف كثيرة مفيدة منها: شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، وشرح المدونة، التلقين وشروحه، والإفادة في أصول الفقه، والتلخيص، وأوائل الأدلة في مسائل الخلاف والإشراف على مسائل الخلاف، وغير ذلك، (شجرة النور الزكية ص ١٠٣-١٠٤ رقم ٢٦٦).

○ ابن قدامة:

هو عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر بن عبدالله المقدسي ثم الدمشقي، الصالح، موفق الدين، أبو محمد، الفقيه، الزاهد، إمام الحنابلة في زمانه بالشام وأحد أركان المذهب، ولد سنة ٤١١هـ بجماعيل، قدم دمشق مع أهله فقرأ القرآن وحفظ مختصر الخرقى وسمع من والده وغيره ورحل لطلب العلم إلى بغداد والموصل ومكة، كان زاهداً ورعاً كثير الحياء عزوفاً عن الدنيا وأهلها هيناً ليناً متواضعاً محباً للمساكين، حسن الأخلاق جواداً سخياً من رآه كأنه رأى بعض الصحابة، وكأنما النور يخرج من وجهه، كثير العبادة، سار على منهج السلف، حسن السمعة، كان لا يناظره أحد إلا وهو يبتسم، له مصنفات عدة منها: المغني في شرح مختصر الخرقى، وروضة الناظر، المقنع، الكافي، العمدة، توفي بدمشق سنة ٦٢٠هـ، (انظر: الذيل على طبقات الحنابلة ١٣٣/٤-١٤٩ رقم ٢٧٢؛ الأعلام للزركلي ٦٧/٤؛ معجم البلدان ١٨٦/٢؛ التقييد ٧٨/٢ رقم ٤٠٠؛ التكملة ١٠٧/٣ رقم ١٩٤٤).

○ القدوري:

هو أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري، ونسبته إلى قدورة وهي قرية من قرى بغداد، وقيل نسبته إلى بيع القدور، فقيه حنفي ولد في بغداد سنة ٣٦٢هـ انتهت إليه رئاسة

الحنفية في العراق، كان حسن العبارة في النظر وسمع الحديث، له مصنفات منها: المختصر المعروف باسمه مختصر القدوري، التجريد، وكتاب النكاح، توفي ببغداد سنة ٤٢٨هـ (انظر: وفيات الأعيان ٧٨/١-٧٩ رقم ٣٠؛ الفوائد البهية ٣١؛ الأعلام للزركلي ٢١٢/١).

○ القرطبي:

هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله القرطبي، من كبار المفسرين صالح متعبد من أهل قرطبة، رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خصيب (في شمال أسبوط بمصر)، وتوفي فيها عام ٦٧١هـ ومن كتبه: (الجامع لأحكام القرآن)، طبع في عشرين جزءاً يعرف بتفسير القرطبي، ومن كتبه أيضاً: قمع الحرص بالزهد والقناعة، والأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، والتذكار في أفضل الأذكار، والتذكرة بأحوال الموتى وأحوال الآخرة، والتقريب لكتاب التمهيد، وكان ورعاً متعبداً طارحاً للتكلف يمشي بثوب واحد وعلى رأسه طاقية، انظر: الأعلام للزركلي ٣٢٢/٥.

○ ابن قيم الجوزية:

هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُّرعي، الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن قيم الجوزية، من أركان الإصلاح الإسلامي، وأحد كبار العلماء، ولد بدمشق سنة ٦٩١هـ، تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله، بل ينتصر له في جميع ما يصدر عنه، وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه، سجن معه في قلعة دمشق، وأهين وعذب بسببه، وطيف به على جمل مضروباً بالعصي، وأطلق بعد موت ابن تيمية، كان حسن الخلق، محبوباً عند الناس، أغري بحب الكتب، فجمع عدداً عظيماً،

وكتب بخطه الحسن شيئاً كثيراً، توفي بدمشق سنة ٧٥١هـ، وألف التصانيف الكثيرة منها: إعلام الموقعين، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، تحفة المودود بأحكام المولود، زاد المعاد، أخبار النساء، مدراج السالكين، الوايل الصيب من الكلم الطيب، الفوائد، روضة المحبين، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، إغاثة اللهفان، عدة الصابرين، التفسير القيم للإمام ابن القيم، وغير ذلك، (انظر: الأعلام للزركلي ٥٦/٦؛ الذيل على طبقات الحنابلة ٤٤٧/٤-٤٥٢؛ المقصد الأرشد ٣٨٤/٢-٣٨٥، رقم: ٩١٠).

[حرف الكاف]:

○ الكاساني:

هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، علاء الدين، ملك العلماء، تفقه على علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي، وتزوج ابنته فاطمة الفقيهة، من أجل أنه شرح كتاب التحفة للسمرقندي هذا، وسماه (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع)، فجعله مهراً لابنته فقال فقهاء العصر: شرح تحفته وزوجه ابنته، وله أيضاً كتاب (السلطان المبين في أصول الدين)، كان له وجاهة وخدمة وشجاعة وكرم، مات سنة ٥٨٧هـ بحلب، (انظر: تاج التراجم لابن قطلوبغا السودوني ص ٣٢٧-٣٢٩، ترجمة رقم ٣٢٧).

○ ابن كثير:

هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن حنو بن درع القرشي البصري ثم الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين، حافظ مؤرخ فقيه، ولد في قرية من أعمال بصرى بالشام، عام ٧٠١هـ ١٣٠٢م، وانتقل مع أخ له إلى دمشق سنة ٧٠٦هـ ورحل في طلب العلم، ومن كتبه البداية والنهاية في التاريخ وشرح صحيح البخاري ولم يكمله، وطبقات الفقهاء الشافعيين، وتفسير القرآن

الكريم والاجتهاد في طلب الجهاد، وجامع المسانيد واختصار علوم الحديث واختصار السيرة النبوية، طبع بإسم الفصول في اختصار سيرة الرسول، ورسالة في الجهاد، والتكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، توفي بدمشق سنة ٧٧٤هـ (انظر الأعلام للزركلي ١/٣٢٠).

○ كثير بن الصلت:

هو كثير بن الصلت بن معد يكرب الكندي، يكنى أبا عبدالله، ولد على عهد النبي ﷺ وهو أخو زبيد بن الصلت، كان اسمه قليلاً فسماه الرسول ﷺ كثيراً، (أسد الغابة في معرفة الصحابة ١٦٠/٤، رقم ٤٤٢٤).

○ الكرخي:

هو عبيدالله بن الحسين بن دلال بن دلهم أبو الحسن الكرخي البغدادي الحنفي، ولد سنة ٢٦٠هـ إليه انتهت رئاسة الحنفية في العراق في زمانه، كان كثير الصوم والصلاة صبوراً على الفقر والحاجة واسع العلم والرواية، من مؤلفاته: المختصر في الفقه، وأصول الكرخي، الجامع الصغير والجامع الكبير، توفي سنة ٣٤٠هـ، (انظر: تاريخ بغداد ١٠/٣٥٣-٣٥٥، رقم ٥٥٠٧، سير أعلام النبلاء ١٥/٤٢٦-٤٢٧، رقم ٢٣٨؛ الجواهر المضيئة ٢/٤٩٣-٤٩٤، رقم ٨٩٤؛ تاج التراجم ص: ٢٠٠-٢٠١ رقم ١٥٥).

○ الكشناوي:

محمد بن محمد الفلاني الكشناوي، السوداني، أبو عبدالله، فقيه مالكي نحوي، له اشتغال بعلم الحروف، اشتهر في السودان وزار بلاداً كثيرة في طريقه إلى الحج، استقر بالقاهرة، له مؤلفات عديدة، توفي بالقاهرة سنة ١١٥٤هـ (انظر: الأعلام ٧/٦٦).

○ الكمال بن الهمام:

هو محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد بن مسعود السيواسي، ثم الاسكندري كمال الدين المعروف بابن الهمام، ولد بالاسكندرية عام ٧٩٠هـ إمام من علماء الحنفية، عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق، أصله من سيواس نبغ في القاهرة ورحل إلى حلب وأقام بها مدة ثم جاور بالحرمين ثم كان شيخ

الشيوخ بالخانقاه الشيوخونية بمصر، كان محظوظاً عند الملوك، من مؤلفاته: فتح القدير شرح الهداية، التحرير وغير ذلك، توفي بالقاهرة سنة ٨٦١هـ (انظر: الفوائد البهية لأبي الحسنات ص: ١٨٠-١٨١؛ الأعلام للزركلي ٢٥٥/٦).

[حرف اللام]:

○ الليث بن سعد:

هو أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي بالولاء، ولد عام ٩٤هـ في قلقشندة كان إمام أهل مصر في عصره في الفقه والحديث، وكان مولى قيس بن رفاعه وأصله من خراسان، توفي عام ١٧٥هـ بالقاهرة ودفن بمصر في القرافة الصغرى، (انظر: وفيات الأعيان ١٢٧/٤؛ رقم ٥٤٩؛ الأعلام ١٢٤٨/٥؛ وانظر تاريخ بغداد ٣/١٣-١٤؛ برقم ٦٩٦٦).

[حرف الميم]:

○ ابن ماجة:

هو محمد بن يزيد الربيعي بالولاء، أبو عبدالله بن ماجة القزويني، الحافظ، أحد الأئمة في علم الحديث، ولد سنة ٢٠٩هـ من أهل قزوين رحل إلى البصرة وبغداد والشام ومصر والحجاز والري في طلب الحديث، وصنف كتابه سنن ابن ماجة، وهو أحد الكتب الستة المعتمدة، وله تفسير القرآن وكتاب في تاريخ قزوين، مات سنة ٢٧٣هـ (انظر: تهذيب التهذيب ٥٣٠/٩-٥٣٢، رقم ٨٧٠؛ الأعلام ١٤٤/٧).

○ ابن الماجشون:

هو عبد الملك بن عبدالعزيز بن عبدالله التيمي بالولاء، أبو مروان ابن الماجشون، فقيه مالكي، فصيح، ودارت الفتيا على أبيه ثم عليه، وأصبح في آخر عمره ضريراً (الأعلام للزركلي ١٦٠/٤).

○ مالك بن ربيعة:

هو مالك بن ربيعة بن البدن بن عامر بن عوف بن حارثة بن عمرو بن الخزرج بن ساعدة بن كعب بن الخزرج أبو أسيد الساعدي، مشهور

بكنيته، شهد بديراً وأحداً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وعمي قبل أن يقتل عثمان، توفي سنة ٣٠هـ وقيل سنة ٦٠ في العام الذي توفي فيه معاوية، وقيل سنة ٦٥هـ والله أعلم، (أسد الغابة ٢٤٧/٤-٢٤٨ رقم ٤٥٨٧).

○ الماوردي:

هو علي بن محمد بن حبيب القاضي أبو الحسن الماوردي البصري، ولد بالبصرة سنة ٣٦٤هـ نسبة إلى بيع ماء الورد، من وجوه الفقهاء الشافعيين والعلماء الباحثين، له تصانيف عدة في الفقه وفي أصول الفقه وفروعه، وكان ثقة، ولي القضاء في بلدان شتى ثم سكن بغداد كان حافظاً للمذهب كان عظيم القدر متقدماً عند السلطان، ذكره ابن الصلاح في طبقاته، وافق المعتزلة في بعض مبادئهم ولكن لا يوافقهم في جميع أصولهم، توفي ببغداد سنة ٤٥٠هـ ومن تصانيفه: الحاوي والأحكام السلطانية، وأدب الدنيا والدين، وغير ذلك، (انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شبعة الدمشقي ٢٣٥/١-٢٣٧ تاريخ بغداد ١٠٢/١٢-١٠٣ رقم ٦٥٣٩؛ الأعلام للزركلي ٣٢٧/٤).

○ مجاهد:

هو مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج المخزومي المقرئ مولى السائب بن أبي السائب تابعي مفسر من أهل مكة، ولد سنة ٢١هـ في خلافة عمر رضي الله عنه، كان ثقة، فقيهاً، عالماً، كثير الحديث ورعاً، عابداً، روى عن علي وسعد بن أبي وقاص والعبادلة الأربعة ورافع بن خديج وأبي سعيد الخدري وعائشة وأم سلمة وأبي هريرة وجابر بن عبد الله وغيرهم، وروى عنه خلق كثير، أخذ التفسير عن ابن عباس، قال مجاهد: قرأت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات أقف عند كل آية أسأله فيم نزلت وكيف كانت، غير أن المفسرين كانوا يتقون كتابه في التفسير لأنه كان يسأل أهل الكتاب،

مات وهو ساجد بمكة سنة ١٠٤هـ وقيل سنة ١٠٠هـ وقيل غير ذلك، (انظر: تهذيب التهذيب ٤٢/١-٤٤ رقم ٦٨؛ الأعلام للزركلي ٨٠/٥).

○ محمد الأمين الشنقيطي:

هو محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي الجكني، نسبة إلى القبيلة التي يتحدر من جدها الأعلى (جاكن)، الذي يرجع في أصله إلى حمير ولد في (تنبه) التابعة لكيفا بموريتانيا عام ١٣٢٥هـ نشأ في جو يغلب عليه طلب العلم وروح الفروسية توفي والده وهو صغير وكفله أخواله، وحفظ القرآن قبل أن يتجاوز العاشرة، ودرس التجويد على قراءة نافع برواية ورش ونال بذلك إجازة تصل قراءته برسول الله ﷺ وهو في السادسة عشر، قرأ المختصرات من فقه مالك والأدب وعلوم القرآن والنحو والصرف والبلاغة والأصول والتفسير وفنون الحديث وكان ضليعاً في علم المنطق وأصول البحث والمناظرة مما لا يكاد يضاهيه فيه إلا الأقلون، وكان المفتي والمرشد والواعظ والمصلح والقاضي، ثم رحل للحج والتقى بعلماء الحرمين ودرس بقية المذاهب بجانب مذهب مالك، وتوسع في دراسة الحديث متبعاً منهج السلف في العقيدة، واستقر بالديار السعودية بعد أن أهدي الهوية السعودية بأمر من الملك عبدالعزيز وأصبحت مهمته الأولى تفسير كتاب الله في مسجد رسول الله ﷺ وعمل مدرساً بالرياض ثم بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية، شارك في عضوية رابطة العالم الإسلامي وهيئة كبار العلماء، وله مصنفات في أدب البحث والمناظرة وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إلخ، (انظر: علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، ١٧١/١ وما بعدها).

○ محمد بن الحسن:

هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء أبو عبدالله أصله من قرية بدمشق يقال لها (حريستا)، ولد بواسط سنة ١٣١هـ ونشأ بالكوفة، إمام بالفقه والأصول، صاحب أبا حنيفة وعنه أخذ الفقه ثم عن أبي يوسف، وهو ممن نشر علم أبي حنيفة، كان مقدماً في علم العربية والنحو والحساب، انتقل إلى بغداد فولاه الرشيد قضاء الرقة ثم قضاء الري، مات بالري سنة ١٨٩هـ وهو ابن ٥٨ سنة في اليوم الذي مات فيه الكسائي، فقال الرشيد: دفن الفقه والعربية بالري، له مصنفات عديدة منها: الأصل، الجامع الكبير، الجامع الصغير، السير الكبير، السير الصغير، الآثار، كما أنه روى الموطأ عن مالك، وغير ذلك، (انظر: تاج التراجم لابن قطلوبغا السوكوني ص ٢٣٧ وما بعدها، رقم الترجمة ٢٠٣؛ الأعلام للزركلي ٨٠/٦).

○ محمد عتين:

هو الدكتور الشيخ محمد بن عمر عتين، قاضي رأس تنورة بالمملكة العربية السعودية حصل على الدكتوراة في الفقه المقارن وعنوان الرسالة (حقوق المرأة في الزواج) وذلك سنة ١٤٠٢هـ وهي الآن كتاب مطبوع.

○ محمد قطب:

هو محمد قطب إبراهيم ولد في ١٩١٩/٤/٢٦م في بلدة (موشا) من محافظة أسيوط بمصر، كان محباً للمطالعة مقبلاً عليها يعتبر من مثقفي قريته المهتمين بالأمور العامة فيعد من أصحاب الرأي في قريته أخوه الأكبر سيد قطب بعثت والدته به وبأخيه سيد إلى القاهرة لتلقي العلم فحصل محمد على الابتدائية والثانوية ثم التحق بجامعة القاهرة ودرس اللغة

الإنجليزية وآدابها، وتخرج عام ١٩٤٠م وحصل على دبلوم معهد التربية العالمي للمعلمين في التربية وعلم النفس، تأثر بأفكار أخيه سيد قطب وخاله أحمد حسين الموشي الشاعر الأديب السياسي الصحافي، له مؤلفات عديدة (علماء ومفكرون عرفتهم لمحمد المجذوب ٢٧٥/٢، وما بعدها).

○ المرداوي:

هو علي بن سليمان بن أحمد بن محمد أبو الحسن علاء الدين المرداوي ثم الدمشقي، فقيه حنبلي، من العلماء، ولد في مرده (من قرى نابلس) سنة ٨١٧هـ وانتقل في كبره إلى دمشق، من مصنفاته الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، والتنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع، وغير ذلك، توفي بدمشق سنة ٨٨٥هـ (انظر الأعلام للزركلي ٢٩٢/٤؛ الضوء اللامع ٥/٢٢٥-٢٢٧، رقم ٧٦١، السحب الوابلة ٢٩٦-٢٩٩، رقم ٤٤٨).

○ المرغيناني:

هو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني برهان الدين المرغيناني الرشداني، ولد سنة ٥٣٠هـ من كبار فقهاء الحنفية، كان حافظاً مفسراً محققاً أديباً من المجتهدين، صاحب بداية المبتدي وشرحه في كتاب الهداية، وغير ذلك، مات سنة ٥٩٣هـ (انظر: تاج التراجم لابن قطلوبغا السوداني، ص: ٢٠٦-٢٠٧، رقم ١٦٤؛ الأعلام للزركلي ٢٦٦/٤).

○ المزني:

هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق أبو إبراهيم المزني المصري، ولد سنة ١٧٥هـ الفقيه الامام، أخذ عن الشافعي وهو أول أصحابه، قال عنه الشافعي: المزني ناصر مذهبي، كان زاهداً عالماً مجتهداً مناظراً حجاجاً غواصاً على المعاني الدقيقة، كان مجاب الدعوة، صنف كتباً كثيرة، توفي سنة ٢٦٤هـ، (انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٥٨/١، رقم ٣).

○ معاوية بن جاهمة السلمي:

معاوية بن جاهمة بن العباس بن مرداس السلمي، اختلف في عداوه في أهل الحجاز وهو الذي استأذن الرسول ﷺ في الجهاد وقال له: أحية أمك؟ قال: نعم، قال فاهب فاقعد عند رجلها، الحديث.. (أسد الغابة في معرفة الصحابة ٤٢٩/٤-٤٣٠ رقم ٤٩٧٢).

○ أبو معبد:

هو نافذ أبو معبد مولى ابن عباس حجازي، روى عن مولاة ... كان ثقة حسن الحديث، وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات، مات بالمدينة سنة ١٠٤هـ، (تهذيب التهذيب ٤٠٤/١٠ رقم ٧٢٥).

○ معقل بن يسار:

هو معقل بن يسار بن عبد الله بن معبر بن حراق بن لأي بن كعب ابن عبد بن ثور بن هذمه بن لاطم بن عثمان بن عمرو بن أد بن إلياس بن مضر المزني يكنى أبا عبد الله وقيل أبو يسار، وأبو علي، صاحب رسول الله ﷺ وشهد بيعة الرضوان، سكن البصرة وإليه ينسب نهر معقل الذي بالبصرة وتوفي بها آخر خلافة معاوية وقد قيل إنه توفي أيام يزيد بن معاوية، (أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري ٤٥٦/٤-٤٥٧ رقم ٥٠٣١).

○ ابن مفلح:

هو محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي، الراميني، الصالحي، ولد سنة ٧٠٨هـ في بيت المقدس، شيخ الحنابلة في عصره، توفي بصالحية دمشق سنة ٧٦٣هـ من مصنفاته كتاب الفروع الآداب الشرعية الكبرى، وغير ذلك، (الأعلام للزركلي: ١٠٧/٧؛ المقصد الأرشد ٥١٧/٢-٥٢٠ رقم ١٠٨٠؛ السحب الوابلة ٤٥٢-٤٥٤ رقم ٧٣٥).

○ ابن المنذر:

محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، أبو بكر، فقيه، مجتهد، من الحفاظ، كان شيخ الحرم بمكة، ولد سنة ٢٤٢هـ من مؤلفاته، الأوسط في السنن، والإجماع، والاختلاف، والإشراف على مذاهب أهل العلم، اختلاف العلماء تفسير القرآن، وغير ذلك، توفي سنة ٣١٩هـ وقيل سنة ٣١٨هـ

(انظر: الأعلام للزركلي ٢٩٤/٥-٢٩٥، وانظر سير أعلام النبلاء ٤٩٠/١٤-٤٩٢ رقم ٢٧٥؛ طبقات الحفاظ ٣٢٨ رقم ٧٤٨؛ تهذيب الأسماء واللغات ١٩٦/٢-١٩٧ رقم ٣٠١).

○ المواق:

هو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدي الغرناطي المواق، فقيه مالكي كان عالم غرناطة وإمامها في وقته، له التاج والإكليل في شرح مختصر خليل، سنة المهتدين في مقامات الدين، توفي سنة ٨٩٧هـ (انظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص ٢٦٢ رقم ٦٩١؛ الأعلام للزركلي ١٥٤/٧-١٥٥).

○ المودودي:

هو أبو الأعلى ابن السيد أحمد حسن المودودي ولد عام ١٩٠٣م، في إحدى مدن ولاية حيدر آباد الدكن بالهند وبدأ تعليمه على يد والده فدرس القرآن والحديث والفقه واللغة الفارسية ثم درس حتى أنهى المرحلة الثانوية ودرس اللغة العربية وأجادها حتى بدأ يترجم الكتب العربية إلى الأردية، عمل بالصحافة الإسلامية وكان يتميز بأسلوبه الإنشائي الباهر مما أهله لدخول غمار الكتابة والتأليف حتى اسندت إليه رئاسة التحرير لصحيفة المسلم ثم صحيفة الجمعية، ومن خلال هذا العمل اكتسب معرفة بالأحداث مما كان له الأثر في زيادة خبراته ومشاركاته، ثم دخل المجال الدعوي ومحاولاته تصحيح العقيدة وإزالة الشبهات والعقبات في طريق الدعوة، ومن ذلك دخوله في المجال الجامعي وإعطائه لبعض المحاضرات مما زاد من مكانته وشهرته في باكستان، وانتشرت كتبه وعلا اسمه وكون الجماعة الإسلامية عام ١٩٤١م، كأول نواة لعودة الناس إلى الدين الصحيح

بعد الاستعمار، وبدأت الصراعات مع اعداء الفكر الإسلامي وأبلى أبو الأعلى المودودي بلاءً حسناً حيث سجن عدة مرات وكان صابراً محتسباً ولم يهتز إيمانه بل ومع ذلك ألف العديد من المؤلفاته التي زادت على المائة، وقد ترجم بعضها إلى أربعين لغة، توفي عام ١٩٧٩م، (علماء ومفكرون عرفتهم، لمحمد المجذوب ٥/٢-٤٢).

○ مؤمل بن الفضل الحراني:

هو مؤمل بن الفضل بن مجاهد ويقال ابن عمير الحراني، أبو سعيد الجزري، وثقه أبو حاتم، وابن حبان، مات سنة ٢٢٩هـ وقيل ٢٣٠هـ (تهذيب التهذيب ٣٨٣/١٠ رقم ٦٨٦).

[حرف النون]:

○ نافع:

هو نافع أبو عبدالله القرشي، العدوي، العمري، مولى ابن عمر وراويته، ثقة، ثبت، فقيه، مشهور، توفي سنة ١١٧هـ (انظر: تهذيب التهذيب ٤١٢/١٠-٤١٥ رقم ٧٤٢؛ سير أعلام النبلاء ٩٥/٥-١٠١ رقم ٣٤؛ التاريخ الكبير ٨٤/٨-٨٥ رقم ٢٢٧٠).

○ نبهان مولى أم سلمة:

هو نبهان المخزومي أبو يحيى المدني، مولى أم سلمة ومكاتبها، روى عنها وروى عنه الزهري ومحمد بن عبدالرحمن مولى آل طلحة، وذكره ابن حبان في الثقات، (تهذيب التهذيب ٤١٦/١٠ رقم ٧٤٩).

○ النخعي:

هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن زهل النخعي أبو عمران، الكوفي الفقيه، ولد سنة ٤٦هـ من منحج، من أكابر

التابعين صلاحاً وصدق رواية وحفظاً للحديث، كان مفتي أهل الكوفة كان متوقياً قليل التكلف، مات وهو مختفي من الحجاج سنة ٩٦هـ، (انظر: تهذيب التهذيب ١٧٧/١-١٧٨ رقم ٣٢٥؛ الأعلام للزركلي ٨٠/١).

○ النسفي:

هو أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمد حافظ الدين النسفي، نسبة إلى (نسف) ببلاد السند بين جيحون وسمرقند، فقيه حنفي، مفسر، من أهل ايزج (من كور أصبهان)، وفيها توفي عام ٧١٠هـ له عدة مصنفات منها: المصفي، المنافع شرح النافع، كنز الدقائق، المنار، العمدة، مدار التنزيل وحقائق التأويل، شرح المنار، (انظر: تاج التراجم لابن قطلوبغا ١٧٤-١٧٥ رقم ١٢٢؛ الأعلام للزركلي ٦٧/٤).

○ النووي:

يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعه بن حزام محي الدين أبو زكريا الحزمي الدمشقي النووي الشافعي، الفقيه، الحافظ، الزاهد، أحد الأعلام، شيخ الإسلام، ولد سنة ٦٣١هـ في (نوى) إحدى قرى حوران بسوريه وإليها نسبته، قرأ القرآن وختمه في بلده وحينما بلغ التاسعة عشر أتى به والده إلى دمشق فسكن المدرسة الرواحية واشتغل بالعلم ثم التصنيف والنصح للمسلمين وولاتهم، ومجاهدة النفس والعمل بدقائق الفقه، والحرص على الخروج من خلاف العلماء، والمراقبة لأعمال القلوب وتصفيتها، كان حافظاً للحديث عارفاً بأنواعه من صحيحه وسقيمه وغريب ألفاظه واستنباط فقهه حافظاً للمذهب وقواعده وأصوله وأقوال الصحابة والتابعين واختلاف العلماء ووفاقهم سالكاً في ذلك طريقة السلف، كان لا يأكل في اليوم والليلة إلا أكلة بعد عشاء الآخرة

ولا يشرب إلا شربة واحدة عند السحر، ولم يتزوج، تولى دار الحديث بالأشرفية ولم يأخذ لنفسه شيئاً من معلومها، مات في بلدة (نوى) سنة ٦٧٧هـ وقيل سنة ٦٧٦هـ ودفن فيها، له تصانيف عديدة منها: الروضة والمنهاج، المجموع شرح المذهب ووصل فيه إلى أثناء الربا والمنهاج في شرح صحيح مسلم، الأذكار، رياض الصالحين، التبيان في آداب حملة القرآن، تهذيب الأسماء واللغات، وغير ذلك، (انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة الدمشقي ٩/٢ وما بعدها، رقم ٤٥٤؛ الأعلام للزركلي ١٤٩/٨).

[حرف الواو]:

○ واثلة بن الأسقع:

اختلف في نسبه وكنيته ، ف قيل هو واثلة بن الأسقع بن كعب بن عامر ابن ليث بن عبد مناة، وقيل ابن الأسقع بن عبد الله بن عبد ياليل، ويقال: أبو قرصافه، وقيل غير ذلك، أسلم قبل تبوك وشهدها روى عن النبي ﷺ وعن أبي مرثد الغنوي وأبي هريرة وأم سلمة، كان من أهل الصفة وبعد وفاة رسول الله ﷺ خرج إلى الشام وكان يشهد المغازي بدمشق وحمص، كان آخر من مات من الصحابة بدمشق في خلافة عبد الملك بن مروان سنة ٨٣هـ وهو يبلغ من العمر مائة وخمس سنين، (تهذيب التهذيب لابن حجر ١٠١/١١).

○ د. وهبه الزحيلي:

أستاذ الشريعة الإسلامية في كليتي الشريعة والحقوق ورئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه سابقاً بجامعة دمشق.

[حرف الياء]:

○ يحيى بن سعيد:

يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي أبو سعيد البصري، الأحول الحافظ، كان محدثاً مأموناً رفيعاً حجة، وهو من أجل أصحاب مالك بالبصرة، وكان النووي يتعجب من حفظه، واحتج به الأئمة كلهم وقالوا من تركه يحيى تركناه، روى عن جماعة منهم يحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة وعكرمة بن عمار وبهز بن حكيم والأعمش وابن جريج والأوزاعي ومالك وغيرهم، وروى عنه خلق كثير، وثقه الأثرم وابن سعد والعجلي وأبو زرعة ولد سنة ١٢٠هـ ومات سنة ١٩٨هـ (انظر: تهذيب التهذيب ٢١٦/١١ وما بعدها، رقم ٣٥٨).

○ يعقوب بن كعب الأنطاكي:

هو يعقوب بن كعب بن حامد الحلبي، أبو يوسف، نزيل أنطاكية روى عن جماعة منهم: وكيع، الوليد بن مسلم، محمد بن سلمة، وغيرهم، وروى عنه جماعة منهم أبو داود، قال العجلي: ثقة، رجل صالح صاحب سنة، كما وثقه أبو حاتم وابن حبان، (تهذيب التهذيب ٣٩٤/١١ رقم ٧٠٩).

○ أبو يوسف:

هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حنيس بن سعد بن حبه الأنصاري الكوفي البغدادي أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة وتلميذه ولد بالكوفة سنة ١١٣هـ وهو أول من نشر علم أبي حنيفة في أقطار الأرض، حتى قيل لولا أبو يوسف ما ذكر أبو حنيفة، كان من حفاظ الحديث والرواية وهو ثقة ثم لازم أبو حنيفة فغلب عليه الرأي، تولى القضاء لثلاثة من الخلفاء المهدي، الهادي، الرشيد، وهو أول من خوطب بقاضي القضاة

في خلافة الرشيد، وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة وكان واسع العلم بالتفسير والمغازي وأيام العرب، قال: ما قلت قولاً خالفت فيه أبا حنيفة إلا وهو قول قاله ثم رغب عنه، مات ببغداد سنة ١٨٢هـ وقيل سنة ١٨١هـ في خلافة الرشيد، له مصنفات عديدة منها: الأمالي في الفقه، والخراج، الآثار، النوار، اختلاف الأمصار، أدب القاضي، وغير ذلك، (انظر: تاج التراجم لابن قطلوبغا السوڤوني ص ٣١٥-٣١٧ رقم الترجمة ٣١٣؛ الأعلام للزركلي ١٩٣/٨).

□ □ □

□ □

□

الفهارس

- ١- فهرس الآيات.
- ٢- فهرس الأحاديث.
- ٣- فهرس المصادر والمراجع.
- ٤- فهرس الموضوعات.

فهرس الآیات

□ □ □

□ □

□

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	السورة	طرف الآية
حرف الألف			
٧٦١، ٧٦	١٢٥	النحل	ادع إلى سبيل ربك بالحكمة
٨١٤، ٨١٣، ٨١١، ٣٢، ٢٢	٦	الطلاق	اسكنوهن من حيث سكنتم
٣٤٢	١	العلق	اقرأ باسم ربك الذي خلق
٤٩٧	٦٧	الزخرف	الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو
٩١	١١٩	الأنعام	إلا ما اضطررتم إليه
٣٧	١٤	الملك	ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير
١٦٩	١٣٣	البقرة	أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت
٤٦	٢٨٢	البقرة	أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى
٣٥٦، ٣١	٢٣	النور	إن الذين يرمون المحصنات الغافلات
٧٤	٤	الرعد	إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون
٧٤	١٢	النحل	إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون
٧٤	٤	الروم	إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون
٧٤	٢١	الروم	إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون
٧٤	٣	الرعد	إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون
٧٤	٤٢	الزمر	إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون
٧٤	١٣	الجاثية	إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون
٥٣٧	٣٥	الأحزاب	إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات
٨١	١٧٣	البقرة	إنما حرم عليكم الميتة والدم
٨٦	١١٥	النحل	إنما حرم عليكم الميتة والدم

٣٤٢	فاطر	٢٨	إنما يخشى الله من عباده العلماء
٢١٨	النور	٣٢	إن يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله
٩٧	النساء	٥٩	أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر
١٧٤	النور	٣١	أو ما ملكت أيمانهن
١٣٠	البقرة	١٥٧	أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة

(حرف التاء)

٧٥٣	الأحزاب	٥١	ترجي من تشاء منهم
-----	---------	----	-------------------

(حرف الذال)

١٦٣	الأحزاب	٥٩	ذلك أدنى أن يعرفن
١٦٤	الأحزاب	٥٣	ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن

(حرف الراء)

هـ	النمل	١٩	رب أوزعني أن أشكر نعمتك
٧٨١، ٧٥٨، ١٠٠، ٩٩، ٩٧، ٦٣، ٤٢	النساء	٣٤	الرجال قوامون على النساء

(حرف الزاي)

٣٦٨	النور	٢	الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
-----	-------	---	---------------------------------

(حرف الشين)

٣٤٢	آل عمران	١٨	شهد الله انه لا إله إلا هو
-----	----------	----	----------------------------

(حرف العين)

٥٢٢	التوبة	١٢٨	عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم
٨١٢	البقرة	٢٣٣	على المولود له رزقهن وكسوتهن

(حرف الفاء)

٥٤٣	الأعراف	١٣٨	فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم
-----	---------	-----	------------------------------------

١٧	النساء	٢٤	فَاتَوْهِنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً
٧٧	محمد	٤	فَإِذَا مَنَّآ بَعْدَ وَإِنَّا فِدَاءٌ
٨٠٥	النساء	٣٤	فَإِنْ أَطْعَمْتُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا
٧٠٨	الأنبياء	١٠٩	فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ
٥٠٣	النور	٢٨	فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا
٥٣٦	النساء	١١	فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ
٢٢	النساء	٣	فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ
١٧	النساء	٤	فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا
٤٢٨	الكوثر	٢	فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ
٣٧ ٢٤	الروم النساء	٣٠ ١٢٩	فَطَرَهُ اللَّهُ الَّذِي طَفَّرَ النَّاسَ عَلَيْهَا فَلَا تَحْمِلُوا كُلَّ الْمَلِإِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ
٩٣ ، ٩٠ ، ٨٥	البقرة	١٧٣	فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ
٨٦	المائدة	٣	فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرٍ مُتَجَانِفٍ
(حرف القاف)			
٨١٦	الطلاق	٣	قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا
٧٤	يونس	١٠١	قُلْ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
٩	الأنعام	١٥١	قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ
٢٢٥ ، ٦٦	النور	٣١-٣٠	قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ
٦٧٢	الأعراف	٣٢	قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ
٣٤٢	الزمر	٩	قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ

(حرف الكاف)

٣٨٩ ، ٣٨٨	البقرة	٢١٦	كتب عليكم القتال
٣٥٥	البقرة	١٧٨	كتب عليكم القصاص
٥٣٤	آل عمران	١١٠	كنتم خير أمة أخرجت للناس

(حرف اللام)

٧٥	البقرة	٢٥٦	لا إكراه في الدين
٥٩٣	الطه	١	لا تخرجوهن من بيوتهن
٥٠٢	النساء	١١٤	لا خير في كثير من نجواهم
٧٦	النساء	١٤٨	لا يحب الله الجهر بالسوء
٣٨٩	النساء	١٥	لا يستوي القاعدون من المؤمنين
٦٢٣	البقرة	٢٨٦	لا يكلف الله نفساً إلا وسعها
٢١	البقرة	٢٢٦	للذين يؤلون من نسائهم تربص
٥٨٠	النساء	٣٢	للرجال نصيب مما اكتسبوا
٢٦	النساء	٧	للرجال نصيب مما ترك الوالدان

٢٦٧	الأحزاب	٢١	لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة
١٠	الشورى	٥٠-٤٩	لله ملك السموات والأرض يخلق ما يشاء
٥٣٦	النساء	١٢٣	ليس بآمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب
٧٨٠ ، ٧٢٢	الطلاق	٧	لينفق ذو سعة من سعته

(حرف الميم)

٥٥١	المائدة	٦	ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج
٥٣١	النحل	٩٧	من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى
٦١٠	الروم	٢١	من آياته أن خلق لكم من أنفسكم

(حرف الهاء)

٥٧٨	الملك	١٥	هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا
-----	-------	----	-----------------------------

(حرف الواو)

٤٩٠	الإسراء	٢٦	وآت ذا القربى حقه والمسكين
١٧٠١٦	النساء	٤	وآتوا النساء صدقاتهن خلفه
٤٩٠	النساء	١	واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام
٧١٦	البقرة	٢٣٣	واتقوا الله واعلموا أن الله بماتعملون بصير
٤٠٩	البقرة	١٩٦	وأتموا الحج والعمرة لله
٧٠٨	التوبة	٣	وأذان من الله ورسوله
٩	التكوير	٨	وإذا الموءودة سئلت
١٠	النحل	٥٨	وإذا بشر أحدهم بالأنثى
٢٥٦، ١٩٣	الأحزاب	٥٣	وإذا سألتموهن متاعاً فاسألوهن
٥٣١	البقرة	١٨٦	وإذا سألك عبادي عني فإني قريب
هـ	ابراهيم	٧	وإذا تآذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم
٧٠٨	البقرة	٢٧٩	وأذنوا بحرب من الله ورسوله
٥٩٣	الأحزاب	٣٤	وانكروا ما يتلى في بيوتكن

٤٦	البقرة	٢٨٢	واستشهدوا شهيدين من رجالكم
٣٩٠	الأنفال	٤٩	واصبروا إن الله مع الصابرين
٧٦٧	النساء	٣٤	واضربوهن
٣٨٢	الطلاق	٢	وأقيموا الشهادة لله
٣٠٨	البقرة	٤٣	واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
٦١٠	النحل	٧٢	والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً
٣٥٦، ٣١	النور	٤	والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا
٤٩	البقرة	٢٤٠	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً
٤٩٠	الرعد	٢٥	والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه
١٦٦	الأحزاب	٥٧	والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات
٣٦٧	النور	٢	والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
٣٥	المائدة	٣٨	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
٤٩٦	النساء	٣٦	واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً
٢٠٣، ٦٧	النور	٦٠	والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون
٥٣٨، ٥٣٤	التوبة	٧١	والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض
٧١٧	البقرة	٢٣٣	والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين
٤٥	النساء	١٧٦	وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء
١٠٢، ٤٠	البقرة	٢٢٨	والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
٥٤٣	الفتح	٢٥	والهدي معكوفاً أن يبلغ محله

٤٣	النساء	١٢	وإن كان رجل يورث كلالة
٨١٢	الطلاق	٦	وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن
٨٠٦، ٧٦٦ ٤٨٨	النساء الإسراء	٣٤ ٢٢	واهجروهن في المضاجع وبالوالدين إحساناً
٦٢٠	المائدة	٢	وتعاونوا على البر والتقوى
٧٩٩	الروم	٢١	وجعل بينكم مودة ورحمة
٦١٠	النساء	١	وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً
٣٣٨	الأنعام	٧٠	وذر الذين اتخذوا دينهم لعباً ولهواً
٥٢٧	التوبة	١٠٣	وصل عليهم
٣٢٩	المائدة	٥	وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم
٧٩٩، ٧٤٥، ١٨٠	النساء	١٩	وعاشروهن بالمعروف
٧٨١، ٢٢	البقرة	٢٣٣	وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
٨٦	الأنعام	١١٩	وقد فصل لكم ما حرم عليكم
٦٧٠، ٥٩١، ٥٨٧، ٥٧٨، ٣٩٣	الأحزاب	٣٣	وقرن في بيوتكن ولا تبرجن
٤٨	الإسراء	٨٠	وقل رب أدخلني مدخل صدق
٢٤٥، ١٩٧، ١٥٩	النور	٣١	وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن
٤٧٦	الإسراء	٢٣	وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه
٥٣٦	البقرة	٣٦	وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو
٣٥٥	المائدة	٤٥	وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس
٤٣	النساء	١١	ولأبويه لكل واحد منهما السدس

٥٤٨، ٥٤٧، ٥٤٤، ٥٤٣	البقرة	١٨٧	ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد
١٠٠، ٤٥، ٤١	النساء	٣٢	ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض
٧٦	الأنعام	١٠٨	ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله
٧١٧	البقرة	٢٣٣	ولا تضار والدتها بولدها
٩١	النساء	٢٩	ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً
٩	الاسراء	٣١	ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق
٩٩	طه	١١٤	ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى
٣٨٣	البقرة	٢٨٣	ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها
٩١	البقرة	١٩٥	ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة
٥٣٦، ٣٨٣	البقرة	٢٨٢	ولا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا
٢٥٠، ٢١٢، ١٦٨	النور	٣١	ولا يبين زينتهن إلا لبعولتهن
٣٥	البقرة	٢٢٩	ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن
٢٣٦	النور	٣١	ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يبدين
٥٤١	البقرة	٢٨٦	ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها
٥٣٢	آل عمران	١٠٤	ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير
٤٠٦، ٢٩٧، ٢٨٦، ٢٧٢	آل عمران	٩٧	ولله على الناس حج البيت
٣٤	النساء	١٢٩	ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء
٣٨	آل عمران	٣٦	وليس الذكر كالأنثى
٤٠	البقرة	٢٢٨	ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف
٨٩	المؤمنون	٧١	ولو اتبع الحق أهواءهم

٦٧٤	الحشر	٧	وما آتاكم الرسول فخذوه
٤٠٦	البينة	٥	وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين
٣٨٩	التوبة	١٢٢	وما كان المؤمنون لينفروا كافة
٢٩٩	مريم	٦٤	وما كان ربك نسياً
٧٦٢	فصلت	٣٣	ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله
١٧	النساء	٢٥	ومن لم يستطع طويلاً أن ينكح
٣٧	الأحقاف	١٥	ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً
٣٧	لقمان	١٤	ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه
٢٦١، ٢٦٠، ٢٤١، ٢٤٠	النور	٣١	وليضربن بخمرهن على جيوبهن
٥٨٠	القصص	٢٣	ولما ورد ماء مدين
٣١٣	الحج	٢٩	وليوفوا نذورهم
٣٣٩	لقمان	٦	ويتخذها هزواً أولئك لهم عذاب مهين
٣٦٢	النور	٢	وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين

(حرف الياء)

٣٩١	الأنفال	١٥	يأيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا
٤٩٠	الأنفال	٤٥	يأيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا
٣٨٠	النساء	٥٩	يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله
٦٠٣، ٣٤٩	التحريم	٦	يأيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم
٥٠٣، ٢٢٧	النور	٢٧	يأيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً
٢٨٤، ٢٦٢	الأحزاب	٥٣	يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي

٣٩١	التوبة	٣٨	يأيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم
٥٧٨	البقرة	١٦٨	يأيها الذين آمنوا كلوا مما في الأرض
٢٦٧، ٢٦٣	المتحنة	١٢	يأيها النبي إذا جاءك المؤمنات
٨١٦، ٨١٢، ٦٨٧، ٦٨٦، ٤٩	الطلاق	١	يأيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن
٢٤٣، ١٨٨، ١٦٧، ١٥٩، ١٣	الأحزاب	٥٩	يأيها النبي قل لأزواجك وبناتك
٦٧٢	الأعراف	٣١	يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد
٢٣٦، ٦٤، ٥٩	الأحزاب	٣٢	يا نساء النبي لستن كأحد من النساء
٣٤٢	المجادلة	١١	يرفع الله الذين آمنوا منكم
٣١٣	الإنسان	٧	يوفون بالنذر ويخافون يوماً
٤٤	النساء	١٠	يوصيكم الله في أولادكم
٢٢٦	غافر	١٩	يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور

فهرس الأحادیث

□ □ □

□ □

□

فهرس أطراف الأحاديث النبوية

الصفحة	طرف الحديث
(حرف الألف)	
٣٣٧	أبصر النبي ﷺ نساءً وصبياناً مقبلين
٣١	أتعجبون من غيرة سعد
٦٤٨-٦٤٦	اتق الله واصبري
٤٨٦	اتق الله ولا تخالفي زوجك
٦٧٩	اتقوا بيتاً يقال له الحمام
٥٠٥	أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيت لها
٢٣٢	احتجبا منه
٤١٠	أحجج عن أبيك واعتمر
١١٨	أحق ما أوفيتم من الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج
٥٨٣	أخ .. أخ ..
٣٣٥	إذا اجتمع الداعيان فأجب أقربهما باباً
٢٠٩	إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه
٣٢٦	إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب فإن شاء طعم وإن شاء ترك
١٢٩	إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها

٥١٢	إذا استأذنت امرأة أحدكم
٣٤٠	إذا دعا أحدكم أخاه فليجب
٣٢٦	إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب
٣٢٦	إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها
٢٤٣	إذا استعطرت المرأة فمرت على القوم
٣٩١	إذا استنفرتم فاتفروا
٥١٤، ٢٤٣	إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً
٥١٤	إذا شهدت إحداكن العشاء فلا تطيب تلك الليلة
١٧٥	إذا كان عند مكاتب إحداكن ما يؤدي فلتحتجب منه
٢٣٢	انذهبي إلى ابن أم مكتوم
٦١٠	أربع من سنن المرسلين: الحياء والتعطر والسواك والنكاح
٢١٨	أردف رسول الله ﷺ الفضل بن عباس
٢٧٨	استأخرن فليس لكن أن تحققن الطريق
٢٠	استوصوا بالنساء خيراً فإنهن عندكم عوان
١٨١	اصدعها صدعين فاقطع أحدهما قميصاً
٤٧٥	اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم
٨١٤	اعتدي عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى
٧٥١	أقرع بين نسائه
٣٢٢	ألا أخبركم عن النفر الثلاث

٢١	ألا أدلكم على أفضل الصدقة
٣١	ألا تستحيون؟ ألا تغارون
٤٧٧	ألا وقول الزور وشهادة الزور
٧٧٠	ألا واستوصوا بالنساء خيراً فإنما هن عوان
٥٧٥ ، ٣٤٥	ألا تعلمين هذه رقية النملة
٣٠٩	الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً
٦٦٤ ، ٢٦٤	ألا لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان
٦٠٣٤٩٧	ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته
٣٦٨	إن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحسن
٤٩٠	إن الله خلق الخلق حتى إذا فرغ
٣٨٤	الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها
٦٨	الزم رجلها
٤٧	أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل
٦٧٢	أما يجد هذا ما يسكن به شعره
٤٦٤	أمرنا باتباع الجنائز وعيادة المريض
٦٣٣	أمرنا بسبع ونهانا عن سبع
٤٤١-٤٣٢	أمرنا أن نخرج في العيد العواتق
٤٢٧	أمرنا رسول الله ﷺ أن يخرج من العيد
٤٣٨	أمرنا بالعيد أن نخرج فيهما الحيض
٦٢٨	إن الله أتزل الداء والدواء وجعل لكل داء
١٠	إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات
٢٦٨	إن الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا

- ٤٦٥ إن الله عزو وجل يقول يوم القيامة يا ابن آدم
- ٤٩٨ إن الله يقول يوم القيامة أين المتحابون
- ٦٤٩ إن جبريل عليه السلام جاءه صلى الله عليه وسلم
- ٦٢٤ إن لجسدك عليك حقاً
- ٤٩٨ إن رجلاً زار أخاً له في قرية
- ١٧٧ إن الرضاعة تحرم ما حرم الولادة
- ٢٩١ إن النذر لا يقدم شيئاً ولا يؤخر
- ٤٥١ إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله
- ٥٦٧ إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم
- ٧٢٩ ، ٧١٨ أنت أحق به ما لم تنكحي
- ١٦ إن جارية بكرة أنت النبي ﷺ فذكرت
- ١٠٩ إن حق الزوج على زوجته إذا أرادها على نفسها
- ١٠٩ إن المرأة إذا فرغت
- ٦٤٨ إنما الصبر عند الصدمة الأولى
- ٤٩٧ إنما مثل الجليس الصالح وجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير
- ٥٢١ إن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة
- ٤٦٥ إن المسلم إذا دعاه أخاه المسلم لم يزل
- ٧٦ إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر
- ٤٤٣ إنه ﷺ كان يخرج نساءه وبناته في العيدين
- ٣١ أنه نهى أن يجلس على مائدة تدار فيها الخمر
- ٢٣ أن يطعمها إذا طعم وأن يكسوها إذا اكتسى

٦٨٢	إنها ستفتح لكم أرض العجم
٥٢٢	إني لأقوم إلى الصلاة وأنا أريد أن أطول
٥٥٤	إني نذرت أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام
٤٤٤	إن رسول الله ﷺ كان يصلي في الأضحية والفطر
٤٢٨	إن رسول الله ﷺ نهى عن صيام هذين اليومين
٢٨٦، ٢٧١	إياكم والدخول على النساء
٢٤٧	إياكم والجلوس في الطرقات
٢٥	أيما امرأة اختلعت من زوجها من غير بأس
٥١٤	أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء
٢٥ ١١	أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً أبداً لم يملكها
	(حرف الباء)
٣٠	بر أمك وأباك وأختك وأخاك
٤٨٦	بر البر أن يصل الرجل ود أبيه
٥٥٧-٥٥٦-٥٥٤	البر ترون بهن
٦٨٨	بلى، فجذي نخلك
	(حرف التاء)
٢٠٦	ترخي شبراً
٥٨٣-٥٨٢	تزوجني الزبير وما له في الأرض
٣٣٨	تزوجني النبي ﷺ فأتتني أمي

٥٣٦ تصدقن فإن أكثركن حطب جهنم

(حرف الشاء)

٤٩٧ ثلاث من كن فيه

٢٢٨ ثلاثة لا ترى أعينهم النار

١١ ثلاثة لهم أجران رجل من أهل الجنة

٣٢٣ ثلاثة لهم أجران رجل من أهل الكتاب

(حرف الجيم)

٢١٧ جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت

٢٦٧ جئت النبي ﷺ في نسوة نبايعه

٥٢٤ الجمعة حق واجب على كل مسلم

٥١٨ جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراركم

٤٧٧ الجهاد في سبيل الله فسكت ولو استزدته لزا دنى

(حرف الحاء)

٦٣٤ حق المسلم على المسلم خمس

٤٩١ حق كبير الإخوة على صغيرهم كحق الوالد على الولد

٦٨٣ الحمام حرام على نساء أمتي

(حرف الخاء)

٢٩ الخالة بمنزلة الأم

٢٧٩ خير صفوف الرجال أولها

خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي ٢٠

(حرف الدال)

دعها يا عمر فإن العين دامة والنفس مصابة ٦٣٩

(حرف الراء)

رأيت النبي ﷺ يسترني بردائه ٢٣٠

رأيت النبي ﷺ يقسم لحماً بالجعرانة ٢٩

رغم أنفه ثم رغم أنفه، قيل من يا رسول الله ٤٧٧

رجم امرأة فحفر لها إلى التندوة ٣٦٤

(حرف السين)

سألت رسول الله ﷺ عن نظرة الفجأة ٢٣٤

سفر المرأة مع عبدها ضيعة ٢٣٥

سمعت النبي ﷺ يأمر فيمن زنى ولم يحصن ٣٦٨

(حرف الشين)

شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء ٣٠٨

شهدت العيدين مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ٤٢٨

(حرف الصاد)

صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها ٥٢١

صلوا على صاحبكم ٥٢٨، ٥٢٦

صنفان من أهل النار لم أرهما ١٧٩، ٦٨

(حرف الطاء)

٣٤٥ ، ٣٤٣

طلب العلم فريضة على كل مسلم

(حرف العين)

٦٧٣

عشر من الفطرة: قص الشارب واعفاء اللحية وذكر منها السواك

(حرف الغين)

٦١٤

غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات اخلفهم في رحالهم

(حرف الفاء)

٥٢٢

فأتجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمتي

٢٠

فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن

٦٦٦

فاذهب فانظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئاً

٦٧٢

فأمره أن يحسن إليها وأن يترجل كل يوم

٤٩١

فأقر أو ا إن شئتم ﴿فهل عسيتم﴾

٥١٢

فإن أذن لها خرجت وإلا لم تخرج

٦١٥

فإنها كانت تزفر لنا القرب يوم أحد

٥٨٢

فجذني نخلك فإنك عسى أن تصدقي

٧٣٠

فخدمته في السفر والحضر

٦٢٤

فسبقني فقال هذه بتلك السبقة

٥٤٥

فقال النبي ﷺ أوف

٣١٦

فقال اللهم أنتم من أحب الناس إلي

فمال إلى احداهما دون أخرى جاء يوم القيامة
 ٧٥٠
 فكوا العاني وأجيبوا الداعي وعودوا المريض
 ٣٢٦
 فوالذي نفسي بيده فقد تابت توبة لو تابها
 ٣٦٥

(حرف القاف)

قال إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن
 ٥١٧
 قال أمك قال ثم من قال أمك..
 ٤٧٧
 قالت الأعراب: يا رسول الله أنتداوى
 ٦٢٨
 قالت معاذ الله وقد سمعتك تذكر فيها ما تذكر
 ٦٥٤
 قالت نعم كان نهى عن زيارة القبور ثم أمر بزيارتها
 ٦٥٠
 قال : بلى فجذني نخلك فإنك عسى أن تصدقي
 ٦٨٨
 قال نعم تصدق عنها
 ٢٩
 قال: نعم يا عباد الله تداووا فإن الله لم يضع
 ٦٢٨
 قد أذن الله لكن أن تخرجن لحوائجكن
 ٦١٩ ، ٥٨١
 قلبي: السلام على أهل الديار من المؤمنين
 ٦٤٩
 قد أجرنا من أجرت يا أم هانيء
 ٣٣
 قد أنزل الله فيك وفي صاحبك
 ٣٧٣
 قد بايعتك
 ٢٦٨
 قدم رسول الله ﷺ ليس له خادم
 ٧٢٩
 قلت يا رسول الله يرجع الناس بنسكين وارجع بنسك
 ٢٠٨

(حرف الكاف)

- ٧٥٣ كان إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه
- ٢٥٧ كان رسول الله ﷺ إذا سلم قام النساء
- ٢٥٧ كان رسول الله ﷺ إذا سلم مكث قليلاً
- ٤٦٧ كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نبردها بالماء
- ٦١٣ كان رسول الله ﷺ يغزو بأمر سليم ونسوة من الأنصار
- ٧٤ كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل
- ٢٠٨ كان الركبان يحذون بنا
- ٥٤٦ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان
- ٥٥٤ كان النبي ﷺ يعتكف في العشر الأواخر من رمضان
- ٣٧ كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا
- ٦١٤ كنا نغزو مع النبي ﷺ فنسقي القوم
- ٢٣ كل عين زانية
- ٥٣٥ كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر
- ١٨ كم كان صدقه ﷺ عليه السلام
- ٦٤٧ كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها
- ٤٣٧ كنا نؤمر بالخروج في العيدين

(حرف اللام)

- ٤٠٦ لا ، إلا أن تطوع
- ٥٥٠ لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد

- لا تمنعه نفسها فإن كانت على طهر أتنه ١١٠
- لا تنتقب المرأة المحرمة ٢٠٦
- لا تحتجبي منه فإنه يحرم من الرضاعة ١٧٧
- لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوماً ٥٦٨
- لا تعلموا نساءكم الكتابة ولا تسكنوهن الغرف العلالي ٥٧٥
- لا تمنعه نفسها ١١٠
- لا تمنعوا النساء حظوظهن من المساجد ٥١٢
- لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ٢٨١
- لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن ٥٢١
- لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين ٤٢٠
- لا تنكح الأيم حتى تستأمر ١١٣ ب
- لا ، حلوة ليصل أحدكم نشاطه فإذا فتره ليقعد ٦٢٤
- لا وفاء لنذر في معصية الله ٣٢٣
- لا يدخل الجنة قاطع ٤٩٠
- لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد ٦٧٦
- لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ٧٦٨ ، ٧٧١
- لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله ٧٧٢
- لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاثة أيام ١٤٣ ، ١٤٣
- لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة ١٤١ ، ١٤٣
- لا يدخلن رجل بعد يومي هذا على مغيبة ٢٦٥

١٥٢، ٢٨٥، ١٦١
١٣، ٢٨٢٦٣
هـ

لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم
لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافر امرأة إلا مع محرم
لا يشكر الله من لا يشكر الناس

١٩

لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً

٥٣٥

لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر

٤٣٧

لتبصرن ما حبا من حبا

٦٧٤

لعن عبد الله الواشمات والمتنمصات

٣٦٣

لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم

٧٦٨

لقد طاف بال محمد نساء كثير يشكون أزواجهن

٦١٥

لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي ﷺ

٤٦٧

لقنوا موتاكم لا إله إلا الله

٦٧٥

لعن الله الواصلة والمستوصلة

٦٥٢

لعن الله زوارات القبور

٦٤٥

لعن زوارات القبور

٦٧٧

لعن النبي ﷺ المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء

٦٧٦

لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة

١٨٠

لعن رسول الله ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة

١٨٠

لعن رسول الله ﷺ المرأة من النساء

٣٦٥

لم يحفر للجهنية ولا لما عز ولا لليهودية

٦٠٢، ٦٠١

لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة

٤٤٤

لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء

- لو تركنا هذا الباب للنساء ٢٧٨
 لولا نهى النبي ﷺ لزرت قبر ابنتي ٦٤٤
 ليس للنساء نصيب في الخروج ٤٤٣
 ليس لها أن تنطلق إلا بإذن زوجها ٣٠٦

(حرف الميم)

- ما أنزل الله داء إلا وأنزل له شفاء ٦٢٩
 ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه ٤٩٦
 ما ضرب رسول الله ﷺ خادماً له ولا امرأة ٧٦٩
 ما كان من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ١١٦
 ما كان معكم من لهو فإن الأنصار يعجبهم اللهو ٣٣٧
 ما من أحد يسلم علي إلا ورد الله علي رuchi ٦٥٦
 ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت زوجها ٦٨٣
 ما من رجل يعود مريضاً ٤٦٤
 ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجاباً ٣٤٤
 ما من مولود إلا يولد على الفطرة ٣٦٠
 ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبته ٤٧١
 المرء على دين خليله ٤٩٧
 المرأة عورة ٢٤٢٦٠
 المرأة المحرمة لا تلبس ٤١٨
 مروها فلتختمر ولتركب ٣٢٣، ١٨١
 المسلمون على شروطهم ١١٦

- من أحق بمن صابني ؟ ٢٧
- من الغيرة ما يحب الله ومنها ما يبغض الله ٣٢
- من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ٣٢٦
- من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة ١٦٧
- من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ٥٣٥-٧٥
- من ستر مسلماً ستره الله دنيا وآخره ٣٨٢
- من سره أن يبسط الله في رزقه وأن ينسأ له في أثره ٤٩٠
- من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة ٣٤٣
- من شهد الجنازة حتى يصلي عليها فله ٦٣٣
- من عاد مريضاً لم يحضره أجله فقال عنده أسأل الله العظيم.. ٤٦٦
- من كان له امرأتان فمال إلى إحداهما ٧٥٠
- من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما ٢٤
- من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام ٦٨٣
- من كان يؤمن بالله واليوم الآخر لم يأخذ شهراً منكم بغير أذنه ١٩
- من قعدت منكن في بيتها فإنها تدرك عمل المجاهد ٦٠
- من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة ٢٠٢
- من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصه فلا يعصه ٥٤٥، ٣١٣
- من نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين ٣٢٣
- من ولدت له ابنة فلم يئدها ولم يهنها ١١

(حرف النون)

- نهى أن تسافر المرأة مسيرة يومين ١٣

٥٢	نهى رسول الله ﷺ أن يتخون الرجل أهله
٣٢	نهى رسول الله ﷺ أن يطرق الرجل أهله ليلاً
٦٤٣، ٦٤٢	نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها
٦٣٥	نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا

(حرف الهاء)

٢٩٥، ٦١	هذه ثم ظهور الحصر
---------	-------------------

(حرف الواو)

٣٨١	واغد يا أنيس على امرأة هذا
٤٢٨	وأما يوم الفطر ففطركم من صيامكم
٤٠٦	وأن تعتمروا هو أفضل
٣٨١	والذي نفسي بيده لأقضين بينكم في كتاب الله
٣٤٦	والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده
١١٦	والمسلمون على شروطهم
٣٥٥	وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت
٥٧٦	وعلموهن المغزل وسورة النور
٣٩٨	ولا تصوم المرأة وبعثها شاهد إلا بإذنه
٦٧٧	ولعن المتشبهات من النساء بالرجال
٧٨١، ٨٠٧، ٢٣	ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف
٥٠٢	ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت

٢٨

ويحك .. أحية أمك

(حرف الياء)

٢١٢

يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض

٦٩٤٦٨

يايها الناس انهوا نساؤكم عن لبس الزينة

٣٦٨

يأمر فيمن زنى ولم يحصن

٢٣٤

يا علي لا تتبع النظرة النظرة

٥٠٠

يا نساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها

٥٤٥٠٥٤٤

يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله

- ٢٨٧

ياعدي . هل رأيت الحيرة

فهرس المصادر والمراجع

□ □ □

□ □

□

فهرس المصادر والمراجع

حرف الألف:

- ١- إبراز الحق والصواب في مسألة السفور والحجاب، العلامة أبو هشام عبدالله الأنصاري، سلسلة مقالات بمجلة الجامعة السلفية، بنارس، الهند.
- ٢- أحكام إذن الإنسان في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، إعداد: محمد بن إبراهيم بن الشيخ محمد علي سلطان العلماء سنة ١٤١٢هـ.
- ٣- الأحكام الخاصة بالمرأة في الزكاة والصوم والحج، أ. زينب محمد حسن فلاته، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ٤- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، أبو الحسن علي بن محمد ابن حبيب البصري البغدادي الماوردي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٥- أحكام النساء، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: عبدالقادر أحمد عطاء، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار المدني بجدة للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٦- أحكام النساء، للحافظ عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق ودراسة وتعليق: د. علي بن محمد يوسف المحمدي، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- ٧- أحكام القرآن، أبو بكر أحمد الرازي الجصاص، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- ٨- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ٩- أحكام القرآن، لعماد الدين الطبري المعروف بالكيا الهراس، تحقيق: موسى محمد علي، د. عزت علي عيد عطية، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- ١٠- اختلاط الجنسين في مدارسنا، عثمان محمد عثمان، الطبعة الثانية، دار الاعتصام.
- ١١- الاختيار لتعليل المختار، عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، تعليق: الشيخ محمود أبو دقيقه، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.
- ١٢- الآداب الشرعية والمنح المرعية، أبو عبدالله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- ١٣- الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، مراجعة وتصحيح: محمد هشام البرهاني، طبع دولة الإمارات سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ١٤- إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك، عبدالرحمن بن محمد بن عسكر المالكي البغدادي، (ومعه شرحه أسهل المدارك)، الطبعة الثانية، بيروت، دار الفكر.
- ١٥- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود العمادي، ١٢٧٥هـ بولاق، مصر.
- ١٦- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، المكتب الإسلامي.

١٧- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر النمري القرطبي،
(مطبوع مع الإصابة، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ دار إحياء
التراث العربي).

١٨- أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين ابن الأثير أبو الحسن
علي بن محمد الجزري، دار الفكر للطباعة والنشر.

١٩- إسعاف المبطأ برجال الموطأ، لجلال الدين السيوطي، (مطبوع مع
تنوير الحوالك)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٠- الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة، البهي الخولي، الطبعة الخامسة
١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، دار القلم، الكويت.

٢١- أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك، لأبي بكر ابن
حسن الكشناوي، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت.

٢٢- الأشباه والنظائر، لزين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم
الحنفي، وبحاشيته النواظر على الأشباه والنظائر، تحقيق وتقديم: محمد
مطيع الحافظ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، دار الفكر، دمشق.

٢٣- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، جلال الدين
عبد الرحمن السيوطي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية،
بيروت.

٢٤- الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر
البغدادى، مطبعة الارادة.

٢٥- الإصابة في تمييز الصحابة، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد ابن
علي بن حجر العسقلاني، - وبهامشه الاستيعاب في معرفة الأصحاب -

الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، طبعة جديدة بالأوفست (مصورة
عن الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ مطبعة السعادة، مصر).

٢٦- أصول الدعوة، د. عبد الكريم زيدان، الطبعة الرابعة ١٤١١هـ ١٩٩٠م،
مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة البشائر، عمان، الأردن.

٢٧- أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل
السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، نشر: لجنة إحياء المعارف
النعمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، مطابع: دار الكتاب العربي، توزيع:
مكتبة ابن تيمية.

٢٨- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي،
١٣٨٦هـ مطبعة المدني.

٢٩- إعداد المرأة المسلمة، د. السيد محمد علي نمر، الدار السعودية
للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ جدة.

٣٠- الأعلام، خير الدين الزركلي، الطبعة التاسعة ١٩٩٠م، دار العلم
للملايين، بيروت.

٣١- أعلام الموقعين عن رب العالمين، شمس الدين محمد بن أبي بكر
بن قيم الجوزية، تحقيق وتعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر،
بيروت.

٣٢- الإفصاح عن معاني الصحاح، أبو المظفر يحيى بن هبيرة، مطبعة
الكيلاي، المؤسسة السعيدية بالرياض.

٣٣- الإفصاح في فقه اللغة، حسين يوسف موسى، عبد الفتاح الصعيد،
الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، توزيع: جامعة أم القرى.

- ٣٤- الإقناع (مطبوع كمتن لكشاف القناع) لشرف الدين أبي النجا موسى بن أحمد بن سالم المقدسي الحجاوي الصالحي الدمشقي، مراجعة وتعليق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، ١٤١٢هـ - ١٩٨٢م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- ٣٥- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، لشمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ٣٦- إلى كل فتاة تؤمن بالله، د. محمد سعيد رمضان البوطي، الطبعة الخامسة، مكتبة الفارابي، دمشق.
- ٣٧- الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي، أشرف على طبعه وياشر تصحيحه: محمد زهري النجار، دار المعرفة، بيروت.
- ٣٨- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي، تصحيح وتحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة الثانية، أعاد طبعه دار إحياء التراث العربي ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٩- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للعلامة ناصر الدين البيضاوي، المكتبة الجمهورية المصرية.
- ٤٠- أنيس الفقهاء في تعريف الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم القونوي، تحقيق: د. أحمد بن عبدالرزاق الكبيسي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، الناشر: دار الوفاء للنشر والتوزيع بجدة، السعودية.
- ٤١- أهم قضايا المرأة المسلمة، د. محمد حسن أبو يحيى، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، نشر وتوزيع مكتبة الحرمين، الرياض.

٤٢- أوضح البيان في حكم سفر النسوان، سمير الزهيري، الطبعة الأولى ١٤١١هـ مكتبة التوحيد، القاهرة.

٤٣- الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، لأبي العباس نجم الدين بن الرفعه الأنصاري، حققه وقدم له: د. محمد أحمد إسماعيل الخاروف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة، مكة المكرمة.

حرف الباء:

٤٤- بجيرمي على الخطيب، المسماة بتحفة الحبيب على شرح الخطيب، سليمان بجيرمي، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٤٥- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٦- البدائل الإسلامية لمجالات الترويح المعاصرة، يحيى بسيوني مصطفى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٤٧- بداية المبتدي (متن الهداية)، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل بن برهان الدين المرغيناني، (والهداية مطبوع مع شرح فتح القدير)، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م، دار الفكر.

٤٨- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي، الطبعة السادسة، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٤٩- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم،

الطبعة الثانية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٥٠- البحر المحيط، لأبي عبدالله محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.

٥١- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، أحمد بن محمد الصاوي المالكي، الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م، طبع ونشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

٥٢- بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني، الشيخ أحمد ابن عبدالرحمن البناء، (مطبوع مع الفتح الرباني) - نشر: دار الشهاب، القاهرة.

حرف التاء:

٥٣- تاج التراجم، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السوداني، حققه وقدم له: محمد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار القلم، دمشق.

٥٤- التاج والإكليل - بهامش مواهب الجليل - لأبي عبدالله محمد ابن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالموافق، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، دار الفكر.

٥٥- تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي، ١٣٦٧هـ، مطبعة السعادة، مصر.

٥٦- تاريخ بغداد، للحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٧- التاريخ الكبير، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، دار

- الفكر، بيروت، (تصوير عن طبعة حيدر آباد الدكن بالهند).
- ٥٨- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون المالكي، مراجعة: طه عبدالرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- ٥٩- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، (وبهامشه حاشية الشلبي)، الطبعة الثانية، طبعت بمطابع الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، (تصوير عن الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق)، نشر: دار الكتاب الإسلامي.
- ٦٠- تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية والاختلاط المستهتر، محمد ابن لطفي الصباغ، نشر: دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، توزيع، دار الاعتصام بالقاهرة.
- ٦١- تحفة المحتاج شرح المنهاج، (مطبوع مع حواشي الشرواني وابن القاسم)، أحمد بن حجر الهيتمي، دار صادر، بيروت.
- ٦٢- تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الطبعة الرابعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٦٣- التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي.
- ٦٤- التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، د. عبدالقادر عوده، الطبعة العاشرة، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٦٥- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٦- التعليقات السنية على الفوائد البهية، أبو الحسنات محمد ابن عبدالحى الكندي الهندي، (مطبوع مع الفوائد البهية)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٦٧- تفسير سورة النور، لأبي الأعلى المودودي، مؤسسة الرسالة ١٣٧٨هـ، بيروت.

٦٨- تفسير القرآن الكريم (تفسير ابن كثير) أبو الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي، ١٤٠١هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٦٩- التفسير الواضح، د. محمد محمود حجازي، مطبعة الاستقلال، القاهرة.

٧٠- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، ملتزم نشره: محمد سلطان النمكاني صاحب المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

٧١- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لأبي بكر محمد ابن عبد الغني بن نقطة، تحقيق: محمد عظيم الدين، دار الحديث ١٤٠٧هـ، بيروت.

٧٢- تكملة شرح فتح القدير «المسماة نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار»، لشمس الدين أحمد المعروف بقاضي زاده، (مطبوع مع شرح فتح القدير، من الجزء ٨-١٠)، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م، دار الفكر، بيروت.

٧٣- تكملة المجموع الأولى، للإمام السبكي، (مطبوع مع المجموع من الجزء ١٠-١٢)، دار الفكر.

٧٤- تكملة المجموع الثانية، محمد بخيت المطيعي، (مطبوع مع المجموع من الجزء ١٣-٢٠)، دار الفكر.

٧٥- التكملة لوفيات النقلة، زكي الدين أبو محمد عبدالعظيم ابن عبدالقوي المنذري، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

٧٦- التلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير، للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (مطبوع مع المجموع)، دار الفكر، بيروت.

٧٧- التمهيد في أصول الفقه، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوزاني الحنبلي، دراسة وتحقيق الجزء الأول والثاني: د. مفيد محمد أبو عمشه، والجزء الثالث والرابع: د. محمد علي ابراهيم، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، توزيع: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٧٨- التنقيح المشبع في تحرير أحكام القنع، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، أشرف على طبعه وتصحيحه: عبدالرحمن حسن محمود، من علماء الأزهر، من منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض.

٧٩- تهذيب الأسماء واللغات، يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٠- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت، (مصور عن الطبعة الأولى وهي بمطبعة مجلس دائرة

المعارف النظامية الكائنة في الهند، حيدر آباد الدكن، سنة ١٣٢٦هـ).

٨١- تيسير مصطلح الحديث، د. محمود الطحان، الطبعة الثامنة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، مكتبة المعارف، الرياض.

حرف الثاء:

٨٢- الثقات ، لابن حبان، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

حرف الجيم:

٨٣- جامع الأصول في أحاديث الرسول، للإمام المبارك بن محمد بن الأثير الجزيري، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٨٤- جامع البيان في تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

٨٥- الجامع الصحيح - سنن الترمذي - لأبي عيسى محمد بن عيسى ابن سورة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٦- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد الأنصاري القرطبي، تصحيح أحمد عبالعليم البردوني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٨٧- جريدة المدينة، العدد ٩٥٥١، الثلاثاء ٢٣ محرم ١٤١٤هـ.

٨٨- جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل، صالح عبدالسميع الآبي

الأزهري.

٨٩- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، محي الدين عبدالقادر ابن محمد بن أبي الوفاء القرشي، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٤٠٨ هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

حرف الحاء:

٩٠- حاشية أبي الضياء نور الدين علي بن علي الشبراملسي القاهري، مطبوع مع نهاية المحتاج للرملي، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

٩١- حاشية الباجوري على شرح ابن القاسم الغزي، للشيخ إبراهيم الباجوري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٩٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفه الدسوقي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

٩٣- حاشية السندي على سنن ابن ماجة، للإمام أبي الحسن محمد ابن عبدالهادي الحنفي المعروف بالسندي، (مطبوع مع سنن المصطفى

المشهور بسنن ابن ماجة)، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت.
- حاشية السندي على شرح السنن، للإمام محمد بن أبي بكر (مطبوع مع سنن السنن)، دار الحديث، ١٤٠٧ هـ.

٩٤- حاشية الشرقاوي على التحرير، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.

٩٥- حاشية الشرواني على تحفة المحتاج، عبدالحميد الشرواني، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣١٥ هـ، دار الفكر، بيروت.

٩٦- حاشية الشلبي على تبين الحقائق، مطبوع بهامش تبين الحقائق،

الطبعة الثانية، طبعت بمطابع الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة،
مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، الناشر: دار
الكتاب الاسلامي.

٩٧- حاشية الطحاوي على الدر المختار، أحمد بن محمود بن إسماعيل
الطحاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، طبعة بالأوفست ١٣٩٥هـ
١٩٧٥م.

٩٨- حاشية العدوي على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد،
الشيخ علي الصعيدي العدوي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٩٩- حاشية العدوي - بهامش شرح الخرشي - دار صادر، بيروت.

١٠٠- حاشية عميرة على شرح جلال الدين المحلي، لشهاب الدين أحمد
البرلسي الملقب بعميره، (مطبوع مع حاشية عميرة وشرح جلال الدين
المحلي)، الطبعة الرابعة، دار الفكر.

١٠١- حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلي، لشهاب الدين
أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، (مطبوع مع حاشية عميرة وشرح جلال
الدين المحلي)، الطبعة الرابعة، دار الفكر.

١٠٢- حاشية المقنع (وهي الحاشية المطبوعة مع المقنع)، بخط الشيخ
سليمان بن الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وهي غير منسوبة
لأحد، والظاهر أنه هو الذي جمعها، المطبعة السلفية ومكتبتها.

١٠٣- الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد بن رجب الماوردي، كتاب
الشهادات، تحقيق: د. محمد طاهر أسد الله الأفغاني، رسالة ماجستير
بجامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٠٤- الحجاب، لأبي الأعلى المودودي، ملتزم الطبع والنشر: دار الفكر العربي، (مصورة عن طبعة دار نهر النيل للطباعة).

١٠٥- حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثامنة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

١٠٦- حجاب المرأة المسلمة ولباسها في الصلاة، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: الألباني، مكتبة السنة المحمدية.

١٠٧- الحجاب والسفور، أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، مكة المكرمة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، دار العلم للملايين، بيروت، دار ثقيف للنشر والتأليف، الطائف، دار الشروق جدة.

١٠٨- الحسبة في الإسلام، شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية، تحقيق: محمد زهري النجار، من منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض.

١٠٩- حقوق المرأة في الزواج، د. محمد بن عمر عتين، تمت الطباعة بدار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، الناشر: دار الاعتصام.

١١٠- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبدالرزاق البيطار، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، مجمع اللغة العربية ١٣٨٠هـ - ١٣٨٣هـ.

حرف الخاء:

١١١- خطر التبرج والاختلاط، عبدالباقي رمضون، الطبعة السابعة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، توزيع: الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت.

١١٢- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد فضل الله ابن محب الله المحبي، دار صادر، بيروت.

حرف الدال:

- ١١٣- درر الحكام شرح مجلة الأحكام، مكتبة النهضة، بيروت.
- ١١٤- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت.
- ١١٥- الدرر المختار شرح تنوير الأبصار، للحصكفي، (مطبوع بحاشية رد المحتار على الدر المختار المسمى بحاشية ابن عابدين)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، (الطبعة مصورة عن طبعة دار الكتب العلمية)، بيروت.
- ١١٦- در المنتقى شرح المنتقى، للحصكفي، (مطبوع في حاشية مجمع الأنهر)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، دار إحياء التراث الإسلامي.
- ١١٧- الدعوة إلى الله، د. توفيق الواعي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، مكتبة الفلاح، الكويت.
- ١١٨- ديوان حافظ إبراهيم، محمد حافظ إبراهيم، ضبط وتصحيح وشرح وترتيب: أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم بياري، دار الجيل، بيروت.

حرف الذال:

- ١١٩- الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين أحمد البغدادي الدمشقي الحنبلي، دار المعرفة، بيروت.

حرف الراء:

- ١٢٠- رحلة الإيمان في جسم الإنسان، د. حامد أحمد حامد، دار القلم، دمشق.
- ١٢١- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن

الدمشقي العثماني الشافعي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٢- رد المحتار على الدر المختار، المسمى بحاشية ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم بن نجم الدين ابن محمد صلاح الدين الشهير بابن عابدين، الناشر: دار إحياء التراث العربي، (الطبعة مصورة عن طبعة دار الكتب العلمية)، بيروت.

١٢٣- الرسائل والفتاوى النسائية، عبد العزيز بن باز، وفيها رسالة عن خطر مشاركة المرأة للرجل في ميدان عمله، جمع ونشر: أحمد عثمان الشمري، النشرة الثانية، رجب ١٤٠٩هـ.

١٢٤- الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر.

١٢٥- رسالة الإمام أبي محمد عبدالله بن أبي زيد عبدالرحمن القيرواني، (مطبوعة مع الفواكه الدواني)، المكتبة التجارية الكبرى، توزيع: دار الفكر، بيروت.

١٢٦- رسالة تبحث في مسائل السفور والحجاب، الشيخ عبد العزيز ابن باز.

١٢٧- رسالة الحجاب، العلامة محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد ١٤٠٣هـ، الرياض.

١٢٨- روائع البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد علي الصابوني، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، عالم الكتب، بيروت.

١٢٩- روضة الطالبين، للإمام النووي، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ المكتبة

الإسلامي.

١٣٠- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام

أحمد بن حنبل، للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي،

المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

١٣١- الروض المربع بشرح زاد المستقنع، لمنصور بن يونس البهوتي،

عالم الكتب، بيروت.

١٣٢- الروض المربع شرح زاد المستقنع، لمنصور بن يونس بن إدريس

البهوتي، ومعه حاشية الروض المربع للشيخ عبد الله بن عبد العزيز

العنقري، مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الرياض.

١٣٣- رياض الصالحين، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي،

الطبعة الرابعة عشرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

حرف الزاي:

١٣٤- زاد المحتاج بشرح المنهاج، لعبد الله حسن الكوهجي، تحقيق:

عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، الطبعة الأولى، طبع على نفقة الشؤون

الدينية بقطر.

١٣٥- زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم، محمد حبيب الله

الشنقيطي، دار الفكر، ١٤٠١هـ - بيروت.

١٣٦- زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن

ابن علي الجوزي القرشي البغدادي، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - المكتب

الإسلامي، بيروت.

١٣٧- زاد المعاد في هدي خير العباد، أبو عبد الله بن القيم الجوزي،

المكتبة العلمية، بيروت.

١٣٨- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم الجوزية، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الخامسة عشرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة بيروت، مكتبة المنار الإسلامية بالكويت، توزيع: دار الريان للتراث.

١٣٩- زينة المرأة بين الإباحة والتحريم، د. حياة محمد علي عثمان خفاجي، ضمن السلسلة الشهرية «دعوة الحق» التي تصدرها إدارة الصحافة والنشر برابطة العالم الإسلامي، السنة التاسعة، العدد ١١١، العام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٤٠- زينة المرأة المسلمة، د. حاتم غرم.

حرف السين:

١٤١- سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير، مراجعة وتعليق: محمد عبدالعزيز الخولي، الطبعة الرابعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٤٢- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، محمد بن عبد الله بن حميد النجدي، نشر مكتبة الإمام أحمد، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٤٣- سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الرابعة، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، بيروت.

١٤٤- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، مراجعة وضبط وتعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٤٥- سنن الدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني - وبذيله التعليق المغني على الدارقطني لأبي الطيب محمد آباري - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، عالم الكتب، بيروت.

١٤٦- السنن الكبرى للبيهقي - وفي زيله الجواهر النقي - لأبي بكر أحمد ابن الحسين بن علي البيهقي، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، ١٣٥٢هـ.

١٤٧- سنن المصطفى (سنن ابن ماجه) لمحمد بن يزيد أبي عبد الله ابن ماجه القزويني، (ومعه حاشية السندي)، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت.

١٤٨- سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي، - بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وحاشية الامام السندي -، دار الحديث ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، القاهرة.

١٤٩- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، نشر: بيروت، مؤسسة الرسالة.

حرف الشين:

١٥٠- شبهات حول الإسلام، لمحمد قطب، الطبعة السادسة عشرة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، دار الشروق، بيروت، القاهرة.

١٥١- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر.

١٥٢- شرح ألفية العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، طبع المغرب.

- ١٥٣- شرح التحرير، زكريا الأنصاري، مطبوع بهامش حاشية الشرقاوي على التحرير، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- ١٥٤- شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلي على منهاج الطالبين، (مع حاشيتي قليوبي وعميرة)، الطبعة الرابعة، دار الفكر.
- ١٥٥- شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل، وبهامشه حاشية الشيخ علي العدوي، دار صادر، بيروت.
- ١٥٦- شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، تحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ١٥٧- شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات، لحسام الدين أبي محمد عمر بن برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري، (مطبوع مع كتاب النفقات للخصاف)، تحقيق: الشيخ أبو الوفا الأفغاني، الدار السلفية، الهند.
- ١٥٨- الشرح الصغير للدردير، أحمد بن محمد الدردير، (مطبوع مع بلغة السالك).
- ١٥٩- الشرح الكبير، لأبي البركات سيدي أحمد الدردير، (مطبوع مع حاشية الدسوقي)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ١٦٠- شرح كتاب السير الكبير، محمد بن الحسن الشيباني، إملاء السرخسي، مطبعة شركة الاعلانات الشرقية.
- ١٦١- شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوح، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٢هـ.

١٩٥٣م، القاهرة.

١٦٢- شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن

عبد الملك بن سلمة الأزدي الطحاوي، تحقيق وضبط وتنسيق وتصحيح: محمد

زهري النجار، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٣- شرح منتهى الإرادات، المسمى «دقائق أولي النهى في شرح

المنتهى» للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، عالم الكتب، بيروت.

١٦٤- شرح منح الجليل على مختصر خليل، محمد بن أحمد عيش، مكتبة

النجاح، ١١٩ سوق الترك، طرابلس، ليبيا.

١٦٥- شرح النووي على صحيح مسلم، المطبعة المصرية ومكبتها، سنة

١٣٤٩هـ.

١٦٦- الشروط في عقد الزواج في الشريعة الإسلامية، د. كوثر كامل

علي، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة.

حرف الصاد:

١٦٧- الصارم المشهور على أهل التبرج والسفور، حمود بن عبدالله

التويجري، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، حلب، بيروت.

١٦٨- صحيح البخاري، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري،

(مطبوع مع فتح الباري)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه

ونبه على أرقامها في كل حديث: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وصححه

وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكبتها.

١٦٩- صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني،

أشرف على طبعه: زهير الشاويش، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، المكتب

الإسلامي، بيروت، دمشق.

١٧٠- صحيح مسلم، مطبوع مع شرحه شرح النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها ١٣٤٩هـ.

١٧١- صفة الصفوة، أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، تحقيق: محمود فاخوري، محمد رواس قلعجي، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ مطبعة الأصيل، حلب.
١٧٢- صفوة البيان لمعاني القرآن، حسنين محمد مخلوف.

حرف الضاد:

١٧٣- الضرورة والحاجة وأثرهما في التشريع الإسلامي، د. عبدالوهاب ابراهيم أبو سليمان، (دراسات في الفقه الإسلامي، البحث الأول)، الكتاب السادس والعشرون، مركز البحث العلمي وأحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٧٤- الضرورة ومدى تطبيقها في الأحكام الفقهية، أ. محمد إقبال مسعود الندوي، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، عام ١٤٠٢هـ ١٤٠٣هـ.

١٧٥- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد ابن عبدالرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٧٦- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة صياغة للمنطق وأصول البحث متمشية مع الفكر الإسلامي، عبدالرحمن حبنكه الميداني، الطبعة الثالثة، منقحة ومزودة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م. دار القلم، دمشق.

حرف الطاء:

١٧٧- طبقات الحفاظ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ، مكتبة وهبة، القاهرة.

١٧٨- طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت.

١٧٩- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد تقي الدين ابن قاضي شهبه الدمشقي، تصحيح وتعليق: د. الحافظ عبدالعليم خان، دار الندوة الجديدة ١٤٠٧هـ، بيروت.

١٨٠- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين أبو النصر عبدالوهاب ابن علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

١٨١- الطبقات الكبرى، أبو عبدالله محمد بن سعد، دار الفكر العربي.

حرف العين:

١٨٢- العدة شرح العمدة، بهاء الدين عبدالرحمن بن إبراهيم المقدسي، قام بتصحيح الطبع: محب الدين الخطيب، نشر: الشيخ محمد أمين عبدالعزيز المانع.

١٨٣- العزيز شرح الوجيز، أبو القاسم عبدالكريم محمد الرافعي، (مطبوع مع المجموع)، دار الفكر.

١٨٤- عقبات الزواج وطرق معالجتها على ضوء الإسلام، عبدالله ناصح علوان، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، حلب، بيروت.

١٨٥- العلاقات الدولية في الإسلام، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٨٦- علم أصول الفقه، عبدالوهاب خلاف، الطبعة العشرون، ١٤٠٦هـ

- ١٩٨٦م، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
- ١٨٧- علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، دار الشواف للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الرياض.
- ١٨٨- علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق: د. نور الدين عتر، نشر: المكتبة العلمية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٦هـ.
- ١٨٩- عمدة الفقه، موفق الدين ابن قدامة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، مكتبة التوفيق، الرياض.
- ١٩٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي.
- ١٩١- عمل المرأة في الميزان، د. محمد علي البار، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة.
- ١٩٢- عمل المرأة وموقف الإسلام منه، عبد الرب نواب الدين، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة.
- ١٩٣- العناية شرح الهداية، محمد بن محمود البابر تي، (مطبوع مع شرح فتح القدير)، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، دار الفكر.
- ١٩٤- عودة الحجاب، جمع وترتيب محمد بن أحمد بن إسماعيل المقدم، القسم الأول: الطبعة الخامسة، القسم الثاني: الطبعة الثالثة، القسم الثالث: الطبعة الأولى، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.
- ١٩٥- عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبو عبد الرحمن شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصديقي العظيم آبادي، نشر: الحاج حسين إيراني صاحب دار الكتاب العربي، بيروت.

حرف الغين:

١٩٦- غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى، مرعي بن يوسف الحنبلي، الطبعة الثانية، منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض.

حرف الفاء:

١٩٧- الفتاوى البزارية، (مطبوعة بهامش الفتاوى الهندية) المكتبة الإسلامية، محمد أزدمير، ديار بكر، تركيا.

١٩٨- الفتاوى الكبرى الفقهية، لابن حجر الهيتمي، (وبهامشه فتاوى العلامة شمس الدين محمد الرملي)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، بيروت.

١٩٩- فتاوى المرأة، الشيخ عبدالعزيز بن باز واللجنة الدائمة للافتاء، جمع وترتيب: محمد المسند، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ دار الوطن للنشر، الرياض.

٢٠٠- الفتاوى الهندية، الشيخ النظام وجماعة من علماء الهند، (ومعها الفتاوى البزارية)، المكتبة الإسلامية، محمد أزدمير، ديار بكر، تركيا.

٢٠١- فتح الباري شرح صحيح الامام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبه على أرقامها في كل حديث: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكنتها.

٢٠٢- الفتح الرباني شرح على نظم رسالة أبي زيد القيرواني، محمد أحمد الملقب بالداه الشنقيطي، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٠٣- **الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**،
(ومعه شرح بلوغ الأمان)، ترتيب وتأليف: أحمد عبدالرحمن البنا، دار
الشهاب، القاهرة.

٢٠٤- **فتح الرحيم على فقه الإمام مالك بالأدلة**، محمد بن أحمد الملقب
بالداه الشنقيطي، دار الفكر.

٢٠٥- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**،
محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١هـ
١٩٨١م، بيروت.

٢٠٦- **فتح القدير شرح الهداية المشهور بشرح فتح القدير**، لكمال
الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي السكندري المعروف بابن الهمام
الحنفي، (مطبوع معه شرح العناية، حاشية سعدي جلبي، تكملة فتح القدير،
الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، دار الفكر.

٢٠٧- **الفتن**، أحمد عز الدين البيانوني.

٢٠٨- **الفروع**، شمس الدين المقدسي أبي عبدالله محمد بن مفلح،
مراجعة: عبدالستار أحمد فراج، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ عالم الكتب،
بيروت.

٢٠٩- **الفروق**، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن
الصنهاجي المشهور بالقرافي، (ومعه إدرار الشروق لابن الشاط، وتهذيب
الفروق لابن حسين المالكي)، عالم الكتب، بيروت.

٢١٠- **فصل الخطاب في المرأة والحجاب**، الشيخ أبو بكر الجزائري،

مطابع جدة ١٤٠١هـ.

٢١١- فقه السنة، السيد سابق، نشر: مكتبة الخدمات الحديثة، جدة، توزيع:

دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.

٢١٢- فقه النظر في الإسلام، محمد أديب كلل، مكتبة الايمان ١٩٨٣م،

القاهرة.

٢١٣- الفهرست، محمد بن إسحاق بن النديم، دار المعرفة للطباعة والنشر

١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، بيروت.

٢١٤- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات محمد ابن

عبدالحى بن عبدالحليم الأنصارى اللكنوى الهندي، دار المعرفة للطباعة

والنشر، بيروت.

٢١٥- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد ابن

غنيم بن سالم النفراوي المالكي، المكتبة التجارية الكبرى، توزيع: دار

الفكر، بيروت.

٢١٦- فيض الباري على صحيح البخاري، محمد أنور الكشميري،

إشراف المجلس العلمي بدابهل سورت، الهند ١٣٥٧هـ.

٢١٧- في ظلال القرآن، سيد قطب، الطبعة الثانية عشرة، ١٩٠٦هـ - ١٩٨٦م،

دار العلم للطباعة والنشر، بجدة.

حرف القاف:

٢١٨- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، دار الجيل، بيروت.

٢١٩- قل للمؤمنات (مقالات حول عمل المرأة) . ا. صالح محمد جمال،

الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة.

٢٢٠- قواعد الأحكام ومصالح الأنام، محمد عز الدين عبدالعزيز ابن عبد السلام السليمي، مراجعة وتعليق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الشروق للطباعة ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م، بيروت.

٢٢١- القواعد في الفقه الإسلامي، لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٢٢٢- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، محمد ابن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي، تحقيق ومراجعة وتقديم: الشيخ عبد الرحمن حسن محمود، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م، عالم الفكر.

٢٢٣- القياس في الشرع الإسلامي، الامامان: ابن تيمية، ابن القيم، الطبعة الثالثة، ١٣٨٥هـ، المطبعة السلفية، القاهرة.

حرف الكاف:

٢٢٤- الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، تحقيق: زهير الشاويش، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

٢٢٥- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢٦- الكتاب ، أحمد بن محمد القدوري، ومعه شرحه الباب في شرح الكتاب للغنيمي، تحقيق وتعليق: محمد عبد الحميد.

٢٢٧- كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي بن علي التهانوي، استانبول: دار قهرمان للنشر والتوزيع ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٢٢٨- الكشف عن حقائق التنزيل، أبو القاسم بن عمر الزمخشري، مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٨٥هـ مطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٢٩- كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، مراجعة وتعليق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، بيروت.

٢٣٠- كشف الخفاء عن أحكام سفر النساء، محمد موسى نصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الدمام، دار اليقين، البحرين.

٢٣١- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، الامام تقي الدين أبي بكر بن محمد الحصريي الدمشقي الشافعي، شركة مكتبة أحمد بن سعد ابن نبهان وأولاده، سربايا، أندونيسيا.

٢٣٢- كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، شرح أبو الحسن علي المالكي الشاذلي، (مطبوع مع حاشية العدوي)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٣٣- كنز الدقائق (مطبوع كمتن لتبيين الحقائق)، الطبعة الثانية، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.

٢٣٤- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي المتقي ابن حسام الدين الهندي البرهان نوري، ضبطه وفسر غريبه: بكري حياتي، صححه ووضع فهارسه ومفتاحه: صفوة السقاء، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ ١٩٧١م، مكتبة التراث الإسلامي، حلب، سوريا.

٢٣٥- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين محمد ابن

محمد الغزي، تحقيق: جبرائيل سليمان جبور، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية ١٩٧٩م، بيروت.

حرف اللام:

٢٣٦- الباب ، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري الشيباني، ١٤٠٠هـ، دار صادر، بيروت.

٢٣٧- لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد الخازن، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٢٣٨- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار الفكر.

حرف الميم:

٢٣٩- ماذا عن المرأة، د. نور الدين عتر، الطبعة الخامسة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

٢٤٠- المبسوط، لشمس الدين السرخسي، تصنيف: الشيخ خليل الميس، دار الفكر، بيروت.

٢٤١- المبدع في شرح المقنع، المكتب الإسلامي ١٣٩٤هـ.

٢٤٢- مجلة البحوث الإسلامية، العدد ١٩، شوال ١٤٠٧هـ مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.

٢٤٣- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الله بن محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي، المعروف بشيخي زاده، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٤٤- مجمع الزوائد منبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي،
الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٤٥- المجموع شرح المذهب، أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي،
دار الفكر، بيروت.

٢٤٦- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب،
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، وساعده ابنه
محمد، طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل
سعود، إشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين، المملكة
العربية السعودية، يوزع مجاناً.

٢٤٧- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح
العثيمين (المقدمة) جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان، الطبعة الثالثة
١٤١١هـ دار الوطن للنشر، الرياض.

٢٤٨- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، للشيخ عبدالعزيز بن عبد الله ابن
عبد الرحمن بن باز، جمع وإشراف: د. محمد بن سعد الشويعر، من
منشورات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة
والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، قام بطبعته هذه مكتبة
المعارف للنشر والتوزيع ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، الرياض.

٢٤٩- المحرر في الفقه، مجد الدين أبو البركات، دار الكتاب العربي،
بيروت.

٢٥٠- المحصول في علم الأصول، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين
الرازي، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ

١٩٧٩م، مطابع الفرزدق، الرياض.

٢٥١- المحلي بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق: د. عبدالغفار سليمان البنداري، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥٢- محيط المحيط، المعلم بطرس البستاني، مكتبة لبنان، بيروت.

٢٥٣- المختار ، (مطبوع مع الاختيار)، عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، تعليق وتصحيح: الشيخ محمود أبو دقيقه، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٢٥٤- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مؤسسة علوم القرآن، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. جدة.

٢٥٥- مختصر خليل (متن الشرح الكبير) مطبوع مع حاشية الدسوقي.

٢٥٦- مختصر خليل (متن مواهب الجليل) مطبوع مع مواهب الجليل.

٢٥٧- مختصر المزني، أبو إبراهيم اسماعيل بن يحيى المزني، (مطبوع مع الأم للشافعي)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٢٥٨- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبدالله بن أحمد النسفي، ١٣٢٦هـ مطبعة السعادة، مصر.

٢٥٩- المدخل ، للإمام أبو عبدالله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي، الشهير بابن الحاج، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، دار الفكر.

٢٦٠- المدخل إلى علم الدعوة محمد أبو الفتح البيانوني، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٦١- المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس الأصبحي، رواية الإمام

سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم - ومعها مقدمات ابن رشد - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٢٦٢- المرأة بين الفقه والقانون، د. مصطفى السباعي، الطبعة الخامسة، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

٢٦٣- المرأة في التصور الإسلامي، عبد المتعال محمد الجبري، الطبعة السادسة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، مكتبة وهبه، القاهرة.

٢٦٤- المرأة في وجه التحديات، أنور الجندي.

٢٦٥- المرأة المسلمة ، رسالة حسن البناء، خرج أحاديثه وراجعها محمد ناصر الدين الألباني - ومعه مجموعة رسائل لجماعة من العلماء إلى المرأة المسلمة - طبعة جديدة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، مكتبة السنة، القاهرة.

٢٦٦- المرأة المسلمة، وهبي سليمان غاوجي، الطبعة الخامسة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، مؤسسة الرسالة بيروت، دار القلم، بيروت، دمشق.

٢٦٧- المرأة المسلمة أمام التحديات، أحمد الحصين.

٢٦٨- المرأة المسلمة المعاصرة ، إعدادها، ومسؤوليتها في الدعوة، د. أحمد بن محمد بن عبد الله أبا بطين، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض.

٢٦٩- المرأة والتربية الإسلامية، الشيخ محمد الأباصير خليفة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، مكتبة الفلاح، الكويت.

٢٧٠- المرأة وحقوقها في الإسلام، أ. د. محمد الصادق العفيفي، سلسلة دعوة الحق، السنة الثانية، ١٤٠٢هـ مطبوعات رابطة العالم الإسلامي.

٢٧١- المرأة وفقه الدعوة إلى الله، د. علي عبد الحليم محمود، الطبعة

- الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة.
- ٢٧٢- **المستدرک علی الصحیحین فی الحدیث**، أبو عبد الله محمد ابن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري، ١٣٩٨هـ دار الفكر، بيروت.
- ٢٧٣- **المسند**، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، شرحه وصنف فهارسه، أحمد محمد شاكر، ١٣٧٧هـ ١٩٥٨م، دار المعارف بمصر.
- ٢٧٤- **مسند أبي داود الطيالسي**، سلمان بن داود بن الجارود، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية القائمة في الهند، حيدر آباد، الدكن، سنة ١٣٢١هـ.
- ٢٧٥- **مسند أبي يعلى الموصلي**، أحمد بن علي بن المثنى التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق.
- ٢٧٦- **المسودة في أصول الفقه**، تتابع على تصنيفه: عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية، عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، شيخ الإسلام أحمد ابن عبد الحليم بن تيمية، جمع: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحراني، تحقيق وضبط وتعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
- ٢٧٧- **مشكلات بنات**، أحمد شريف الرفاعي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٣م، من مطبوعات تهامة، جدة.
- ٢٧٨- **مصنف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار)**، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، دار التاج، بيروت.
- ٢٧٩- **مصنف عبد الرزاق (المصنف)**، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام

الصنعاني، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: المحدث حبيب الرحمن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي.

٢٨٠- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر أحمد ابن علي العسقلاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

٢٨١- معالم التنزيل المعروف بتفسير البغوي، لأبي محمد الحسين ابن مسعود الفراء البغوي، اعداد وتحقيق: خالد عبد الرحمن العلي، مروان سوار، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار المعرفة، بيروت.

٢٨٢- معالم السنن شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، المكتبة العلمية، بيروت.

٢٨٣- المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي البصري المعتزلي، تحقيق: محمد حميد الله، ومحمد بكر، حسن حنفي، ١٣٩٤هـ - ١٩٦٤م، بيروت.

٢٨٤- معركة التقاليد، محمد قطب، دار الشروق ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، القاهرة.

٢٨٥- المعجم الأوسط ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: د. محمود الطحان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، نشر: مكتبة المعارف، الرياض.

٢٨٦- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٨٧- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة الأمة، بغداد، العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي.

٢٨٨- معجم لغة الفقهاء، أ. د. محمد رواس قلعه جي، د. حامد صادق

قنبي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، نشر: دار النفائس، بيروت.

٢٨٩- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، رتبه ونظمه لفيف من

المستشرقين، ونشره: د. أ. ي. ونسك، مكتبة بريل في مدينة ليدن سنة

١٩٣٦م.

٢٩٠- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه: محمد فؤاد

عبدالباقي، طبع: بمطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٤هـ ١٩٤٥م، المكتبة

الإسلامية، إستانبول، تركيا.

٢٩١- المعجم الوسيط، إعداد: أعضاء مجمع اللغة العربية، أشرف على

الطبع: حسن علي عطية، محمد شوقي أمين، قام بإخراج الطبعة: د.

ابراهيم انس، د. عبدالحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف الله

أحمد، الناشر: الرئاسة العامة لتعليم البنات، الإدارة العامة للمناهج

والكتب، المملكة العربية السعودية.

٢٩٢- المغني على مختصر الخرقى، أبو محمد عبدالله بن أحمد ابن

محمد بن قدامة، تحقيق: د. طه محمد الزيني، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م، الناشر: مكتبة

القاهرة، مصر.

٢٩٣- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج شرح الشيخ

محمد الخطيب الشربيني، تعليق: الشيخ جوبلي بن إبراهيم الشافعي، دار

الفكر.

٢٩٤- مفاتيح الفقه الحنبلي، د. سالم علي الثقفي، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

٢٩٥- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد

- الراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الطبعة الأخيرة، ١٣٨١هـ
١٩٦١م، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- ٢٩٦- مقدمات ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، (مطبوعة مع
المدونة الكبرى)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- ٢٩٧- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لبرهان الدين
إبراهيم بن محمد بن مفلح، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، الطبعة
الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، مكتبة الرشد، الرياض.
- ٢٩٨- المقنع في فقه الإمام أحمد، لموفق الدين عبدالله بن أحمد ابن
قدامة المقدسي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ دار الكتب العلمية، توزيع: دار
الباز للنشر والتوزيع.
- ٢٩٩- المقنع - ومعه حاشية التنقيح المشبع - موفق الدين عبدالله ابن
أحمد بن قدامة المقدسي.
- ٣٠٠- منار السبيل في شرح الدليل، إبراهيم بن محمد بن سالم ابن
ضويان، تحقيق: زهير الشاويش، الطبعة السابعة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، المكتب
الإسلامي، بيروت، دمشق.
- ٣٠١- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، أبو الوليد سليمان بن خلف ابن
سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي، (طبعة مصورة عن الطبعة الأولى
١٣٢٢هـ مطبعة السعادة، مصر)، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، دار الكتاب
العربي، بيروت.
- ٣٠٢- المنتقى في أخبار المصطفى، مجد الدين أبو البركات عبدالسلام
ابن تيمية الحراني، تصحيح: محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ

- ١٩٣٢م، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- ٣٠٣- منتهى الإرادات (متن شرح منتهى الإرادات)، أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المشهور بابن النجار، عالم الكتب، بيروت.
- ٣٠٤- المنجد في اللغة والأعلام، الطبعة الثامنة والعشرون، نشر: دار المشرق، بيروت، توزيع: المكتبة الشرقية، بيروت.
- ٣٠٥- منح الشفا الشافيات في شرح المفردات، منصور بن إدريس البهوتي، مراجعة وتصحيح عبد الرحمن حسن محمود، منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض.
- ٣٠٦- منهاج الطالبين، للإمام أبي زكريا بن شرف النووي، (مطبوع مع مغني المحتاج)، تعليق: الشيخ جوبلي بن إبراهيم الشافعي، دار الفكر.
- ٣٠٧- منهاج الطالبين، للنووي، (مطبوع كمتن لشرح جلال الدين المحلي بحاشية «حاشيتان») الطبعة الرابعة، دار الفكر.
- ٣٠٨- المنهج لمريد الحج والعمرة، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض.
- ٣٠٩- مؤلفات الشيخ ابن باز، محمد خير يوسف، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع.
- ٣١٠- الموافقات في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي الشاطبي، شرح عليه الشيخ عبدالله دراز، الضبط والترقيم والتراجم: محمد عبدالله دراز، دار المعرفة، بيروت.
- ٣١١- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، أبو عبدالله محمد بن محمد ابن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م،

دار الفكر.

- ٣١٢- المورد - قاموس انجليزي عربي ، لمنير البعلبكي، عام ١٩٨٥م.
- ٣١٣- الموسوعة الفقهية، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، طباعة ذات السلاسل، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية.
- ٣١٤- الموضوعات ، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- ٣١٥- موطأ مالك، الإمام مالك بن أنس الأصبحي، المكتبة الفيصلية.
- ٣١٦- موطأ الإمام مالك بن أنس، (مطبوع مع شرحه المنتقى، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٣٢هـ، مطبعة السعادة بمصر)، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٣١٧- موقف الإسلام من نشوز الزوجين أو أحدهما وما يتبع ذلك من أحكام، د. نور قاروت، رسالة ماجستير ١٤٠٥هـ / ١٤٠٦هـ بجامعة أم القرى بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية.
- ٣١٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
- حرف النون:**
- ٣١٩- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ١٣٨٦هـ دار نهضة مصر، القاهرة.
- ٣٢٠- نزهة النظر شرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

٣٢١- نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبي محمد عبد الله ابن يوسف الحنفي الزيلعي، دار الحديث.

٣٢٢- نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، الشيخ عبد الحي الكتاني، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٢٣- نظرات في كتاب «حجاب المرأة المسلمة»، للألباني، الشيخ عبد العزيز بن خلف، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ مكتبة دار البيان.

٣٢٤- نظرية الضرورة الشرعية، د. وهبه الزحيلي، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٢٥- النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل، محمد كمال الدين ابن محمد الغزي، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، نزار أباظه، ١٤٠٢هـ دار الفكر، دمشق.

٣٢٦- النفحات المكية في مفاتيح كنوز المالكية، القسم الأول: فهارس تفصيلية بجميع المسائل الهامة في كتابي مواهب الجليل للخطاب والتاج والإكليل للمواق، والقسم الثاني: فهارس تفصيلية لجميع المسائل الهامة في كتاب الشرح الكبير لأبي البركات وحاشية الدسوقي، إعداد: أ. د. أحمد علي طه ريان، منسوخ على الآلة الكاتبة.

٣٢٧- النفقات، أبو بكر أحمد بن عمرو بن مهير الخصاف الشيباني، ومعه شرح الصدر الشهيد، تحقيق: الشيخ أبو الوفا الأفغاني، الدار السلفية، الهند.

٣٢٨- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، جمال الدين عبد الرحيم ابن الحسن الأسنوي، (ومعه حواشيه المسماة سلم الوصول لشرح نهاية السؤل)، طبعة ١٩٨٢م، عنيت بنشره: جمعية نشر الكتب العربية بالقاهرة،

المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب، بيروت.

٣٢٩- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي، (ومعه حاشية أبي الضياء وحاشية الرشيدى)، الطبعة الأخيرة ١٣٨٦هـ ١٩٦٧م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

٣٣٠- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

حرف الهاء:

٣٣١- الهداية شرح بداية المبتدي، برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، (مطبوع مع شرح فتح القدير)، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م، دار الفكر.

٣٣٢- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادى، مكتبة المثنى، بيروت.

حرف الواو:

٣٣٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٣٣٤- وليس الذكر كالأنثى، محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة.

حرف الياء:

٣٣٥- يا فتاة الإسلام اقربي حتى لا تخدعي، الشيخ صالح بن إبراهيم البليهي، الطبعة الرابعة عام ١٤٠٨هـ دار البخاري للنشر والتوزيع، القصيم، بريدة.

فهرس الموضوعات



فهرس الموضوعات

الصفحة

العنوان

	ملخص الرسالة
	الإهداء
	شكر وتقدير
	المقدمة
١	التمهيد
٢	أولاً: مكانة المرأة في الإسلام
٣	○ المرأة قبل الإسلام
٣	١- المرأة عند اليونانيين
٣	٢- المرأة عند الرومانيين
٤	٣- المرأة في شريعة حمورابي
٤	٤- المرأة عند الهنود
٥	٥- المرأة عند قدماء الفرس
٥	٦- المرأة عند اليهود
٦	٧- المرأة عند النصارى
٦	٨- المرأة عند العرب في الجاهلية
٩	○ بيان حقوق المرأة ومظاهر تكريمها في الإسلام
٣٥	ثانياً: شبهة مساواة الرجل بالمرأة وموقف الشريعة الإسلامية منها
٤٣	ثالثاً: الحكمة من التفرقة بين الرجل والمرأة في الميراث والشهادة

٤٨	رابعاً: تعريف خروج المرأة
٥٣	خامساً: الأحوال التي تكون عليها المرأة
	الباب الأول: الضوابط العامة لخروج المرأة
	ويشتمل على أربعة فصول
٥٨	الفصل الأول: قرار المرأة في بيتها
٥٩	المبحث الأول: المراد بالقرار
٦٣	المبحث الثاني: التبرج وخطره على المرأة وعلى المجتمع
٦٣	○ المطلب الأول: تعريف التبرج
٦٤	○ المطلب الثاني: حكم التبرج
٧٠	○ المطلب الثالث: خطر التبرج على المرأة والمجتمع
٧٣	المبحث الثالث: مفهوم الحرية في الشريعة الإسلامية
٧٩	○ المطلب الأول: الضرورة
٨١	* الأدلة على مشروعية مبدأ الضرورة
٨٢	* ضوابط الضرورة
٨٤	* حالات الضرورة
٨٧	○ المطلب الثاني: الحاجة
٨٨	* شروط الحاجة
٨٨	○ المطلب الثالث: الضابط العام للضرورة والحاجة
٨٩	○ المطلب الرابع: الأثر المترتب على وجود الضرورة أو الحاجة
٩٠	○ المطلب الخامس: حكم العمل بالضرورة أو الحاجة
٩٢	○ المطلب السادس: حكم ما لو اقترنت الضرورة بمعصية
٩٤	○ المطلب السابع: حكم الرخصة في سفر التنزه والتفرج

- ٩٤ ○ المطلب الثامن: أثر الضرورة والحاجة في خروج المرأة
- ٩٦ الفصل الثاني: وجوب الاستئذان
- ٩٧ المبحث الأول: قوامة الرجل على المرأة
- ١٠٥ المبحث الثاني: في معنى الإذن وحكمه
- ١٠٥ ○ المطلب الأول: تعريف الإذن
- ١٠٧ ○ المطلب الثاني: أركان الإذن
- ١٠٩ ○ المطلب الثالث: حكم الاستئذان والأدلة على ذلك
- ١١١ * الحالات التي لا يشترط فيه إذن الزوج لخروج المرأة من بيتها
- ١١٣ ○ المطلب الرابع: حكم الإذن
- ١١٣ فرع: حكم الشرط في عقد الزواج
- ١٢١ المبحث الثالث: فيمن يعطي الإذن
- ١٢٤ المبحث الرابع: فيما يترتب على امتناع الآذن عن إعطاء الإذن أو فقده
- ١٢٤ ○ المطلب الأول: أثر الإذن
- ١٢٤ ○ المطلب الثاني: أثر عدم الإذن
- ١٢٥ ○ المطلب الثالث: رجوع الزوج عن الإذن في الحج
- ١٢٧ الفصل الثالث: في المحرم
- ١٢٨ المبحث الأول: تعريف المحرم ودليل مشروعيته
- ١٢٨ ○ المطلب الأول: تعريف المحرم
- ١٢٩ ○ المطلب الثاني: الأدلة على مشروعية المحرم
- ١٣١ ○ المطلب الثالث: شروط المحرم
- ١٣٥ مسألة: هل يصح أن يكون المحرم عبداً؟
- ١٣٧ المبحث الثاني: في حكمه، أجرته، وعلى من يجب

- المطلب الأول: حكم المحرم ١٣٧
- المطلب الثاني: أجرة المحرم وعلى من تجب ١٤٥
- المبحث الثالث: في امتناع المحرم أو فقده وأثر ذلك ١٥٢
- المطلب الأول: امتناع المحرم أو فقده في الحج ١٥٢
- المطلب الثاني: امتناع المحرم أو فقده عند إقامة حد الزنا للبكر ١٥٤
- الفصل الرابع: في حق الطريق ١٥٧
- المبحث الأول: التعريف بالحجاب وحكمه ١٥٨
- المطلب الأول: معنى الحجاب ١٥٨
- المطلب الثاني: حكم الحجاب والأدلة على ذلك ١٥٩
- المطلب الثالث: الحكمة من مشروعية الحجاب ١٦٣
- المطلب الرابع: على من يجب الحجاب ١٦٤
- مسألة: الإماء والحجاب ١٦٥
- المطلب الخامس: ممن تحتجب المرأة ولمن تبدي زينتها ١٦٨
- مسألة: هل يجوز للحرّة أن تتكشف أمام غيرها ١٧٣
- المطلب السادس: كيفية الحجاب ١٧٨
- * شروط الحجاب الشرعي ١٧٨
- المطلب السابع: أقوال الأئمة الأربعة في حكم ستر الوجه والكفين ١٨٢
- في الحجاب
- * الأدلة على وجوب ستر الوجه والكفين ١٨٨
- * أدلة المبيحين لكشف الوجه والإجابة عليها ٢١٢
- المبحث الثاني: غرض البصر وخفض الصوت وإخفاء الزينة ٢٢٥
- المطلب الأول: غرض البصر ٢٢٥

- ٢٣٠ * المسألة الأولى: ما حكم نظر النساء إلى الرجال الأجانب
- ٢٣٥ * المسألة الثانية: حكم النظرة الأولى نظرة الفجاءة
- ٢٣٦ ○ المطلب الثاني: خفض الصوت
- ٢٤٠ ○ المطلب الثالث: إخفاء الزينة
- ٢٤٤ ○ المطلب الرابع: عدم التطيب
- المبحث الثالث: الاختلاط والخلوة والمصافحة وما يترتب عليها
- ٢٤٥ من مفسد
- ٢٤٥ ○ المطلب الأول: الاختلاط والخلوة
- ٢٤٥ * الفرع الأول: الاختلاط
- ٢٤٩ * صور ومجالات الاختلاط
- ٢٥٦ * حكم الاختلاط
- ٢٦٢ * الفرع الثاني: الخلوة
- ٢٦٦ ○ المطلب الثاني: المصافحة وما يترتب عليها من مفساد
- الباب الثاني: أحكام خروج المرأة من بيتها**
- ويشتمل على أربعة فصول:
- ٢٧٠ الفصل الأول: في الخروج الواجب
- ٢٧١ المبحث الأول: الخروج لحجة الإسلام
- ٢٧١ ○ المطلب الأول: تعريف الحج وحكمه ومشروعيته
- ٢٧٤ وجوب الحج على الفور أم التراخي
- ٢٧٤ ○ المطلب الثاني: حكم خروج المرأة لحجة الإسلام
- ٢٧٥ أولاً: حكم اشتراط المحرم في الحج الواجب
- ٢٧٧ * مسألة: ما الحكم لو خرجت المرأة للحج بلا محرم

- * على القول بجواز خروج المرأة للحج مع نسوة ثقات
- ٢٨١ * المسألة الأولى: هل يشترط أن يكون لواحدة منهن محرم لها أو زوج
- ٢٨١ * المسألة الثانية: صفة النسوة الثقات
- * المسألة الثالثة: هل يجوز للمرأة أن تخرج للحج الواجب
- ٢٨٢ مع القوافل والطرق المأمونة
- ٣٠٠ ثانياً: حكم اشتراط إذن الولي أو الزوج في حجة الإسلام
- ٣٠٦ ○ المطلب الثالث: تحليل الزوج وزوجته من الإحرام بحجة الإسلام
- ٣٠٨ المبحث الثاني: الخروج لأداء الزكاة والوفاء بالندور وإجابة الدعوة
- ٣٠٨ ○ المطلب الأول: الخروج للزكاة
- ٣١٢ ○ المطلب الثاني: الخروج للوفاء بالندور
- ٣١٥ ١- خروج المرأة للحج المندور
- ٣١٨ ٢- خروج المرأة للاعتكاف المندور
- ٣٢٢ ٣- خروج المرأة للندور ما عدا الحج والاعتكاف
- ٣٢٤ ○ المطلب الثالث: خروج المرأة لإجابة الدعوة
- ٣٢٥ * حكم إجابة الوليمة
- ٣٢٨ * شروط إجابة دعوة الوليمة
- ٣٤٠ * حكم إجابة أي دعوة غير العرس
- ٣٤٢ المبحث الثالث: الخروج لتحصيل العلم الضروري
- * فضل العلم
- ٣٤٤ * حكم التعليم للنساء
- ٣٤٧ * نماذج النساء المتعلمات في صدر الإسلام
- ٣٤٨ * ما هو العلم الواجب على المرأة تعلمه

٣٤٩	* متى يجب على المرأة الخروج لطلب العلم
٣٥٠	* ما حكم إذن الزوج في الخروج لطلب العلم الواجب
٣٥٢	* شروط تعليم المرأة على أيدي الرجال
٣٥٤	المبحث الرابع: الخروج لإقامة الحد عليها
٣٥٤	أ - حد القصاص
٣٥٥	ب - حد السرقة
٣٥٦	ج - حد القذف
٣٥٦	د - حد شرب المسكر
٣٥٧	كيفية جلد المرأة في الحدود
٣٥٨	هـ - حد الردة
٣٦١	و - حد الزنى
٣٦٢	كيفية إقامة حد الرجم عليها
٣٧٢	○ المطلب الثاني: خروج المرأة لأجل اللعان
٣٧٢	* تعريفه، مشروعيته
	* كيفيته، من يحضره، وقته
٣٨٠	المبحث الخامس: الخروج للتحقيق معها وأداء الشهادات
٣٨٠	○ المطلب الأول: الخروج للتحقيق معها
٣٨٢	○ المطلب الثاني: الخروج لأداء الشهادة
٣٨٢	* حكم تحمل الشهادة وأدائها
٣٨٤	* فيم تقبل شهادة المرأة
٣٨٧	* حكم خروجها لأداء الشهادة

المبحث السادس: الخروج للجهاد ولمداواة الجرحى ورعاية شؤون

٣٨٨ المجاهدين إذا تعين

٣٨٨ * تعريف الجهاد، حكمه

٣٩١ * شروط وجوبه

٣٩٢ * حكم الجهاد في حق المرأة

٣٩٤ * حكم خروج المرأة للجهاد إذا كان فرض عين

٣٩٧ الفصل الثاني: الخروج المندوب

٣٩٨ المبحث الأول: الخروج للحج والعمرة غير الواجبين

٣٩٨ ○ المطلب الأول: خروج المرأة للحج غير الواجب

٣٩٩ * حكم تحليل الزوج زوجته إذا منعها من الخروج إلى حج التطوع

٤٠٠ * حكم ما لو أراد تحليلها بعد أن أذن لها

٤٠١ * اشتراط المحرم في الحج غير الواجب

٤٠٣ * حكم ما لو مات الزوج أو المحرم

٤٠٤ ○ المطلب الثاني: حكم خروج المرأة للعمرة

٤٠٤ * تعريف العمرة وحكمها

٤١٣ * حكم خروج المرأة للعمرة

٤١٤ ○ المطلب الثالث: ضوابط خاصة بخروج المرأة للحج والعمرة

٤٢٧ المبحث الثاني: الخروج لحضور العيدين والكسوف والاستسقاء

٤٢٧ ○ المطلب الأول: خروج النساء للعيدين

٤٢٨، ٤٢٧ * تعريف العيد، مشروعية صلاة العيدين

٤٢٩ * حكم صلاة العيدين

٤٣٢ * حكم خروج النساء إلى المصلى يوم العيد

- ٤٤٧ * ما ينبغي للمرأة مراعاته عند حضور العيدين
- ٤٥٠ ○ المطلب الثاني: خروج النساء لصلاة الخسوف والكسوف
- ٤٥٨ ○ المطلب الثالث: خروج النساء للاستسقاء
- ٤٦٤ المبحث الثالث: الخروج لزيارة المرضى والتعزية
- ٤٦٤ ○ المطلب الأول: حكم خروج النساء للمرضى
- ٤٦٤ * حكم عيادة المريض
- ٤٦٦ * آداب زيارة المريض
- ٤٧٠ ○ المطلب الثاني: خروج النساء لأداء التعزية
- ٤٧٢ فرع: بعض أحكام التعزية
- المبحث الرابع: الخروج لزيارة الوالدين والأقارب والأخوة
- ٤٧٦ والجارات والصديقات
- ٤٧٦ ○ المطلب الأول: الخروج لزيارة الوالدين
- ٤٧٩ * هل للزوج الحق في منع زوجته من زيارة والديها
- ٤٩٠ ○ المطلب الثاني: زيارة الأخوة والأخوات والأقارب
- ٤٩٦ ○ المطلب الثالث: حكم خروج المرأة لزيارة جاراتها وصديقاتها
- ٤٩٩ * شروط زيارة الجارات والصديقات

- المبحث الخامس: الخروج لتلبية دعوة العقيقة أو الدعوة العامة ٥٠٤
- الفصل الثالث: الخروج المباح ٥٠٧
- المبحث الأول: الخروج لحضور صلاة الجماعة والجنائز ٥٠٨
- المطلب الأول: الخروج لحضور صلاة الجماعة والجنائز ٥٠٨
- المطلب الثاني: شروط الفقهاء لخروج النساء للمساجد ٥١٢
- * مسألة: ماذا لو منع الزوج المرأة من الخروج للمسجد ٥١٣
- المطلب الثالث: أيهما أفضل للمرأة الصلاة في بيتها أم في المسجد مع الجماعة ٥٢٠
- المطلب الرابع: خروج المرأة للجمعة ٥٢٤
- المطلب الخامس: حكم خروج المرأة للصلاة على الجنائز ٥٢٦
- المبحث الثاني: الخروج للدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لدى بنات جنسها ٥٣٣
- * حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الله بالنسبة للمرأة ٥٣٥
- * أهمية وجود داعيات من النساء ٥٣٨
- * مجالات المرأة في الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٥٣٩
- * أماكن التقاء الداعية بالنساء ٥٤٠
- * شروط ممارسة المرأة للدعوة ٥٤١
- المبحث الثالث: الخروج للاعتكاف ٥٤٣
- المطلب الأول: تعريف الاعتكاف وحكم مشروعيته ٥٤٣
- المطلب الثاني: مكان الاعتكاف ٥٤٧

٥٦٥	○ المطلب الثالث: فروع فيما يترتب على اعتكاف المرأة من أحكام
٥٦٨	○ المطلب الرابع: اشتراط الإذن في اعتكاف المرأة
٥٧٣	المبحث الرابع: الخروج لتحصيل العلم غير الضروري المباح
٥٧٤	* مسألة حكم تعلم المرأة التعليم والكتابة
٥٧٦	* شروط خروج المرأة للتعليم
٥٧٨	المبحث الخامس: خروج المرأة للعمل المناسب لتكوينها
٥٧٩	* حكم عمل المرأة في الإسلام
٥٨٠	* الأدلة على جواز عمل المرأة
٥٨٧	* أقوال العلماء والكتاب في العصر الحديث
٥٩٤	* شروط خروج المرأة للعمل
٦١٣	المبحث السادس: الخروج للجهاد إذا لم يتعين
٦١٥	* شروط خروج المرأة للجهاد
٦١٧	* حكم مشاركتهن في القتال
٦١٨	المبحث السابع: الخروج لقضاء الحوائج الخاصة والأغراض المنزلية
٦٢٠	المبحث الثامن: الخروج في الجمعيات الدينية والاجتماعية
٦٢٢	شروط العمل في هذه المجالات
٦٢٣	المبحث التاسع: الخروج للنزهة والترويح
٦٢٣	* الترويح في الإسلام
٦٢٤	* حكم خروج النساء للتنزه والترويح
٦٢٥	* ضوابط الخروج

٦٢٨	المبحث العاشر: الخروج لتلقي العلاج
٦٢٨	* حكم التداوي
٦٣٠	* حكم خروج المرأة للعلاج
٦٣٢	الفصل الرابع: في الخروج المنهي عنه
٦٣٣	المبحث الأول: حكم خروج النساء لاتباع الجنائز
٦٤١	المبحث الثاني: خروج النساء لزيارة القبور
٦٤١	○ المطلب الأول: خروج النساء لقبور غير قبر النبي ﷺ
٦٤١	* المسألة الأولى: خروج الرجال لزيارة القبور عدا قبر النبي ﷺ
٦٤٤	* المسألة الثانية: زيارة النساء للقبور عدا قبر النبي ﷺ
٦٥٦	○ المطلب الثاني: خروج النساء لزيارة قبر النبي ﷺ
٦٥٦	* المسألة الأولى: زيارة الرجال لقبر النبي ﷺ
٦٥٩	* المسألة الثانية: حكم زيارة النساء لقبر النبي ﷺ
٦٦٣	المبحث الثالث: الخروج في صحبة الخاطب قبل عقد النكاح
٦٦٧	* حكم خروج المرأة المعقود عليها مع زوجها قبل الدخول بها
٦٦٨	المبحث الرابع: الخروج بصحبة السائق أو الخادم
٦٦٩	* فرع: ما حكم خروج المرأة لقيادة السيارة
٦٧٢	المبحث الخامس: الخروج لارتياح دور تصفيف الشعر والتزيين المنهي عنه
٦٧٣	* أنواع الزينة
٦٧٧	* حكم خروج النساء لدور التصفيف
٦٧٩	* حكم دخول النساء للحمامات

٦٨٦ المبحث السادس: حكم الخروج في العدة

٦٩١ * مواضع الضرورة التي تجيز للمعتدة الخروج من المنزل

٦٩٣ * حكم الخروج المعتدة لليمين أو إقامة الحد

٦٩٣ * مسألة: بيان حال المعتدة المطلق المقيمة في بيت زوجها

٦٩٥ * أحكام خروج المعتدة للحج

٦٩٥ * مسألة (١) طرء العدة على الاحرام

٦٩٦ * مسألة (٢) حكم لو خالفت المعتدة وأحرمت للحج أو العمرة

٦٩٨ * مسألة (٣) حصول العدة للمسافرة للحج وغيره

٧٠٤ المبحث السابع: الخروج الذي علق عليه الطلاق

الباب الثالث: الآثار المترتبة على الخروج

وفيه ثلاثة فصول:

٧١٣ الفصل الأول: الآثار المترتبة على الخروج من حيث الحضانة

٧١٤ المبحث الأول: التعريف بالحضانة

٧١٤ ○ المطلب الأول: تعريفها

٧١٥ ○ المطلب الثاني: مشروعيها

٧١٥ ○ المطلب الثالث: حكمها

٧١٧ ○ المطلب الرابع: حق الناشز بالحضانة

٧١٩ ○ المطلب الخامس: ترتيب مستحقي الحضانة بعد الأم

٧٢٣ المبحث الثاني: شروط الحضانة

٧٣٢ المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الخروج من حيث الحضانة

○ المطلب الأول: الآثار المترتبة على الخروج الواجب

٧٣٣ من حيث الحضانة

- المطلب الثاني: الآثار المترتبة على الخروج المندوب والمباح
٧٣٩ من حيث الحضانة
- المطلب الثالث: الآثار المترتبة على الخروج المنهي عنه
٧٤٢ من حيث الحضانة
- الفصل الثاني: الآثار المترتبة على الخروج من حيث العلاقات
٧٤٤ الزوجية
- المبحث الأول: القسم
٧٤٩
- المطلب الأول: تعريفه
٧٤٩
- المطلب الثاني: حكمه وأدلة وجوبه
٧٤٩
- المطلب الثالث: تحقيق خروج الزوجات مع الزوج في السفر
٧٥١
- * حكم القرعة
٧٥١
- المبحث الثاني: النشوز
٧٥٥
- المطلب الأول: تعريفه وما يتحقق به
٧٥٥
- المطلب الثاني: العلاج الشرعي للمرأة الناشز
٧٥٨
- المبحث الثالث: أثر خروج المرأة على العلاقات الزوجية
٧٧٣
- المطلب الأول: أثر الخروج الواجب في العلاقات الزوجية
٧٧٤
- المطلب الثاني: أثر الخروج المندوب والمباح في العلاقات الزوجية
٧٧٤
- المطلب الثالث: أثر الخروج المنهي عنه في العلاقات الزوجية
٧٧٨
- الفصل الثالث: الآثار المترتبة على الخروج من حيث النفقة
٧٧٩
- المبحث الأول: التعريف بالنفقة ومشروعيتها وأدلتها
٧٨٠
- * شروط وجوب نفقة الزوجة على الزوج
٧٨٣
- * مسألة: هل يجب في كسوة المرأة ثياب الخروج
٧٨٥

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على الخروج الواجب من حيث النفقة ٧٨٨

○ المطلب الأول: نفقة المرأة عند خروجها لحج الفرض ٧٨٨

○ المطلب الثاني: حكم نفقة المرأة إذا خرجت لتعزيروها بالحبس ٧٩٢

○ المطلب الثالث: حكم نفقة الزوجة التي ترفض السفر مع زوجها ٧٩٤

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الخروج المندوب والمباح من

حيث النفقة ٧٩٥

○ المطلب الأول: نفقة الزوجة عند خروجها لحاجتها ٧٩٥

* مسألة: إذا خرجت المرأة لطلب العلاج هل يجب على الزوج

قيمة الدواء والعلاج... إلخ ٧٩٨

○ المطلب الثاني: نفقة المرأة المسافرة لقضاء حاجة

الزوج وبإذنه ٨٠١

○ المطلب الثالث: نفقة المرأة إذا خرجت للعمل ٨٠١

المبحث الرابع: الآثار المترتبة على الخروج المنهي عنه من

حيث النفقة ٨٠٣

○ المطلب الأول: حكم نفقة المرأة عند الخروج بدون إذن أو

رضى الزوج (نفقة الناشز) ٨٠٣

* شروط سقوط النفقة عن الناشز بسبب الخروج بلا إذن الزوج

أو عدم الانتقال معه ٨٠٥

* مسألة: ما حكم نفقة المرأة إذا خرجت بلا إذن زوجها

لحج التطوع أو العمرة ٨١٠

○ المطلب الثاني: نفقة المعتدة ٨١١

أولاً: نفقة المطلقة طلاقاً رجعيّاً أو البائن الحامل ٨١١

ثانياً: نفقة المطلقة البائن غير الحامل ٨١٢

٨٢١	ثالثاً: نفقة المتوفى عنها زوجها وسكناها
٨٢١	نفقة المتوفى عنها زوجها
٨٢٢	سكنى المتوفى عنها زوجها
٨٢٧	الخاتمة
٨٤٩	ملحق تراجم الأعلام
٩١٦	فهرس الآيات
٩٢٧	فهرس الأحاديث
٩٤٤	فهرس المصادر والمراجع
٩٨٦	فهرس الموضوعات